د. عبدالعظيم رمضان

الجزء الأول

الوثائق السرية لثورة يوليو

ص الكاملة
لأمانة العامة
اشتراكى

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الوثائق السرية لثورة يوليو ١٩٥٢م

(النصوص الكاملة لمحاضر الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى)

الجزء الأول

د . عبد العظيم رمضان



١٩٩٧

الإخراج الفنى

صبرى عبد الواحد

تمهـــيد

الخلفية التاريخية
لنظام عبد النا صر

الخلفية التاريخية
لنظام عبد النا صر

المحاضر التى ننشرها كاملة فى هذه الدراسة مكتوب عليها «سرى للغاية»! وهى من أهم وأخطر الوثائق التى تصدر عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م لسبب بسيط هو أنها تعرى تماماً نظام الحكم الذى أرسته الثورة، لا بيد أعدائها وإنما بيد أصحابها، إذ تتكون من محاضر اجتماعات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى التى رأسها جمال عبدالناصر بنفسه، وهى الجهاز المسئول عن ممارسة العمل السياسى على مختلف المستويات والقطاعات الشعبية. وتتضمن تحليلات سياسية كان من المتعذر على أصحابها التعبير عنها علانية أمام جماهير الشعب.

وحين نقول إن هذه الوثائق تعرى تماماً نظام حكم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، فلا نعنى بذلك الجوانب السلبية فقط وإنما الجوانب الإيجابية أيضاً. فهى أشبه بفحص عام للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى مصر فى أخطر فترة زمنية، وهى الفترة السابقة على حرب يونية ١٩٦٧م بعامين تقريباً. ومن سوء الحظ أن هذه الاجتماعات لم تستمر طويلاً، إذ بدأت فى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤م وانتهت فى ١١ مايو ١٩٦٥م، فقد انقطع عبدالناصر عن

عقدها بعد اثنتى عشرة جلسة، لأسباب غير معروفة، ربما لما أبداه من رأى فى آخر جلسة من أن «عملية بناء الاتحاد الاشتراكى لم تسر خطوات تدعو إلى الاقتناع»!. وقد قام بتشكيل أمانة جديدة فى أكتوبر ١٩٦٥م برياسة على صبرى.

ونظراً لأن الوثيقة لا تصدر من فراغ، وإنما هى جزء لا يتجزأ من الحركة التاريخية، فربما كان من الضرورى أن نقدم فى هذا المقال ما تعودنا على أن نطلق عليه اسم «الخلفية التاريخية»، ونقصد بها مجرى الأحداث الرئيسية الذى أدى إلى موضوع هذه الوثيقة. وهذا المجرى بالنسبة لموضوعنا يبدأ بإنشاء هيئة التحرير فى أواخر عام ١٩٥٢م كتنظيم سياسى للثورة يحل محل الأحزاب، التى كانت الإجراءات تتخذ فى ذلك الحين لإصدار قرار بإلغائها.

هيئة التحرير

وقد افتتحت هيئة التحرير أول فرع لها فى المنصورة فى أول يناير ١٩٥٣م، وتلاه افتتاح المراكز الإقليمية فى مديريات القطر. وفى ١٥ يناير ١٩٥٣ م أذاعت هيئة التحرير أول بيان لها عن ميثاقها وأهدافها القومية ومنهاجها فى السياسة الداخلية والخارجية. وفى يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣ أعلنت الثورة ميلاد هيئة التحرير رسمياً فى احتفال صاخب أقيم بمناسبة مرور ستة أشهر على حركة الجيش.

وبمقتضى التنظيم الداخلى لهيئة التحرير، أنتخب جمال عبدالناصر سكرتيراً عاما، وحسين الشافعى مراقباً للمناطق، وحسن إبراهيم مراقباً عاماً، وإبراهيم الطحاوى سكرتيراً مساعداً، وأحمد

طعيمة مديراً للنقابات، وأحمد صبيح لإدارة التنظيم، ووحيد رمضان لمنظمات الشباب. وكان محمد نجيب رئيساً للهيئة.

وقد ظهر غموض أهداف السياسة الخارجية فى ذهن ضباط الثورة فى برنامج هيئة التحرير حين اقتصر على عبارة «دعم الصلات مع الشعوب العربية للوصول إلى تحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين، وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية». ولم يورد أى شىء عن فلسطين! وقد تحدث عن «تمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجى»، ولكنه أغفل كل شىء عن دعم مجموعة الدول الأفريقية والآسيوية.

بل إنه أغفل فى البرنامج الداخلى ذكر أى شىء عن الإصلاح الزراعى، اكتفاء بعبارة توجيه النظام الاقتصادى إلى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة.

الاستيلاء على السلطة

كان إنشاء هيئة التحرير - كما ذكرنا - تمهيداً لحل الأحزاب القديمة. وهو ما أعلن فى يوم ١٧ يناير ١٩٥٣م، أى فى اليوم التالى لإعلان ميثاق الهيئة، وصدر به قانون فى اليوم التالى ١٨ يناير. فكأن المقصود إذن هو سد الفراغ الذى يمكن أن ينشأ عن غياب العمل السياسى.

وفى نفس اليوم أصدرت الثورة مرسوماً بقانون لحماية نفسها من رقابة القضاء، ويتضمن اعتبار التدابير التى اتخذها رئيس «حركة الجيش» (كما كانت تسمى نفسها فى ذلك الحين) لحماية

الحركة ونظامها، «من أعمال السيادة العليا، إذا اتخذت فى خلال سنة من تاريخ ٢٣ يولية ١٩٥٢م!

وفى يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣م - وكما ذكرنا - أعلنت حركة الجيش ميلاد هيئة التحرير رسمياً، ولكن هذا تطلب منها القيام بحركة اعتقالات تمهيدية فى يوم ٢٠ يناير ١٩٥٣م اشتملت على ١٠٢، منهم ٤٨ شيوعياً، و١٥ من الأحزاب المنحلة، وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين وإبراهيم طلعت، و٣٩ آخرين صرح وزير الإرشاد بأنه ثبت اتصالهم بعناصر أجنبية يهمها إثارة الخواطر!. ولم يكن هذا التصريح سوى حلقة فى سلسلة الأكاذيب والتلفيقات السياسية التى شنتها حركة الجيش على خصومها السياسيين، واستمرت على مدى تاريخها.

وفى يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣م أكملت الحركة استيلاءها على السلطة من الناحية القانونية بإعلان دستور فترة انتقال (حددها قانون حل الأحزاب السياسية بثلاث سنوات) جعل السيادة العليا فى الدولة فى يد «قائد الثورة»، وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها، وجعل له حق تعيين الوزراء وعزلهم، وركز السلطتين التشريعية والتنفيذية فى يد مجلس الوزراء، وجعل وضع السياسة العامة للدولة، وما يتصل بها من موضوعات، ومحاسبة الوزراء من حق مؤتمر مشترك من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء.

ولقد كان معنى هذا الدستور المؤقت، الذى نقل أعمال السيادة العليا من يد الوصى على العرش، إلى يد قائد الثورة، وجعل السلطة

التشريعية التى يتولاها مجلس الوزراء خاضعة لرقابة مجلس قيادة الثورة فى المؤتمر المشترك المشار إليه - أن مصر قد وضعت من الناحية الفعلية تحت نظام جمهورى رئاسى، من قبل أن يعلن هذا النظام رسمياً! وفى هذا النظام تجمعت كل السلطات - بما فى ذلك السلطة القضائية عندما يكون القصد حماية النظام الثورى - فى يد واحدة هى يد قائد الثورة.

وكانت الخطوة الطبيعية التالية هى إلغاء النظام الملكى وإسقاط حكم أسرة محمد على وإعلان الجمهورية رسمياً فى يوم ١٨ يونية ١٩٥٣م، وتولى «قائد الثورة» رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته القائمة فى ظل الدستور المؤقت.

كانت مهمة هيئة التحرير، كما حددها عبدالناصر، هى التصدى للشيوعيين والأحزاب القديمة (يقصد الوفد بالدرجة الأولى) والإخوان المسلمين. وقد نجحت فى ذلك على خطوتين:

الأولى وتتعلق بالشيوعيين والأحزاب القديمة، وقد تمت من خلال الاعتقالات وقانون حل الأحزاب.

أما الخطوة الثانية، وتتعلق بالإخوان المسلمين ـ الذين استثنوا من قانون حل الأحزاب لتحييدهم أثناء عملية الفتك بالأحزاب - فقد جاء بعد عام كامل، حين أرسلت منظمة الشباب بهيئة التحرير شبابها إلى جامعة القاهرة فى أثناء الاحتفال بذكرى المنيسى وشاهين، للتحرش بالإخوان. وكان الإخوان قد جاءوا للاحتفال بذكرى شهداء القناة ومعهم «نواب صفوى» الزعيم الإيرانى،

لاستعراض قوتهم. وجرى الصدام الذى اتخذته الثورة ذريعة لحل جماعة الإخوان يوم ١٤ يناير ١٩٥٤م.

أزمة مارس ١٩٥٤

وسرعان ما أثبتت هيئة التحرير مهارتها فى قمع القوى الشعبية فى أزمة مارس ١٩٥٤م، حين أفلح نضال القوى الليبرالية، التى كانت تتكون فى ذلك الحين من القوى البورجوازية القديمة، متحالفة مع المثقفين الليبراليين، ومن قوى اليسار ممثلة فى الشيوعيين والاشتراكيين - فى إجبار الثورة على إصدار قرارات فى ٢٥ مارس ١٩٥٤م تقضى بالسماح بقيام الأحزاب، وحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤، وانتخاب جمعية تأسيسية - فقد استطاع أحمد طعيمة وإبراهيم الطحاوى، والأول مدير النقابات بهيئة التحرير، والثانى سكرتيرها العام المساعد، تدبير حركة إضرابات عمالية واعتصابات، بدأت بعمال النقل العام، وامتدت إلى بقية النقابات، وانتهت بسحب مجلس قيادة الثورة قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤م بعد أربعة أيام فقط - أى فى يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤م. وتلا ذلك شن حملة قمع شديدة ضد القوى الديموقراطية ومتابعتها بالتصفية والاعتقالات والمحاكمات!

وفى يوم ١٥ إبريل ١٩٥٤م قرر مجلس قيادة الثورة حل مجلس نقابة الصحفيين، كما قرر توقيع عقوبة الحرمان من تولى الوظائف العامة، ومن كافة الحقوق السياسية، وتولى إدارة النقابات والهيئات، لمدة عشر سنوات، على كل من سبق له تولى الوزارة قبل قيام الثورة بعشر سنوات، وكان منتمياً إلى حزب الوفد أو الأحرار الدستوريين أو السعديين.

وسرعان ما جاء دور الإخوان المسلمين، الذين استطاع عبدالناصر تحييدهم مرة أخرى فى أثناء أزمة مارس ١٩٥٤م، فتجدد الصدام معهم مرة أخرى، وبلغ هذا الصدام ذروته فى حادث محاولة اغتيال عبدالناصر على يد محمود عبداللطيف يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤م فى الإسكندرية، وأعقبت الحادث تصفية الإخوان تصفية جسدية عن طريق أحكام الإعدام والسجن، فبلغ عدد الذين حكمت عليهم المحكمة التى ألفتها الثورة لهذا الغرض تحت اسم محكمة الشعب، ٨٦٧ شخصاً، وتم إعدام ستة على رأسهم عبدالقادر عودة ومحمد فرغلى.

وفى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ اعتقل عبدالناصر رئيس الجمهورية اللواء محمد نجيب، وكان قد تولى رئاسة الوزارة فى ١٧ أبريل ١٩٥٤م، وبذلك أصبحت السلطة الشرعية والفعلية فى يده بصفة مطلقة، وفرض على البلاد دكتاتورية عسكرية ثقيلة.

الدستور الجديد

على أن الحاجة كانت قد أصبحت ماسة لتغطية هذا الحكم العسكرى برداء مدنى، وفى الوقت نفسه التخلص من مجلس قيادة الثورة الذى كان يشارك عبدالناصر فى الحكم. وقد سنحت الفرصة لذلك باقتراب نهاية فترة الانتقال - التى كانت قد بدأت فى ١٦ يناير ١٩٥٣م.

ففى يوم ١٦ يناير ١٩٥٦م أعلن عبدالناصر قواعد الدستور الجديد فى مؤتمر شعبى كبير عقد بميدان الجمهورية، وقد جعل الجمهورية المصرية لا هى جمهورية رئاسية ولا هى برلمانية

ليبرالية، ولكنها خليط من الاثنين، ووضع فى يد رئيس الجمهورية، بوصفه رئيس السلطة التنفيذية، سلطات واسعة بغرض ضمان السيطرة، وقضى بتعيين قائد الثورة، أى جمال عبدالناصر، رئيساً للجمهورية فى الفترة الأولى لضمان استمرار النظام والثورة.

ثم جرى الاستفتاء على الدستور المقترح وعلى رئاسة عبدالناصر فى ٢٥ يونيو ١٩٥٦م، وكان هو المرشح الوحيد، ولم يسمح لغيره بالترشيح، فانتخب بأغلبية ٩٩,٩ فى المائة (وهى النسبة التى ظلت بعد ذلك تقليداً يتبع فى جميع استفتاءات الرئاسة فى ثورة يوليو ١٩٥٢م)، وأصبح رئيس الجمهورية الشرعى المنتخب.

ومنذ ذلك الحين انتهت سلطة مجلس قيادة الثورة من الناحية الشرعية، ولكنه بقى فى الحكم من الناحية الفعلية. فقد عين عبدالناصر خمسة من أعضائه هم: عبداللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وعبدالحكيم عامر وكمال الدين حسين، كأعضاء فى الوزارة الجديدة التى ألفها يوم ٢٦ يونيو ١٩٥٦م، وأعطوا الأسبقية على الوزراء المدنيين، السابقين لهم فى التعيين. فكان ذلك إشارة إلى استمرار الحكم العسكرى.

العدوان الثلاثى

فى ذلك الحين كانت مشاعر الجماهير نحو عبدالناصر قد انتقلت من المقاومة إلى التأييد، بعد أن برز وجهه الوطنى بكسر احتكار السلاح فى عام ١٩٥٥م، وتأميم قناة السويس، فضلاً عن محاربته للأحلاف العسكرية. ولهذا السبب عندما وقع العدوان

الثلاثى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م، وقف الشعب المصرى موقف المساندة والتأييد لعبدالناصر، فى الوقت الذى تخاذل فيه بعض أقرب الناس إليه من العسكريين! وقد كان لهذا التأييد الشعبى الدور الأول فى هزيمة العدوان، بعد سوء أداء الجيش المصرى تحت قيادة عبدالحكيم عامر، إذ أقنع هذا التأييد شعوب العالم بمساندة مصر فى مقاومتها للعدوان، وإجبار قوات المعتدين على الانسحاب.

الاتحاد القومى

وكان متوقعاً أن يؤدى هذا التأييد الشعبى إلى إقناع عبدالناصر بتأسيس حكم ديموقراطى سليم تحقيقاً لوعود الثورة فى منشوراتها الأولى، ولكنه تجاهل هذه الفرصة تمسكاً بالحكم المطلق، وأقام تنظيم «الاتحاد القومى» ليحل محل تنظيم «هيئة التحرير»!

ومن الأمور ذات المغزى أن هذا التنظيم تم استيراده من دولة فاشية هى البرتغال، حيث كان يحكم الطاغية سالازار لمدة تقرب من ٣٤ عاماً. وقد سافر على صبرى لهذا الغرض لدراسة التنظيمات هناك.

وقد أعلن هذا التنظيم الجديد يوم ٢٨ مايو ١٩٥٧م، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة شرم الشيخ وقطاع غزة، وتسليمهما لقوات الطوارئ الدولية فى ٤ مارس ١٩٥٧م. وأسند عبدالناصر إلى أنور السادات منصب السكرتير العام فى البداية، ولكنه بعد عدة أشهر عين كمال الدين حسين مشرفاً عاماً يمارس أعمال السكرتير العام، على حين يتولى هو منصب رئيس الاتحاد القومى.

ولم تشكل للاتحاد لجنة تنفيذية عليا، وإنما شكلت لجنة عامة. وقد تولى مكاتب الاتحاد القومى رؤساء معظمهم من الضباط العسكريين (بنسبة ١٦ ضابطاً إلى ٨ مدنيين).

وقد منع عبدالناصر جميع القوى السياسية قبل الثورة والشيوعيين والإخوان المسلمين، وكل من كان له نشاط سياسى سابق على الثورة - من دخول التنظيم الجديد.

وبالنسبة لمجلس الأمة فقد اقتصر الترشيح له على أعضاء الاتحاد القومى، وتألفت لجنة من العسكريين تتكون من كل من زكريا محيى الدين وعلى صبرى وإبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة وعباس رضوان ومجدى حسنين وكمال الحناوى ومصطفى المستكاوى، للنظر فى أسماء المرشحين.

وقد اعترضت هذه اللجنة على ١١٨٨ من ٢٥٠٨ من المرشحين، ولم يقتصر الاعتراض على القوى السياسية القديمة، بل وعلى الضباط الذين اعتبروا غير موالين! وأقفلت دوائر معينة على بعض الأفراد. وكان الغرض من ذلك إجهاض أية فرصة لوجود معارضة فى المجلس. وقد بلغ عدد الدوائر التى أغلقت ٤٣ دائرة، ودخل المجلس عدد ٥٩ من ضباط الجيش والبوليس.

وعندما أظهر بعض العناصر فى مجلس الأمة معارضتهم للحكومة، عوقبوا بالفصل من عضوية الاتحاد القومى، فحرموا من فرصة الاتصال بالجماهير، وتحاشاهم النواب، وكان منهم محمد أبوالفضل الجيزاوى، والدكتور محمود القاضى، وإسماعيل نجم، وحيرم الغمراوى.

دولة المخابرات

فى ذلك الحين كان عبدالناصر يزداد اعتماداً على أجهزة الأمن، على الرغم مما ثبت من قدرة الجماهير على حمايته فى أثناء العدوان الثلاثى! وكان الاعتماد فى البداية على مساعدة المخابرات المركزية الأمريكية، التى دفعت ثلاثة ملايين دولار ثمن إنشاء المعهد الاستراتيجى فى عام ١٩٥٥م بجوار برج القاهرة. وكانت تدرس فى هذا المعهد محاضرات المخابرات المركزية الأمريكية لضباط المخابرات العامة المصريين، الذين تحولوا إلى مدنيين فى سبتمبر ١٩٥٥م، وقد عمد عبدالناصر إلى إنشاء عدة أجهزة أمن ومخابرات بقيادات مختلفة، بحيث تصب معلوماتها فى النهاية عنده، بل أنشأ فى مكتبه فيما بعد جهازاً خاصاً للمخابرات والعمليات والاتصالات الخاصة لا يتبع أى جهاز آخر من أجهزة الأمن.

وفى الوقت نفسه عمد إلى السيطرة التامة على وسائل الإعلام عن طريق تمليكها للاتحاد القومى فى سبتمبر ١٩٦٠م، وعين على رأس مجالس إدارات الصحف من يثق فى إخلاصهم للثورة.

فعين صلاح سالم فى رئاسة دار التحرير، وعين محمد حسنين هيكل رئيساً لمؤسسة الأهرام ودار الهلال بعد ضمهما لبعضهما، وتولى رئاسة مؤسسة أخبار اليوم الضابط أمين شاكر، وتولى منصب العضو المنتدب للمؤسسات الصحفية ضباط أيضاً، مثل يوسف السباعى فى روز اليوسف، وسيد إبراهيم فى دار التحرير، وعبدالرءوف نافع فى دار الهلال. فأخمد بذلك آخر مظهر ليبرالى فى البلاد.

الثورة والطبقة الرأسمالية

كانت المشكلة فى هذا النظام الذى أرساه عبدالناصر، هى أنه يعتمد على الطبقة الرأسمالية المصرية فى التنمية الاقتصادية، وفى نقل البلاد من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى، ولا يعتمد على الدولة فى القيام بهذه المهام!

وقد نسى عبدالناصر أن الطبقة الرأسمالية، فى أى بلد من البلاد، لا تستطيع أن تقوم بدورها فى صنع التقدم إلا إذا كان الحكم فى قبضة يدها، وليس فى قبضة أوليجاركية من ضباط الجيش! كما نسى أن اعتماده على الطبقة الرأسمالية المصرية كان يتطلب إرساء نظام ليبرالى صحيح على نحو الأنظمة الغربية، أو إنشاء نظام فاشى على نحو الأنظمة التى ظهرت فى ألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى، تكون السيطرة فيه فى قبضة الطبقة الرأسمالية لتحمى به نفسها من النظام الشيوعى. وبدون هذين النظامين فإن الرأسمالية لاتستطيع أن تغامر برءوس أموالها فى مشروعات تنمية حقيقية، حتى لا تعرض هذه الأموال للخطر فى ظل حكومات عسكرية دكتاتورية.

وهكذا أحجمت الرأسمالية المصرية عن المشاركة فى تصنيع البلاد، فى ظل الدكتاتورية العسكرية، الأمر الذى هدد مستقبل الشعب المصرى بخطر بالغ، لأن رقعة الأرض الزراعية فى مصر كانت رقعة ضيقة، وكان عدد السكان يتزايد بمعدل سريع يزيد عن طاقة العمل فى الأرض، وكانت الحاجة ماسة للتصنيع لنقل البلاد

من الحياة الزراعية بجوها الراكد وآفاقها الضيقة إلى الحياة الصناعية العصرية التى ترفع من شأن البشر وتفتح أمام الجماهير أفاقاً لا حدود لها.

لهذا السبب، وجد عبدالناصر نفسه مضطراً إلى نقل وسائل الانتاج إلى يد الدولة بقرارات التأميم فى يوليه ١٩٦١م. وما بعدها، وتولى بنفسه عملية التنمية - الأمر الذى كان يعنى - من الناحية النظرية البحتة - نقل البلاد من مرحلة الثورة البورجوازية الديموقراطية إلى مرحلة الثورة الاشتراكية.

الاتحاد الاشتراكى

وكان من الطبيعى أن يتغير التنظيم السياسى تبعاً لذلك، بعد أن أصبحت الحاجة ماسة إلى فرز الطبقات، واستبعاد الرأسمالية المضروبة من مركز التأثير السياسى. وهذا هو أساس قيام تنظيم «الاتحاد الاشتراكى» على أنقاض الاتحاد القومى، الذى كان يرأسه كمال الدين حسين، وكان فكره ومعتقداته لا تتجاوب مع فكرة التأميم.

وحانت فرصة بناء الاتحاد الاشتراكى بعد الانفصال فى سوريا يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م بشهرين تقريباً، رغبة من عبدالناصر فى تحويل اهتمام الجماهير إلى العمل الداخلى من جهة، ورغبة فى حماية مسيرة الثورة عن طريق استبعاد كل من مستهم القرارات الاشتراكية من التنظيم السياسى.

وقد رأى عبدالناصر أن يتم هذا التغيير من خلال مؤتمر وطنى يعقد للقوى الشعبية ذات المصلحة فى المرحلة الجديدة، وهى التى

أسماها «قوى الشعب العاملة»، وتتمثل في العمال والفلاحين والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية. وكون لذلك «لجنة تحضيرية» لتحديد وتعريف هذه القوى الشعبية، ولتحديد وتعريف القوى الرجعية أيضاً! وكانت تتكون من مائة وخمسين عضواً.

على أنه قبل أن تجتمع اللجنة التحضيرية، كان عبدالناصر قد أصدر أوامره باعتقال بعض السياسيين القدامى، الذين كانت محكمة الثورة قد حكمت عليهم ثم أفرج عنهم إفراجاً صحياً، كفؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج، وبلغ عدد الذين تقرر اعتقالهم أو إعادة سجنهم ثلاثين شخصاً.

ومن الطريف أنه في الوقت الذي كان عبدالناصر يعتقل من كان يسميهم بالرجعيين، لحماية الثورة الاشتراكية، كان يضع بالفعل في المعتقلات الاشتراكيين!. الأمر الذي يوضح أن فكرة تركيز السلطة والسيطرة على وسائل الانتاج، وليست الفكرة الاشتراكية كانت المحرك الأول!

بل إنه حين فتحت في يناير ١٩٦٣م الأبواب لدخول الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب العاملة، استبعد من العضوية الشيوعيون، بالإضافة إلى الإخوان المسلمين.

وعلى كل حال فقد عقدت اللجنة التحضيرية أول اجتماعاتها في ٢٥ نوفمبر ١٩٦١م، وعقدت ١٨ جلسة استمرت حتى ٣١ ديسمبر من نفس السنة، وكانت مناقشاتها علنية تذاع بكافة وسائل الإعلام، وانتهت إلى تحديد عدد أعضاء المؤتمر الوطني بـ ١٥٠٠ عضو، كما وضعت قواعد العزل السياسي.

وقد عقد المؤتمر بالفعل فى ٢١ مايو ١٩٦٢م، حيث قدم إليه عبدالناصر مشروع «الميثاق الوطنى» لمناقشته. وبعد أن أقر المؤتمر الميثاق طرح عبدالناصر عليه فى جلسة ٢ يوليو ١٩٦٢م مشروع التنظيم السياسى المقترح للاتحاد الاشتراكى.

ثم أصدر عبدالناصر قراراً بتشكيل الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى من كل من أنور السادات وحسين الشافعى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وعلى صبرى والدكتور نور الدين طراف والمهندس أحمد عبده الشرباصى وكمال الدين رفعت وعباس رضوان والدكتور محمد عبدالقادر حاتم ومحمد طلعت خيرى وأنور سلامة. ولم يكن فيهم من يميل للمبادئ الاشتراكية غير كمال الدين رفعت!

وقد كان تكوين الاتحاد الاشتراكى من مركز السلطة ما دعا الجماهير إلى الانضمام إليه بالملايين! فعندما فتح باب الدخول فى التنظيم فى أول يناير ١٩٦٣م بلغ عدد من قيدوا أنفسهم نحو خمسة ملايين من الأفراد! وقد استبعد عبدالناصر منهم أفراد القوى السياسية القديمة والشيوعيين والإخوان المسلمين.

وبذلك لم يتغير الاتحاد الاشتراكى كثيراً عن الاتحاد القومى، من حيث أن كلا منهما تكون بقرار من السلطة، وسيطر عليه العسكريون، (كانت الأمانة العامة تتكون من ٩ ضباط و٣ مدنيين) كما أن الاعتماد فيه كان على أهل الثقة دون اهتمام بالفكر السياسى أو اعتناق الفكر الاشتراكى! وقد ظل معظم العاملين والإداريين فى

الاتحاد القومى، من غير القيادات، فى مواقعهم لا يكادون يحسون فرقاً فى التغيير.

ولم يكن هناك فرق بين كمال الدين حسين، الأمين العام للاتحاد القومى، وحسين الشافعى الذى تولى أمانة الاتحاد الاشتراكى بعده. وفى ذلك يقول أحمد حمروش إن الاتحاد الاشتراكى فى عهد حسين الشافعى يكاد يكون صورة للاتحاد القومى، ولكن بوثيقة فكرية هى «الميثاق»، وبوضوح سافر فى أننا نعبر مرحلة انتقال اجتماعية من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

المشير عامر والصراع على السلطة

فى ذلك الحين كان المشير عبدالحكيم عامر يتقدم ليصبح «الرجل الأول مكرر فى مصر» ـ كما أطلق عليه فيما بعد! وكانت إدارة المشير عامر لحرب ١٩٥٦م قد عرضته وقواده العسكريين لنقد عبدالناصر، الذى عاب عليهم روح الاستسلام التى انتابتهم، والشلل الذى أصابهم بعد دخول الإنجليز والفرنسيين المعركة، وعدم إطاعة قادة الجيش لأوامره رغم تكرار الاتصال بهم. وطلب نقل صدقى محمود رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية من منصبه، كما قرر عزل قادة القوات البرية والبحرية والجوية. ولكن عامر رفض وعرض استقالته، وفى الوقت نفسه كان يضغط على عبدالناصر بشعبيته بين ضباط الجيش، مما اضطر عبدالناصر إلى رفض استقالته.

ثم جاءت مأساة الانفصال فى سوريا يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م، لتنقل الصراع بين عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر إلى مستوى

جديد، فقد كان قادة الانفصال من مكتب عبدالحكيم عامر نفسه، إذ كان عبدالكريم النحلاوى مدير مكتب المشير وموضع ثقته، كما أن الانفصال وقع بسبب فساد حكم عامر ورجاله من قادة الجيش.

وعاد المشير عامر مطروداً من سوريا، وتقرر إرسال قوات مظلات لإخماد الانقلاب، ولكنها تأخرت لبطء الإجراءات، واعتبر الفريق محمد صدقى محمود مسئولا مرة ثانية عن هذا التأخير، الذى ترتب عليه أنه عندما وصل الفوج الأول، كانت المقاومة قد انتهت واعتقل أفراد القوة عند نزولهم!

وهنا قرر عبدالناصر إخراج وعزل الفريق محمد صدقى، ولكن المشير عامر رفض مرة ثانية، ليظهر نفسه فى مظهر حامى القوات المسلحة، وجرى اتفاق ودى بين عبدالناصر وعامر على إخراج قادة القوات البرية والبحرية والجوية من الخدمة بعد فترة من الزمن، ولكن هذا الاتفاق لم ينفذ.

ثم جاءت ثورة اليمن فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وما أعقبها من تدخل القوات المصرية، وبذلك دخل الاتفاق فى دائرة النسيان.

لعبة «مجلس الرياسة»!

فى ذلك الحين، قرر عبدالناصر مواجهة تسلط الجيش «بمجلس رئاسة» يوحى مظهره بالقيادة الجماعية، فى حين تبقى نصوصه لعبدالناصر سلطاته الفردية. فأصدر فى سبتمبر ١٩٦٢م بياناً دستورياً بإنشاء هذا المجلس كأعلى سلطة فى البلاد، وجعل موافقة هذا المجلس واجبة لتعيين رئيس مجلس الوزراء (أو المجلس التنفيذى كما سمي) والوزراء. ولكنه وضع فى يده (عبدالناصر) سلطة الترشيح،

وسلطة إصدار قرار التعيين، وألا يضاف عضو ولا يعفى من مجلس الرياسة إلا بعد موافقة رئيس الجمهورية.

وقد كوّن عبدالناصر هذا المجلس منه ومن عبداللطيف البغدادى وعبدالحكيم عامر وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وعلى صبرى وكمال الدين رفعت، بالإضافة إلى مدنيين اثنين هما: الدكتور نورالدين طراف والمهندس أحمد عبده الشرباصى.

وقد أراد عبدالناصر أن يتذرع بوجود عبدالحكيم عامر داخل مجلس الرياسة لخلعه من القيادة العامة للجيش، وتعيين قائد عام جديد مكانه. على أساس أن احتفاظه بمنصب القائد العام للجيش سوف يضعه تحت رئاسة على صبرى، الذى عينه عبدالناصر رئيساً للمجلس التنفيذى، مع أنه أعلى منه مقاماً، حيث كان على صبرى من ضباط الصف الثانى.

على أن المشير عامر أصر على بقائه قائداً عاماً للجيش، بحجة أنه يعتبر رمزاً للثورة وممثلاً لها، وأن إبعاده عنه يعرض أمن الجيش للخطر، لأنه يفتح الباب أمام الطامعين والانتهازيين!

وعندما رأى من عبدالناصر إصراراً على خطته، قدم استقالته فى يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢م، وسافر إلى مرسى مطروح، فى الوقت الذى تضامنت معه القوات البرية والبحرية والجوية وبعض كبار القادة عن طريق تقديم استقالاتهم!

وفى ظل هذا الضغط لم ير عبدالناصر مفراً من رفض استقالة عبدالحكيم عامر، خصوصاً بعد أن اجتمع قادة الأسلحة المقربون من

المشير، فى القيادة مصرّين على عودته. وعاد المشير من مرسى مطروح منتصراً، وتدعمت سلطاته.

وعلى هذا النحو فقد مجلس الرياسة مبرر بقائه. ففى الوقت الذى عجز عن إزاحة المشير عامر من قيادة الجيش، فإنه أصبح قيداً على يد عبدالناصر لا يوجد ما يحمله على بقائه! وهكذا فى الفترة التالية أخذ مجلس الرياسة يتحول إلى شكل بدون جوهر.

وفى اجتماع عقد بمنزل عبدالناصر فى مارس ١٩٦٣م، وصف عبداللطيف البغدادى أوضاع السلطة داخل مجلس الرياسة، فأوضح أن القيادة الجماعية الممثلة فى مجلس الرياسة «أصبحت لا تجتمع، ولا يعرض عليها أى شىء من الأمور الأساسية، ولا تصلها كذلك أية معلومات عن التطورات التى تحدث بالبلاد أو ما يجرى فيها، ولا نعلم شيئاً عن الشئون الخارجية، ولا عن المشاكل الداخلية، ولا عن العمليات التى تجرى فى اليمن، وقد أصبحت بذلك معزولة تماماً ولا تمارس سلطاتها.

وبدأ كمال الدين حسين يمتنع عن الذهاب إلى مكتبه منذ أغسطس ١٩٦٣م إلى مارس ١٩٦٤م، ثم قدم استقالته، وفى ١٦ مارس ١٩٦٤م قدم عبداللطيف البغدادى استقالته أيضاً!

فى ذلك الحين، أى فى الوقت الذى كان عبدالناصر ينفرد بالسلطة، كان يكتشف أنه يقود التجربة الاشتراكية بقيادات غير اشتراكية! وكان عبدالناصر قد انتوى المضى فى هذه التجربة إلى حد «تمليك» الشعب لوسائل الإنتاج، بدلاً من الصيغة الواردة فى الميثاق عن «سيطرة» الشعب على وسائل الإنتاج، وأن يمتد ذلك إلى

جميع الوحدات الإنتاجية مهما صغر حجمها! ولكنه وجد فى ذلك مقاومة من زملائه فى مجلس الرياسة، خصوصاً من كمال الدين حسين وعبداللطيف البغدادى. وعندما عرض إصدار قرار بتأميم بعض الشركات فى مارس ١٩٦٣م، احتج عبداللطيف البغدادى بأن القرار يتعارض مع الميثاق، الذى ينص على ضرورة العرض على المجالس الشعبية. واتفق مع عبدالناصر على تأجيل تنفيذ القرارات إلى حين يجتمع مجلس الأمة، ولكن عبدالناصر حصل من مجلس الرياسة فى أغسطس ١٩٦٣م على قرار بالموافقة ، وبعدها لم يجمع المجلس!

الدستور المؤقت

ولم يلبث عبدالناصر أن انتهز فرصة قرب انعقاد مجلس الأمة الجديد ـ الذى استبعد منه أيضاً الشيوعيين ـ فى يوم ٢٦ مارس ١٩٦٤م، لكى يصدر دستوراً مؤقتاً جديداً فى ٢٤ مارس ١٩٦٤م، ألغى به ما أنشأه البيان الدستورى قبل عام ونصف ـ أى فى سبتمبر ١٩٦٢م ـ من مجلس الرئاسة، وجعل مدة رئاسة رئيس الجمهورية ست سنوات، تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء. وكانت مدة رئاسة عبدالناصر للجمهورية تنتهى فى مارس ١٩٦٤م، فتأجل الاستفتاء على الرئاسة عاماً إلى مارس ١٩٦٥م!

وبمقتضى الدستور المؤقت كان مجلس الأمة هو الذى يحدد مرشحاً واحداً للرئاسة، فإذا اختير، تولى مسئولية السلطة التنفيذية، ويكون له حق حل المجلس النيابى القائم على السلطة التشريعية، كما يرأس التنظيم السياسى، الذى يعتبر ـ دستورياً ـ أحد السلطات، وله

حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها. وقد ألغى القانون الجديد اسم المجلس التنفيذى الذى كان يطلق على مجلس الوزراء. وعاد يحمل اسم مجلس الوزراء بعد أن فقد مبرر اسمه بإلغاء مجلس الرياسة، إذ كانت مهمته تنفيذ قرارات مجلس الرياسة. وعين على صبرى أيضاً رئيساً للوزارة الجديدة.

تفاقم سلطات المشير عامر

فى ذلك الحين كانت سلطة الجيش برياسة عبدالحكيم عامر تتفاقم تحت تأثير التدخل المصرى فى اليمن. فقد حصل المشير عامر على منصب رئيس مجلس الدفاع الأعلى، بعد تعديل قانونه بما يسمح له بتولى قيادة القوات المسلحة وبصورة مباشرة. فكان الوحيد من بين أعضاء مجلس الرياسة الذى يتولى سلطات تنفيذية مباشرة فى إدارة أمور الجيش، دون أن يكون مسئولاً عن تصرفاته فيه أمام مجلس الأمة كما نص الدستور. كما أصبح رئيساً للجنة الدائمة لمجلس الدفاع.

ومع تطور العمليات فى اليمن، طلب المشير من عبدالناصر سلطات رئيس الجمهورية فى ترقية الأفراد العسكريين وتعيينهم ونقلهم وإحالتهم إلى المعاش، فحدثت أزمة أخرى فى نوفمبر ١٩٦٢م، وجه فيها المشير عبدالحكيم عامر خطاباً إلى عبدالناصر، طالب فيه بحرية الصحافة ووجوب العمل من أجل تحقيق الديموقراطية! ليبدو خروجه أمام الرأى العام فى شكل احتجاج على الحكم الدكتاتورى!

وفى الوقت نفسه كانت تجرى التحركات داخل القوات المسلحة لتكتيل الضباط وراءه، ويجرى تصوير خطاب الاستقالة لتوزيعه على الضباط. وبلغ الأمر أن أبلغ عبدالناصر كمال الدين حسين أن عبدالحكيم عامر «قد ضرب ستاراً حول الجيش!. وأنا، هل يعقل أن أعمل بطريقة سرية حتى أحصل على معلومات عن الجيش»؟

وانتهى الأمر بتسوية تقوم على ألا يعرض على مجلس الرئاسة إلا قادة الألوية فما فوقها من الرتب فقط! وألا يوضع قانون مجلس الرئاسة فى الترقيات والتعيينات وغيرها موضع التنفيذ قبل يوليو ١٩٦٣م.

ولم يلبث عبدالناصر أن اعترف بسلطة المشير عامر رسمياً بعد إصدار الدستور المؤقت فى ٢٤ مارس ١٩٦٤م، ففى اليوم التالى عين المشير عامر نائباً أول لرئيس الجمهورية! وعين كلا من زكريا محيى وحسين الشافعى وحسن إبراهيم نواباً للرئيس.

الجيش مصدر السلطات

وقد تميزت الفترة التالية حتى حرب يونية ١٩٦٧م، بمحاولات من عبدالناصر لتحويل الاتحاد الاشتراكى إلى تنظيم شعبى حقيقى، يستطيع به موازنة قوة نفوذ الجيش المتنامية.

ففى ذلك الحين كان الجيش قد أصبح المصدر الرئيسى لتعيين الوزراء، والمحافظين، ورؤساء مجالس الإدارات، ووكلاء الوزارات، والسفارات. وكانت مناصب السلطة العليا تشغل بضباط المخابرات العامة أو الحربية، مثل على صبرى وكمال الدين رفعت وأمين هويدى وعبدالقادر حاتم وشعراوى جمعة وعبدالمحسن أبو النور.

ونمت أجـهـزة الأمن والمعلومـات، واتسـعت شـبكاتـهـا حـتـى كـادت تستوعب المجتمع كله.

وازداد العنصر العسكرى بين السفراء حتى أصبح جميع سفراء أوروبا خـلال عـام ١٩٦٢م من الضبـاط عـدا ٣ من المدنيين! وبلغ عدد الضباط فى مناصب وزارة الخارجية الكبرى ٧٢ من مائة.

وبلغت الأمور ذروتها بعد انقلاب المشير عامر الأبيض السالف الذكر، بصدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦م، الذى نص على جعل كافة الجرائم التى ترتكب من العسكريين بسبب تأدية وظيفتهم، أو حـتى فى الجـرائم الخـارجـة عن نطاق أعـمـال وظائفـهم، إذا انفردوا بالاتـهـام فـيـهـا دون أشـخـاص مـدنيين - من اخـتـصـاص القـضـاء العسكرى.

إنشاء التنظيم الطليعى

وبالنسبة لمحاولات عبدالناصر تقوية الاتحاد الاشتراكى وجعله قوة سياسية حقيقية فقد اتخذت شكل إنشاء التنظيم الطليعى للاتحاد الاشتراكى، وذلك لتجنيد العناصر الصالحة للقيادة وتنظيم جهودها.

وقد بـدأ ذلك فى يونيـة ١٩٦٣م، أى بعد فـتح باب الدخـول إلى الاتحاد الاشـتراكى فى يناير ١٩٦٣م وانضمام نحو خـمسة ملايين إليه. وكان الهدف تكوين الجهاز السياسى للتنظيم، أو نواته الصلبة المؤمنة بالتـحـول الاشتراكى. وكـانت الفكرة تتشابه مع تنظيم رابطة الشـيـوعـيين اليـوغـسلاف فى يوغوسلافيـا، وقد أرسل عـبدالنـاصـر صلاح الدسوقى لدراستها فى يوغسلافيا.

وكما حدث فى تكوين الاتحاد الاشتراكى من عناصر غير اشتراكية، فكذلك حدث فى تكوين «طليعة الاشتراكيين - كما أطلق على التنظيم الطليعى - فلم يقم على أكتاف الاشتراكيين، وإنما قام على أكتاف من اختارهم عبدالناصر من الحريصين على البقاء فى السلطة والاستفادة من مزاياها، دون أن يعرف عن أحد منهم أى إيمان بالمبادئ الاشتراكية، فيما عدا أحمد فؤاد، عضو «حدتو» السابق، الذى اختير لخبرته فى التجنيد الحزبى.

فقد اختار عبدالناصر كلا من الكاتب محمد حسنين هيكل، وعلى صبرى، وهو من ضباط الصف الثانى الذين اعتمد عليهم عبدالناصر فى التخلص من زملائه السابقين من أعضاء مجلس قيادة الثورة، فعينه رئيساً للوزراء. وسامى شرف، مدير مكتب عبدالناصر للمعلومات ورجل المخابرات - بالإضافة إلى أحمد فؤاد كما ذكرنا.

وكانت فكرة عبدالناصر إيجاد تنظيم منضبط مثل التنظيمات الشيوعية، وقد أراده أن يكون سرياً، لما أبداه من رغبته فى حماية أعضاء التنظيم من تكتل القوى ضدهم، أولاً، وثانياً حتى لا يستغل أحد موقعه فى الجهاز السياسى للاستفادة فى مكان عمله!

وهو تفكير غريب من رئيس الدولة، فوق أنه غريب بالنسبة لتنظيم شعبى يستهدف تعبئة الجماهير لمساندة الحكم، وليس للانقضاض على الحكم!

ثم إن هذا التنظيم لم يكن له معنى مع وجود الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، بل لقد كان غريباً أن يستبعد من التنظيم حسين الشافعى أمين الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الحين!

والطريف أن هذه السرية التى أحاطت بالتنظيم كانت قاصرة على الجماهير الشعبية، لأن عبدالناصر ضم إليه عناصر كثيرة من جهاز الدولة! ولم يفهم أحد لماذا يخفى عبدالناصر عن الجماهير تنظيماً سياسياً يستهدف تحريك الاتحاد الاشتراكى وقيادته؟ صحيح أن الميثاق أشار إلى تكوين هذا التنظيم بقوله: «إن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسى جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة، وينظم جهودها، ويبلور الحوافز الثورية للجماهير، ويتحسس احتياجاتها، ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات» ـ ولكن لم ينص الميثاق على أن يكون هذا الجهاز السياسى سرياً!

لذلك لم يكن غريباً ـ فى إطار هذه السرية ـ أن تكون كتابة التقارير السرية عن اتجاهات الرأى العام هى أهم نشاط لأعضاء التنظيم الطليعى! فضلاً عن التقارير التى تقدم لعبد الناصر المعلومات والأخبار!

وكانت هذه التقارير تحول إلى الوزراء والمسئولين مشفوعة بتأشيرة عبدالناصر، مما أدى إلى اعتراض بعض الوزراء، مثل الدكتور عزيز صدقى وطلعت خيرى، وعندها طلب عبدالناصر من طليعة الاشتراكيين أن تتوقف عن مخاطبة الوزراء، وعندها خفّت قبضة التنظيم على الجهاز الإدارى والتنفيذى.

عبدالناصر والشيوعيون

وكان من الطبيعى أن يؤجل عبدالناصر عداءه للشيوعيين مرحلياً، بعد أن فرزت عمليات التأميم الطبقات. ففى مواجهة الرجعية المضروبة كان لابد من تحالف مع القوى المقتنعة بالتحول الاجتماعى الذى كان يقوم بإجرائه، فجرى الاتصال بالتنظيمين الشيوعيين الرئيسيين اللذين كانا قد ضربا منذ بداية الثورة وهما: تنظيم «حدتو»، والحزب الشيوعى المصرى، وذلك لدخول التنظيم الطليعى.

وقد رأى التنظيمان مقابلة التحية بخير منها، فقررا حل نفسيهما، وهو ما لم يحدث فى أية دولة أخرى من قبل!

وكوفئ الشيوعيون على ذلك عندما جاءت مناسبة زيارة خروشوف مصر فى مايو ١٩٦٤م فى مناسبة تحويل مجرى النيل عند السد العالى، فقد أخرجهم عبدالناصر من المعتقلات التى مكثوا فيها خمس سنوات كاملة.

على أن القيادة - مع ذلك - ظلت على الدوام فى يد العناصر غير الاشتراكية التى قبلت التحول الاجتماعى بدافع من البقاء فى السلطة. فعندما أراد عبدالناصر أن تأخذ طليعة الاشتراكيين شكلا تنظيمياً حزبياً، أسند إلى شعراوى جمعة مسئولية الأمانة العامة، وأحمد كامل، الذى أصبح رئيس المخابرات العامة فيما بعد، شئون التنظيم، ومحمد المصرى النشاط السياسى. كما ضم الدكتور حسين كامل بهاء الدين، وهو من الإخوان المسلمين السابقين، وأضاف إلى الأمانة العامة بعض العناصر الشيوعية، مثل أحمد حمروش والدكتور

د الجبيلى، ثم محمود أمين العالم فيما بعد، وكل هؤلاء
هم الأمانةَ العامة. وكانت طليعة الاشتراكيين تعمل سراً فى
راى الأمير سعيد طوسون بالزمالك، ثم فى مبنى مجلس
ة بالجزيرة!.

ظلت القيادة باستمرار فى يد أهل الثقة ممن يعتمد
ر عليهم فى الحكم، فى حين ظل الشك فى الشيوعيين
وا الجانب الضعيف فى التحالف!

رت قوة قبضة النظام الناصرى عليهم حين تم اعتقال
أبرزهم وأنشطهم فى العمل السياسى، وهم لطفى الخولى
الدين والدكتور إبراهيم سعد الدين - والأول رئيس تحرير
ليعة،، والثانى المسئول التنظيمى فى أمانة القاهرة، والثالث
انة العامة - بتهمة الاتصال بعدد من الشباب، الذين اعتقلوا
م بتنظيم القوميين العرب. وقام بالتحقيق معهم شعراوى
امى شرف. وكان فى الوسع استدعاؤهم، ولكن النظام آثر
اعتقالاً بوليسياً! وذلك رمزاً لضآلة حجمهم ودورهم فى
شتراكى الجديد!

واضحاً أن التنظيم الطليعى هو صورة مصغرة من الاتحاد
ى، الذى هو صورة معدلة من الاتحاد القومى، الذى هو
عدلة لهيئة التحرير! ومثل هذه التنظيمات هى المتوقعة من
ثق فى الجماهير، ويعتمد على أهل الثقة من ضباط الجيش،
على حماية الجيش!

لقد كان الغرض من هذه التنظيمات ألا تكون هناك تنظيمات حقيقية! لأن التنظيمات الحقيقية تنبع من العمل الشعبى، ولا تنبع من السلطة، أى تنبع بإطلاق الحرية للجماهير، وهو أمر ظلت الثورة عاجزة باستمرار عن فعله، على الرغم مما أولتها الجماهير من ثقة بلا حدود وبلا تحفظ، كما ظهر فى مظاهرات ٩ و ١٠ يونية ١٩٦٧م ـ أى بعد أن أودت الثورة بالبلاد وعرضتها لهزيمة ثقيلة.

تنظيم طليعى فى الجيش!

ولم يكن فى وسع عبدالناصر إبقاء التنظيم السرى سرياً على عبدالحكيم عامر، ولعله أراد إعلامه بأن هناك عملاً شعبياً جاداً يجرى فى الميدان السياسى، فقد كلفه بالاتصال بالفرع الشيوعى فى التنظيم الطليعى، ولكن المشير عامر، وهو فى قمة السلطة، لم يجد فى مثل هذا التنظيم شيئاً له قيمة ـ كما تبين لأحمد حمروش، الذى كان عضواً فى اللجنة القيادية للفرع الشيوعى، وهو صاحب هذه المعلومات، وكل ما فعله المشير عامر هو أن أمر شمس بدران بتشكيل تنظيم طليعى آخر فى القوات المسلحة! لتكتيل العناصر التى تشغل المناصب الحساسة القيادية، تماماً كما كتلت طليعة الاشتراكيين، فى السلك المدنى، الوزراء ورؤساء مجالس الإدارة وغيرهم من أصحاب المراكز!

وعلى هذا النحو لم يزد التنظيم الطليعى فى الجيش وخارجه عن أن يكون تكتلاً سلطوياً لأصحاب المصالح فى نظام عبدالناصر، دون أن يمارس أى تأثير ذى قيمة فى مواقع الإنتاج أو دفع حركة الجماهير.

ولم تكن الجماهير فى حاجة إلى مثل هذه التنظيمات، فقد كانت مسحورة بشخصية عبدالناصر المغناطيسية، التى أحاطتها وسائل الإعلام بهالة من المجد والبريق الذى لا يخبو أبداً، رغم الكبوات القومية والعسكرية!.

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى

على كل حال، ففى الوقت الذى كان عبدالناصر يكون فيه «طليعة الاشتراكيين»، ويضم إليها عناصر شيوعية، رأى تطوير الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى فى هذا الاتجاه، فأدخل فيها - للمرة الأولى - بعض اليساريين. فقد دخل فيها خالد محيى الدين، رئيس مؤسسة أخبار اليوم، ليتولى أمانة شئون الصحافة، وكذلك الدكتور إبراهيم سعد الدين، الذى كان معزولاً سياسياً.

وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤م كانت الأمانة العامة تتكون على النحو الآتى: حسين الشافعى، ود. نور الدين طراف، وأحمد عبده الشرباصى، وكمال رفعت، وعباس رضوان، وخالد محيى الدين، وسيد مرعى، وطلعت خيرى، وأنور سلامة، ود. حسين خلاف، وشعراوى جمعة، وكمال الحناوى، وعلى السيد على، وحسين ذو الفقار صبرى، ومحمد فتحى الديب، وعبدالفتاح أبو الفضل، ود. عبدالسلام بدوى، وعبدالمجيد فريد، ود. إبراهيم سعد الدين، ود. رشدى سعيد، وحسن إبراهيم، وعلى صبرى، وعبدالمجيد شديد.

وقد حرص عبدالناصر على حضور جلسات هذه الأمانة العامة بنفسه على طوال اثنتى عشرة جلسة، من يوم الثلاثاء ٢٤ نوفمبر

١٩٦٤م إلى يوم الثلاثاء ١١ مايو ١٩٦٥م، ثم انقطع عن حضورها بدون سبب معروف!

محاضر الأمانة العامة

ومن هنا تستمد محاضر هذه الجلسات أهميتها من حيث أنها تعكس مشاكل التنظيم السياسى، ومشاكل المجتمع المصرى، كما تكشف أفكار عبدالناصر وآراءه عن تجربته الثورية دون تزويق أو طلاء جماهيرى!. وفى الوقت نفسه ترسم صورة صادقة للعمل فى تنظيم سياسى لم تعرفه مصر من قبل، كما لم يعرفه أى تنظيم فى الغرب أو الشرق، على الرغم من اقتباسه من البرتغال كما ذكرنا ـ لأن أى تنظيم فى الغرب أو الشرق يعبر عادة عن طبقة اجتماعية معينة، ولكن التنظيم السياسى الذى أقامه عبدالناصر كان يفترض تمثيله لما عرف باسم قوى الشعب العاملة!

ومن هنا ربما كان أطرف ما تكشف عنه المحاضر حيرة الجميع، وعلى رأسهم عبدالناصر، فى فهم حقيقة هذا التنظيم السياسى ودوره، واعترافهم بعزلته عن الجماهير، وعجزه عن تمثيلها! لقد كانت سلبيات التجريب فى العمل السياسى تفرض نفسها على المناقشات، وهو أمر طبيعى لإصرار عبدالناصر على ابتداع مذهب جديد فى الاشتراكية والديموقراطية والتنظيم السياسى لم يعرفه الفكر السياسى!

ويتضح ذلك من موقف عبدالناصر العدائى من الشيوعيين، على الرغم من إطلاقه سراحهم وضم بعضهم إلى التنظيم. ففى

جلسة ٨ ديسمبر ١٩٦٤م أبدى اعتراضه على ضم شيوعيين آخرين قائلاً: «لا يمكن أن ينضم إلينا الشيوعيون والرجعيون! ويمكن أن نتكلم عن كل واحد! وحسب معلوماتى عن الشيوعيين، فإن جزءاً منهم قد انضم إلى التنظيمات، وهؤلاء مصيرهم الاعتقال! ولا مفر من ذلك حيث يتصورون أن الإفراج تم عنهم بناء على طلب الاتحاد السوفيتى. وبعضهم رفض أن ينضم إلى التنظيم الشيوعى، وهؤلاء لهم أمل فى العمل معنا، مثل عبدالعظيم أنيس».

ومن الطريف أنه سمح لمجلة «الطليعة» اليسارية، التى يرأس تحريرها لطفى الخولى، بنشر ما زعمت أنه «النص الكامل» لمحضر هذه الجلسة، ولكنها حذفت منه عبارة عبدالناصر السالفة الذكر عن الشيوعيين، بالإضافة إلى نصوص أخرى!

على أنه فى الوقت نفسه كان عبدالناصر يبدى خوفه مما أسماه بـ «الرجعية». ففى جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٦٤م قال بصراحة: «إننى أخشى على الـ٦ ملايين (فى التنظيم) من الرجعية، خصوصاً بعد إطلاق الحريات وإلغاء الأحكام العرفية ووجود مجلس الأمة. فالوضع الطبيعى فى مثل هذه الظروف هو أن تنشط الرجعية، وإذا لم ننشط أكثر منها، بحيث نكون على اتصال دائم بهذه الملايين الستة، فإن الرجعية تستطيع أن تستقطب جزءاً منها أو تشككها».

وقد كان الحل الذى طرحه عبدالناصر هو أن يكون التنظيم قائماً على الاتصال بجميع قواعد الاتحاد الاشتراكى «لإعطائها وجهة نظرنا. وفى نفس الوقت تقوم بعمل التوعية الاشتراكية بالنسبة للستة ملايين».

ولم يستطع عبدالناصر أن يوضح كيف يمكن شرح الاشتراكية للجماهير بدون اشتراكيين؟ ففى جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤م اعترف قائلاً: «إننا فعلاً نطبق الاشتراكية بدون اشتراكيين! وأنا لا أستطيع أن أقول إننا نطبق الاشتراكية باشتراكيين. فالحقيقة أننا نطبق الاشتراكية ونريد أن نوجد الاشتراكيين بعد ذلك! علماً بأن الرجعية موجودة فى بلدنا.. أما الاشتراكيون فأين هم؟».

الفصل الأول

الجلسة الأولى للأمانة العامة للإتحاد الإشتراكى
٢٤ نوفمبر ١٩٦٤م

(١)

تساؤلات عن رسالة الاتحاد الاشتراكى

عبدالناصر: هناك انعزال بين القيادة والناس!

: هيئة التحرير نجحت لأنها تصدت للشيوعيين والإخوان والأحزاب القديمة!

: انتخابات الاتحاد الاشتراكى عملية وجاهه!

ربما كان الانطباع الذى تكشفه قراءة محضر الجلسة الأولى للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، التى ترأسها عبدالناصر، هو أنه يعكس المشاكل التى يمكن أن يفرزها أى تنظيم سياسى فى أى بلد من البلاد، إذا أنشأته السلطة ولم ينشأ من الجماهير، وإذا كانت هذه السلطة تقصد به شغل الجماهير بالعمل السياسى، وليس اشتراكها بصورة فعلية فى الحكم! كما تكشف القراءة بصورة واضحة عزلة الجماهير عن القيادة، وقدرة هذه الجماهير منذ الوهلة الأولى على إدراك صورية العمل السياسى! ووقوفها - بالتالى - موقفاً سلبياً منه.

وفى الوقت نفسه يبرز محضر الاجتماع، منذ سطوره الأولى، ما يؤدى إليه نظام الحكم الدكتاتورى من نفاق القيادات لقمة السلطة! فهى تكتم فى مواجهته ما تبوح به خلف ظهره! وهو ما يشكو منه عبدالناصر منذ كلماته الأولى فى الاجتماع، ويطالب أعضاء الأمانة العامة بالكف عنه، وبكتمان ما يدور فى الاجتماعات - الأمر الذى يعبر عن أزمة الثقة فى الأنظمة الشمولية بين القيادات.

كذلك يكشف محضر الجلسة الأولى انصراف الجماهير عن وحدات الاتحاد الاشتراكى واتجاهها إلى تنظيماتها الأولى المرتبطة

بمصالحها الاقتصادية: أى انصراف العمال فى المؤسسات عن وحدة الاتحاد الاشتراكى إلى النقابة! وانصراف الفلاحين فى القرية إلى الجمعية التعاونية الزراعية!

كذلك تبرز المناقشات ظاهرة خطيرة هى انطلاق حاجات الجماهير من عقالها فى مناخ السياسة العامة التى تتجه لخدمة الطبقات الجماهيرية منذ قرارات التأميم فى يولية ١٩٦١م وإطلاق صيحة الاشتراكية! إذ يشكو سيد مرعى من جحود الطبقة العاملة التى تطلب دائماً المزيد رغم الميزات التى أعطيت لها فى عهد الثورة، والتى لم تكن تحلم بها! وقوله: «إن الطبقات التى يخدمها النظام كله، هى نفسها الطبقات التى تتضرر»! ثم مقارنته بين فشل الاتحاد الاشتراكى فى الريف ونجاح جماعة الإخوان المسلمين فى الماضى، «رغم أنها لم تكن تعطى سمادا أو تقاوى»! وانتهاؤه إلى ضرورة ضم كل من النقابة والجمعية التعاونية الزراعية إلى الاتحاد الاشتراكى، فلا يبقى غيره أمام الجماهير!».

وقد انتقل هذا الجزء من المناقشات إلى إبراز مشكلة تكوين التنظيم من أعلى - وهى المشكلة التى فسرها عبدالناصر بأن الثورة لم تقم على تنظيم شعبى - وما ترتب على ذلك من سعى الكثيرين إلى الدخول فى الاتحاد الاشتراكى طلباً للسلطة.

وكان تصور عبدالناصر للأمانة العامة أن تكون بمثابة «طلبمة» ماصة كابسة، لأنه إذا فقد الاتصال بين القيادة والقاعدة الجماهيرية «ينتهى كل شىء» - حسب تعبيره، ولا يمكن أن ينجح الاتحاد الاشتراكى.

أما المشكلة الأخرى التى أثارها عبدالناصر فهى حسب قوله: «إننا فعلاً نطبق الاشتراكية بدون اشتراكيين»! وقد تساءل عبدالناصر: أين هم الاشتراكيون؟

وكان يعرف تماماً أين هم! فقد كانوا فى المعتقلات منذ فجر أول يناير عام ١٩٥٩م، وأفرج عنهم بمناسبة زيارة خروشوف لمصر قبل خمسة أشهر من هذا الاجتماع. وكان وجود خالد محيى الدين وإبراهيم سعد الدين فى الأمانة العامة أحد مظاهر الاستعانة بهم فى العمل السياسى، ولكنه كان يعتمد على أصحاب الثقة بالدرجة الأولى.

وفى ضوء هذا التحليل يمكننا أن ندعو القارئ لحضور الجلسة الأولى للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤م، التى رأسها الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، وقد قام بأعمال سكرتيريتها عبدالمجيد فريد. وهى على النحو الآتى:

الرئيس عبدالناصر:

«قبل الكلام عن العمل السياسى للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى، أريد أن أقول بعض الكلمات. فبالنسبة لعمل الأمانة العامة، كان أهم شيء قاسينا منه فى السنين الماضية هو عدم الانسجام!. ثم الكلام فى الخارج!.فمن الممكن أن نختلف هنا فى الآراء إلى أى مدى، ونحن نريد أن يتكلم كل شخص وأن يبدى رأيه، ولكن هذا الكلام يجب ألا يخرج من هنا أبداً، لأنه إذا خرج من هنا كان معنى ذلك الفشل!».

«هذه هى النقطة الأولى. أما النقطة الثانية، فهى أنه يجب علينا أن نضرب المثل للاتحاد الاشتراكى فى البلاد كلها، فلا يتكلم أحدنا عن الآخر! فهناك شخص قد يشعر أنه أحسن الناس فهماً وعلماً، ولكن كل شخص يمكن له أن يتعلم».

«وما نقاسيه اليوم أيضاً، هدم الناس بعضهم البعض، وبالذات المسئولون فى جميع القطاعات! وأنا أعتقد أن هذا هو أساس الكلام الذى يدور فى البلد اليوم، بصرف النظر عن نواحى النقص الموجودة. إن كل شخص يرمى اللوم على الآخر - وبالذات فى القطاع العام - إذ أن كل شخص يقول إنه يعمل ويسير سيراً حسناً جداً، وإنه قال للمسئولين، ولكن لم يستمع له أحد!».

«إننا نريد أن نضرب المثل، بأن نضع أسساً وتقاليد نسير عليها، ويسير عليها الاتحاد الاشتراكى بجميع مستوياته. ولكن لا يجوز أن يخرج أحد أعضاء اللجنة ليقول خارج اللجنة إنه قال كذا ولم يعمل بما قاله! أو يقول: «إن الناحية الفلانية لا تعمل! إننا مستعدون لأن نسمع هنا أى كلام عن أى شخص! بكل صراحة وبكل وضوح، دون أن نجامل أحداً، لأنى أعتبر أن المجاملة تهدم».

«والنقطة الثالثة، أننا لابد أن نتكلم بصراحة فى جميع الموضوعات، لأننا فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى لابد أن نعرف مشاكل البلد ومشاكل الناس، ثم نتكلم فيها. وفى رأيى أن كل واحد هنا لن يكون مختصاً بعمله فقط، بل سيكون مختصاً ومسئولاً عن جميع الأعمال فى البلد، بحيث أنه إذا كان أحدكم مسئولاً عن الزراعة مثلاً، فإن له الحق فى أن يتكلم عن العمال، وعن الشباب

وغيرهما، وإلا فإننا لا نعتبر أمانة عامة للاتحاد الاشتراكى، ومفروض أنها هى الجهاز الذى سيشغل الاتحاد الاشتراكى».

«وحتى الآن، فإننا نشكو، وكذلك البلد كلها تشكو، لأن الاتحاد الاشتراكى لم يعمل شيئاً! وذلك لأنه لا يوجد أشخاص متفرغون! والأمانة العامة هى التى تعمل وتشغل الاتحاد الاشتراكى. إن اللجنة العليا ترسم السياسة، ولكن العمل الفعلى الحقيقى هو عمل الأمانة العامة. ويمكن أن نضم إلى الأمانة العامة بعض الأعضاء الآخرين، بحيث نستطيع أن نلم بجميع النواحى الموجودة فى البلد».

«إن عمل الاتحاد الاشتراكى وارد فى الميثاق، ومفروض أن ننفذ الجزء الموجود فى الميثاق، والعمل الموجود أمامنا اليوم هو: عمل التنظيم، أكثر مما هو بحث فى موضوعات مختلفة. وقطعاً سيحتاج عمل التنظيم إلى بحث موضوعات مختلفة، لأنه عندما نبحث موضوع التنظيم ستظهر مشاكل، وهذه المشاكل ستنقلب أخيراً إلى موضوعات مختلفة، مثل الزراعة وغيرها. ومن الطبيعى أنه توجد أيضاً مشاكل أساسية».

«والملاحظ اليوم أن هناك «انعزالاً» بين القيادة وبين الناس! والذى أريد أن أقوله هو أن تنظيم الاتحاد الاشتراكى - حتى الآن - هو تنظيم على الورق! رغم مؤتمرات الوحدات الأساسية!».

«هل هؤلاء الناس موجودون فى الثورة أم غير موجودين فى الثورة؟ هل يشعر كل واحد أنه مع الثورة؟ إن الذين يعتبرون مع الثورة غير منظمين، والذين ليسوا مع الثورة منظمين! هناك أناس كثيرون فى البلد ونحن لا ندرى عنهم شيئاً. ومسئوليتنا هى أن

نبحث عن هؤلاء الناس فى كل مكان. هناك أناس معنا ويريدون أن يعملوا. والحقيقة أن سياسة «ابعاد» الناس تضر ضرراً كبيراً. إن مسئوليتنا هى أن نجمع كل الناس فى جميع القطاعات».

«والذى أريد أن أقوله: إننا يجب ألا نتصور أن عملنا فى التنظيم، المقسم إلى وحدات أساسية ووحدات المرافق والأقسام والمحافظات، أهم من التنظيم السياسى، فالتنظيم السياسى يختص بالبشر. ثم أين هم الناس؟ من هذا أننا سنبدأ من نقطة البداية، لأنه لا يوجد لدينا احتياطى فى تكوين الاتحاد الاشتراكى!».

«إن كل واحد منكم - بينه وبين نفسه - له تعليقات على أعمال الاتحاد الاشتراكى، وقد يكون متفقاً معى فى هذا، وقد يكون أقل أو أكثر، إننا نريد أن نسمع هذا الكلام!».

«إننى أقول إن تنظيم ٦ مليون شخص عملية مستحيلة! نحن يهمنا أن ننظم القيادات والكادرات. ثم هذه العملية لابد أن تنجح، لأنه لا يمكن أن نقوم كل يوم بتجارب جديدة، ونحكم عليها بالفشل! .إننا نقول: إن العملية فى حاجة إلى دفعة قوية لتنجح، وأنا أريد أن أسمع آراءكم بالنسبة لهذه الموضوعات. ولكن لابد من وجود خطة عمل للاتحاد الاشتراكى، والعملية التنظيمية مبنية على القطاعات المختلفة، وسأتكلم عنها بعد أن أسمع آراءكم عن الاتحاد الاشتراكى، وعن الوسائل التى تمكننا من أن ندفع بالاتحاد الاشتراكى بحيث يكون فعلاً تنظيماً يوصل بين القيادة والجماهير، ويؤمن بالثورة وأهدافها، وأن يكون مستعداً للكفاح والنضال من أجل تحقيق الأهداف التى أعلنتها الثورة».

المهندس سيد مرعى:

«إننا لو استعرضنا الحالة، لنستكشف المدى الذى وصلنا إليه، فإن ذلك يمكننا من معرفة ما نريده. فبالنسبة للجان الاتحاد الاشتراكى على مستوى القرى أو على مستوى المؤسسات ـ كان إقبال الناس عليها كبيراً فى البداية، وكان استعداد الناس لفهم الاتحاد الاشتراكى كبيراً جداً. وقد كان ذلك ظاهراً فى الترشيحات المختلفة وفى إقبال الناس عليها».

«وبعد ذلك حصل نوع من ضعف الأمل فى المنظمة! أو أن منظمة الاتحاد الاشتراكى لم تحقق الآمال التى بنيت عليها، سواء على مستوى القرية أو المؤسسة. فكثير من الناس فى الريف، أو فى المؤسسات، كانوا يتساءلون عن رسالة الاتحاد الاشتراكى؟ بل إن كثيرين من أعضاء الاتحاد الاشتراكى كانوا يتساءلون أيضاً!».

«ثم إننا نجد تعدداً للمنظمات الجماهيرية فى داخل المؤسسة الواحدة، وتعدداً للمنظمات على مستوى القرية. ففى المؤسسات مثلاً، مازال النظام النقابى قائماً، والاتحاد الاشتراكى فى أغلب المؤسسات يخلط بين نظامه وبين عمل النقابات! وكان من شأن هذا الخلط أن تعطل الاتحاد الاشتراكى بأسره! والنقابة هى التى تمثل الحاجة العاجلة بالنسبة للعمال فى المؤسسة!».

«وهذا المثل صحيح أيضاً بالنسبة للقرى. ففى القرى نجد أن لجان الاتحاد الاشتراكى كان يوجد عليها إقبال شديد جداً، وقد وجد بجانب لجنة الاتحاد الاشتراكى فى القرية نظام التعاون الزراعى،

فأصبحت هناك سلطة معينة للجمعية التعاونية، وسلطة للاتحاد الاشتراكى! والفلاح يرتبط بالجمعية التعاونية الزراعية أكثر مما يرتبط بالاتحاد الاشتراكى، لأن دعوة الاتحاد الاشتراكى لم تصل إليه!».

«ونحن لو رجعنا إلى منظمة «الإخوان المسلمين» فى الماضى - ولو أنها لم تكن تعطى سماداً أو تقاوى! - نجد أنها تربط الفلاح بدعوة ونشاط كبير جداً من الأعضاء! مع أن جمعية الإخوان المسلمين - على مستوى القرية - لا يمكن أن تقارن بنشاط الاتحاد الاشتراكى فى الفترة الحالية!».

«ونحن يجب ألا نرتكز على الدعوة كأساس! وفى اعتقادى أننا نتجه اتجاهاً طويل المدى. ومن الجائز أن تنفض الجماهير من حولنا، لأن لها مشاكل متعلقة بماديات!».

«فالنقطة الأولى التى أريد أن أبرزها، هى تعدد المنظمات الجماهيرية، سواء على مستوى القرية أو المؤسسات. وبالنسبة للاتحاد الاشتراكى ككل، لم تكن تتدرج المسائل التى يدرسها من مستوى القرية إلى مستوى الجمهورية! بمعنى أن هناك مسائل كانت تصل إلى مستوى معين، ثم تقف! لعدم استكمال تنظيم الاتحاد الاشتراكى».

«أو بمعنى آخر، فإننا لم نجعل الرجل - الذى ندعوه لحضور اجتماع الاتحاد الاشتراكى - يشعر، إذا أثار مشكلة، بأن إثارته لهذه المشكلة ترتبت عليها أية نتيجة! بل بالعكس! وطبيعى أننا لا نستطيع بعد ذلك أن ندعوه إلى اجتماع! إننى لا أبالغ كثيراً، إذا قلت: إن

الصورة التى يحضر بها أعضاء الاتحاد الاشتراكى مغايرة للصور الأولى، لأنهم لم يجدوا صدى فى كثير من الأحوال للمشاكل التى يثيرونها».

«ومن الطبيعى أنه لو شعر الناس بأن اشتراكهم فى الاتحاد الاشتراكى يمكنهم من إبداء آرائهم، وأن لذلك أثراً على سياسة الدولة ـ فإن ذلك سيكون له أثر على الطريقة التى يحضرون بها هذه الاجتماعات أو المؤتمرات. كما أن الاجتماعات فى الواقع تخرج عن أغراضها وتنحرف فى المؤسسات وفى القرى».

«وإذا نظرنا إلى القاعدة ـ العمال والفلاحين ـ نجد أن الميزات التى أعطيت لهم فى عهد الثورة، لم تكن تحلم بها.. وهم يعترفون بهذا، ولكنهم يطلبون المزيد! وهذه هى الطبقات التى كانت محرومة ثم أعطيت حقها بقوة قبل أن تطالب هى به! أو قبل أن تتصور حدوث هذا!».

«ونضرب مثلاً لهذا بالعامل، فالعامل لم يفكر فى أى وقت من الأوقات، فى أنه سيصبح عضوا فى مجلس الإدارة، أو أنه ستكون له سيطرة على المؤسسة التى يعمل فيها ـ كما حدث اليوم! ـ وكذلك الفلاح.. فالفلاح لم يكن يتصور أبداً أن الدولة كلها تعطى كل إمكاناتها لصغار الفلاحين!».

«والملاحظات التى تبدى، سواء فى أوساط العمال أو الاتحاد الاشتراكى ـ فى الواقع ـ ملاحظات متعلقة بالتنظيم أكثر منها بالسياسة العامة».

«وهنا نجد أن الطبقات التى يخدمها النظام كله، هى نفسها الطبقات التى تتضرر! ونضرب مثلاً بالأزمات التى تحدث فى المواد التموينية. فمثلا عندما ينقص المسلى الصناعى، نجدهم يركزون على ذلك، وينسون كل ما عمل من أجلهم! وتركيزهم على هذه الزاوية ليس لإحساسهم بنقص المسلى الصناعى، بقدر ما هو ناتج عن تراكم ناشئ عن الفجوة الموجودة بين القيادة والمنظمات الشعبية!».

«إنى أعتقد أن النقطتين الأساسيتين هما: أولاً: ألا نعدد المنظمات فى المؤسسة أو القرية، حتى لا تتنافس فيما بينها، ويدعى كل شخص لنفسه الحق، وبذلك تضيع السياسة العامة. ثانياً: ألا نعتمد فى الفترة الأولى على الدعوة فقط، وإنما نعتمد على أشياء مادية مع الدعوة! بمعنى أننا يجب أن نضم الجمعية التعاونية مع الاتحاد الاشتراكى، ونضم النقابة مع الاتحاد الاشتراكى. أى أننا يجب ألا نوجد مجالاً للتنافس بين المنظمات الجماهيرية وبعضها».

«فى الواقع أن النقطة الأساسية الواضحة فى جهاز الاتحاد الاشتراكى أنه لم يكن يوجد فيه الجهاز الذى يمكن أن نسميه: الجهاز المركزى المنظم، الذى يستطيع القيام بكل النشاط المطلوب. وأضرب لذلك مثلاً بالإخوان المسلمين أيضاً، فعندما كان الجهاز المركزى للإخوان يقرر شيئاً فى موضوع ما، كان هذا القرار ينتشر فى الريف ويناقشه كل الناس».

انتهى هنا كلام المهندس سيد مرعى، ولابد من مراجعته فيما يتصل بالطبقة العاملة، التى ذكر أن الثورة أعطتها حقها قبل أن

تطالب هى به، أو قبل أن تتصور حدوث هذا!، وأن الميزات التى أعطيت لها «لم تكن تحلم بها!».

وفى الواقع أن المهندس سيد مرعى قد أغفل بهذا الكلام تاريخ الحركة العمالية فى مصر كله، على مدى ثلاثة أرباع القرن السابق على التأميمات فى يولية ١٩٦١م. كما أغفل تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر قبل الثورة.

ويكفى للتدليل على قوة الحركة النقابية قبل الثورة أن عدد النقابات، عند تكوين مكتب العمل سنة ١٩٣٢م، كان قد وصل إلى ٣٨ نقابة، فقفز عدد هذه النقابات فى سنة ١٩٤٤م إلى ٢١٠ نقابة، ثم قفز هذا العدد إلى ٤٨٨ نقابة فى عام ١٩٤٦م، ووصل فى عام ١٩٥٢م إلى ٥٦٨ نقابة!

وعندما قامت الثورة، ولم تكد تمضى ثلاثة أسابيع، حتى كانت الحركة العمالية تظهر قوتها فى أحداث مصانع كفر الدوار، ولكن الثورة قمعتها بوحشية، وشنقت عاملين بسبب العمل النقابى! ولم يكن فى وسع الثورة الاستمرار فى السلطة مع تجاهل مطالب العمال إلى الأبد، ومع تزايد إحساسها بحمل مسئولية التصنيع على عاتقها،، مما دفعها إلى التأميم.

الرئيس عبدالناصر :

«تعليقاً على هذا الكلام (لسيد مرعى) بالنسبة لعملية الترشيحات، فإنها عملية غير طبيعية إذا عملت على نظم حزبية مثل عملية الإخوان المسلمين. ونحن فى الحقيقة واجهتنا مشكلة فى

الثورة، وهى أن الثورة لم تقم على تنظيم شعبى، ولكنها قامت على عدد قليل من ضباط الجيش، وكانت البلد مهيأة للثورة».

«وأنا أعتبر أن هيئة التحرير نجحت فى عملها، لأنها تصدت للشيوعيين، وللإخوان، وللأحزاب القديمة! واستطاعت أن تسير إلى حد كبير، وأن تحقق الأهداف المطلوبة.. ولكن واجهتنا أيضاً مشكلة أننا وصلنا إلى مرحلة! «كلنا هيئة التحرير»! ومعنى ذلك أن الناس كلهم دخلوا هيئة التحرير، ولم تكن توجد العناصر القيادية. والمفروض أن تتكون المنظمة من عدد أو مجموعة صغيرة على أسس معينة، وتقوم هذه المجموعة بنشر الدعوة، ثم ينضم إليها أناس آخرون، وتكبر المجموعة. ولكنا سرنا على عكس ذلك!».

«إن الانتخابات فى نظر بعض الناس ـ مثل انتخابات الاتحاد الاشتراكى ـ عملية وجاهة! فلو قررنا اليوم إجراء انتخابات ثانية للاتحاد الاشتراكى، سيقبلون على الترشيح فيها، لأن كل واحد منهم يهمه أن يدخل الاتحاد الاشتراكى، وأن يصبح عضواً فى لجنة الاتحاد الاشتراكى، وأن يكتب ذلك على بطاقته! والحقيقة أنه يوجد أناس كثيرون دخلوا انتخابات الاتحاد الاشتراكى، ونجحوا، لكى يكونوا فقط أعضاء فى لجنة الاتحاد الاشتراكى! فهل هؤلاء يصلحون للعمل فى الاتحاد الاشتراكى»؟

«النقطة الثانية هى موضوع الآمال. وبالنسبة لذلك يجب أن نحدد رسالة الاتحاد الاشتراكى، وأن نحدد واجبه تحديداً واضحاً. وأنا فى رأيى أن الاتحاد الاشتراكى منظمة للمجالس الشعبية ولكل المنظمات. وإذا فقدت هذه المنظمة اتصالها بالناس، ينتهى كل

شيء. فما هو التنظيم السياسي؟ هو أن يكون هناك اتصال بين القاعدة والقيادة، بحيث تحس القيادة بطلبات القاعدة، وبحيث تحس القاعدة بما تفكر فيه القيادة. وإذا فقد هذا الاتصال، تنتهى العملية، ونفقد حتى اتصالنا بالجماهير ومشاكل الجماهير».

«والسبب فى ذلك أنه لم تكن توجد أمانة عامة متفرغة، تمثل «الطلمبة» الماصة الكابسة، التى تعطى وتأخذ من الوحدات. ونحن لا نستطيع العمل فى الاتحاد الاشتراكى على أساس أن نجتمع هنا ونقول: إننا قررنا كذا وكذا! إن كل شخص فى الاتحاد الاشتراكى يريد أن يعمل وأن نشعر به وهو يعمل».

«فواجبنا إذن هو أن نحدد رسالة الاتحاد الاشتراكى بالتفصيل، وهل هو داخل فى السلطة التنفيذية أوْ لا؟ وهل له أن يبحث المشاكل أوْ لا؟ ولابد أن يكون هناك اتصال بين الوحدات الأساسية والأمانة العامة. ويمكن أن نعمل أشياء كثيرة فى هذا الشأن. نستطيع أن ننظم التقارير باستمرار، ويمكن أن تكون هناك أجهزة «تكَرْزْ» فى الاتحاد الاشتراكى وفى كل محافظة، كما هو الحال فى وكالات الأنباء وفى الأحزاب الأمريكية، حيث تصل التقارير فى نفس الوقت إلى الجهاز المركزى. فلابد إذن أن يكون هناك اتصال بين الأمانة العامة وبين المحافظات والوحدات الأساسية. وبدون هذا لا يمكن أن ينجح الاتحاد الاشتراكى».

«وطبيعى أن المشاكل، التى ضربت أمثلة لها، مثل مشكلة المسلى الصناعى، تؤثر على العمال والفلاحين، وهم ركائز الثورة. ولكننا نتركهم، ولا يوجد التنظيم الذى يوضح الأمور لهم. وهناك

كثير من الناس الذين يؤيدوننا ٢٠٠ فى المائة، ولكنهم لا يعرفون رأينا فى مثل هذا الموضوع. إذن لابد أن يكون لديهم باستمرار الأسباب والكلام الذى يستطيعون أن يردوا به. ولذلك، فإن عمليتنا الأساسية هى عملية التنظيم، لأننا لن نستطيع أن نبحث الاقتصاد والزراعة وغيرهما».

«لقد كانت فكرتنا أن نبدأ كحزب، ولكنا وجدنا أن العملية مستحيلة، لأننا سنضطر إلى طرد بعض الناس، وبذلك نخلق المعارضة قبل أن نخلق التنظيم. ولذلك قلنا نستعيض عن هذا بالجهاز السياسى».

«والنقطة الأخرى أننا فعلا نطبق الاشتراكية بدون اشتراكيين! وأنا لا أستطيع أن أقول: إننا نطبق الاشتراكية باشتراكيين! فالحقيقة أننا نطبق الاشتراكية ونريد أن نوجد الاشتراكيين بعد ذلك! علماً بأن الرجعية موجودة فى بلدنا. كما أنه يوجد أناس طيبون، والطيبون تكون اتجاهاتهم رجعية! ثم إن الرجعية منظمة، أما الاشتراكيون فغير معروفين، ولا يستطيع أحدهم التعرف على الآخر! والرجعيون اليوم يعرفون بعضهم ويتناولون العشاء معاً ويتناقشون ويتباحثون. أما الاشتراكيون فأين هم؟ ثم هل ثقفنا الاشتراكيين بغير الخطب، إننى أعتبر أن الخطب ليست هى الأساس».

«طبيعى أننا مسئولون عن تغطية كل هذه النقاط فى الأمانة العامة، وعلينا أن نشغل العناصر القيادية، وأن نبرز العناصر الاشتراكية.

(٢)

عبدالناصر: قد ينقلب علينا الاتحاد الاشتراكى!

ـ الجمعيات التعاونية الاستهلاكية انحرفت ومارست الاحتكار.

ـ الرأسمالية الوطنية ترعى فى أحضان الرجعية!

د. حسين خلاف: السلطة التنفذية تهيمن على الاتحاد الاشتراكى!

رأينا فى الفصل السابق كيف كشفت مناقشات الجلسة الأولى للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، المنعقدة برياسة عبدالناصر فى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤م، عن صورية التنظيم السياسى، وعزلة القيادة عن الجماهير، وانصراف العمال عن الاتحاد الاشتراكى إلى النقابة، وانصراف الفلاحين إلى الجمعية التعاونية الزراعية، وشكوى سيد مرعى من جحود العمال، وبروز مشاكل تكوين التنظيم من أعلى، وشكوى عبدالناصر من دخول الكثيرين فى الاتحاد الاشتراكى طلباً للسلطة ـ أو للوجاهة حسب تعبيره ـ واعترافه بأنه يطبق الاشتراكية بدون اشتراكيين.

وفى هذه الجلسة أيضا طرحت قضية الاتحاد الاشتراكى، وهل هو تنظيم جماهيرى أو هو تنظيم سياسى؟ وقد أبدى عبدالناصر رفضه الشديد لفكرة التنظيم الجماهيرى وحده، واعتبره يشمل الاثنين، وأبدى خشيته من أن يصبح الاتحاد الاشتراكى خطراً على النظام إذا لم يتكون به جهازه السياسى النابع من النظام نفسه واقتصرعلى العمل الجماهيرى! وعلى حد تعبير عبدالناصر: «قد ينقلب علينا»!

ومن هنا رأى أهمية وجود الجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكى (التنظيم الطليعى).

وقد فسر كمال الدين رفعت ذلك بأن «العملية ذات شقين: عملية تنبع من القاعدة وتعكس الصورة الموجودة، ويقوم بها الاتحاد الاشتراكى، ثم عملية تأتى من أعلى، ويقوم بها الجهاز السياسى من داخل الاتحاد الاشتراكى».

وكان عبدالناصر بهذا الخوف يتنبأ بما سوف يحدث فى أحداث فبراير ١٩٦٨م، حين اضطرت قيادات الاتحاد الاشتراكى إلى الالتحام بالجماهير العمالية فى مصانع حلوان، خوفاً من الانعزال، وسارت هذه القيادات فى المظاهرات، رغم أن المظاهرات كانت ممنوعة، فى الوقت الذى كانت وزارة الداخلية تتصدى بالقمع لهذه المظاهرات وتسقط فيها الضحايا!

وفى هذه الجلسة يتضح لنا أن التنظيم الطليعى لم يكن قد استكمل بعد. ويعترف عبدالناصر بأن وجود الاتحاد الاشتراكى لم يمنع التناقض الطبقى، وأن كل ما يهمه هو ألا يصل هذا التناقض إلى حد التصادم! ومعنى ذلك أن الاتحاد الاشتراكى كان وسيلة لتجميد التناقض الطبقى، وليس لإزالته!

ثم يعترف بأن سياسة النظام الاحتكارية قد ألقت بالطبقة الرأسمالية الوسطى - التى كان يطلق عليها اسم «الرأسمالية الوطنية» - فى أحضان ما أسماه بـ «الرجعية»، رغم أن الميثاق يدخلها ضمن قوى الشعب العاملة - أو قوى التحالف!

كذلك اعترف عبدالناصر بأن أخطاء النظام والبيروقراطية سوف تفقد النظام ركائزه التى يعتمد عليها، والتى تتمثل فى العمال والفلاحين.

وتمضى نصوص المحضر على النحو الآتى:

خالد محيى الدين:

«الملاحظة الموجودة عن الاتحاد الاشتراكى هى أنه تنظيم سياسى مسئول عنه، وفى الوقت نفسه يعرف مشاكل الناس. واجتماعات الاتحاد الاشتراكى فى المدة الماضية كانت تنصب كلها على مطالب نقابية! لذلك كان يوجد تنافس بين المنظمات المختلفة».

«وهو - كمنظمة سياسية - يجب أن ينظر إلى الوضع من الناحية العامة، لكنه لم يمارس عمله كمنظمة سياسية، وكان ينظر إلى الأمور من الناحية المحلية! ولذلك كان التصادم بين المنظمات المختلفة. ولم يباشر العمل السياسى، وبحث فى مشاكل التموين من الناحية المحلية! ولم ينظر إليها النظرة السياسية بجانب التعاون»!

«ولابد من التعاون مع الجمعيات التعاونية، حيث يهتم بهذه القضايا باعتباره تنظيماً سياسياً يبحث فيما يريده الناس. لذلك، بالنسبة للقرية، يمكن أن يكون جزءاً من الخطة، ويأخذ كادراً تعاونياً، ويكون هذا الكادر على أساس إدارة الجمعية التعاونية! فلو ثبت حسن إدارته أصبح يعبر عن رغبات الناس! - أى أنه بجانب قيامه بعمله كتنظيم سياسى يقوم بمناقشة المسائل السياسية، يخلق كادر تعاونى! لأن التعاون هو حياة الفلاح».

«وبالنسبة للكادر، لابد للاتحاد الاشتراكى أن يمارس عمله كتنظيم سياسى بين الناس، ويقوم بمناقشة المسائل السياسية والمسائل الاشتراكية ـ وتكون المشاكل المحلية جزءاً منها ـ ثم خلق الناس الذين يستطيعون أن يقوموا بهذه العملية».

الرئيس عبد الناصر:

«توجد نقطتان: الأولى، كونه منظمة سياسية يجب أن يعرف مشاكل الناس، ويجب أن يحل وينظم هذه المشاكل. والنقطة الثانية، وهى الكادر التعاونى. لا يمكن أن نعمل كادراً تعاونياً مادام أنه لا يوجد كادر للاتحاد الاشتراكى. وبالتالى تكون العملية متسلسلة: إذا خلقنا الكادر ووجد الوعى فى القرية، نكون قد نجحنا».

خالد محيى الدين:

«إن التخطيط الموجود للاتحاد الاشتراكى يجب أن يلعب الكادر الخاص به دوراً رئيسياً فى ناحية التعاون، لأن التعاون حياة القرية».

الرئيس عبد الناصر:

«يجب أن يكون التعاون فى القرية من أعضاء الاتحاد الاشتراكى، ويقوم بتوصيل مشاكل التعاون إلى الاتحاد الاشتراكى الذى يستطيع أن يوصلها للقيادة، وعن طريق السلطة التنفيذية يمكن أن نحل هذه المشاكل! الكلام فى هذا سهل، لكن التنفيذ هو الصعب، حيث لا يوجد كادر أو حزب! حيث لو وجد الحزب فى كل مكان، فلن يكون كل أهل القرية أعضاء فيه، وسنكلفهم باستمرار أن ينضموا إلى الجمعية

التعاونية. ولكن عملية «كلنا اتحاد اشتراكى»، أو «كلنا هيئة تحرير»، فهذه تعطى العملية نوعاً من السلبية. ونحن مسئولون ومسئولون عن تنظيم الناس. إذا لم نهتم بكلام الناس، ووجدت البيروقراطية، فلا فائدة».

كمال الدين رفعت:

«أعتقد أن الاتحاد الاشتراكى ليس تنظيماً سياسياً بالمعنى المفهوم، بقدر ما هو تنظيم جماهيرى - أى يقوم بالعمل السياسى والاجتماعى. وهذا يستلزم وجود الجهاز السياسى، الذى يستطيع أن يشغل الاتحاد الاشتراكى. ولا يمكن القول بأن الاتحاد الاشتراكى عدده (٥) أو عدده (٦) مليون شخص، عمل سياسى! - هو تنظيم جماهيرى يقوم بالعمل السياسى نتيجة وجود جهاز فى داخله هو الذى يقوم فعلاً بالعمل السياسى».

الرئيس عبد الناصر:

«هو يشمل الاثنين: العمل الجماهيرى، والعمل السياسى. وهذا الذى يجعلنا نقول بأن الاتحاد الاشتراكى يشمل البلد كلها».

كمال الدين رفعت:

«إن العملية ذات شقين: عملية تنبع من القاعدة، وتعكس الصورة الموجودة، ويقوم بها الاتحاد الاشتراكى - وعملية تأتى من أعلى، ويقوم بها الجهاز السياسى من داخل الاتحاد الاشتراكى. والتفاعل بين الجهازين هو الذى يستطيع أن يتفهم المشاكل».

الرئيس عبد الناصر:

«بدون الجهاز السياسى لن يكون الاتحاد الاشتراكى - وهو تنظيم جماهيرى - وإلا قد ينقلب علينا، لأنه لا يعتبر نفسه جزءاً من التنظيم!» .

كمال الدين رفعت:

«ثم بالنسبة لقوى الشعب العاملة. فى تقديرى - فى هذه المرحلة التى وصلنا إليها - أنه يوجد انفصال، نتيجة رواسب قديمة، أو لعدم وجود التنظيم السياسى. وكل فئة تعمل لصالحها، ولم يستطع الاتحاد الاشتراكى أن يوقف هذه العملية!» .

«فمثلاً توجد نقابات عمالية، ونقابات مهنية - وهى تنظيمات طبقية - ولا يوجد اتصال بينها، أو يكون - على الأقل فى مفهومها - وجود صراع. والمفروض أن يقوم الاتحاد الاشتراكى بدور كبير فى هذه العملية، وأن يجمع عناصر هذه الهيئات» .

«وتوجد نقطة أخرى من ناحية الميثاق. والميثاق، كفلسفة أو كدليل للعمل، يرسم طريق العمل، ويمكن أن نستخلص منه بعض مبادئ معينة. إذ أننا نجابه بمشاكل، كيف يكون حلها، وكيف يتم تنفيذها؟ إن الميثاق يعطى فلسفة عامة، أو يعطى صورة عن الأهداف والمطالب، ولكن لم يحدد الطريق للوصول إليها! وفى اعتقادى بأن عملية الميثاق تحتاج إلى تفصيل فى بعض النواحى» .

«فمثلاً جاء بالميثاق عبارات: «حتمية الصناعة، والصراع الطبقى، والبورجوازية، وحتمية الحل الاشتراكى» - هذه تحتاج إلى تفسير! كما يجب تفسير وتوضيح الإصطلاحات الموجودة. وليس المهم أن نؤمن بالأهداف فقط، ولكن يجب أن نؤمن بطريقة الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف. فمثلاً بالنسبة للإنتاج، كيف يمكن أن نصل إلى إنتاج معين؟!».

يتضح من هذه المناقشات أن الاتحاد الاشتراكى، كان بالنسبة لأعضاء الأمانة العامة، ولعبد الناصر نفسه، كياناً غامضاً غير محدد الأهداف والوظائف! وفوق ذلك كان يبدو - كتنظيم جماهيرى - خطراً يمكن أن ينقلب على النظام إذا لم يتكون الجهاز السياسى الذى يديره! كما أنه لم يستطع أن يمنع التناقض بين قوى الشعب العاملة! وفى الوقت نفسه فإن اشتماله على عدد من الأعضاء يتراوح بين ٥ و٦ مليون من البشر، لم يكن مما يعتبره عبد الناصر من مظاهر قوته! لأنه كان يعلم أن الكثيرين قد انضموا إليه طلباً للجاه والسلطان، وليس عن إيمان بمبادئه. ونلمس ضيق عبدالناصر من هذا التمييع من شكواه من شعار «كلنا هيئة تحرير»، أو «كلنا اتحاد اشتراكى»! لأنه يعرف أن الكل لا يمكن أن يكونوا هيئة تحرير أو (اتحاداً اشتراكيا)، وإنما انضم خصوم الثورة إلى التنظيم جنباً إلى جنب مع أنصار الثورة! وهذه كلها أمراض كل تنظيم تنشئه السلطة ولا تنشئه الجماهير!

ويمضى محضر الجلسة على النحو الآتى :

الرئيس عبد الناصر:

«لنا تعليق بالنسبة لتفسيرات الميثاق: إذا كان يوجد تنظيم يوضح لنا الأشياء الغامضة، كنا نستطيع تفسيرها، وهذه مسئوليتنا. لذلك قلت: إننا نبدأ بنقطة البداية! إذا كان يوجد كادر أو تنظيم سياسى أو تثقيف اشتراكى! ولكن لا يوجد كل هذا!».

«أما عن موضوع التناقض، فهو موجود! وسوف يستمر هذا التناقض رغم وجود الاتحاد الاشتراكى، لأن العمال لهم مصالحهم الخاصة، والفلاحين أيضاً لهم مصالحهم الخاصة - ولذلك سنجد تناقضاً بين العمال والفلاحين. كما أننا سنجد تناقضاً آخر بين المثقفين من جهة، وبين العمال والفلاحين من جهة أخرى! وقد سبق أن تكلمت فى هذا! ونحن نعتبر أن هذا التناقض هو التناقض الطبيعى، أما إذا وصل إلى التصادم، فإن ذلك يكون خطأنا نحن، ولابد أن نصلح خطأنا فى هذه الناحية».

«وكذلك، فإن التناقض بين كل هؤلاء وبين الحكومة موجود أيضاً، وسيظل موجوداً، ولن نستطيع أن نمنع هذا التناقض، ولكن يجب أن نحاول دائماً حل هذا التناقض. وكلما نحل تناقضات ستظهر تناقضات أخرى، لأن العمال سيطلبون من الحكومة كذا وكذا، وكل شخص يريد أن يصل إلى أحسن مستوى فى أقرب وقت، ولكن الأوضاع التى نحن فيها لا تمكننا من تحقيق احتياجاتنا فى أقرب وقت. ولذلك سيستمر التناقض!».

«كذلك فإن المثقفين سيطالبون دائماً بالمزيد، رغم أن العمال موجودون فى أوضاع أقل! وأنا أعتقد أن هذا لن ينتهى إلا إذا وصل

المجتمع إلى درجة كبيرة من التقدم! إن مسئوليتنا أن نحد من هذا التناقض. وسنجد نفس التناقضات بين العمال، فالعامل الصناعى يحصل على أجر أكبر من العامل الزراعى، ومع ذلك يريد العام الصناعى أن يزيد أجره! والعامل الزراعى يريد أن يزيد أجره أيضاً. وهذه التناقضات تختلف عن التصادمات التى تلاقيها مع الرجعية والرأسمالية».

«إن العملية الأساسية، التى يجب أن نضعها موضع الاعتبار، هى عملية الطبقة المتوسطة، التى نسميها «الرأسمالية الوطنية». فالحقيقة أنه يوجد اليوم صراع بيننا ـ كاشتراكيين ـ وبين الرجعية، على أخذ هذه الطبقة! وأنا أعتبر أن الرجعية ـ حتى الآن ـ أنشط منا! وقد نجحت فى ذلك. ومما ساعدها على النجاح التطبيقات الخاطئة، كالتى حدثت فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية!».

«لقد وضعنا للجمعية التعاونية الاستهلاكية هدفاً، ثم تركنا هذا الهدف. لقد أنشأنا الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على أساس أن تمنع السوق السوداء، وأن توازن السوق. ولكنها انحرفت عن هذا الهدف، ومارست الاحتكار! ونتج عن ذلك أن الطبقة التى ندخلها ضمن قوى الشعب العاملة ـ وهى طبقة الرأسمالية الوطنية ـ ترتمى فى أحضان الرجعية، وتشعر هذه الطبقة أن الاشتراكية تحتضر! ونحن نريد ضم هذه الطبقة إلينا بتحالف قوى الشعب العاملة، وإذا لم نضمها إلينا، ستأخذها الرجعية، وتجد فيها آلات صالحة لنشر ما تريد أن تنشره. وهذا أيضاً يدخل ضمن التناقضات الموجودة، ويجب أن نحل هذه التناقضات، وإلا فإن الرجعية ستعمل بشدة، خصوصاً بعد انتهاء الأحكام العرفية ووجود البرلمان».

«وفى رأيى أن كثيرين، من الذين كانوا يختبئون، قد ظهروا الآن بعد انتهاء الأحكام العرفية. وقد سبق أن أوقفنا تنظيمنا قبل الثورة فى سنة ١٩٤٩م إلى أن تنتهى الأحكام العرفية، حينما استدعانى إبراهيم عبدالهادى وأجرى معى تحقيقاً. فقد أوقف كل منا نشاطه».

«تواجد أخطاء قد أعطى الرجعية الحجج، مثل موضوع التموين وخلافه. ونتيجة هذا أنهم لن يأخذوا الطبقات المتوسطة فقط، بل سيأخذون أيضاً الركائز التى نعتمد عليها، وهم العمال والفلاحون! كذلك فإن مشاكلنا نحن، مثل موضوعات بنك التسليف، أو الأخطاء التى حدثت فى التسويق التعاونى - كل ذلك يكفّر هذه الركائز بما نقوله - فى الوقت الذى توجد فيه الرجعية فى كل مكان، وتبدى استعدادها لإعطاء الفلاحين نقوداً مقدماً!».

«كذلك البيروقراطية. فقد كان الفلاحون يأخذون بتسهيلات، وبمجرد أن وجد القطاع العام، أصبحوا يأخذون بالنقد! وهى أمور تشجع الرجعية على أن تأخذ الناس منا. وأنا أعتبر أن الرجعية قد نجحت فى أن تأخذ إلى جانبها جزءاً ممن نعتبرهم من بين قوى الشعب العاملة. ونحن لم ننشط فى هذا الموضوع، وواجبنا أن ننشط وأن نفهم كل الناس. وهذا هو هدفنا.

الدكتور حسين خلاف:

«أعتقد أن المشكلة المهمة هى فى وجوب تحديد مهمة الاتحاد الاشتراكى، وأن تكون هذه المهمة واضحة أمام أعيننا، لأن تحديد المهمة هو تحديد الهدف نفسه. ومهمة الاتحاد الاشتراكى الأساسية هى ضمان التحول إلى الاشتراكية، وفى سبيل هذا لابد أن يحقق

الاتحاد الاشتراكى التحالف بين قوى الشعب العاملة، ويضمن التقدم فى جميع المجالات».

«وأما عن تحقيق التحالف بين قوى الشعب العاملة، فقد يكون هذا الشعور غير موجود حتى فى المجالس والهيئات التى يوجد فيها ممثلون للعمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية! فهل توجد فكرة التحالف كتحالف طبقات؟ أم توجد كفكرة أشخاص بجوار بعضهم، دون إحساسهم بالتحالف؟».

«إن التحالف يعتبر خط الدفاع الأول عن الاشتراكية. ولهذا فإنى أعتقد بأن مهمة الاتحاد الاشتراكى الأساسية، فى وجود الشعور الحقيقى بتحالف الطبقات العاملة، لأن لهذه الطبقات المصلحة الكبرى فى وجود الاشتراكية، وفى نماء الاشتراكية، وضمان التقدم الصادق فى جميع الميادين، سواء كانت مادية أو إنتاجية، أو الميادين الفكرية والعقائدية. ولابد أن تكون لدينا الطريقة القياسية التى يقاس بها مدى تقدمنا، وما حققناه من نجاح على حسب النجاح الذى نريده».

«ثم توجد شروط أخرى، وهى تحقيق استقلال الاتحاد الاشتراكى عن السلطة التنفيذية! إذ أن الفكرة السائدة هى أنه لا يصح أن يتدخل الاتحاد الاشتراكى فى السلطة التنفيذية. وهذا حق، ولكن له حق الإشراف حتى يضمن النجاح. وفى بعض الأحيان نجد أن السلطة التنفيذية هى التى تهيمن على الاتحاد الاشتراكى!».

«فمثلاً، عندما يرأس المحافظ لجان الاتحاد الاشتراكى، فيكون الوضع قد انقلب (بالنسبة) إلى أشخاص موجودين بجواره كان المفروض أن يساعدوه ويراقبوه ويشرفوا على أعماله!- أى ضمان نجاح أعمال المحافظ إذا ضمنا هذا الاستقلال. يجب أن نقوم بتنظيم التنظيم المالى والإدارى، لأن هذا التنظيم لم يسر على النحو المطلوب، سواء فى المستوى الأفقى أو الرأسى».

الرئيس عبد الناصر:

«نرجو توضيح هذا !».

الدكتور حسين خلاف:

«بالنسبة للناحية الرأسية، لم يكن يوجد أى ترابط بين تنظيمات الاتحاد الاشتراكى فى الأقاليم وبيننا نحن فى المكاتب! فمثلاً لم توجد رابطة بينى وبين تنظيمات الاتحاد الاشتراكى بمحافظة سوهاج، بينما يجب أن نكون فى حزمة واحدة، سواء على المستوى الأفقى أو الرأسى. فبالنسبة للمكاتب نفسها كان يوجد عدد ٢٢ مكتباً، لم يكن لأى مكتب منها علاقة بتنظيمات الأقاليم. ونجاح الاتحاد الاشتراكى يتوقف على ربط تنظيمه المالى والإدارى».

«وأكثر من هذا، نجد أن وحدات الاتحاد الاشتراكى لم يعتنى بها العناية الكافية. إذ نجد أن معظم مقار الاتحاد الاشتراكى عبارة عن شقة من عدد ٢ أو ٣ حجرات، بها بعض الأثاث المستهلك. ومعظم هذه الشقق «المقار» غير صحية! يجب أن نهتم بتنظيم الوحدات حتى ينجذب الناس إلى الاتحاد الاشتراكى تلقائياً وقلبياً».

«وهذا يجرنا إلى نقطة أخرى، وهى أن الاتحاد الاشتراكى يجب أن يعتمد على الشعبية الصادقة. وصدقه يكون من سلوكه، وليس على أساس من الدعاية! لأن الناس لو رأونا فى اجتماعاتنا كاشتراكيين، سوف ينجذبوا إلينا ويصبحوا اشتراكيين! ولو رآنا الناس نعمل ف حدود الرسميات ونعمل على أساس من الدعاية، فلا ينجذبوا إلينا. والفكرة الأساسية فى الاتحاد الاشتراكى يجب أن يكون كطريق شعبى، لأنه يحافظ على الشعبية، ولابد أن تثق الجماهير فيه، ويجب أن نعمل على تحقيق هذه الثقة».

الرئيس عبد الناصر:

«نعتقد أنه فى وجود الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى قد حُل جزء منها عندما تجتمع الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى كل يوم، أو كل يومين، بحيث يكون هناك استعداد لمقابلة الناس، ونفتح قلوبنا للناس. وهذه نعتبرها من الحاجات التى يجب أن تقوم بها مكاتب الاتحاد الاشتراكى، وتعتبر من الحاجات التى نعملها فى خطة العمل».

«أما الشعور بالتحالف، فهو غير موجود! والتحالف لا يمنع أن كل واحد يشعر بمصلحته، ولكن يجب علينا أن نضع هذا التحالف موضع التنفيذ، ونحدد نظامنا، ونجتمع بقوى الشعب العاملة، ونجمعهم. وبهذا يثق بنا الناس! إذا لم يتم هذا يكون كلاماً على الورق!».

«وبخصوص اجتماع المحافظ بلجان الاتحاد الاشتراكى: هل حدث هذا؟».

الدكتور حسين خلاف:

«لقد سمعت هذا!».

الرئيس عبد الناصر:

«للاتحاد الاشتراكى السلطة على الأجهزة التنفيذية، عن طريق المجالس الشعبية، حيث أن المجالس الشعبية من الاتحاد الاشتراكى، وهى التى تحدد العلاقة بين الصفة التنفيذية والصفة الشعبية. ولازالت أمامنا حاجات كثيرة يجب أن نحلها».

(٣)

عبدالنا صر: إننا منفصلون لحد كبير عن القاعدة!
خالد محيى الدين: الاتحاد الاشتراكى تنظيم ميت!
والأعضاء يشكون من: ـ الطابع السلطوى للاتحاد الاشتراكى!
ـ وغموض الميثاق!
ـ وأزمـة القيـادات!

فى هذا الجـزء من مـحـضـر الجلسـة الأولى المنعـقـدة بـرياسـة عبـدالناصر يوم ٢٤ نوفـمبر ١٩٦٤م، يشكو شعراوى جـمـعـة، الذى أصبح فيما بعد أميناً للتنظيم الطليعى، من أن سياسة إغراق البلاد بالخدمات، التى اتبعها النظام، قد أدت إلى تطلع الناس إلى المزيد! وأن صدور القوانين الاشتراكية والتحول الاشتراكى قد جعل العمال يشـعـرون بأنهم قـوة جـديدة، مما أدى إلى ظهـور المشـاكل! ومن الجانب الآخر فإن سرعة انتخابات لجنة العشرين قد أدت إلى تسلل أناس غيـر ثوريين، أو غيـر مـؤمنين بالاتحـاد الاشـتراكـى، أو غيـر اشتراكيين (إلى الاتحاد الاشتراكى).

كما دار الحوار حول مشكلة اختيار القيادات الجماهيرية التى تربط بين القيادة والقاعدة الجماهيرية، وحذر الدكتور إبراهيم سعد الدين، وهو ماركسى كان معتقلاً فى «أوردى» أبوزعبل، الأعضاء من أن يؤدى الاختيار «إلى المعارف الشخصيين مهما خلصت النيات»! بينما الأسـاس هو وجـود أناس يمكن اخـتـيـارهم أثناء العـمل. وأثار مـشكلة

الطابع السلطوى للوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكى، نظراً لأن السلطة التنفيذية تسيطر على هذه الوحدات!

وكان من رأى الدكتور السيد على السيد إبعاد قيادات الاتحاد الاشتراكى عن التنظيمات النقابية والجمعيات التعاونية، حتى لا يغرق الاتحاد الاشتراكى فى مشاكل المؤسسة، ويضطر إلى إتخاذ إجراءات ضد الإدارة! ونبه إلى أن اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكى فى منصب مدير عام المؤسسة أو رئيس مجلس إدارتها قد دفع الناس إلى التسلل إلى الاتحاد الاشتراكى، «لاعتقادهم أن المناصب الرئيسية لا يصل إليها أحد إلا إذا كان عضواً بالاتحاد الاشتراكى»!

والطريف أن الذى أثاره الدكتور السيد على السيد مازال معمولاً به إلى الآن، بعد أن تحول الاتحاد الاشتراكى إلى الحزب الوطنى الحاكم حالياً، فلا يصل إلى المراكز العليا فى الحكومة والقطاع العام إلا من كان عضواً فيه!

والمهم أن عبد الناصر قد رفض هذا الرأى، إذ كان يرى «أننا لا نستطيع أن نفصل الدولة عن الاتحاد الاشتراكى»، ولكن من الضرورى ألا تتغلب صفة مدير الإدارة، كعضو فى الاتحاد الاشتراكى، على صفته كعضو فى السلطة التنفيذية، مما يؤدى إلى استجابته للمطالب العمالية فيما يختص بالأجور ورفع الجزاءات وغيرها، «لأننا ـ من جانب ـ لا نستطيع أن نرفع الأجور، ومن جانب آخر، لأن هناك عمال يستحقون فعلاً هذه الجزاءات».

وفى هذا الجزء من المحاضر أثار الأعضاء غموض الأيديولوجية التى يعتنقها النظام الناصرى ممثلة فى الميثاق. فقد شكا عباس رضوان من أن «الميثاق فى حاجة إلى توضيح فكرى»، وأن منفذى الميثاق ليست لديهم وحدة فكرية، وليسوا مرتبطين ارتباطاً عقائدياً فى الاتحاد الاشتراكى.

وقد وافقه على ذلك عبد الناصر، الذى أثار أن الطلبة فى معسكراتهم يسألون عن معنى الاشتراكية العلمية، وهل هى الماركسية؟ وكان رأى عبدالناصر نفسه غامضاً فى الفرق بين المفهومين! فقد أجاب بأن «الاشتراكية العلمية تعنى عدم التوخى (هكذا ورد فى المحاضر) وأضاف: «إننا لا نسير على أساس مبادئ، وإنما نسير على أساس مصالح طبقية»! وقد أثار أبو الفضل أنه توجد أفكار اشتراكية واشتراكيين ولم نستفد منهم!. كما أوضح خالد محيى الدين بطريق غير مباشر أن تنظيم الاتحاد الاشتراكى تنظيم ميت، «ولابد من بعث الحياة فيه عن طريق العمل الثورى»!.

وتمضى نصوص المحضر على النحو الآتى:

شعراوى جمعة:

«الحقيقة أن الاتحاد الاشتراكى تكون فى فترة من أصعب الفترات. لأن السياسة كانت سياسة إغراق البلاد بالخدمات! وكانت الإدارة المحلية فى دور التكوين، فأوجدت نوعاً من التناقض بين المحافظات، وفى داخل المحافظة الواحدة أيضاً، وأصبح الناس لا يتطلعون إلى العمل السياسى، وإنما يتطلعون إلى المزيد من الخدمات!

وأصبح كل شخص يدخل الاتحاد الاشتراكى على أساس أن يحقق خدمة أكثر (لنفسه)»!.

«والنقطة الثانية هى أن صدور القوانين الاشتراكية والتحول الاشتراكى جعل العمال يشعرون أنهم قوة جديدة. وبدأ ظهور المشاكل داخل المصنع بين اللجنة النقابية ولجنة الاتحاد الاشتراكى!».

«والنقطة الثالثة أن انتخابات لجنة العشرين تمت بسرعة، فكانت النتيجة أن الشخص المعروف هو الذى حصل على أصوات أكثر، واضطر الناخبون إلى تكملة كشف العشرين بأى أسماء! وبذلك تسلل داخل لجنة العشرين أناس غير ثوريين، أو غير مؤمنين بالاتحاد الاشتراكى، أو غير اشتراكيين! وبذلك لم تصبح لجنة العشرين موصلاً جيداً بين القاعدة والقيادة - كما كان مفروضاً.

«وبالنسبة للجان المحافظات، فقد اهتزت فى أول عمل لها بعد تكوينها مباشرة، عندما حدث استبعاد بعض المرشحين لمجلس الأمة! إذ اعتقد الناس أن لجان المحافظات المؤقتة هى سبب الإبعاد. وعندما أتيح لكل الناس أن تدخل مجلس الأمة، أصبح هناك عداء بين جزء كبير من أبناء الشعب، الذين عطفوا على المستبعدين، وبين لجان المحافظات. وقد شعرت اللجان أن قيمتها تضاءلت، فأصبح عملها صعباً! ثم إن لجان المحافظات غير كاملة، وليست لها سيطرة على بقية اللجان، والرؤيا أمامها غير واضحة فى كثير من الموضوعات».

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

«أحب أن أقصر كلامى على مسألة كيفية إيجاد الاتصال بين القاعدة (والقيادة). وقد أشرتم سيادتكم إلى أن الكادر السياسى هو الوسيلة السياسية التى يمكن أن توصل بين القاعدة والقيادة، والنقطة الصعبة هى: كيفية اختيار الكادر السياسى؟ لأن هناك عشرات من الناس الذين يصلحون ككادر قيادى، ولكن كيف يتم الاختيار؟

«لذلك وسيلتان: الأولى، يتم على أساس المعرفة الشخصية لأشخاص يرشحون لهذا الكادر. والوسيلة الثانية، هى أن يتم الاختيار على أساس العمل الجماهيرى والمعرفة أثناء ممارسة العمل نفسه. وبالنسبة للوسيلة الأولى، فإن الاختيار سينتهى إلى المعارف الشخصيين مهما خلصت النيات! إذن فالأساس هو وجود أناس يمكن اختيارهم أثناء العمل. والاختيار أثناء العمل يتطلب وجود العمل أولاً! وهذه مسألة صعبة، لأننا نقول إنه لا يوجد عمل لعدم وجود قيادة، ثم نقول: لابد من العمل لإيجاد القيادة!».

«والمسألة الأساسية هى أن القيادة الموجودة ـ ولو كانت قليلة العمل ـ لابد أن تبادر إلى إيجاد مجالات العمل والاتصال الفعلى المباشر بالجماهير، وتستطيع فى خلال هذا أن تبدأ فى اختيار العناصر التى يثبت أنها تصلح للقيادة، سواء عن طريق لجان العشرين أو خلال المؤتمرات المختلفة. وفى رأيى أن المؤتمرات التى عقدت، أبرزت أن هناك أناساً، أو عناصر صالحة ـ يمكن التعرف عليها من بين الأشخاص الذين لعبوا دوراً أساسياً فى هذه المؤتمرات. فالنقطة التى

أركز عليها أنه فى عملية اختيار الكادر السياسى، لابد أن يبدأ العمل فى الوحدات المختلفة بالقدوة القليلة المختارة أولاً».

الرئيس عبد الناصر:

«لقد كنا دائماً نعرف الأشخاص غير الصالحين! أما الأشخاص الصالحون فليس من السهل التعرف عليهم! وأنت أثرت الآن نقطة ورددت عليها، وهى نقطة العمل، والاختيار على أسس شخصية. من هم الاشتراكيون؟ هذا هو الأساس! فيجب أن نحدد من هم الاشتراكيون؟ لأن ذلك يساعدنا على أن نعمل بسرعة، ولابد أن نعمل بسرعة، ولابد أن يقف الاتحاد الاشتراكى على قدميه ويعمل. وفى نفس الوقت لا مانع من أن نختار أثناء العمل العناصر الصالحة التى تظهر، وهذا يستدعى أن تكون القيادة على صلة بهذا العمل الجماهيرى. وبالنسبة للمؤسسات فقط كانت الوحدات الأساسية غير موجودة تقريباً».

«واليوم لابد من إيجاد الكادر السياسى دون أن ننتظر العمل الجماهيرى! حتى لا تكون العملية صعبة. والمطلوب فى الشخص أن يكون مؤمناً ومخلصاً، وأن يكون «حركياً»! ونحن إذا نظرنا إلى أى حزب فى دور التكوين، نجد أنه يلتقط الناس الذين تتوافر فيهم هذه الصفات، ثم يشغل هؤلاء الناس فى أعمال جماهيرية. ونحن اليوم ليس أمامنا إلا عملية الاختيار الشخصى فى هذه المرحلة، ثم نمارس الاختيار خلال العمل الجماهيرى، لأن لجنة العشرين دخلها أشخاص كل همهم أن يصبحوا أعضاء فى لجنة الاتحاد الاشراكى، وعن طريق هذا يستطيعون حل مشاكلهم الشخصية!»

«إذن لابد أن نبـدأ على أسـاس شـخـصى! وليس أمـامنا حل بديل لهذا، إلا إذا كنا نريد أن ننتظر فتـرة أخرى. وإنى أرى أن الأمـور لا تسمح بالانتظار، فلابد أن نعتمد على الناحية الشخصية، وفى نفس الوقت نختار الناس من خلال العمل الجماهيرى».

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

«حـتى فى الفـتـرة الأولى من إنشـاء الوحـدات الأسـاسـيـة كـان المديرون يرأسون هذه الوحدات!».

جمال عبد الناصر:

«لم نستطع أن نعمل مـديراً فى وحدة أساسـيـة إلا إذا عملنا كـادر عمل الوحدات الأساسية! ويجب أن نسير فى هذا».

كمال الحناوى:

«لو ألقينا نظرة منذ إنشاء الاتحاد الاشتراكى حتى الآن، نجد أنه يجب أن نسير على أساس مرحلتين: الأولى، الاتصال المباشر بين القاعدة والقيادة، ثم نبدأ العمل، ونستمر فى هذا العمل. ويجب أن يتوفر عنصران فى المرحلة القادمة. ويمكن أن نسير على أساس الحالة الثانية بسرعة، ونعطى اهتماماً بالموضوع، لأننا لو انتظرنا فترة حتى يتم التنظيم، فسوف يفقد الأعضاء حماسهم».

«يوجد حوالى ٥ مليون عضو فى الاتحاد الاشتراكى، وعدد ٧٥٠٠ وحدة أساسية وجماهيرية، ويوجد متحمسون بهذه الوحدات. ولا يمكن القول بأن نسبة كبيرة من الأعضاء انضمت إلى الاتحاد الاشتراكى لغرض الانتهاز! ولكن يوجد متحمسون، ولا ننتظر حتى

يقل حماسهم. ما أريده فى المرحلة الأولى ضمان الاتصال المستمر والمباشر بين القيادة والقاعدة بكافة مستوياتهما، ثم يبدأ العمل المستمر».

«ويجب أن يكون هناك ارتباط كامل بين العملية يضمن لنا قاعدة نستطيع على أساسها ممارسة العمل. ويكون الاتصال عن طريق التقارير! وعن طريق الاتصال الشخصى. ويمكن عن طريق هذا الاتصال إلتقاط العناصر الاشتراكية، واستبعاد العناصر السلبية».

«أما بالنسبة لأعضاء الحكومة، إذا لم يتصل بهم أعضاء الاتحاد الاشتراكى، فيصبح لا يوجد اتصال جماهيرى، حيث لا توجد مقار لوحدات الاتحاد الاشتراكى. ولقد استبشر الجميع عندما أعلن سيادة الرئيس بأنه سوف يحصل اتصال بين القيادة والقاعدة! ومجرد اجتماعات دورية واجتماعات الهيئة البرلمانية سوف تكون بداية موفقة، ثم يحصل اتصال بالناس فى المحافظات أيضاً. وهذا يعطى دفعة قوية بحيث نصل إلى الأهداف المرجوة. والدّفعة الأولى الأساسية تكون من سيادة الرئيس!».

جمال عبد الناصر:

«بخصوص ما ذكره الأخ كمال الحناوى، نبدأ من نقطة البداية، ويوضع فى خطة العمل. ويجب أن يكون لنا خطة عمل! ويجب أن نبدأ فى العمل فعلاً، ولا ننتظر. وفى الحقيقة، قبل أن نعمل مقاراً للوحدات الأساسية، يجب أن ننظم مركزاً للرياسة الخاص بنا، لأن عدم التنظيم هو سبب الحاجات الموجودة!».

«ثم إن اتصالى بالقرية لا يحل موضوع الاتحاد الاشتراكى! حيث لو قمت بزيارة القرى فسوف يخرج الناس لاستقبالى، ولا أعرف ماذا يتم! إن العملية عملية جماهيرية وليست عملية تنظيمية. نريد هذه العملية ونسير عليها، ولكن التنظيم موجود، وهو عمل الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى أساساً».

حسين الشافعى:

«لقد اتضح بأن الكادر السياسى هو الأساس الذى يجب أن نركز عليه، حتى نضمن ربط الاتحاد الاشتراكى ببعضه. وحتى يتم هذا؛ يجب أن يكون هناك اتصال بين القاعدة والقيادة، ونبحث المشاكل التى تصل إلى القيادة من القاعدة، ونبت فيها، وتقوم القيادة بإرسال توجيهات بسرعة، بحيث يكون هناك شعور بوجوب التجاوب بين القيادة والقاعدة، وأن العملية إيجابية، وتسير بتوجيهات مستمرة. على أن تذكر أسباب البت فى هذه المشاكل، بحيث يفهم الناس جميع المشاكل السياسية والاجتماعية. ويكون هذا فى الفترة الحالية حتى نعمل تفاعل حيوى فى الاتحاد الاشتراكى بجانب العمل الأساسى، وهو تنظييم الكادر السياسى».

السيد على السيد:

«بخصوص عملية الدفع التى ذكرها الأخ كمال الحناوى، دائماً يشعر الناس بأنه يحصل دفع، إلا إذا حصلت مشاكل! وإنى متفق مع سيادته على عملية الدفع وأن نستمر فيها!».

«والنقطة الأخرى هى عملية تعدد التنظيمات داخل المؤسسات. وأرى أن نحدد العلاقة بين التنظيمات الشعبية المختلفة، مثل النقابات

أو الجمعيات التعاونية، وعلاقتها بتنظيمات الاتحاد الاشتراكى. وأقترح أن نبعد رجال الاتحاد الاشتراكى عن التنظيمات الأخرى داخل المؤسسات، ووضع تنظيم يحدد هذه العلاقة، لأننا لو ربطنا الاتحاد الاشتراكى داخل المؤسسات بالمشاكل الموجودة داخل المؤسسة، فتكون النتيجة الحكم على قوة الاتحاد الاشتراكى أو ضعفه بما يتحدد من إجراءات ضد الإدارة!».

«لقد أصبح رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أميناً لسر لجنة الاتحاد الاشتراكى! ولما تناقشت معهم فى هذا، فهمت منهم بأنه: لا يبقى رئيس مجلس إدارة، أو مدير عام، بهذه الوظيفة إلا إذا كان عضواً بالاتحاد الاشتراكى!. وقد تسلل أناس كثيرون إلى الاتحاد الاشتراكى لاعتقادهم بأن المناصب الرئيسية لا يصل إليها أحد إلا إذا كان عضواً بالاتحاد الاشتراكى. فإذا استطعنا أن نربط رؤساء الإدارة بالتنظيمات الداخلية داخل المؤسسة فسوف يكون لهذه التنظيمات قوة أكبر».

«أما بخصوص عمل القيادة، فليس عندنا الامكانيات التى نستطيع بواسطتها أن نرد على جميع المشاكل التى تصل إلينا من القاعدة. والذى يحدث فى اجتماعات الوحدات الأساسية هو أن يقوم أمين السر المساعد ويقرأ خطابات، ويحدد توصيات، وتنشر هذه التوصيات، ومعظمها تتعلق بمصالح خاصة! وقد لا تجتمع هذه الوحدات لرفض توصية لها بإنشاء مدرسة لا تكون مدرجة فى الخطة! علينا أن نبعد التنظيم السياسى عن المشاكل الفردية، ويكون عمله بحث المشاكل العامة التى ترفع للمستويات المختلفة».

جمال عبد الناصر:

«إن موضوع تعدد التنظيمات المختلفة موضوع للبحث. كما أن موضوع المطالب ناتج عن فقد الاتصال، فلو كان هناك اتصال بحيث تعرض الخطة فى المحافظات وتناقش، ليعرف كل شخص فى المحافظة عدد المدارس التى ستنشأ، فإنه لا يطلب إنشاء مدرسة غير مدرجة فى الخطة، وأن المدرسة التى يطالب بإنشائها سيأتى دورها فى توقيت معين. أنا أعتبر أن أساس كل العملية هو الانفصال، ولو استطعنا أن نغطى عملية الانفصال نستطيع أن نحل المشاكل».

«وبالنسبة لموضوع رؤساء مجالس الإدارات والأجور، يجب أن تكون هناك خطة معروفة للمنظمات، بحيث يكون معلوماً أننا سنعطى أجوراً قيمتها كذا، ولن نزيدها، لأن أمامنا عملية تشغيل عمال عاطلين، ويكفى أن نوجد لهم عملاً، ولا نستطيع أن نرفع الأجور. أى أنه يجب أن نوضح كل العمليات للناس، وهذا يحل مشكلة رؤساء مجالس الإدارات. ثم إنه ليس من الضرورى أن يتدخل الاتحاد الاشتراكى لرفع الجزاءات عن العمال، لأن هناك عمال يستحقون فعلاً هذه الجزاءات ولهم تأثير سىء على الإنتاج».

«وعندما تتم التقسيمات النوعية، يمكن لكل قسم أن يعطينا اقتراحاته بالنسبة لهذه المواضيع. فمثلاً المسئولون من العمال لديهم المشاكل الموجودة فى المؤسسات الجماهيرية، وعليهم أن يقدموا لنا اقتراحاتهم لحلها!».

ومن هذا الحوار يتضح للقارئ مدى غموض وتخبط العمل السياسى الشعبى الذى أنشأه النظام الناصرى حتى

بالنسبة لواضعيه!. وهذا هو شأن كل تنظيم سياسى ينشأ من أعلى - أى تنشئه السلطة ولا تنشئه الجماهير!.

عباس رضوان:

«بالنسبة للوضع الحالى، فإن أهم شيء هو فقد الاتصال الذى يؤثر فعلاً على نشاط الوحدات والنشاط بصفة عامة. ثم إنه بالنسبة للمشروعات التى تنفذها الدولة، لو كان للاتحاد الاشتراكى دور فيها، سواء بإبداء الرأى أو الاشتراك فى الدراسة، فإن ذلك يسد كل منفذ على أى شخص مغرض يريد أن يتدخل فى الموضوع. فمثلاً بالنسبة للتسويق التعاونى، لو كان للاتحاد الاشتراكى دور بحيث يكون فى الصورة قبل التنفيذ، فإن ذلك سيكون له أثر فعال، ويظهر أن هناك تجاوباً بين الدولة وبين الاتحاد الاشتراكى على مستوياته المختلفة.

«أما بالنسبة لعملية التنظيم القائم حالياً، فإنه قائم على الخدمات! ونحن فى حاجة ماسة إلى الكادر الذى يعمل فى أجهزة الاتحاد الاشتراكى».

«وبالنسبة للمرحلة الأولى، فإن العلاقة الشخصية هى أهم شيء! لأن العملية فى حاجة إلى الممارسة والاتصال بالأفراد فى مقارهم أو فى أعمالهم، وهذا يستغرق وقتاً طويلاً. إن الارتباط الموجود مع الرجعية هو ارتباط شخصى، سواء كان ينعكس على مصالح أو غيرها، أما نحن فإننا نريد أن نرتبط بالناس على أساس مبادئ - أى أننا فى حاجة إلى أشخاص يقتنعون بهذه المبادئ».

«وهناك نقطة أخرى تتعلق بالوحدة الفكرية. فنحن فى حاجة إلى هذه الوحدة الفكرية على كل المستويات. وكما قال الأخ كمال رفعت، فإن الميثاق فى حاجة إلى توضيح فكرى! بحيث تكون الردود واحدة والأسلوب واحد، حتى يمكن القضاء على البلبلة بأن نوضح للناس أفكارنا. وهذا التوضيح يجب أن ينزل إلى الوحدة الأساسية وكل المستويات إذا كانت هناك مشكلة، بدلاً من أن ندخل فى عملية الخروج على الأهداف التى نريدها».

«ثم إن المشكلة الأساسية هى مشكلة المنفذين، سواء أكانوا داخل الاتحاد الاشتراكى أم فى الدولة. إذ أنه لم تكن لديهم وحدة فكرية، ولم يكونوا مرتبطين ارتباطاً عقائدياً فى الاتحاد الاشتراكى!».

جمال عبد الناصر:

«إننى أتصور بالنسبة لخطة العمل، أن تكون هناك لجنة خاصة لإعادة النظر فى لجان المحافظات. ولا مانع من استبعاد السلبيين والذين لا يلتزمون. ولابد أيضاً من أن تكون هناك وحدة فكرية، وهذا يستدعى إنشاء معهد اشتراكى، وأن نقوم بتفسير النقاط التى يتساءل الناس عنها».

«فمثلاً، أرسل لى الأخ زكريا محيى الدين أن الطلبة فى معسكراتهم يسألون عن معنى الاشتراكية العلمية؟ لأن البعض يقول إنها هى الماركسية! والبعض الآخر يقول إنها هى الشيوعية! وأبسط شىء أن نتفق على أن الاشتراكية العلمية تعنى عدم التوخى! ثم إننا

لا نسير على أساس مبادئ، وإنما نسير على أساس مصالح طبقية لا على أساس مصالح فردية!».

«وأنا أعتبر أن الرأسمالية والرجعية كانتا تسيران على أساس مصالح طبقية، وأننا اليوم نعمل لمصلحة العمال والفلاحين، والفرق أن الرجعيين لديهم وعى، أما العمال والفلاحون فهم فى حاجة إلى فهم أن مصلحتهم هى فى «كذا وكذا»، وأن هذا هو النظام البديل لتحالف الإقطاع مع الرأسمالية.

«وبعد ذلك يجب أن نهتم بالناحية الشخصية لرفع الظلم عن الناس. فإذا لم نبحث كل هذه العمليات، سيكون كل ما نقوله كلام فى الهواء. ثم لابد أن نحدد العلاقة بين الدولة وبين الاتحاد الاشتراكى، لأننا لا نستطيع أن نفصل الدولة عن الاتحاد الاشتراكى. ويجب أيضاً أن نبين ما هو هدف الاتحاد الاشتراكى؟ وما هى رسالته؟ كل هذا يجب أن يكون ضمن خطة العمل».

كمال الدين رفعت :

«يدرَّس الميثاق بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، ولم يفهمه هؤلاء الطلبة! ويدْرسه الطالب على أنه شيء مفروض عليه أن يحفظه كما يحفظ نظرية هندسية!».

جمال عبد الناصر:

«بالنسبة لتدريس الميثاق بالمدارس، يرد فى امتحانات اللغة العربية عبارة عن الميثاق، ويقال للطالب: «اعرب ما تحته خط»!».

سيد مرعى:

«الذى أراه من الآراء المختلفة حول التوحيد الفكرى لا يختلف عليه اثنان. وهذه سياسة طويلة المدى. أما بالنسبة للوضع الحالى، فالسيد الرئيس أشار إلى جزء منها وأن بعض الناس أصبحوا فريسة. وهذه نقطة يجب أن يؤخذ فيها إجراء سريع. والواحب ملقى علينا كأمناء، يصرف النظر عن تفاهمنا مع بعضنا، حيث عملنا فترة طويلة. وبالأسلوب المباشر يمكن أن نحل جزءاً كبيراً من المشكلة، ويؤدى إلى نتائج فعالة، ويكون خطوة كبيرة نحو تنظيم الاتحاد الاشتراكى!».

جمال عبد الناصر:

«مادمنا سوف نبدأ بالعمل ، فسوف نتبين فى كل جلسة ما يعلن من آراء، ثم نعمل خطة عمل طويلة المدى».

عباس رضوان:

«بالنسبة للموقف الحالى، أرى ألا نهز الوضع الحالى بقدر الإمكان، ونشغل الموجود، ونعمل خطة عمل بعيدة المدى، ثم: كيف نحرك الوضع الحالى إلى أن نعمل الخطة الطويلة المدى؟».

أبو الفضل:

لاشك أنه توجد أفكار اشتراكية، واشتراكيون، ولم نستفد منهم! ويمكن أثناء ممارسة مشاكل الأفراد المادية فى القاعدة أن نختار القادة والكادر من هذه العناصر».

جمال عبد الناصر:

«إذا ما تم الاتصال بالقاعدة! إننا منفصلون إلى حد كبير عن القاعدة (الوحدات الأساسية) . وهذا ما أوجد المشكلة. ولو طلبنا من الوحدات الأساسية القادة، فما الذى يضمن لنا بأنهم لا يقدمون أقاربهم؟».

أبو الفضل:

«إذا كانت توجد مشاكل فى التسويق مثلاً، فتبلغ هذه المشاكل للّجنة الأساسية بالمحافظة، وأثناء ممارسة هذه المشاكل لحلها يمكن أن نختار القادة والكادر. وقد نختار من أعضاء المحافظة!».

جمال عبد الناصر:

«هذا يأتى أساساً من إيجاد القيادة، ثم نستطيع بهذه القيادة أن ننفذ. وبالنسبة لأعضاء المحافظة، كثير منهم لا نعرفهم، وقد يكون منهم مرشحون عن طريق أناس آخرين».

أبو الفضل:

«التسلسل هو رجوع المشكلة إلى القاعدة لحلها، وأثناء حلها فى الوحدة الأساسية سوف يظهر القادة!».

جمال عبد الناصر:

«ولكن يجب أن يتم الاتصال».

خالد محيى الدين:

«لابد أن نبدأ العمل فوراً، حتى نبعث الحياة فى الاتحاد الاشتراكى! ويبدأ الاتحاد الاشتراكى فى عرض الموضوعات أولاً، ثم نختار عناصر قليلة عن طريق المعرفة الشخصية، ثم يبدأ النشاط فى كل مكان، ويكون عرض المشاكل مرتبطاً بالسياسة العامة».

(٤)

قضية الصحافة فى الأمانة العامة

عبدالناصر يهاجم روز اليوسف!

ـ خالد محيى الدين: لايوجد صحفيون اشتراكيون!

ـ حسن إبراهيم: الصحافة عامل مبلبل!

فى الفصل السابق رأينا كيف أثار أعضاء الأمانة للاتحاد الاشتراكى أمام عبدالناصر غموض الميثاق من الناحية الفكرية، وعدم وجود وحدة فكرية بين منفذى الميثاق، وكيف كان الطلبة يتساءلون عن الفرق بين الاشتراكية العلمية والماركسية وهل هى الشيوعية، فى حين كان عبدالناصر لا يعنى نفسه بهذه المسائل النظرية ويعترف صراحة بـ «أننا لا نسير على مبادئ»، وإنما نسير على مصالح طبقية»، وأن الرأسمالية تسير على مصالح طبقية كذلك.

وفى هذه الجلسة الأولى أيضاً أثار الأعضاء قضية خطيرة هى قضية الصحافة. وعلى الرغم من أنها كانت مؤممة وخاضعة لسلطة الدولة، فإن الأعضاء اعتبروها بالنسبة للاتحاد الاشتراكى «عاملاً مبلبلاً أكثر منه عاملاً يقود لرأى معين».

وقد تناقض عبد الناصر مع نفسه، ففى الوقت الذى دعا الناس إلى الاجتهاد فى أى موضوع من الموضوعات، لأن الشعور بين الناس أن الجرائد مراقبة، وهو لايريد أن تكون الصحف كلها نسخة

واحـدة ـ فـقـد هاجم بضـراوة مـجلة روز اليـوسف، لأنهـا نشـرت موضوعات نقدية عن البيروقراطية، وتجار اللحوم وأخطاء مستشفى القصر العينى، وقال إنه يعتبر هذا النقد «عملية تخريبية».

وكـان من رأى خـالد مـحيى أن الصـحـفيين المصـريين غـيـر مثقفين، وأنه لا يوجد صحفيون اشتراكيون ليكتبوا فى الاشتراكية. وقـد أثار هذا فكرة إصـدار جـريدة يومـيـة تعبـر عن رأى الاتحـاد الاشتراكى.

وكان من الأفكار التى طرحها بعض الأعضاء، ولقيت استنكاراً من عـبدالناصر، تشغيل رجال الاتحـاد الاشتـراكى فى ردم البـرك والمستنقعات، بحجة «جذب الناس الممتازين وربط الوحدات الأساسية بالقيادة»!.

وقد كان من رأى بعض الأعضاء أن الشعب المصرى قد حصل بقرارات عبدالناصر الاشتراكية على «مزايا عظيمة جداً لم يحلم بها» ـ مما أثار ـ من جانب ـ قضية أن العائلات القديمة فى الريف مازال لها تأثيرها على عملية الانتخابات! ومن جانب آخر، ضرورة توعية الطبقات الشعبية بنظرية صراع الطبقات. فقد أبدى عبدالناصر رأيه بوجوب «أن يعرف الناس أنه يوجد صراع طبقى»، وأنه من واجب المستفيدين من التطبيق الاشتراكى الحفاظ على هذه المكاسب وتدعيمها، لأنه إذا فقدت هذه المكاسب فسيعود العامل إلى سيطرة صاحب العمل من جديد.

وكـان عـبدالناصـر فى ذلك الحين يتـصـور أن مـا قـام به من تأمـيمـات، يعد اشـتـراكـيـة! ولم يكن يدرى أن إسناده إدارة وسـائل

لإنتاج إلى أيدى العسكريين من أصحاب الثقة، قد نقل العمال من سيطرة أصحاب رءوس الأموال إلى سيطرة بيروقراطية عسكرية، بعيدة بتكوينها الفكرى عن المفهوم الحقيقى للاشتراكية!

وقد كان من رأى الدكتور عبدالسلام بدوى ضرورة إشراك الوحدات الأساسية فى وضع الخطة، فإذا أقرت بواسطة الأجهزة العليا، قامت الوحدات الأساسية بالإشراف على تنفيذها، وتساءل عن مدى التزام السلطة التنفيذية بما تتخذه الوحدات الدنيا من توصيات؟ وكان من رأى عبدالناصر بأن هذا الكلام سهل من الناحية النظرية، ولكن يتعذر وضعه موضع التنفيذ! وأن «كل ما قلته يأتى فى مراحل قادمة»!

وقد اتخذ الدكتور إبراهيم سعد الدين موقفاً وسطاً، يقوم على عدم انتظار استكمال التنظيم، والبدء بتكوين القيادات التى تبرز فى أثناء العمل السياسى فى أثناء إنشاء التنظيم. ولكن عبدالناصر أوضح مرة أخرى ضرورة البدء فى إنشاء التنظيم قائلاً فى صراحة تامة: «لقد عملنا كل شيء، إلا التنظيم»!

وفى هذا الحوار فرق عبدالناصر بين وحدات الاتحاد الاشتراكى، وما أسماه «بالمجالس الشعبية»، التى قال إنها سوف تكون! ولكنه تناقض فى وصف هذه المجالس الشعبية، فقد ذكر أنها لن تكون لها سلطات، وستكون تعبيراً عن سلطة الاتحاد الاشتراكى فى المنطقة، ثم عاد فقال إنها ستكون مثل مجلس الأمة بالنسبة للدولة! مع ما هو معروف من اختلاف طبيعة الاتحاد الاشتراكى ـ كجهاز سياسى ـ عن طبيعة مجلس الأمة، كمجلس تشريعى.

وفى الوقت نفسه، وعلى الرغم من قوله إن تلك المجالس سوف تكون تعبيراً عن سلطة الاتحاد الاشتراكى، إلا أنه اعتبر ما كان يقدمه الاتحاد الاشتراكى وقتئذ من توصيات، نتيجة تدخل الرغبات الشخصية! الأمر الذى يدل على مدى حيرة عبدالناصر فى تحديد طبيعة التنظيم الذى خلقه، لأن مثل هذه المجالس الشعبية بتلك الصفة لم تظهر، وإنما ظهرت المجالس المحلية، التى تختلف طبيعتها عما وصف به المجالس الشعبية.

وقد كان من رأى زكريا محيى الدين أن مهمة الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى بالنسبة للوحدات الدنيا هى مجرد الرد على التساؤلات، وليس قبول التوصيات! وأبدى تشككه فى نوايا الأمين والأمين المساعد للجان الاتحاد الاشتراكى - على جميع المستويات - على أساس انطلاق كل منهما من الرغبة فى تحقيق نفع مادى أو معنوى! واعترف بسيطرة الأجهزة الإدارية على لجان الاتحاد الاشتراكى إلى حد توقيع العقوبات عليهم!

وتمضى محاضر الجلسة الأولى التى عقدت يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤م على الوجه الآتى:

حسن إبراهيم:

«قبل أن نبدأ فى خطة العمل، توجد ملاحظة أخرى، وهى الصحافة!. إذ كانت الصحافة بالنسبة للاتحاد الاشتراكى العربى عملاً مبلبلاً أكثر منه عامل يقود لرأى معين! ولا توجد صحيفة تنطق باسم الاتحاد الاشتراكى، مع العلم أنه مفروض فى كل الصحف أن تنطق باسمه!».

«وبالنسبة للتنظم الجديد، إما أن توجد صحيفة معروفة تعبر عن الاتحاد الاشتراكى، أو تكون كل الصحف لا يكتب فيها غير ما يعبر عن رأى الاتحاد الاشتراكى! ويجب تنظيم الصحافة».

«ومن الأمور التى لاحظتها بالإسكندرية أننا قمنا بعمل بحث عن اهتمام الأحياء الشعبية بالنشاط السياسى، وقد وجدنا أن الناس مؤمنة بالقيادة الحالية، وسلمت لها الأمر. وهى تتكلم عن النواحى الشخصية! وهذا يفسر لنا ما يقوم به سيادة الرئيس من زيارات لبعض الأماكن، فجميع الناسِ يخرجون لاستقبال سيادته، ولو غاب سيادته قليلاً نسمع لغطاً كبيراً!».

«كيف نشرك الناس فى العمل السياسى؟ يجب أن يكون ذلك من أول المستويات. وهذا الهدف هو رقم واحد بالنسبة للاتحاد الاشتراكى».

جمال عبد الناصر:

«بالنسبة للصحافة، ستكون هناك لجنة للصحافة. وأنا أعتبر أن الصحافة فى الفترة التى مضت، كان لها دور كبير فى خلق البلبلة بين الناس! لأنه من السهل على الشخص الموجود خارج العملية أن ينتقد! وقد كانت الصحافة تنتقد باستمرار بالنسبة لعمليات كثيرة».

«النقطة الثانية: إننى لا أريد أن تكون الصحف كلها نسخة واحدة!».

«والنقطة الثالثة: أننا نريد أن يجتهد الناس فى أى موضوع من الموضوعات، لأن الشعور السائد بين الناس أن الجرائد مراقبة، وهى

فى الحقيقة لا تخضع للرقابة! ويجب أن يفهم الناس ذلك، ويجب أن يترك باب الاجتهاد مفتوحاً بالنسبة للكتابة فى موضوعات الاشتراكية. ونحن إذا قيدنا العملية، فإن صحافتنا ستفقد قيمتها، ليس هنا فقط وإنما فى العالم العربى أيضاً. ولذلك يجب أن تكون هناك وحدة فكرية، وأنا متصور أن خالد محيى الدين ومعه رؤساء التحرير سيساعدون على إيجاد هذه الوحدة الفكرية».

«وكمثل من الأمثلة التى كانت تنشر فى الصحافة، نجد أن مجلة روز اليوسف تنشر: «يابيروقراطية يا!»، وكذلك: «اللحمة يابتوع اللحمة!»، وموضوع «الشفخانة»!. وأنا لا أمانع فى أن ينشروا أن مستشفى القصر العينى مثلاً به أخطاء، ولكن لا يجوز أن يقال إن المستشفيات كلها «بايظة»! إننى أعتبر هذه العملية عملية تخريبية!».

«إن مجلة «صباح الخير» نشرت فى هذا الأسبوع أيضاً موضوع «الشفخانة»! والعملية - بهذا الشكل - معناها أن الحكومة كلها حكومة فاشلة بالنسبة لهذا الموضوع. قد تكون هناك مآخذ على بعض المستشفيات، ولكن هناك مستشفيات أخرى «كويسة»، ولا داعى أبداً لنشر أخبار مجهولة، كأن ينشر أن هناك مؤسسة حدثت فيها سرقات! قد يكون هذا الخبر صحيحاً، وفى هذه الحالة لا مانع من أن ينشر اسم المؤسسة بالتحديد. وطبيعى أن لجنة الصحافة يمكنها أن تحل هذه الموضوعات».

خالد محيى الدين:

«إن الصحافة، لكى تنجح، يلزم أن يكون هناك صحفيون مثقفون يعملون بها. والحقيقة أن أغلب الصحفيين الموجودين ثقافتهم

محدودة، ودراستهم عن الاشتراكية قليلة، فلا يوجد صحفيون اشتراكيون ليكتبوا فى الاشتراكية!».

حسن إبراهيم:

«ألا يمكن إصدار جريدة يومية تعبر عن رأى الاتحاد الاشتراكى فى موضوعات معينة مثلا؟».

جمال عبد الناصر:

«إذا ثار نقاش فى موضوع ما، يمكن أن نقول إن رأينا هو «كذا»! - أى أننا يجب أن نقول نحن هذا الرأى، وإلا سنوجد بلبلة بين الناس!».

خالد محيى الدين:

«يمكن أن تساعد فى هذا، المجلة الخاصة بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى».

جمال عبد الناصر:

«ويجوز أيضاً أن تكون للناس آراء مختلفة. فمثلاً المجلة التى تصدر فى براغ تنشر آراء مختلفة جداً عن آراء الحزب الشيوعى. ونحن يجب أن نسمح بنشر الآراء المختلفة، حتى يشعر الناس بأنه يمكن لكل شخص أن يبدى رأيه».

خالد محيى الدين:

«توجد نشرة داخلية للاتحاد الاشتراكى، ونستطيع بهذه النشرة أن نغطى أى موضوع، حيث أنها ستكون متأثرة بآراء الاتحاد

الاشتراكى. ولو وضعت هذه النشرة بطريقة منظمة، بحيث تصل إلى القاعدة، فسوف تعطى نتيجة فعالة».

جمال عبد الناصر:

«يمكن إيجاد مكتب يكون مسئولاً عن الدعوة، بالإضافة إلى المكتب المسئول عن المعهد الاشتراكى، بحيث لا تخرج أى شيء بدون دراسة، ولا نصدر كلاماً لا يفهمه الناس. وهذا أيضاً يدخل ضمن خطة العمل».

حسين ذور الفقار صبرى:

«يوجد انفصال بين القيادة والوحدات الأساسية، واحتمال تنظيمه موجود. والانتخابات التى تمت، دخلها كثير من الناس المندسين. ويتطلب الأمر - عند بحث المشاكل - إيجاد الأسلاك الموصلة بين القيادة والقاعدة التى تربط بينهما. وفى الوقت نفسه، الحصول على الاشتراكيين فى جميع المستويات. وهذا لا يمكن حدوثه إلا إذا حصل عمل تشترك فيه جميع الوحدات الأساسية، كل حسب مستواها وقدرتها».

«بهذا العمل، ووجود الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، سوف نخلق فرص العمل. ولكن يجب أن يكون لها طابع غير الطابع الحكومى، إذ توجد مشاكل كثيرة فى القرى لا تخرج عن نطاق العمل الحكومى العادى، ونجد بعض الوحدات حاولت أن تحسن الأوضاع فى القرى - مثل تجفيف المستنقعات!».

«والعمل المشترك سوف يجذب الناس الممتازين، وربط الوحدات الأساسية بالقيادة، بحيث إذا عمل أى عمل فى أية وحدة أساسية، سوف تظهر نتائجه فى الأمانة العامة، ويمكن أن يصبح وسيلة للاتصال الأفقى أيضاً بين الوحدات وبعضها، ويمكن أن يكون هذا نموذجاً».

«والمشكلة - فى الحقيقة - فى عدم وجود العمل! والذى كان يحصل أن تطلب هذه الوحدات طلباتها، وتقوم الدولة بتنفيذ هذه الطلبات بما دربت عليه من تطبيق اشتراكى. ولكن هذه المطالب قد تحققت - دون أى مجهود فعلى من القاعدة! - لذلك أصبحت المسألة الآن اعتقاداً منهم بأن المطالب يمكن تحقيقها - كالوحدة التى تطلب إنشاء مدرسة غير واردة فى الخطة!».

«هذا يستدعى الاتصال بين القيادة والقاعدة لتوضيح الأمور. ولاشك أن المزايا التى تحققت للشعب عظيمة جداً، ولم يكن يحلم بها! ونظراً لأن الشعب لم يشترك فى العمل الذى أدى إلى تحقيق هذه النتائج! فليس عنده الشعور العميق بالمصاعب التى واجهتها الدولة فى سبيل تحقيق هذه المزايا، كما ليس عنده الشعور العميق بالإمكانات المحدودة للدولة التى تحاول أن تخلق بها هذه النتائج».

«لذلك لابد من إيجاد العمل المشترك - خارج العمل الحكومى - فى صفوف الاتحاد الاشتراكى، حيث نستطيع أن نتعرف على الاشتراكيين، وخلق الترابط بينهم، وسوف يبدأ العمل. ويوجد فراغ بعض الشىء لعدم وجود الاشتراكيين، ولوجود كثير من المندسين. وكما قال الأخ عباس رضوان، لا نمس الوضع الحالى بأية هزة، ونسير على قدر الإمكان بالموجود.

جمال عبد الناصر:

«هل يكون عمل الاتحاد الاشتراكى ردم البرك والمستنقعات وكنس الشوارع؟ أعتقد أن هذا عمل الدولة! ولهذا يجب أن يكون تفكيرنا فيه وضوح الأسلوب، حتى نخلق العمل لكل واحد. وكون الشخص يؤدى عمله فهذا واجبه».

«ويجب أن يعرف الناس أنه يوجد صراع طبقى! ومن استفاد، واجبه الحفاظ على هذه المكاسب وتدعيمها. كما يوجد تحالف لقوى الشعب. لو عندنا هذا، يمكن أن نعملِ. وإذا فقدت هذه المكاسب، فسوف يرجع العامل إلى عامل مستغَل بواسطة صاحب العمل. أى أن عملية الإيضاح والتوعية هما عملية أساسية».

وهذا يستدعى الوحدة الفكرية، ثم تكتيل الناس، الذين يمثلون قوى الشعب العاملة، من أجلِ النضال فى سبيل المكاسب التى حصلوا عليها، ثم نعطيهم الفرصة يبْدوا آراءهم. وهذا يخلق نوعاً من الحياة. على أن يكون إبداء الآراء داخل اللجان دون تهديد، ونقضى على الخوف. وهذا أيضاً السبيل الوحيد لبعث الحياة فى الاتحاد الاشتراكى.

محمد فتحى الديب:

«لكى يكون العمل مستمراً، يجب أن يكون هناك خطة توعية على جميع المستويات ـ وخاصة فى القطاع الريفى ـ لأنه مازالت توجد رواسب من الماضى قائمة فى الريف. وهذه تظهر فى عملية الانتخابات، إذ مازالت العائلات لها أثر كبير على الانتخابات».

«وهذا راجع إلى نقص التوعية، مما أدى إلى تسلل المستغلين داخل الاتحاد الاشتراكى! وإلى جانب هذا يوجد السماعون الذين يستمعون إلى المستغلين. ويوجد اشتراكيون لم تتح لهم فرصة فهم ما نهدف إليه».

«وبممارسة العمل فى الاتحاد الاشتراكى سوف تظهر قيادات جديدة، قد تكون نافعة».

الدكتور عبد السلام بدوى:

«أعتقد أنه لابد أن يكون لوحدات الاتحاد الاشتراكى دور أساسى فى بحث الأمور المهمة المتعلقة بالشئون السياسية والاقتصادية، وتكون اللجنة المركزية هى الموجه لهذه الأمور، ويكون دور الوحدات الأساسية دور الأجهزة التنفيذية فيما توصى به الأجهزة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، ويحدد - بوضوح - للوحدات الأساسية العلاقة بينها وبين المستويات الأخرى».

«ويكون دور الوحدات الأقل درجة هو نشر الوعى الموجه للأمور الداخلية داخل الوحدة الأساسية. حيث يختلف دور الوحدات فى الأنظمة الرأسمالية عن الأنظمة الاشتراكية، فنجد دور النقابات فى المجتمع الاشتراكى ليس هو المطالبة بتحقيق مطالب عمالية، إنما واجبها يكون كأداة لزيادة الإنتاج وحث العمال على العمل. أما دور الوحدات الأساسية داخل وحداتها هو مراقبة الإنتاج ومراقبة العمال، وحتى يكون هذا سبيلاً لزيادة الإنتاج».

«وتوجد نقطة أخرى. لابد أن تكون العلاقة واضحة بين أجهزة الاتحاد الاشتراكى على كافة المستويات المختلفة والأجهزة التنفيذية،

ومدى فاعلية القرارات التى تتخذها هذه الأجهزة، والتزام الأجهزة التنفيذية بما تصدره من توصيات وحدات الاتحاد الاشتراكى».

«أما بخصوص وضع الخطة، فيجب أن نبدأ من أسفل، حتى إلى الجهاز المركزى. وتوجد بالجهاز المركزى خطة أخرى. أى نشرك الوحدات الأساسية - حسب البيئة التى تعيش فيها - فى وضع الخطة، حسب ما يحسون به من مشاكل، ثم ترفع إلى السلطات العليا. وإلى أى مدى تستطيع هذه السلطات تنفيذ هذه المطالب؟ فإذا أقرت هذه الخطة بواسطة الأجهزة العليا، فلا بد أن تشرف الوحدات فى المستويات الأقل على عملية التنفيذ، وتقدم اقتراحاتها بشأنها».

«وتوجد نقطة أساسية: كثير من المشاكل تكون موجودة تظهر بين الناس، ولا يمكن أن يقوم بحلها الاتحاد الاشتراكى قبل اتخاذ أية خطوات كبيرة فى موضوعات معينة. ولهذا يجب أن يعبأ الناس الذين يقومون بتنفيذ هذه المهمة - مثل الجمعيات التعاونية».

«نقطة أخيرة، وهى ضرورة إيجاد وسيلة الاتصال السريع بين الوحدات الدنيا والمستويات العليا. وقد أشار إلى هذا سيادة الرئيس. وما أريد أن أقوله هو:

١ - لابد أن يكون للمستويات الأقل فى الاتحاد الاشتراكى دور.

٢ - توضيح العلاقة بين السلطة التنفيذية والاتحاد الاشتراكى، ومدى سلطة الوحدات الأساسية فى فرض الرقابة الفعالة على الوحدات التنفيذية.

٣ ـ مدى التزام السلطة التنفيذية بما تتخذه الوحدات الموجودة فى المستويات الدنيا من توصيات.

جمال عبد الناصر:

«هذا الكلام سهل من الناحية النظرية. ولكنا لا نستطيع أن نضع كل هذه الأمور موضع التنفيذ إلا إذا كان لدينا تنظيم. فلابد أن نركز على التنظيم من البداية. فإذا خلقنا التنظيم نستطيع أن نخلق أى شيء بعد ذلك. كما أن الكادر ـ كعناصر قيادية فى كل مكان ـ هو المطلوب، لأنك اليوم إذا جمعت الجمعيات بدون وجود التنظيم نفسه، فمن الذى ستعرض عليه؟ إننى أعتبر كأننا سنبدأ من البداية، ونركز على عملية التنظيم. ومن عملية التنظيم سنشعر بالمشاكل، وبالتالى نحل هذه المشاكل».

«إن كل ما قلته يأتى فى مراحل قادمة، وليس فى هذه المرحلة. فطالما أنه لا يوجد تنظيم، فكيف نسير؟».

الدكتور عبد السلام بدوى:

«إن خلق التنظيم يصاحب إنشاء الكادر الذى سينشأ ويباشر العمل السياسى داخل الاتحاد الاشتراكى فى وقت واحد».

جمال عبد الناصر:

«لابد أن نسير على مرحلتين، وإلا لن يتم التنظيم. وهناك تجارب كثيرة لهذا الشكل».

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

«إن كلام الأخ عبد السلام بدوى تناول موضوعات كثيرة، ولا يمكن تحقيقها فى المرحلة الأولى. ولكن هناك بدايات عمل - فمثلاً مسألة القضاء على الإسراف فى النواحى المختلفة! هذه المشكلة يمكن للاتحاد الاشتراكى أن يشارك فى عمل أى شىء فيها، ويمكن من خلال مثل هذه الأعمال أن نتعرف على الناس. فالقصد هنا ليس هو البدء بكل أنواع الأعمال، وإنما عدم انتظار تكوين الكادر بالكامل، إذ يمكن البدء بأشياء بسيطة».

جمال عبد الناصر:

«فى رأيى أن هذا أيضاً سيكون فى خطة العمل. ولكنى أريد أن أقول إن التنظيم معناه أننا ننظم الناس، نتكلم معهم، يجب أن يكون التنظيم هو العملية الأساسية، لأننا عملنا كل شىء إلا التنظيم! وبدون التنظيم لن نستفيد الفائدة الكاملة، وطالما أنه لا يوجد تنظيم فإن الناس لا تشعر أن الاتحاد الاشتراكى من أجلهم».

«فإذا تكلمنا عن القضاء على الإسراف، فمن السهل على شخص أن يقترح إلغاء السيارات مثلاً! وقد قيل هذا فى مجلس الأمة!. والحقيقة أنى أريد ألا نبدأ بعملية سلبية، بل يجب أن نبدأ فيها بإنجاز أى شىء من هذا القبيل، فلابد أن ننطلق من ناحية الإنجاز، ثم لابد أن ننطلق من ناحية مشاكل الناس وحلها. وبعد أن نقف نستطيع أن نقوم بهذه العملية».

«وأنا أريد أن أقول لعبد السلام إنه فى الدول الشيوعية مثلاً، عندما حدثت الثورة الروسية، كان الحزب الشيوعى يضم عشرة

آلاف شخص، ولم يقم هو ـ أى الحزب ـ بهذه العملية، بل أنشئوا مجالس إنتاج، وهى التى قامت بهذا الدور».

«ونحن عندما نكّون مجالس شعبية، تستطيع القيام بدور كبير، لأنها ستكون لها سلطات. وفى رأيى أن المجالس الشعبية ليست إلا تعبيراً عن سلطة الاتحاد الاشتراكى فى المنطقة. فتوصيات الاتحاد الاشتراكى اليوم يمكن أن تدخل فيها الطلبات الشخصية! أما فى المجالس الشعبية، فإن العملية تختلف عن هذا، لأنها ستكون مثل مجلس الأمة بالنسبة للدولة!».

«وبعد ذلك ننتقل إلى المراحل التالية. فبمجرد اتمام التنظيم، لابد أن تعرض عليه الخطة. فلابد أن نقيم التنظيم، ثم نستمر فى العملية. وفى رأيى أن خطة العمل ستفسر هذا، وأنتم الذين ستقولون هذا. ولكن لايجب أن نصدم أنفسنا بعمليات، ولا نجد تنظيماً».

«ولذلك لابد أن نعطى أفضلية للتنظيم، ثم بعد ذلك ننتقل إلى المرحلة التالية. وبدون التنظيم لن تكون هناك فائدة لهذه العمليات. وأصعب عملية هى تنظيم الناس، فلو أنشأنا مكاتب سياسية واقتصادية ومكاتب للزراعة والتجارة، دون وجود تنظيم، لن تكون لهذه المكاتب أية فائدة. ولذلك ففى تكوين الأمانة العامة مقصود أن تكون على أساس تنظيم».

«وبالنسبة للإسراف وغيره من المشاكل، يمكن أن نعطى توصيات. وأنا لا أعتبر أن الدنيا واقفة نتيجة الكلام الذى حدث، فالدنيا بخير، ونحن إذا استطعنا أن ننظم أنفسنا يكون من السهل علينا عمل أى شئ».

زكريا محيى الدين:

«يجب أولاً أن نبدأ بالتنظيم السياسى. ولا يمكن المقارنة بين وضع لجان الاتحاد الاشتراكى فى المصنع وبين أى تنظيم آخر. فمثلاً بالنسبة لتنظيمات الإخوان المسلمين، فهذه كانت أعداداً قليلة، ولكن لها نشاطاً ملحوظاً، لأن هدفهم كان الاستيلاء على السلطة فى يوم من الأيام، وكان غرضهم تحقيق مكاسب مادية ودنيوية».

«وكل الاجتماعات والمؤتمرات وعمليات الممارسة، التى نقوم بها فى الاتحاد الاشتراكى، سوف تستمر. ولكن بجانب هذا يجب أن نبرز الناحية السياسية. وبدأ الناس لا يهتمون بإلقاء المحاضرات أثناء المؤتمرات!. ولكن يمكن توضيح الاشتراكية عن طريق مشاكل الناس والرد على أسئلتهم بالنسبة للمسائل المختلفة، سواء كانت داخلية أو خارجية».

«فإذا استطعنا أن نجيب على الأسئلة العامة عن طريق الأجهزة المختلفة، بطريقة منظمة، بحيث نعرف تساؤلات الناس، ونحاول أن نرد على هذه التساؤلات بمفهوم اشتراكى. فسوف يسهل لنا الأمور كثيراً، إذ توجد أمور كثيرة يتساءل عنها الناس بالنسبة للوضع العام فى البلد، وإذا أمكن للأمانة العامة أن توفى هذه النقطة، فسوف نكون قد نجحنا ٨٠ فى المائة فى العمل المطلوب، ولا نترك الناس مدة طويلة دون إجابة، حتى لا تترسب هذه المسائل وتكون موضوعاً يتهامس به الناس».

«وهذا ما حصل الأشهر الماضية. فمثلاً بالنسبة لنقص المسلى الصناعى، يمكن أن نوضح للناس الخطأ الذى نتج عنه هذا النقص،

وسوف تُحل الأزمة فى مدة شهر! ويجب أن نجد الحل فى خلال هذه المدة، حتى نوجد الثقة بيننا وبين الناس. وأى تنظيم سياسى عبارة عن عقل موجه، وأجهزة موصلة، وأجهزة استقبال باستمرار.

«ومن الناحية التنظيمة، نبحث المشاكل، والمضايق التى تقابلنا فى ممارسة العمل، بالنسبة للثلاث نقاط المذكورة، وهى العقل الموجه، والأسلاك الموصلة، وأجهزة الاستقبال. ونتيجة للممارسة فى الفترة الماضية ظهرت مشاكل تنظيمية يجب أن تحل أولاً ، حتى يمكن للجهاز أن يشتغل».

«وأغلب هذه المشاكل قد تم ذكرها، وهى تمثل أكبر من ثلاثة أرباع عمل الوحدات الأساسية، وهى: وضع الوحدات الأساسية بالنسبة للجان النقابية والأعضاء المنتخبين من العمال والموظفين فى مجالس إدارة الشركات، وسيطرة السلطة التنفيذية عليهم لدرجة تجمد حرية المناقشة داخل الوحدات. ويوجد فعلاً تناقض فى الاختصاصات».

«وتوجد ناحية بشرية متداخلة فى الموضوع. فكل تنظيم يريد أن يظهر للقاعدة أنه حقق الأهداف، ومن هنا يبدأ النزاع! ومهما قلنا بأن الاتحاد الاشتراكى له دور سياسى، وأن الأربعة المنتخبين فى مجلس الإدارة واجبهم المساهمة فى إدارة الشركة - فسوف توجد مشاكل قائمة. وقد قمنا بدراسة فى هذا الموضوع، واقترحنا حلولاً لهذه المشاكل، ولكل منها عيوب ومزايا. وتوجد فكرة بهذه الدراسة لوسمح لى سيادة الرئيس أن أقوم بتوزيعها، كبداية للدراسة».

«ثم يوجد موضوع انتخاب الأمين والأمين المساعد، فى المستويات المختلفة. فيريد كل منهما أن يصل إلى هذا المستوى لتحقيق نفع مادى أو معنوى، ويأتى إلى الأمانة العامة بركود تام!. وفى بعض الحالات لم يباشر الأمناء عمل المؤتمرات، ولم يقوموا بدعوة لجنة العشرين».

«فهل نقوم بتعيين أمين آخر يتولى عملية الأمانة، مع وجود الأمين العام والأمين المساعد المنتخبين، أو نقوم بتعيين الأمين العام والأمين المساعد؟ أو: كيف ندفع العمل داخل الوحدة، ونتجاهل الأمين العام والأمين المساعد؟ أعتقد بأن هذا موضوع يستحق الدراسة، حتى نتبين الشخص الإيجابى من الشخص السلبى.

«ثم حصلت مؤتمرات! ومجرد حضور الجماهير هذه المؤتمرات لا يعتبر نجاحاً - خصوصاً فى الوحدات السكنية الجماهيرية - لأن الأصل فى الحضور كان على أساس تسديد الاشتراكات، وبالتالى حضور عدد متناثر بالنسبة لسداد الاشتراكات. وهذا يجعلنا نبحث فى كيفية حدوث هذا؟ ولابد أن يكون هناك تسديد فى الفترة الماضية».

«ولم يوجد رابط بين الناس واللجنة، حتى عن طريق نشرة صغيرة! ولكن حصل تلاقى فى الوحدات الجماهيرية وكل الناس بها، وأثيرت مشاكل عامة ومسائل خاصة، ولا يمكن أن نقلل من أهمية مستوى البحث الذى وصلت إليه الوحدات الأساسية فى مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى. لقد تكلم أناس كثيرون مدافعون عن موضوع الاستهلاك وعن موضوع اللحوم، وكثير من الناس تكلم بروح اشتراكية.

«ومن ناحية أخرى، توجد سيطرة للأجهزة الإدارية. ويوجد تركيز على أعضاء اللجنة الأساسية للاتحاد الاشتراكى، بحيث لو أخطأ العضو، تتخذ ضده إجراءات تأديبية نتيجة مباشرته لواجباته! وقد حصلت تنقلات بين أعضاء اللجنة الأساسية بحجة دواعى العمل! فما هو موقفنا أمام هذا كله؟».

«وبالنسبة للمستقبل، ما هى العلاقة بين المجالس الشعبية التى سوف تقوم، وبين وحدات الاتحاد الاشتراكى على المستويات المختلفة؟. هذا موضوع للبحث».

جمال عبد الناصر:

«ألم تستفيدوا من المؤتمرات؟».

زكريا محيى الدين:

«لقد ركزنا ورتبنا المؤتمرات، بحيث يحضرها أعضاء لجنة المحافظة لكى يروا الناس الذين يظهرون ويعملون فى هذه المؤتمرات».

جمال عبد الناصر:

«هل عمل هذا أيضاً فى الإسكندرية؟».

حسن إبراهيم:

«نعم».

(٥)

عبدالناصر: كل الذين يتاجرون فى السوق السوداء أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى!

مهمة تنظيم الرأسمالية الوطنية هى ترويضها وليس التعبير عنها!

. نور الدين طراف: الصحفيون الذين يسيئون النقد عناصر هدامة!

: مجلس الأمة لجنة من لجان الاتحاد الاشتراكى!

ربما كان أكثر ما يثير الدهشة فى مناقشات أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، فى هذه المحاضر التى ننشرها هنا، هى أنها تبدو كما لو كانت قد جرت فى أثناء التحضير لإنشاء الاتحاد الاشتراكى، وليست بعد إنشائه بعامين تقريباً!

فقد طرح عبد الناصر مشروع التنظيم السياسى المقترح للاتحاد الاشتراكى على المؤتمر الوطنى فى جلسة ٢ يوليو ١٩٦٢م، وأصدر بعدها قراره بإنشاء الأمانة العامة. وهذا يوحى بأن المشروع الذى قدمه كان مشروعاً كاملاً مدروساً. على أننا نتبين من خلال هذه المناقشات التى نقدمها، والتى جرت فى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤م، أن الأعضاء يتخبطون فى فهم التنظيم، ويجتهدون فى طرح تصوراتهم لما يجب أن يكون عليه، وتأتى تصوراتهم فى كثير من الأحيان معبرة عن عدم استيعابهم لهذا الجثمان السياسى الذى قام والذى يشغلون فيه مركز القيادة والسيطرة - الأمر الذى يوضح أن مثل هذه التنظيمات المصنوعة بيد السلطة، والتى لم تنشأ من القاعدة الشعبية، تفتقر إلى روح العمل السياسى التى تحرك كل فرد تلقائياً فى التنظيم

من أدناه إلى أعلاه، كما تمتلئ بأصحاب المصالح، وتكون الإرادة الشعبية فيها إرادة صورية، كما يكون الغرض منها الشكل لا المضمون الحقيقى للديموقراطية. وينعكس هذا على الأفكار التى يطرحها الأعضاء فى هذه المناقشات، التى توضح تخبطهم فى فهم التنظيم.

وكان مما عابه حسين الشافعى فى انتخابات لجان المحافظات الأخذ بالأساس الذى كان موجوداً فى الاتحاد القومى، دون أن تتغير فلسفة الربط بين التنظيم وهذه اللجان، إذ أُخذ القادة الممتازون فى لجان المحافظات، ومنحوا مكافآت! وشكا من بطء الاتصال بين القيادة والقاعدة، حتى إن النشرة التى توزع على القاعدة تصل إلى الوحدات فى ستة أيام!

وقد أبدى الدكتور نور الدين طراف رأياً غريباً، هو أنه يعتبر كلا من مجلس الوزراء ومجلس الأمة لجنة من لجان الاتحاد الاشتراكى! على أساس أن الاتحاد الاشتراكى هو «الجهاز الأم» الذى يقدم للسلطتين التنفيذية والتشريعية العناصر الصالحة! ودعا إلى إبعاد الصحفيين الذين يتبين سوء نيتهم فى النقد، على اعتبار أنهم «عناصر هدامة»! وطالب بتفرغ الأمانة العامة بحيث لا يشتغل أعضاؤها بأعمال أخرى.

على كل حال ففى هذا الجزء من المناقشات يبدى عبدالناصر إدراكه ووعيه بدوافع المصلحة التى تحرك المنضمين إلى الاتحاد الاشتراكى وأعضائه، فيقول بصراحة تامة: «إن كل الذين يتاجرون فى السوق السوداء أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى! ويرى أن عمل

التنظيم الخاص بالرأسمالية الوطنية ليس التعبير عنها، وإنما «ترويضها» ـ حسب تعبيره، حيث أنهم فى رأيه «أناس تائهون، ولم يجدوا من يوجههم»!.

وتمضى المناقشات على الوجه الآتى:

حسين الشافعى:

«من ضمن الأشياء المطلوبة فى الجلسة القادمة تحديد الأشخاص غير المتفاعلين، والأشخاص البارزين قيادياً. وإذا سمحتم بالكلام، فإنى أقول إن معظم النقاط قد وضحت فى كل الكلام الذى سمعناه. وقد تكون النقطتان البارزتان بشكل واضح هما: عملية الاتصال، وعملية التنظيم ـ على أساس أنهما نقطة البدء بالعمل. والقاعدة الكبيرة، هى التى تعبر عن قطاعات بالنسبة للجماهير كشعب، وبالنسبة للثورة وأهدافها والرغبة فى المشاركة فى العمل السياسى. وإذا كنا فى خطة العمل، التى سنتعرض لها، سنضع كل هذه القطاعات، لكى نجد جميع الحلول بالنسبة لهذه القاعدة العريضة، فمن الجائز أن تكون طاقتنا فى الاتصال فى الكادرات وفى الأفراد، طاقة قاصرة بالنسبة لكل ذلك.

«وليس معنى هذا أن نهمل هذه القاعدة، وإنما يبدو لى أنه يمكن اتباع الوضع العام الذى يتعرض له القانون (يقصد قانون الاتحاد الاشتراكى) ـ فتعقد مؤتمرات للوحدات الأساسية كل أربعة شهور، وللجان المركز كل أربعة شهور أيضاً، وللمحافظة كل ستة شهور، ثم يعقد المؤتمر القومى كل سنتين. وبذلك نرتبط كل الارتباط بهذه

الصورة التى يحددها القانون ـ حتى إذا اقتضى الأمر إجراء بعض التعديلات».

«أما بالنسبة للعمل التنظيمى، الذى أشار إليه سيادة الرئيس، وبالنسبة للتفرغ ـ فهما النقطتان اللتان يجب أن ترتكز عليهما خطة العمل».

«لقد استعرض سيادة الرئيس الموضوع، وقال: إننا نريد أن نحدد هدف العمل! وإذا سألنا أنفسنا عن مصادر القوة للتنظيم، ومن أين يستمدها ليكون مؤثراً أو فعالا، نجد أن مصادر القوة فى الكادرات وفى الاتصال. ولكن هناك مصادر قوة أخرى بالنسبة لعمليات الاتصال فيما يتعلق بأجهزة الدولة وجميع المحيط الذى يعمل فى التنظيم، وكذلك توجد وسائل تضعف من هذه القوة فى التنظيم».

«فمثلاً بالنسبة لانتخابات لجان المحافظات، أخذنا بالأساس الذى كان موجوداً فى الاتحاد القومى، دون أن نغير فلسفة الربط بين التنظيم وبين هذه اللجان وأعمالها المتصلة التى تنعكس على التنظيم السياسى. لقد أخذنا الناس، الذين يعتبرون فى المرتبة الأولى من الناحية القيادية، فى لجان المحافظات، وحصلوا على مكافآت فى هذه اللجان. والأشخاص الباقون أحسوا أنهم غير مميزين. وأنا لا أطالب بالتمييز إطلاقاً».

«واليوم يجب أن يكون لدينا الترابط، الذى يحدد لنا أساس الرد على كل موضوع، لأن الاتصال لا يمكن أن يتم على أسس شخصية فقط. هذه النواحى تخدم الاتصال، بمعنى أنه فى كل عملية موضوعية يتقرر تحقيقها فى هذه الأمانة العامة، يصبح لدينا مرجع

نستطيع الاستفادة به فى كل اتصال، للرد على كل نقطة. وحتى بالنسبة للوحدات، يكون الاتصال على أساس هذا المفهوم، فى أى اتجاه من الاتجاهات، أو فى أى موضوع من الموضوعات».

«وبالنسبة للقيادات وإيجاد الكادر، فإن الكادر يتطلب - فى الحقيقة - القدرة على القيادة، والإيمان والإخلاص والعلم. ونرجو أن تكون اتصالات الأجهزة القائمة بالدعوة فى كل الموضوعات، أسرع وأفعل. فنحن - مثلاً - لكى نوزع النشرة على القاعدة، كانت النشرة تصل إلى الوحدات فى ستة أيام! وهذه عملية غير مجدية. وكانت النشرات تتمشى مع الأحداث، وكانت عملية تسجيلية أكثر منها عملية «تحريك». وهذا أيضاً يمكن أن نتناوله فى خطة العمل تفصيليا».

الدكتور نورالدين طراف :

«إننا نردد معنى أن الاتحاد الاشتراكى والسلطة التنفيذية فى وضعين متقابلين! وإنى أرى أن هذا المعنى غير صحيح، لأن السلطة التنفيذية تقابلها السلطة التشريعية، الممثلة فى مجلس الأمة والمجالس الشعبية».

«وفى رأيى أن مجلس الوزراء ما هو إلا لجنة من لجان الاتحاد الاشتراكى! وكذلك مجلس الأمة! فالواقع أن الاتحاد الاشتراكى هو الجهاز الأم، مهمته الرئيسية أن يقدم للسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، الناس الصالحين، الذين يصلون إلى المراتب العليا».

«فى الواقع أن النقطة الرئيسية التى ذكرها سيادة الرئيس، هى أن الاتصال هو أهم عمل. والواقع أن لدينا قاعدة شعبية ضخمة جداً،

لم توجد بالنسبة لأى عهد من العهود السابقة فى مصر. ولدينا رصيد من الأعمال التى تمت فى العهد الحالى لم يتحقق فى أى مرحلة من المراحل السابقة على الثورة. ولدينا دليل عمل متمثل فى الميثاق، الذى يرسم خطة عمل واضحة جداً، ويضع مبادئ لم تكن موجودة لأى حزب من الأحزاب . كما أن قانون الاتحاد الاشتراكى أوضح مهمة الاتحاد الاشتراكى وتنظيماته بشكل أعتقد أنه لا يوجد فيه نقص! وإذا حاولنا أن نضع قانوناً مثل هذا القانون، فلن نضع قانوناً أفضل من القانون الحالى».

«إن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى سليمة، وارتباطها ببعضها سليم، وكل الذى أدى إلى الركود الموجود حالياً، أنه لم يكن هناك اتصال واعٍ مستمر يحرك الجهاز الذى تم تكوينه. ولعل مرجع ذلك أنه لم يكن يوجد أناس متفرغون، لأن الذين كانوا يقومون بالأعباء كانت لديهم أعباء أخرى، فحصل انصراف عن مواصلة العمل بالنسبة لأجهزة الاتحاد الاشتراكى».

«فى الواقع أن وجود الجهاز المتفرغ، الفاهم للمهمة، يستطيع أن يعمل عملاً كبيراً يحقق الاتصال الواعى المستمر دائماً ـ ولو أن هذا لن يحقق كل الأهداف المطلوبة، لأنه ستوجد دائماً عوامل نقص وشكوى، لأننا لن نستطيع تحقيق كل ما يأمله الناس إلى أقصى درجة».

«وفى الحقيقة كانت تحدث انتفاضات، فى فترة من الفترات السابقة على تشكيل اللجان الأساسية. وقد كانت هذه الفترات من

الفترات الحية التى مر بها الاتحاد الاشتراكى، لأنه كان هناك اتصال مباشر بالناس فى كل نواحى البلد، وكان هناك كلام وأسئلة ومناقشات ـ كانت فترة فيها حيوية. ولكنها انتهت لعدم وجود خطة مرسومة وأناس يستطيعون توصيل الدعوة».

«الحقيقة أن أى عيب من العيوب التى ذكرت، أو أى مأخذ من المآخذ التى أخذت على الاتحاد الاشتراكى، يمكن الرد عليه بعملية الاتصال المستمرة، ولم تك هذه العيوب لتظهر».

«فبالنسبة للصحافة مثلاً، إذا كتب أحد الصحفيين لينقد، فإن الجهاز الموجود يستطيع أن يستدعى هذا الصحفى، ويناقشه، ليتبين سوء نيته أو حسن نيته! وإذا اتضح سوء نيته، فإن الجهاز يستطيع إبعاد هذا الصحفى من المجال الذى يعمل فيه، لأنه شخص هدام وغير متجاوب! فلو كان هناك اتصال، ما كانت البلبلة لتحدث».

«وبالنسبة للميثاق وتفسيره، لو أن الجهاز الموجود متخصص لتوضيح معانى الميثاق للناس، فإنه كان يستطيع أن يتصل، ويتلافى الأثر بسرعة، ويصحح الأوضاع، ويمد الناس بالتفسير الواضح الوافى لمعانى الميثاق».

«الحقيقة أننى أرجو أن يكون إنشاء أمانة عامة متفرغة لهذا العمل، مقللاً لكل العيوب التى لمسناها فى الفترة الماضية. وأرجو ممن له أعمال أخرى الآن، أن يجعلها الثانوية، بحيث يكون العمل الرئيسى فى الأمانة العامة، حتى تستطيع ـ فى فترة قريبة ـ أن تحدث الأثر المرجو فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى».

جمال عبدالناصر :

«نعتقد أننا تكلمنا فى جميع الموضوعات. والموضوع الآخر هو العمل، وكيفية العمل، ووجود المكاتب ومقارها حتى يحضر الناس إليها فى أى وقت. ونريد أن نختار الأشخاص الذين سيعملون بهذه المكاتب، وتحديد اختصاصات كل مكتب. ويجب أن تكون هذه المكاتب مفتوحة ليلاً ونهاراً بصفة مستمرة، ووجود أماكن أخرى، مثل وجود نادى يجتمع فيه الناس ويتحدثون عن الأمور المختلفة».

«ويجب أن يبدأ العمل فوراً دون انتظار لاختيار الأشخاص. وكل رئيس مكتب يختار الأشخاص الذين ينسجم معهم ويرتاح إليهم. وعلى كل رئيس مكتب أن يقترح الأعداد التى يريدها، ولا اعتراض على أى عدد. وكل مكتب يحدد اختصاصه وكيفية الاتصال بالمحافظات، وتجتمع الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى برياسة السيد حسين الشافعى لبحث هذه الاقتراحات، وبعد بحث الاختصاصات نريد خطة عمل. وكل رئيس مكتب يفكر فى هذا الموضوع بالنسبة لقطاعه والقطاعات الأخرى. ثم توفير الأجهزة الإدارية على أساس الندب من الدولة، وأن يكونوا متفرغين لعمل الاتحاد الاشتراكى. ويمكن تقسيم الاختصاصات داخل كل مكتب، ويجب أن يكون هدفنا هو التنظيم».

على السيد :

«يوجد مكتب للعمال، وآخر للموظفين. والموظفون الآن ممثلون فى اللجان النقابية بحكم القانون، فيما عدا المدير العام ووكيل الوزارة».

جمال عبدالناصر :

«يمكن أن يفصل قطاع الوزارات، ونأخذ الوزارة كوزارة، ويكون فى التقسيم الداخلى، المسئول عن العمال، والمسئول عن الموظفين».

خالد محيى الدين :

«وبالنسبة لمكتب الصحافة؟ هل يشمل وسائل الإعلام الأخرى؟»

جمال عبدالناصر :

«يختص بمكتب الصحافة فقط».

سيد مرعى :

«بالنسبة لمكتب الرأسمالية الوطنية؟ ما هو العمل بالضبط؟».

جمال عبدالناصر :

«ترويض الرأسمالية الوطنية، حيث أنهم أناس تايهين، ولم يجدوا ما يوجههم!».

حسين الشافعى :

«بالنسبة للفلاحين أعضاء الجمعية التعاونية، فإنهم يمثلون الحيازات، والنقابات الزراعية مفروض أنها لمن لا توجد لديه حيازة».

على سيد على شعير :

«إن لهم نقابة!».

جمال عبدالناصر :

«بصرف النظر عن النقابة، ما الذى سيعمل فيه قطاع الفلاحين؟ إن القطاع الفعّال عندنا هو قطاع العمال الصناعيين! أما قطاع الفلاحين فهو قطاع ضعيف بصرف النظر عن وجود نقابة أو عدم وجودها. إن عملية خلق الكادر فى العمال عملية شاقة. هل هناك أية أسئلة؟».

محمد فتحى الديب :

«بالنسبة لمكتب الشئون العربية، هل سيكون التفرغ كاملاً، أم يتم الجمع بينه وبين القيادة الموحدة مع العراق؟».

جمال عبدالناصر :

«إن الصورة لم تتضح بالنسبة للقيادة السياسية الموحدة. كما أنها عملية سهلة!».

عبدالفتاح أبوالفضل :

«ما هى الصلة بين مكتب الرقابة والنشر ومكتب الصحافة؟ وما هى اختصاصات الرقابة بالضبط؟».

جمال عبدالناصر :

«إن الرقابة هى Control بحيث نعرف ما يوجد فى الاتحاد الاشتراكى فى جميع نواحيه. والحقيقة أن المكتب غير منفصل عن مكتب الصحافة. والنشر يشمل ـ مثلاً ـ نشر بيان يصدره الاتحاد

الاشتراكى. والموضوع يحتاج إلى أن تجتهد وتقترح الحلول. وأنا أفهم أن الرقابة عملية Control».

الدكتور حسين خلاف :

«إن الكلمة التقليدية هى «متابعة» بدلاً من كلمة «رقابة». واللغة العربية فيها كلمات كثيرة يمكن أن تحل محل كلمة رقابة».

جمال عبدالناصر :

«لابد أن يفهم الناس أن هناك رقابة، وأن من ينحرف سيفصل».

حسين الشافعى :

«إن كلمة الشئون العامة أوضح».

جمال عبدالناصر :

«افرض أن هناك أناساً انحرفوا فى الاتحاد الاشتراكى! إن كل الذين يتاجرون فى السوق السوداء أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى، فهل أتخذ إجراء بفصل هؤلاء الناس من الاتحاد الاشتراكى؟ لذلك يجب أن نقول: إن هناك رقابة، ويمكن أن نجرى تحقيقات بواسطة مكتب الرقابة. والمكتب له اختصاصان: الرقابة على كل الاتحاد الاشتراكى بأجهزته، بحيث يبلغ عن أى انحراف أو خروج عن رسالة الاتحاد الاشتركى سواء بالنسبة للأفراد أو المنظمات الفرعية».

«أما مكتب النشر، فهو منفصل عن مكتب الرقابة، وهو يساوى «العلاقات العامة». أما موضوع الصحافة فهو موضوع آخر».

عبدالفتاح أبوالفضل :

«بالنسبة للرقابة، فسوف يوجد تنازع فى الاختصاصات مع مكتب الرقابة والنشر!».

جمال عبدالناصر :

«عليك أن تتصور أنه يوجد بالقاهرة مكتب للرقابة، وكذلك فى الإسكندرية وفى المحافظات، ويكون هناك اتصال بين هذه المكاتب وتسير العملية بهذا الشكل».

عبدالفتاح أبوالفضل :

«ما هى الصلة بين هذه المكاتب؟».

جمال عبدالناصر :

«نحن نعمل على أساس شعبى، ونبدأ العمل خطوة خطوة، ثم نتبين! كيف نعرف عما إذا كان هذا حقيقى أو غير حقيقى؟».

كمال الحناوى :

«لو جعل مكتب النشر مع الصحافة لكان هذا أفضل!».

جمال عبدالناصر :

«نريد أن نسير بسياسة جديدة. إن العمل هو أهم شئ، ولا نريد أن نعمل بطريقة الوزارة أو الإدارة. نريد أن نعمل بطريقة تنظيم سياسى، ونريد أن نغير الوضع ونبعد عن عملية الكلام والتصوير بقدر الإمكان، حيث زهق الناس من الكلام دون نتيجة! نريد النتائج بدون كلام، ويريد الناس أن يعرفوا ماذا يتم!».

السيد على السيد :

«بالنسبة للأجهزة المقابلة فى المحافظات، من يختار هذه الأجهزة؟».

جمال عبدالناصر :

«علينا أن نستعد ونفكر فى هذا الموضوع، والموضوع رياسى. وسوف نناقش كل وضع. وسيكون الاجتماع القادم يوم الثلاثاء القادم إن شاء الله، وعليكم أن تجتمعوا من باكر برياسة السيد حسين الشافعى لدراسة ما سبق أن ذكر. وشكراً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

على هذا النحو انتهت الجلسة الأولى للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى برياسة عبدالناصر، بتقرير مبدأ اختيار العاملين بمكاتب الاتحاد الاشتراكى ممن ينسجم ويرتاح إليهم رئيس المكتب، وإقرار مبدأ التفرغ للعاملين فى هذه المكاتب، عن طريق الندب من الدولة. وأن يكون عمل مكتب الرقابة هو مراقبة المنحرفين من أعضاء الاتحاد الاشتراكى على أساس أن «كل الذين يتاجرون فى السوق السوداء أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى - حسب قول عبدالناصر. وأن يكون عمل مكتب الرأسمالية الوطنية هو ترويض هذه الطبقة!.

الفصل الثانى

الجلسة الثانية

(أول ديسمبر ١٩٦٤م)

(١)

عبد الناصر: أخذنا من أمريكا ألف مليون دولار مساعدات!
: الذين يتحدثون باسم الحرية يفسدون عملنا!

كانت الجلسة الثانية للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، التى عقدت برياسة عبدالناصر فى يوم أول ديسمبر سنة ١٩٦٤م، أكثر إيغالاً فى مناقشة التغيرات الاجتماعية التى ترتبت على قوانين التأميم، ومشاكل بناء الاتحاد الاشتراكى، الذى كان الجميع يتخبطون فى فهم فلسفته وسياسته وأهدافه، والذى كان واضحاً أن مركبه قد غصت بأصحاب المصالح الشخصية والمتسلقين وتجار السوق السوداء بسبب تكوينه بيد السلطة.

وقد بدأت الجلسة بمناقشة موعد عقد المؤتمر القومى، والأسس التى يجتمع لأجلها، حين أعطى عبدالناصر الكلمة لحسين الشافعى، الذى استعرض المذكرة المقدمة من الأمانة العامة والخاصة بنشاط مكاتب الاتحاد الاشتراكى، وأثار موضوع تحديد ميعاد لعقد المؤتمر القومى، وهل يكون فى مايو ١٩٦٥م أو فى يوليو ١٩٦٥م، أو فى أقرب وقت ممكن؟

وقد أثار هذا الموضوع عبدالناصر، الذى أوضح أنه يعتبر أنه «لايوجد اتحاد اشتراكى حتى الآن»، لأنه لا يعمل! وتساءل عن

الأساس الذى سوف ينعقد عليه المؤتمر القومى، والغرض من عقده؟ واعترف بأنه فى خلال الاثنتى عشرة سنة السابقة كان العمل الوطنى يعتمد على الجهد الإدارى، «وكان اعتمادنا على العمل الشعبى محدوداً»!

وتوقع عبدالناصر معركة مع القوى المعادية للاشتراكية، وقال إن هذه المعركة لن تنتهى «إلا إذا قمنا بحركة اعتقالات»! ولكن هذه الحركة لن نقوم بها إلا عند الضرورة القصوى. وقال إنه بعد إلغاء الأحكام العرفية فإن على الدولة أن تعمل. وأبدى قلقه لأن «المجتمع المصرى بطبيعته محافظ، ولا يقر التحول الاشتراكى، سواء منهم من يملك أو لايملك»، وأنه من «طبيعة هذا الشعب أنه مستعد للاستجابة لكل ما تقوله القوى المضادة للاشتراكية»! الأمر الذى يتطلب ضرورة توعية الناس، وإيجاد القوى القيادية التى تمثل طلائع الاتحاد الاشتراكى التى يعتمد عليها.

على أنه أبدى ثقته بإمكان التغلب على هذه العقبة مادامت فى يده سلطة الدولة! أو على حد قوله: «إننا ثورة أخذت الحكم وليس لديها تنظيم شعبى. نحن لدينا سلطة الدولة، وهى ضرورة لإيجاد التحول الاشتراكى، ولازمة للعمل الوطنى. وليس من الصعب أن نكوّن التنظيم الشعبى ونحن فى الدولة!

وفى هذا الاجتماع صرح عبدالناصر تصريحاً خطيراً فيما يختص بعلاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية. فقد قال «إننا منذ عام ١٩٥٩م حتى اليوم، أخذنا ألف مليون دولار مساعدات من

أمريكا! بل إن كل رغيفين فى البلد منهما رغيف مأخوذ كمساعدة من أمريكا!».

وهذا التصريح يثير قضية العلاقة بين عبدالناصر والولايات المتحدة ، لأن الصورة التى كانت مرسومة حينذاك لعبدالناصر فى عين الأمة العربية والشعب المصرى هى صورة الزعيم المناوئ للولايات المتحدة ومصالحها فى المنطقة! وهى صورة لاتنسجم مع حصوله على مساعدات منها بلغت حتى عام ١٩٦٤م - أى فى مدة خمسة أعوام - ألف مليون دولار! وتزويد مصر بنصف ما تستهلكه من الخبز فى شكل مساعدة!

وفى هذا الصدد نلاحظ أن عام ١٩٥٩م هو العام الذى اصطدم فيه عبدالناصر بالاتحاد السوفيتى، بعد اعتقاله نحو ثلثمائة من الشيوعيين فى مصر وسوريا، الأمر الذى يثير السؤال عما إذا كانت توجد صلة بين هذه المساعدات وهذا الصدام واعتقال الشيوعيين؟ وهل قدمتها أمريكا قبل الصدام والاعتقالات أو بعدها؟

وفى هذا الاجتماع أخذ عبدالناصر يبدى تخوفه من أطماع الطبقة العاملة فى مزيد من الإنجازات، ورأى فى ذلك قلة وعى من هذه الطبقة، وحذر من أنه إذا لم تتلق هذه الطبقة، بالإضافة إلى طبقتى الفلاحين والموظفين، التوعية اللازمة، فيمكن لما أسماه بـ «الرجعية» تأليبها على الثورة، الأمر الذى يضطرنا إلى الدخول فى دكتاتورية، ليست هى دكتاتورية الطبقة العاملة، وإنما هى دكتاتورية الحكومة! وكان عبدالناصر يتصور أن تجربته هى تجربة «ديموقراطية اشتراكية»!

وقد أخذ أنور سلامة يعتذر عن الطبقة العاملة وأطماعها بعدم وعيها! و «لأن سيادتك عودتهم أن تعطيهم الذى يحلمون به»، والذى لم يكونوا يحلمون به»! و«إن الذى حدث كان نتيجة حتمية للشعور بالأمان»، «وأنا أقول هذا الكلام وأشعر به حقيقة بصفتى عاملاً!».

وقد مضت الجلسة على النحو الآتى:

جمال عبد الناصر:

«بالنسبة لموضوع تحديد موعد لعقد المؤتمر القومى، فإننا لا نستطيع تحديد هذا الميعاد. إن البعض يقول بضرورة عقده فى أقرب وقت ممكن، إن هذا متوقف على العمل الذى نقوم به الآن. وأنا أعتبر أنه لا يوجد اتحاد اشتراكى حتى الآن! فعلى أى أساس نعقد هذا المؤتمر أو نربط الناس بهذا المؤتمر؟ هل سنجمع الناس فى مؤتمر، ونطلب منهم أن يصدروا قرارات معينة؟».

«ثم إن المؤتمر، لكى يكون ممثلاً لأعلى سلطة فى الدولة كلها، لابد أن نضمن على الأقل أنه سيكون مؤتمراً للقوى الاشتراكية الموجودة. وعلى أساس هذه الشروط يمكن أن تقدروا متى نستطيع عقد هذا المؤتمر. إذا أمكن أن نعقد هذا المؤتمر فى فبراير مثلاً أو قبل ذلك فى ديسمبر، فإن ذلك أفضل. ولكن إذا كنا سنعقد المؤتمر قبل أن يعمل الاتحاد الاشتراكى، فعلى أى أساس يعقد هذا المؤتمر؟ هل تجرى انتخابات جديدة؟ هل لجان المحافظات الحالية صالحة؟ هل أمناء المحافظات صالحون؟ إننى أريد أن أسمع إجابة على هذه الأسئلة! فى رأيى أنه يجب أن ننتظر مدة شهرين، ونعمل فيهما، ثم بعد ذلك نضع هذا الموضوع كاملاً للمناقشة.

حسين الشافعى:

«هذا الكلام حقيقى! فإن نتيجة العمل هى التى تمكننا من تحديد موعد لعقد المؤتمر. إننا لن نحدد أو نعلن تاريخاً محدداً للمؤتمر، ولكن إذا كانت المدة الباقية على انعقاد المؤتمر قصيرة، فإن الجهد يكون مركزاً أكثر، أما إذا كانت هناك فسحة من الوقت، فيمكن أن يؤدى ذلك إلى أن نخرج فعلاً بحاجات موضوعية».

جمال عبد الناصر:

«نحن محتاجون فعلاً إلى أن تكون أعمال اللجان مركزة، بصرف النظر عن المؤتمر، وذلك لعدة أسباب: كنا نعتمد فى الإثنتى عشرة سنة الماضية فى العمل الاشتراكى والعمل الوطنى على الجهد الإدارى، وكان اعتمادنا على العمل الشعبى محدوداً. وفى المرحلة التى نمر بها الآن، من الواضح أن الاعتماد على العمل الإدارى يسبب لنا مشاكل وتطوراً فى العمل الداخلى. وقد وصلنا الآن إلى مرحلة التحول إلى الاشتراكية والقوى المضادة للاشتراكية، وسوف توجد فى هذه المرحلة معركة! والقوى المضادة للاشتراكية تريد أن توقفنا عند الحد الذى وصلنا إليه، وهى تعمل باستمرار، وتستطيع أن تتسرب بين تنظيمات الفلاحين وقوى الشعب العاملة. فأين هى القوى الاشتراكية التى نعتمد عليها؟! من هذا يحصل التوتر».

«ولن ينتهى التوتر إلا إذا قمنا بحركة اعتقالات! ولن نقوم بهذه الحركة إلا إذا كانت هناك ضرورة قصوى لها».

«ولذلك فأمامنا ثلاثة أمور لابد من تحقيقها:

«أولاً ـ العمل الاشتراكى نفسه. يجب أن يشعر الناس بأن مصلحتهم فى التحول الاشتراكى، وهم القوى العاملة: الفلاحون والعمال. ويجب أن يقتنعوا بأن هذا التحول الاجتماعى فى مصلحتهم. وفى نفس الوقت يجب أن يكون هناك وعى اشتراكى، وهذا هو عملنا».

«وحتى يكون هناك وعى اشتراكى، يجب أن توجد قيادات اشتراكية تسلك سلوكاً اشتراكياً، وتناضل من أجل التوعية الاشتراكية، ومن أجل تثبيت الاشتراكية. ويجب أن تقوم بهذا دون النظر إلى كونها فى الحزب الحاكم. إن العمل السياسى بالذات هو ما نحتاج إليه، حتى نسير فى طريقنا. وفى رأيى أنه بعد إلغاء الأحكام العرفية لابد أن تعمل الدولة! وأى خطأ سوف يستغل استغلالاً كبيراً من جانب القوى المعادية للاشتراكية».

«ثم توجد نقطة أخرى، هى أن المجتمع المصرى بطبيعته مجتمع محافظ، ولا يقر التحول الاشتراكى، سواء منهم من يملك أو لا يملك! فكيف يمكن العمل بدون قيادات تؤمن بالعمل الاشتراكى، وتقتنع بأن التحول الاشتراكى فى مصلحتها، وتناضل من أجل توعية الشعب بالاشتراكية؟».

«فى رأيى أن الناس الذين فى سن ٥٠ سنة فأكثر، لا فائدة منهم، ونتركهم! ومن فى سن ٣٠ ـ ٤٠ سنة يمكن أن يتفهموا الوضع. والذين أقل من هذا السن (الجيل الجديد) يمكن أن نعتمد عليهم بعد عشر سنوات، وسيكون عندهم الوعى الكامل».

«وطبيعة هذا الشعب أنه مستعد للاستجابة لكل ما تقوله القوى المضادة للاشتراكية! فمثلاً، عندما قمنا بتنفيذ تجربة التجميع الزراعى بمحافظة كفر الشيخ، كانت القوى المضادة للاشتراكية تقول: إن هذا ليس تجميعاً زراعياً ولكنه تأميم للأرض! والناس مستعدة لتصديق هذا، لأنه لم يحاول أحد أن يفهم الناس حقيقة الأمر، ولأنه توجد دائماً تناقضات بين الناس وبين الحكومة ـ وهى السلطة الحاكمة. ولا يمكن أن ننسى أن هناك تناقضاً، ولا يمكن أن نترك هذا التناقض دون أن نوعى الناس».

«وفى الحقيقة، الأساس الذى يجب أن نعمل عليه هو إيجاد القوى القيادية التى تمثل طلائع الاتحاد الاشتراكى التى نعتمد عليها. فإذا ما تم هذا فى أقل وقت ممكن، نكون قد نجحنا».

«وتوجد نقطة أخرى، وهى أننا ثورة أخذت الحكم وليس لديها تنظيم شعبى. نحن لدينا سلطة الدولة، وهى ضرورية لإيجاد التحول الاشتراكى، ولازمة للعمل الوطنى. وليس من الصعب أن نكوّن التنظيم الشعبى ونحن فى الدولة، وليس من الصعب أن نكّون هذه القيادات. فإذا استطعنا أن نكون القيادات أو الكادرات الثورية فى أقل وقت ممكن، نكون قد وفرنا على البلد مشكلات كثيرة ستقابلنا بالنسبة للتوترات الداخلية».

«نخرج من هذا بنتيجة ـ بصرف النظر عن المؤتمر ـ وهى أنه يجب أن نعمل بسرعة، ويجب ألا يكون عملنا مكتبياً. فمنذ أسبوعين ونحن نعمل عملاً مكتبياً، وبعد هذا لا يمكن أن نعمل عملاً مكتبياً. لو

عملنا عملاً مكتبياً نكون كأننا لم نعمل شيئاً. إننا نريد أن نتحرك، وأثناء العمل سوف نخطئ فى اختيار الناس، ولكن يجب أن نتدارك الخطأ، وبعد هذا يمكن أن نعقد المؤتمر».

حسين الشافعى:

«سوف نجتمع، ونبحث ما تم تنفيذه فى كل قطاع بالنسبة لخطة العمل».

سيد مرعى:

«قد يكون تأخير انعقاد المؤتمر فيه فائدة. ولكن يجب أن نفرق بين المؤتمر العام والمؤتمرات الفرعية، لأن المؤتمرات الفرعية قد تظهر القيادات الجديدة. فيمكن عقد مؤتمرات نوعية تبين مشاكل طبقة معينة، وهذه تكون نواة لانعقاد المؤتمر الكبير».

جمال عبد الناصر:

«ولكن المؤتمر العام هو الأساس».

الدكتور حسين خلاف:

«أعتقد بأن تأجيل انعقاد المؤتمر فيه خير، ويمكن تأجيله لما بعد انتخابات رئاسة الجمهورية. وفى أثناء ذلك يحسن بنا أن نستكمل صورة الاتحاد الاشتراكى، حتى يحصل الترابط بين الأجهزة، ويعرف الكيان الكلى للاتحاد الاشتراكى ولكل جزء من أجزائه الأخرى».

«وطبعاً المؤتمر هو جزء مهم من الاتحاد الاشتراكى، لأن الناس يريدون أن يعرفوا الصورة الكاملة للاتحاد الاشتراكى، ويكون كله حركة. فإذا أمكن عدم الإعلان عن ميعاد عقد مؤتمر الاتحاد الاشتراكى، يكون ذلك أفضل، لأن الناس سمعوا بميعاد انعقاد المؤتمر فى شهر أكتوبر وفى شهر ديسمبر، وقد يسمعون عن ميعاد انعقاده فى شهر آخر، ثم يؤجل انعقاده. لهذا أرجو عدم الإعلان عنه».

جمال عبد الناصر:

«يمكن تكوين لجنة تحضيرية للمؤتمر، وقد يكون فيها عضو من الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى، وقد يفيدنا هذا فى اختيار بعض العناصر التى قد توجد فى الأمانات الفرعية، وتقوم اللجنة التحضيرية بعمل دراسات عن المؤتمر. ولا يمكن عقد المؤتمر العام، ويتكلم فيه جميع الأعضاء. ويمكن للجنة التحضيرية أن تبحث وتقترح الموعد الذى يعقد فيه المؤتمر العام، والموضوعات التى يبحثها هذا المؤتمر».

كمال رفعت:

«إن المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى مرتبط بمشاكل الناس. وفى تقديرى أنه يلزم أن نأخذ أطول فترة ممكنة لكل هذه المشاكل - مثل مشاكل التموين - قبل عقد المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى. وفى هذه الحالة سيكون المؤتمر أنجح مما لو عقد فى وقت قريب، لأن الكلام فى المؤتمر سيكون كله منصباً على موضوعات فرعية».

جمال عبد الناصر:

«فى رأيى أن المشاكل لن تحل نهائياً. لأن المشاكل ستزداد فى المستقبل. فإذا كان هناك وعى، وإذا كان الاتحاد الاشتراكى يقوم بدوره، فإن الطبقات العاملة ـ والتى نركز عليها كقوى اشتراكية ـ تفهم ماهية هذه المشاكل. هل التغيير الذى حدث فى المجتمع فى صالح هذه الطبقات أم لا؟ إنه طبعاً فى صالحها. وحدوث هذا التغيير لصالح قوى الشعب العاملة يوجد مشاكل، مثل مشكلة زيادة الاستهلاك. فلو لم يكن التغيير لصالح الطبقات العاملة لكان الاستهلاك قد بقى كما هو دون زيادة. وإذا عرفت هذه الطبقات ذلك، فإننا نتغلب على هذه المشاكل».

«الحقيقة أنه يوجد اليوم خلل فى قوى الشعب العاملة، ويجب أن نغطى هذا الخلل. إن المشاكل ستظل موجودة باستمرار».

«إننا منذ عام ١٩٥٩م حتى اليوم أخذنا ألف مليون دولار مساعدات من أمريكا! بل إن كل رغيفين فى البلد، منهما رغيف مأخوذ كمساعدة من أمريكا! فإذا قطعت أمريكا عنا هذه المساعدة ـ وهذا يمكن أن يحدث ـ فماذا يكون وضعنا؟ يجب أن نكون مستعدين لمجابهة مثل هذه المشاكل. هل ستكون هذه المشاكل موجودة فى سنة ١٩٧٠م؟ إننا نقدر أن الاستهلاك سيزداد سنة ١٩٧٠م».

«ثم إن الكلام الذى أسمعه عن قلة الأيدى العاملة فى الريف، يتعارض مع كل ما قاله لنا التخطيط! فمثلاً فى البحيرة قالوا إنهم لم يعملوا المصارف فى العام الماضى، لعدم وجود أيدى عاملة! وفى

هذا العام يقولون إن الأرز تأخر شتله لأن أجر العامل الزراعى فى المشاتل وصل إلى ٥٠ قرشاً فى اليوم!!».

«إننا ـ كما يقول بعض الناس ـ نسير فى عمليات تطوير أكثر مما نتصور. وهذا قد يخلق لنا مشاكل أكبر مما نتصور أيضاً. ثم إننا نسير فى تجربة فريدة، لأننا نقوم بهذا التطور دون ضغط، وهذا نتيجة لعامل سياسى. إذن المشاكل ستزداد دائماً».

«إن السد العالى سيعطينا ١,٥ مليون فدان، وهى مساحة غير كافية، وأنا أريد أن نفهم الناس الموضوع بهذا الشكل ـ تفهم أننا لابد أن نعمل هذا وإلا فالبلد تنقسم إلى طبقتين: طبقة تأكل وتعمل، وطبقة لا تأكل ولا تجد العمل. فلابد أن نفهم قوى الشعب العاملة أن التغيير فى صالحها، رغم المشاكل التى ستقابلنا».

«فقد أوقف أحد العمال سيارتى فى برج العرب، فظننته عاملاً عاطلاً يريد منى أن ألحقه بعمل، ولكنه قال لى إن كيلو اللحم وصل ثمنه إلى ٧٠ قرشا، وإنه يريد إنشاء جمعية تعاونية فى بلدته، وقدم لى ورقة موقعاً عليها من كل أهل البلدة! فرغم كل الكلام المنشور فى الصحف عن الجمعيات التعاونية نجد هذا العامل يطالب بإنشاء جمعية تعاونية!».

«لابد أن نفّهم الناس بحقيقة المشاكل، وإلا فإن الرجعية تستطيع أن «تقلب» علينا العمال والفلاحين والموظفين وكل القوى التى نعتبرها ركائز لنا».

«وكذلك فإن الناس الذين يقولون أشياء كثيرة باسم الحرية يفسدون عملنا! إننى أقول إننا نسير فى تجربة جديدة، فليست لدينا

دكتاتورية «بروليتاريا»، ونحن لا نقول «دكتاتورية الشعب العامل»، ولكنا نقول: «ديمقراطية اشتراكية». إننا لا نستطيع أن نقول إن تجربتنا كاملة مائة فى المائة، ولكنها تجربة ناجحة فعلاً. وأنا أعتبر أن البلاد الشيوعية لا تستطيع أن تقول إن الديموقراطية موجودة فيها».

«إننا إذا لم ننشر الوعى بين الناس، سندخل فى دكتاتورية أخرى. ولكن أية دكتاتورية؟ إنها دكتاتورية الحكومة! لأنها لن تكون دكتاتورية طبقة».

«إن تجربتنا جديدة، وهذا يقتضى منا أن تكون صدورنا واسعة لكل الناس، ويجب ألا نخشى أن يتكلم أناس فى مجلس الأمة، أو فى أى مكان فى البلد. يجب ألا نخاف، وإنما لابد أن نعمل».

الدكتور نور الدين طراف:

«أرى أن يعقد المؤتمر بعد شهرين أو ثلاثة شهور، على أن تكون هناك ـ خلال هذه المدة ـ محاولة للاتصال واستكشاف طرق العمل وتجميع الناس قبل عقد المؤتمر».

جمال عبد الناصر:

«لو عقدنا مؤتمراً للعمال، ومؤتمرات للفلاحين، نستطيع أن نستفيد منها بأن نفهم الناس أن التغيير لمصلحتهم. ونستطيع فى هذه المؤتمرات أن نتكلم. وقد كان هناك اقتراح بأن نتكلم عن الإسراف! والأفضل أن نغير الاسم ونجعلها حملة للادخار».

«ولكن عندما يوجد عامل يرفض أن يدخر، ويقول: «لماذا أدخر والحكومة ستأخذ المدخرات؟» - لقد قيل مثل هذا الكلام من أحد العمال فى لجنة القاهرة - فإن معنى ذلك أن العمال لا يفهمون الأوضاع! ثم ماذا أخذنا من العمال؟ إن العمال هم الذين أخذوا! وهم يقولون اليوم إن هناك غلاء فى أسعار كذا وكذا».

«لمصلحة من حدث التغيير؟ إن أولاد الطبقات الكبيرة كانت لديهم فرص التعليم والحياة الميسرة، أما أولاد العمال فأين كانوا يذهبون؟ لابد أن يفهم العمال أن هناك توسع وتنمية وتصنيع، وأن كل هذا لمصلحتهم ولمصلحة أولادهم».

أنور سلامة:

«إن الكلام الذى قيل لم يكن معناه أن الحكومة تستولى على المدخرات. إن العامل يعيش الآن فى أمان، وقد كان يدخر خوفاً من التعطل أو لمواجهة المرض. والذى كان يتقاضى عشرة جنيهات فى الشهر كان يدخر منها ثلاثة جنيهات شهرياً، وذلك لأن العامل كان يتوقع حدوث كثير من المصائب. ولكن الذى حدث يعتبر تحولاً كبيراً فى حياته وفى شعوره. وأنا لا أستطيع أن أقول إن العامل يعيش الآن فى خوف! لقد أصبح يعيش الآن فى أمان، وهو يقول إن الدولة وفرت له العمل، وفرت له العلاج، وفرت له المدارس المجانية لتعليم أولاده».

«إن العامل ليس مخطئاً فى هذا. لأن هذا السلوك منه نتيجة طبيعية للتطور الاجتماعى الذى جرى فى البلد كلها، فهو يعلم أن أولاده سيلتحقون بالمدارس، ويصلون إلى أعلى مستويات التعليم

طالما أنهم متقدمون فى دراستهم. ويعلم أنهم سيأخذون فرصتهم المتكافئة».

«فالذى حدث كان نتيجة حتمية للشعور بالأمان بالنسبة للمستقبل وللمعاشات والتأمين ضد البطالة والمرض. كل هذا يشعر به العمال. وأنا أقول هذا الكلام وأشعر به حقيقة بصفتى عاملاً. ففى الماضى كنا نعيش فى رهبة من الحاضر والمستقبل، وهذه الرهبة غير موجودة اليوم».

«وهناك نقطة أخرى أحب أن أقولها، وهى أن العمال إذا كانوا يقولون اليوم إنهم يريدون ويريدون ويريدون، فليس هذا نتيجة عدم وعى منهم، وإنما ذلك لأن سيادتك عودتهم أن تعطيهم الذى يحلمون به، والذى لم يكونوا يحلمون به، عودتهم أن تعطيهم الذى يريدونه والذى لا يريدونه. فمثلاً الحد الأدنى للأجور أصبح ٢٥ قرشاً بدلاً من ٢٠ قرشا. إنهم يطلبون أشياء، مثل العامل الذى طلب إنشاء جمعية تعاونية - ليس لعدم إدراكهم، بقدر ما هو طمع فى كرم السيد الرئيس! وسيادة الرئيس دائماً فوق مطامعهم، وفوق آمالهم».

جمال عبد الناصر:

«لكن يجب أن يفهموا بأننا لا نأخذ مدخراتهم».

(٢)

جرت الانتخابات للاتحاد الاشتراكى، فسقط جميع الاشتراكيين!

ـ العمال يطلبون سلفا وعبدالناصر يطالبهم بالادخار!

ـ الممثل الثورى للاتحاد الاشتراكى أحد أعيان العصر الملكى!

كان موضوع امتناع العمال عن الادخار من الموضوعات التى أثارت غضب عبدالناصر، والتى عبر عنها فى الجلسة الثانية، وهدد بأنه إذا لم يدخر العمال اختيارياً، فلابد من البحث عن وسيلة أخرى «أو نفرض رسوماً أو ضرائب!». وكان عبدالناصر متأثراً بما ذكره أحد العمال من أنه لا يدخر خوفاً من أن تؤمم الدولة مدخراته.

وقد تبارى أعضاء الأمانة فى تفسير أسباب عدم الادخار. ولم يذكر أحدهم السبب الرئيسى، وهو أن العمال لا يدخرون لأنه ليس لديهم فائض يدخرونه من مرتباتهم! بدليل أن الأعضاء أخذوا بعد ذلك يتحدثون عن ضغط العمال للحصول على سلفيات! ونسوا أن العامل لا يقترض إلا لأنه لا يجد لديه ما يدخره، ولأن مرتبه لا يكفيه!

وفى هذه الجلسة أثيرت مرة أخرى قضية القضايا، أو مشكلة المشاكل، وهى افتقار الاتحاد الاشتراكى إلى القيادة الاشتراكية، وأهمية تكوين ما أطلق عليه عبدالناصر «الكوادر الثورية».

وفى هذا الصدد برزت مفارقة مضحكة حين سأل عبدالناصر عمن هو «الممثل الثورى للاتحاد الاشتراكى فى العزيزية مثلاً؟» (وهى دائرة المهندس سيد مرعى، الذى كان من أعيان عهد ما قبل ثورة يوليو١٩٥٢م، وأصبح أحد أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى) وقد رد المهندس سيد مرعى بقوله: إنه هو الممثل الثورى للاتحاد الاشتراكى؟ وضحك الأعضاء، وتخلص عبدالناصر من حرج الموقف بقوله: «أنت تقيم فى القاهرة، ولكن من هو الممثل الثورى من الفلاحين؟».

وكان مما أثاره الدكتور رشدى سعيد من مفارقة أخرى، أنه عندما جرت الانتخابات السابقة للوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكى، سقط جميع الاشتراكيين فى الانتخابات! وذلك لأنهم لم يكونوا فى المراكز القيادية فى البلد.

ومن المعروف أن عبدالناصر كان يعتقل الاشتراكيين منذ سنة ١٩٥٩م. وكان من رأى الدكتور رشدى سعيد ضرورة إدخال هؤلاء الاشتراكيين الانتخابات القادمة، و«أن نعطيم مراكزهم».

وقد تذرع عبدالناصر بأنه لم يكن يعرف الاشتراكيين! واستشهد بأنه لم يكن يعرف الدكتور رشدى سعيد أو الدكتور إبراهيم سعدالدين. وأعلن أنه قبل إجراء الانتخابات الجديدة «يجب أن نستبعد غير الاشتراكيين، ونعيّن فى اللجنة الشخص الاشتراكى الكفء».

وقد ادعى عبدالناصر أن السبب فى عدم معرفته بالاشتراكيين هو أنه «لم تأت فرصة لممارسة الاشتراكية حتى نعرف هؤلاء

الاشتراكيين»! ونسى أن فرصة معرفة الاشتراكيين كانت متوفرة لديه منذ عام ١٩٥٩م، وهى فرصة القبض عليهم واعتقالهم فى ذلك العام، إذ كانت لديه قوائم كاملة بأسمائهم!

كذلك ثارت مشكلة الانتهازيين الذين دخلوا الاتحاد الاشتراكى، دون أن يستطيع عبدالناصر رفضهم، حتى لا يدفع بهم إلى أحضان الرجعية، وكيف كان دخول هؤلاء الانتهازيين التنظيم السياسى سبباً فى ضعفه، أو على حد قول عبدالناصر: لو أننا عملنا من أول يوم لكنا استطعنا الخروج من المجاهل التى نمر بها، ولعرفنا الانتهازيين الذين يجب فصلهم، أو تحويلهم من العضوية العاملة إلى الانتساب» .

وقد مضت محاضر اللجنة فى مناقشة قضية ادخار العمال على النحو الآتى :

أنور سلامة :

«إن سيادة الرئيس يعلم بأن العمال كانوا يعيشون فى حرمان، وقلت سيادتكم بأن كل عامل يمتلك ثلاجة وتليفزيون، وكان كل (عامل) مستعداً لتوفير ثلاثة أرباع مرتبه خشية الموت، وهو الآن لا يخشى كل هذا. وما حدث هو نتيجة التطور الاجتماعى» .

جمال عبدالناصر :

«إذن الادخار الاختيارى غير ممكن! ونبحث عن وسيلة أخرى للادخار، أو نفرض رسوماً أو ضرائب!» .

أنور سلامة :

«لقد استفاد العمال بالتأمينات الاجتماعية ضد البطالة، لدرجة أن العمال قالوا لى: كيف ندفع واحد فى المائة تأمين ضد البطالة، فى حين أن الدولة تتوسع فى تعيين العاطلين، وفى الوقت الذى لا يفصل فيه عامل من العمال؟».

«إنه، نتيجة للتطور الاجتماعى، يمكن أن يفكر العمال بعد مضى خمس أو ست سنوات فى وضع أحسن. إنما الوضع الحالى بالنسبة لزيادة الاستهلاك لاشك أنه نتيجة التطور الاجتماعى».

جمال عبدالناصر :

«أنا معك فى هذا. لكن كون العامل لا يدخر لأنه يخاف على مدخراته! هذا يحتاج إلى وعى. ولو اعتقد كل عامل أننا نؤمم مدخراته، فإن هذا يدل على عدم وجود وعى لدى العمال».

أنور سلامة :

«هذا ليس فى ذهن أى عامل. وما زيادة الاستهلاك إلا نتيجة شعور العمال بالأمان، ووعى بالحقوق التى نالوها. ولذلك لم يدخروا وأقبلوا على الاستهلاك!».

زكريا محيى الدين :

«إذا كان أحد العمال تكلم عن تأميم المدخرات، فليس معنى هذا أنه يعبر عن وجهة نظر جميع العمال».

حسين الشافعى :

«لاشك أن العامل كان يقوم بالتوفير تأميناً لمستقبله، إنما الآن هو مطمئن إلى مستقبله!».

حسن إبراهيم :

«لو أنه مطمئن للمستقبل لما أقدم على السلفيات! حيث يطالب كثير من العمال سلفيات من مؤسساتهم، ومن البنوك أيضاً! وأعتقد أن ذلك راجع إلى قلة الوعى عندهم!».

على سيد على شعير :

«بخصوص عملية السلفيات، أرى أن نشجعها لمدة ستة أشهر فقط! ويكون هذا بالنسبة لجميع الشركات. وتوجد نقطة أخرى بالنسبة للعمال: كان يخصم منهم ١٠ فى المائة من الأجر للتأمينات الاجتماعية، وبعد قرار سيادة الرئيس بتحمل الدولة بالمدة السابقة، بدأت حملة للادخار، وبدأت النقابات وصناديق الادخار تستعد لهذه العملية عند صرف الأرباح، وجهزت بعض النقابات دفاتر خاصة بالتوفير!».

المهندس سيد مرعى :

«بالنسبة للادخار، فإننى أريد أن أتناوله بشكل أشمل، على اعتبار أنه يؤثر على خطة التنمية. فلو اطلعنا على أرقام الخطة الأولى نجد أن نسبة المدخرات قد قلت! وفى نفس الوقت حصل تطور فى عمليات الادخار. ويمكن أن نبحث عن الوسائل التى تؤدى إلى زيادة الادخار، وأعتقد أن زيادة «الفائدة» عنصر كبير فى زيادة المدخرات».

«أما بالنسبة لما ذكره الأخ حسن إبراهيم بخصوص عملية السلفيات، فيوجد فعلاً ضغط على السلفيات! وإذا أخذ العامل سلفة من الشركة فإنه يستنفدها، ثم يلجأ بعد ذلك إلى الاقتراض من البنوك! وهذا يؤدى إلى زيادة الاستهلاك».

«وتوجد نقطة أخرى: ما هى حدود الادخار؟ ففى قطاع الفلاحين توجد تجربة فى الرحمانية، تعتبر نموذجاً للادخار، قبل أن يعى الناس بالادخار. كل شخص يضع مبلغاً معيناً للادخار يأخذه بعد مدة معينة، ويأخذ ـ بالإضافة إليه ـ فائدة معينة. وهذا يشبه صندوق الاستثمار الخاص بالدولة. ويمكن عمل صندوق استثمار لمجموعة معينة من الشركات تحدد لها مزايا معينة».

أنور سلامة :

«إن نظام البيع بالتقسيط يعتبر ـ فى تصورى ـ ضد كل تفكير فى الادخار، لأنه يجعل العامل يستهلك مقدماً مدخرات كذا سنة، عندما يشترى بالتقسيط. وهذه الأقساط تستمر مدة طويلة، وتزيد الاستهلاك أكثر مما هو مقدر، أو أكثر من الاستهلاك المعمول حسابه».

«أما بالنسبة للمؤتمرات النوعية، فيمكن أن نجعلها مؤتمرات فرعية: إما على أساس جغرافى، أو حرفى، أو مهنى. وفى هذه المؤتمرات النوعية، نستطيع اكتشاف القيادات، ونستطيع الخروج منها بحصيلة تنفعنا عندما نحاول أن نعقد المؤتمر الكبير».

الدكتور حسين خلاف :

«تعليقاً على هذا الكلام، أعتقد أننا جميعاً لدينا العزم على أن يتم هذا الاتصال، وأهم وسائله عقد المؤتمرات. ولكنى ألاحظ أن فكرتنا عن هذا الموضوع بسيطة، وليست متعمقة! بمعنى أننا جميعاً نحتاج إلى فهم عميق بكيفية الاتصال ووسائل الاتصال، التى تختلف حسب اختلاف الطبقات والأزمنة والأمكنة».

«نحن نقول: إننا نريد أن نعقد مؤتمرات. فهل نعقدها فى شكل مؤتمر شامل؟ هذه إحدى صور المؤتمرات. هل يعقد قطاع العمال مؤتمراً فى مكان ما، ويعقد قطاع المهنيين مؤتمراً آخر فى مكان آخر؟ هل نترك العملية هكذا دون أن يكون هناك نظام؟ أم أنه يجب أن يكون هناك تخطيط علمى لهذه العملية؟».

«إننى أريد أن أقول: إن جهد الاتحاد الاشتراكى ـ من الآن فصاعدا ـ لابد أن يكوم مبنياً على تخطيط علمى مرن شامل لهذا كله، لأن العملية ليست دعوة إلى تجارب من الناحية الإدارية، ولكن من الخير أن ندرسها على أساس من التخطيط العلمى، لكى تأتى بأكبر ثمرة، ولكى تكون الدعوة للناس إلى عقيدة معينة. وهذه العملية «فن» قد يرتفع إلى مرتبة (العلم)».

«وليس معنى هذا أنه يجب أن ننتظر إلى أن تبدأ هذه الدراسة، وإنما من الممكن أن نبدأ من الآن، بل من الواجب أن نبدأ من الآن. ولكنى أعتقد أن مسألة الاتصال وعقد المؤتمرات لابد أن تكون مبنية على أسس سليمة، ولذا يجب أن نتابعها، وأن نقوّم نتائجها، حتى نحسن فيها دائماً، وإلا فإننا سنسير على ما سرنا عليه من قبل».

حسين ذوالفقار صبرى :

«إن فكرة الدكتور حسين خلاف وفكرة الأخ أنور سلامة فكرتان صائبتان. فالمؤتمرات مهمة فعلاً، وفيها نوع من التخصص. ولكن ـ كما يقول الدكتور خلاف ـ يجب ألا تكون مجرد تجميع الناس!».

«ولكنى أعتقد أنه يجب أن نبدأ بموضوعات على مستوى مركزى، بحيث تكون هناك ورقة أو بحث مقدم للمؤتمر، ومتعلق بهذه الموضوعات. فمثلا فى قطاع الغزل، يقدم بحث عن كيفية تنمية الصناع أو الإنتاج فى مصانع الغزل، ثم يناقش هذا الموضوع، ونخرج من المناقشة بنتائج ثابتة، بحيث نربط كل مؤتمر بفكرة أو أكثر، وتناقش هذه الفكرة، وتكون موضع أخذ ورد بين الناس!».

جمال عبدالناصر :

«إن المطلوب منا أساساً هو أن نجد أناساً، أو عناصر قيادية أو كادر ثورى. هذا هو عملنا الأساسى. إننا نستطيع أن نعقد مؤتمراً، سواء كان فى «شادر»، أو فى الجامعة، أو فى الشارع. ولكن طالما أنه لا توجد الكادرات الثورية، فإن الناس ستحضر، ثم تنصرف، ولا شىء آخر!».

«إننا نريد أن نبدأ في تكوين الكادر الثورى الاشتراكى، ونجمع القوى الاشتراكية الموجودة. هذا هو عملنا الأصلى. ونحن إذا أخذنا موضوع الادخار كفكرة، فإن ذلك يجب ألا يجرفنا بعيداً عن فكرتنا الأساسية».

«إننا نقول اليوم: من هو الممثل الثورى للاتحاد الاشتراكى فى العزيزية مثلاً؟».

المهندس سيد مرعى :

«هو سيد مرعى!».

(ضحك).

جمال عبدالناصر :

«أنت تقيم فى القاهرة. ولكن من هو الممثل الثورى من الفلاحين؟ إننى عندما كنت فى يوغوسلافيا، نزلت من المركب إلى إحدى البلاد مع الماريشال تيتو، دون برنامج. وبعد دقيقة واحدة من نزولنا إلى البلدة، جاءت اللجنة التى تمثل الحزب، وهو يعرف أعضاءها بالاسم. وقد جلسنا معهم حوالى ساعة».

«فأين اللجنة التى نعرفها نحن هنا؟ مثلا فى أسيوط: من هم أعضاء اللجنة الذين نعرفهم؟ أين هم الناس الذين يدافعون عن الاشتراكية على أساس أنهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى الاشتراكية؟ قد تقول لى: إنهم كل أهل البلد! ولكن، أين القيادات التى يمكن أن تتقدم، وأن تقود هؤلاء الناس؟».

الدكتور رشدى سعيد :

«منذ عام ونصف، أجرينا انتخابات للجان الوحدات الأساسية. وباقى شهور على انتهاء مدة هذه اللجان. وستقابلنا مشكلة! فهل سنجرى الانتخابات بنفس الطريقة التى تمت بها الانتخابات السابقة؟».

«من الآن وإلى مـايو القـادم، لابد أن نفكر فى عـمليـة تكوين اللجان فى الوحدات الأساسية، لأنى أعتقد أن الطريقة التى تمت بها الانتـخابات الأولى، لم توجد لنا العناصر الصالحـة، أو لم توجـد لنا أصلح العناصر. وبعد ستة شهور ستقابلنا نفس المشكلة، ولابد أن نجد لها حلاً من الآن، وأن نمهد الطريق حتى يتكون عندنا تنظيم معين، بحيث إذا جـرت انتـخابات بعد ذلك، يمكن أن تظهر فيهـا العناصر القيـادية الموجـودة فى لجنة الوحـدة الأساسية فى كل بلد وفى كل مكان».

«إن الانتـخابات السابقة لم تظهر العناصر الاشتـراكيـة، بل إن كثيراً من الاشتراكيين سقطوا فى الانتـخابات، لأنهم لم يكونوا فى المراكز القيادية فى البلد، وبذلك لم نستطع اكتشاف العناصر الثورية التى يمكن أن نستفيد بها. ومن الآن حتى شهر مايو القادم، قبل أن نفكر فى عقد مؤتمر عام، يجب أن نفكر فى كيفية تكوين التنظيم، وفى الناس الذين سيعملون فيه. هؤلاء الناس الذين يجب أن ندخلهم الانتخابات، وأن نعطيهم مراكزهم».

جمال عبدالناصر :

«لاشك أنه يوجد اشـتـراكيـون! وكلنا لـم نعرفـهم! ولهـذا يوجـد انعزال بيننا وبينهم. ولهذا يجب أن نعمل، ونستكشف هؤلاء الناس. فبالنسبـة لك مثلا (للدكتور رشدى سعيد) فإن هذه أول مـرة أراك فيها، ولكنى كنت أسمع عنك. وكـذلك الحال بالنسبـة للأخ إبراهيم سعد الدين».

«إذن، فـالاشـتـراكـيـون مـوجـودون فى كل مكان، ولكن كـيـف نجـمـعـهم وننظمـهم؟ هذا هو عـملنا! فلنتـرك الادخـار والزراعـة

والصناعة للحكومة، وواجبنا الآن أن نعمل. الذين معنا، الذين مع الثورة ـ وهم الاشتراكيون المقتنعون بها ـ لم نعرفهم، لأنهم تائهون. وواجبنا هو أن نجمع هؤلاء الناس، وننظمهم فى الاتحاد الاشتراكى. وأنا لا أتصور أنه يمكن أن نجرى انتخابات أخرى بعد ستة أشهر! لو تم هذا معناه أن العملية عملية إجراءات!».

«قبل أن نجرى عملية الانتخابات الجديدة، يجب أن نستبعد غير الاشتراكيين، ونعين فى اللجنة الشخص الاشتراكى الكفء. كل اشتراكى كفء نظيف يريد أن يعين فى لجنة الاتحاد الاشتراكى، نقوم بتعيينه».

«كل عضو الآن يهمه أن ينجح فى الانتخابات القادمة، سواء كان انتهازياً أو غير انتهازى. يجب فى عضو الاتحاد الاشتراكى أن يناضل من أجل تدعيم الاشتراكية. وعملنا الأساسى هو تجميع كل العناصر الاشتراكية».

«إننا نجد أن الرجعيين يتجمعون. لو ذهبنا إلى نادى الجزيرة نجدهم هناك، ونجدهم فى النقابات، وفى البيوت. نحن نعرف الرجعيين، وأنا ـ لو سئلت عنهم ـ أعرفهم فرداً فرداً، ولكن لو سئلت عن الاشتراكيين، فإنى لا أعرفهم كلهم، لأنه لم تأت فرصة لممارسة الاشتراكية حتى نعرف هؤلاء الاشتراكيين!».

الدكتور رشدى سعيد :

«أعتقد أن عملية الانتخابات لا توصلنا إلى انتقاء العناصر الثورية! ولهذا نريد سياسة عملية مرسومة نسير عليها، ونفكر فيها من الآن، لكى نستطيع أن نجابه الموقف. ويجب أن نحدد لذلك شهر

مايو القادم ـ وهو التاريخ الذى ينتهى فيه عمل اللجان. فماذا نعمل لها؟ هل سنؤجل الانتخابات؟ إن أكثر الأعضاء قلقون، وإننى أشعر بأن المؤتمرات كانت أفضل».

حسين الشافعى :

«هذه نقطة وجيهة وأساسية بالنسبة للمرحلة القادمة. فإذا كان الغرض من إعادة الانتخابات هو السير مع النص القانونى، فهذه عملية يجب أن تدخل فى خطة العمل. وإذا كانت المسألة تساعد فى كشف الصور بالنسبة للقيادات، فأعتقد أيضاً أنها يجب أن تدخل فى خطة العمل».

«النقطة الأخرى أنه عندما دخل الناس الانتخابات فى المرة الأولى، لم يكونوا مدركين للهدف! وبعض الناس قد تصوروا أن تأجيل الانتخابات نتيجة لوضع معين!».

«النقطة الأخيرة، إذا كنا نريد أن تبقى الواجهة، ويحدث لها اهتزاز بعض الشىء، بحيث تشعر بأنها تدخل فى مرحلة جديدة، فنحن ننبه ـ كما قال سيادة الرئيس ـ بأن عملية الاتصال يجب أن تكون عملية سابقة لأية انتخابات».

جمال عبدالناصر :

«يبحث هذا فى اجتماعات الأمانة العامة، ونحن أخطأنا فى المؤتمر الوطنى عندما قلنا: إننا سوف نكوّن الاتحاد من ٥٠ ألف عضو فقط. وعندما أردنا التطبيق كانت توجد استحالة، لسبب بسيط وهو أننا لابد أن نستبعد كثيراً من الناس، وبذلك كنا سنخلق

المعارضة قبل خلق الاتحاد! فمثلاً كل مدينة بورسعيد كانت تريد أن تنضم إلى الاتحاد الاشتراكى! فإذا قلنا: إننا سنأخذ ألفاً أو ألفين فقط، فأين يذهب الباقون؟ إننا إذا تركناهم، سيقعون بسهولة فى أيدى القوى المضادة للاشتراكية. ولذلك قلنا: سنأخذ كل من يتقدم! وتقدمت طلبات الالتحاق».

«ولو أننا عملنا من أول يوم، لكنا استطعنا الخروج من المجاهل التى نمر بها، ولعرفنا الانتهازيين الذين يجب فصلهم، أو تحويلهم من العضوية العاملة إلى الانتساب. وبهذا نعطى فرصة العمل فى الاتحاد الاشتراكى».

«والنقطة الأخرى، نحن تركنا هذه اللجان لمدة سنة ونصف. فإذا أجرينا انتخابات أخرى بعد ستة شهور، سوف تكون العملية عملية شكلية، ويكون الاتحاد الاشتراكى عبارة عن هرم من الورق. إننا إذا لم نقنع الناس فى كل مكان، وإذا لم نجمع القوى الاشتراكية، لن توجد أية فاعلية سياسية».

حسين الشافعى :

«نحن نشكو من كثرة العدد، وتقدمت طلبات كثيرة للانضمام للاتحاد الاشتراكى، للمزايا الموجودة عندنا!».

جمال عبدالناصر :

«كانت توجد أحزاب ـ وهى الآن غير موجودة ـ وكل حزب له أنصار، ونحن فعلاً نرفض طلبات بعض الناس. لو كانت توجد أحزاب، لا نضم كل من رفض إلى الحزب الذى يراه!».

أنور سلامة :

«بخصوص الوضع الذى نحن فيه، فإننا نريد عملاً ونكلف به الناس، وهذا العمل سيظهر لنا من معنا ومن ضدنا، إذ لا يمكن أن نترك الناس دون أن نكلفهم بعمل، ثم نلتمس الحقيقة! فلو بدأنا العمل ونكلف به الناس، فسوف ندعم موضوع الاختيار، ونعرف أغراض كل واحد من العمل معنا».

جمال عبدالناصر :

«لقد طلبنا فى الجلسة الماضية أن تقدموا لنا اقتراحاتكم».

حسين الشافعى :

«المفروض أن نناقش موضوع الأفراد والاختصاصات».

جمال عبدالناصر :

«إن موضوع الاختصاصات مهم، وموضوع الأفراد أيضاً مهم، لأن كل شىء سيتحول فى النهاية إلى عمل بشرى. وبالنسبة لخطة العمل، فإنى أتصور أننا يجب أن نحصر عملنا فى تجميع القوى الاشتراكية. فكيف نجمع القوى الاشتراكية؟ ما هى سبل تجميع القوى الاشتراكية؟ ما هى سبل اكتشاف العناصر القيادية؟ قد نكتشف هذه العناصر عن طريق المعرفة الشخصية، وعن طريق السماع، وعن طريق الاختيار».

(٣)

عبدالنا صر: لا مانع من أن يبحث الاتحاد الاشتراكي المسائل الأخلاقية!

عبدالنا صر يسحب كتابا ضد الاشتراكية وأحد الأعضاء يكشف زيف الاشتراكية المطبقة!

كانت مشكلة جهل لجان الاتحاد الاشتراكى بمهمتها السياسية، من المشاكل التى أثيرت فى الجلسة الثانية للأمانة العامة. فقد لاحظ البعض أن الوحدات الأساسية تتصور نفسها نقابة عمالية، وأنها لا تعرف الفرق بين العمل السياسى الذى هى منوطة به، والعمل النقابى، وأن اجتماعات بعضها كانت تدور حول المطالبة برفع الأجور أو صرف الألبان للعاملين! وكان من رأى عبدالناصر أن السبب في هذا الخلط يرجع إلى عدم وجود القائد الذى يوجه هذه اللجان، وأنه «لابد أن يذهب شخص إلى مثل هذه اللجنة ليوجهها، وهذا هو الكادر الذى أريده».

وقد أثيرت قضية: من هو الأكثر وعياً بالاشتراكية، وعما إذا كان هو الشخص الأكثر ثقافة؟ وكان ذلك عندما اقترح عبدالفتاح أبوالفضل تعيين عضو مجلس الإدارة فى المصنع أميناً لسر لجنة الوحدة لكي يوجهها. فقد اعترض الدكتور إبراهيم سعدالدين بأن افتراض أن عضو مجلس الإدارة هو الأكثر وعياً من الناحية الاشتراكية، ليس دائماً هو الفرض الصحيح، كما أن المسألة ليست مسألة حفظ شعارات، وإنما مسألة سلوك وإقتناع.

وقد اتجهت المناقشات إلى قضية تحديد واجبات لجان الاتحاد الاشتراكى، وما إذا كانت تدخل فى هذه الواجبات حماية الأخلاق؟ وكان ذلك بمناسبة ما أثاره البعض من أن إحدى اللجان بحثت موضوع اغتصاب أحد مديرى المصانع لإحدى العاملات بمصنعه. وكان من رأى عبدالناصر أنه لا مانع من قيام لجان الاتحاد الاشتراكى بالبحث فى مثل هذه المسائل الأخلاقية. واستند فى ذلك إلى مقال كان قد قرأه عن الصين، وفيه أن إحدى «لجان الشوارع» قررت طرد بعض الأشخاص من الشارع لفساد أخلاقهم!

وانتقلت المناقشات إلى قضية الكتب التى تصدرها وزارة التعليم العالى ووزارة التربية والتعليم، والتى تحتوى على مواد قديمة لم تعد تناسب التحول إلى الاشتراكية. وقد أيد عبدالناصر صحة هذا القول، وقال: إنه جاء فى بعض الكتب أن الشيوعية والاشتراكية ضد الدين! وأن أحد الناس أرسل إليه كتاباً تعرض فيه المؤلف للاشتراكية والشيوعية بصورة غير واقعية، فطلب سحب الكتاب.

وقد كشف أحد أعضاء الأمانة زيف الاشتراكية المطبقة، وإنعدام دور العمال فى إدارة العمل فى المصانع، حين فسر عدم اهتمام لجان الاتحاد الاشتراكى بمشاكل العمل فى المصنع وانصرافها إلى المطالبة بزيادة الأجور، بقوله: إنه لو كان مجلس إدارة المصنع قد أشرك العمال فى مناقشة مشاكل المصانع، أو دعا إلى عقد مؤتمر لمناقشتها، لكان من الممكن أن يتفهم العمال هذه المشاكل. ولكن هذا لم يتم، ولو تم لاعتبر العمال أنفسهم واضعى خطة العمل ولدافعوا عنها.

وقد أضاف كمال الدين رفعت أن بعض أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى تقدموا باقتراحات لتنظيم عمل المصنع، وكان الرد عليهم بأن هذه المسألة ليست من اختصاصاتهم، وأنهم لا شأن لهم بها!

وقد اعترف عبدالناصر بمسئوليته ومسئولية نظامه عن هذا الوضع قائلاً: يجب ألا نلقى العيب على الناس، بينما نحن الذين تركناهم. لا نقول: إن العيب على العمال ولا على مجالس الإدارة، لأننا لم نقل للعمال ولا لمجالس الإدارة إن الديمقراطية الاشتراكية فى المصنع هى «كذا وكذا وكذا»، بحيث يعرف كل واحد دوره. وقال: إن مجلس الإدارة قال للجنة الاتحاد الاشتراكى: إن عملها منحصر فى السياسة! فهل السياسة هى أن ترسل اللجنة برقية للرئيس جمال عبدالناصر بتأييد مؤتمر عدم الانحياز مثلاً؟

وتمضى محاضر الجلسة الثانية على النحو الآتى:

عبدالفتاح أبوالفضل :

«لقد استطعت الاتصال بوحدة من الوحدات الأساسية، واطلعت على نشاط أعضائها، فوجدت أنهم فى حاجة إلى شخص واحد! لقد وجدت أنه يمكن التأثير عليهم بسهولة، وهم فى حاجة إلى شخص واحد من بينهم، أو يفرض عليهم! وهذا هو السبيل الوحيد لتطوير الناس الموجودين فى الوحدة الأساسية، التى هى أصغر خلية فى المجتمع الاشتراكى».

«وفى هذه الوحدة الأساسية التى اتصلت بها - وهى فى قطاع الصناعة - كانت كل الموضوعات التى أثاروها تتعلق بمشكلات أو مصالح شخصية! فهم يريدون أن ترفع أجورهم، ويطالبون بأن

يصرف لهم لبن! وهم فى حاجة إلى شخص يقول لهم: إن هذا ليس دورهم».

«وهم يناقشون مثل هذه الموضوعات، فى الوقت الذى يحتاج فيه المصنع إلى عملة صعبة وقطع غيار! ولكنهم لم يناقشوا هذا الموضوع إطلاقاً، لأنه لا يوجد الشخص القائد الذى يستطيع أن يوجههم. وفى اعتقادى أننا نستطيع أن نعين هذا الشخص من بينهم، أو من خارج اللجنة، ويمكن الحصول على ٧ آلاف قائد لهذه اللجان».

زكريا محيى الدين :

«إن المشكلة تنظيمية، وهى التى تحل بوسيلة الاتصال وتنفيذ التوجيهات. فالأمين المنتخب أحياناً يكون مستواه ضعيفاً، فهل يعين الأمين؟ هذه نقطة أثرتها للبحث».

عبدالفتاح أبوالفضل :

«المشكلة أنهم لا يعرفون المشاكل الحقيقية للاشتراكية، إنهم يتكلمون عن رفع الأجور!».

زكريا محيى الدين :

«لابد أن يكون هناك موجّه. هل يكون الموجّه هو أمين اللجنة؟ أم يفرض عليها من الخارج؟».

عبدالفتاح أبوالفضل :

«فى قطاع الصناعة يمكن أن يكون واحداً من الموظفين الكبار».

جمال عبدالناصر :

«هل نعين أحد الموظفين ؟».

عبدالفتاح أبوالفضل :

«يمكن أن نعينه، كما تعين سيادتك فى التنظيم الشعبى أناساً فى أعلى مستوى!».

جمال عبدالناصر:

«لنفرض أن هناك لجنة فى أحد مصانع الغزل والنسيج، فمن الذى أعينه فيها؟ إننى لا أعرفهم! إن ما نقوله ممكن لو أننا اكتشفنا ـ فى السبعة آلاف لجنة ـ العناصر القيادية! وحتى على مستوى التنظيم العام، لم نعمل لاكتشاف هذه العناصر!».

عبدالفتاح أبوالفضل :

«إن عضو مجلس الإدارة يمكن أن يكون هو الموجه، فهو منتخب، ومفروض أنه ليس إقطاعياً أو رأسمالياً، فيمكن أن يظل هو الموجه، إلى أن نكتشف العناصر التى نبحث عنها».

جمال عبدالناصر :

«إن إخواننا المسئولين عن العمال يقولون لنا ما هى خطة العمل بالنسبة لقطاع العمال. وهم مارسوا العمل معهم فترة، وقد تكون لديهم حلول أسهل من تلك التى نقولها. ويمكن أن يزوروا الوحدات الأساسية والنقابات وأعضاء مجالس الإدارات، إلى آخره. وبدلا من

أن نفرض شخصاً على كل لجنة، فإننا قد نستطيع خلق هذا الشخص القائد».

عبدالفتاح أبوالفضل :

«إننى أقصد أن الشخص الذى نختاره، سيأخذ توجيهاً اشتراكياً، ويلتحق بالمعهد الاشتراكى».

جمال عبدالناصر :

«إننى أدرك أن هؤلاء الناس الذين يتكلمون عن رفع الأجور ويطالبون بأن نصرف لهم لبناً، لو جاءوا معنا فى هذه الجلسة، وسمعوا ما نقوله عن الادخار والمصالح المباشرة والمستقبلة، سيقولون: إنهم لا يريدون لبنا ولن يطالبوا برفع أجورهم! إن الشخص الواعى المطلوب لابد أن يكون من «فوق»! ولابد أن يذهب شخص إلى مثل هذه اللجنة ليوجهها، وهذا هو الكادر الذى أريده».

الدكتور إبراهيم سعد الدين :

«إننى ألاحظ أن الأخ أبوالفضل يفترض أن الشخص الأكثر ثقافة هو الأكثر وعياً بالاشتراكية!».

عبدالفتاح أبوالفضل :

«إننى أقول: الشخص الأكثر وعياً!».

جمال عبدالناصر :

«دعه يكمل كلامه!».

الدكتور إبراهيم سعد الدين :

«إنه يفترض أن عضو مجلس الإدارة أكثر وعياً من الناحية الاشتراكية. وهذا ليس دائماً الفرض الصحيح. إن المشكلة التى تقابلنا هى اكتشاف الأشخاص فى المصانع. ونحن لا نستطيع أن نفترض أن الأكثر تعليماً أكثر اشتراكية. ومن ناحية أخرى فإن المسألة ليست مسألة من يحفظ شعارات، لأن رفع الشعارات لا يحقق شيئاً. إن المسألة فى أساسها هى مسألة سلوك واقتناع داخلى، وما لم يوجد مثل هذا الشخص المقتنع، فإنك لن تأخذ من الناس فائدة مهما حفظوا من شعارات. إن المشكلة الأساسية هى تجميع هذه العناصر وإيجادها عن طريق العمل. والعمل هو الأساس فى العملية. ولكن الملاحظ أنه فى كثير من الأحيان، عندما يكون العمل مرتبطاً بناحية شرفية أو بناحية مادية، يقبل عليه أناس كثيرون جداً. فالعمل الذى لا يتضمن مكافأة أدبية أو مادية هو الذى يمكن أن نكتشف عن طريقه هذه العناصر.

عبدالفتاح أبوالفضل :

«إننى لم أقصد أن المتعلم هو الأكثر وعياً، وإنما قد يوجد شخص فى قرية لا يعرف القراءة أو الكتابة، ولكنه يحل كل مشاكل القرية! ثم إن أمين سر إحدى الوحدات الأساسية فى أحد المصانع كان سائق سيارة رئيس مجلس الإدارة، وكان رئيس مجلس الإدارة مسيطراً عليه فى كل المسائل التى يريدها من اللجنة!».

«وفى هذه الحالة، من الأفضل أن يكون رئيس مجلس الإدارة هو أمين سر لجنة الوحدة!».

جمال عبدالناصر :

«ولكن هذا ليس حلاً للمشكلة !».

عبدالفتاح أبوالفضل :

«يمكن أن ننشر الوعى بالنسبة لما تفحصه الوحدة الأساسية مع القيادة، بحيث لا تخرج عن الحدود الاشتراكية. فمثلاً بحثت إحدى اللجان موضوع اغتصاب المدير لفتاة من العاملات فى المصنع! وهذه واقعة لم تكن موجودة. هذه عملية تشهير! فلماذا تبحث اللجنة هذا الموضوع؟ أعتقد أن مثل هذه الحوادث تبلغ إلى جهة الاختصاص، وهى النيابة العامة والبوليس!».

جمال عبدالناصر :

«طالما أننا لم نحدد لهم العمل، فلا يصح أن نلقى عليهم اللوم. إن العيب موجود، ونحن المسئولون عنه. وطالما أنه لا يوجد اتصال، ولم يحدد لهم العمل، فأى شىء تبحثه هذه اللجان؟ ولقد قرأت مقالاً عن الصين والتنظيم الصينى، وجاء فيه إنه توجد «لجنة للشارع»، وقد اجتمعت هذه اللجنة، وقررت طرد بعض الأشخاص من الشارع لفساد أخلاقهم. ويعلن الكاتب أن الناحية الأخلاقية فى الصين تسير على مايرام».

«ويعتقد الناس بأن الاشتراكية لا تؤثر فى الناحية الأخلاقية، ولا مانع من قيام الاتحاد الاشتراكى بالبحث فى مثل هذه الأمور الأخلاقية. واللجنة عليها مسئولية الدراسة. ولكن لنفرض أنه حقيقة اغتصب مدير المصنع فتاة، وتصلنى حالات بهذا المعنى، من حق

اللجنة أن تبحث هذا، وتحدد. ولكن لاتوجد حصانة من التشهير، وقد يتضح من الدراسة أنها عملية تشهير، أو أنها عملية حقيقية. أما إذا حددنا للناس موضوعات معينة للتباحث فيها، غير الموضوعات اليومية، مثل التكلم عن مؤتمر عدم الانحياز أو مؤتمر القمة الإفريقى، فسوف (نموّت الدنيا)».

عبدالفتاح أبوالفضل :

«إننى أؤكد لسيادة الرئيس بأن معظم عمل هذه اللجان لا يمت إلى التنظيم بشىء. فكيف تمارس الحكم؟».

جمال عبدالناصر :

«نحن المسئولون عن هذا. لو فرض وأتينا بشخص يعيش فى مجاهل أفريقيا، وطلبنا منه أن يتكلم عن الكهرباء، فهل يستطيع أن يتكلم؟ كيف يتكلم وهو لم ير الكهرباء طول حياته؟ نحن لم نحدد لهم، ثم نلقى عليهم اللوم! لو بدأنا نعمل، وجمعنا القوى العاملة، فسوف تحل كل هذه الأمور أوتوماتيكياً».

رشدى سعيد :

«فى الواقع توجد مشاكل سوف تقابلنا. نحن نشعر بأن التنظيم يجب أن يكون متكاملاً مع الجهاز الإدارى للدولة. وقد يكون هذا الجهاز غير اشتراكى، بمعنى أن السيد الرئيس قد ذكر بأن طبيعة المجتمع المصرى أنه مجتمع محافظ. وأنا لم أر أى اتجاه للتطور فى وزارة التعليم العالى، أو وزارة التربية والتعليم، بالنسبة للجيل الذى

سوف يتسلم القيادة فى المستقبل، حيث أن جميع الكتب تؤكد الأسلوب القديم!».

جمال عبدالناصر :

«لقد جاء فى بعض الكتب أن الشيوعية والاشتراكية ضد الدين!».

رشدى سعيد :

«إن الدولة تقوم بإنتاج كثير من الكتب، ونحن نصدر كل ٦ ساعات كتاباً، ولكنا لم نر كتاباً ينبه الناس إلى ما يجب أن يكون بالنسبة للمستقبل، وما هى الصعوبات الموجودة، والتى سوف تقابلنا. كل هذه الكتب تقول: إن الأمور تسير سهلة، وإن العمل وردى. حتى الصحافة قليل منها ما يتعرض لموضوع بهذا الشكل!».

جمال عبدالناصر:

«يرجع سبب كل هذا إلى أننا لم نعمل! إذا بدأنا العمل، ونظمنا الناس، ونشرنا الوعى بينهم، كل هذا سوف يتحقق. والحقيقة أن ذلك يرجع إلى عدم وجود اتصال».

لقد أرسل إلىّ أحد الناس كتاباً، تعرض فيه المؤلف للاشتراكية والشيوعية بصورة غير واقعية، فطلبت سحب هذا الكتاب! ولو أن الاتحاد الاشتراكى قام بهذا العمل، واتصل بالناس، فسوف تحل هذه المشاكل. وفى الواقع يرجع سبب وجود هذه المشاكل إلى عدم وجود التنظيم السياسى أو التوعية السياسية. وقد قلنا فى الجلسة الماضية: إننا سوف نبدأ بنقطة البداية.

عباس رضوان :

«بالنسبة للعمل نفسه، أعتقد أنه بالنسبة للقيادات الموجودة حالياً، يجب أن نبدأ على أساس مستوى معين، لاستكشاف القيادات، ونتصل بهم، كأن نحدد على مستوى «لجان المراكز»، بحيث يتم الاتصال بهذه اللجان. وفى نفس الوقت، نقوم بعملية بحث أخرى عن الأشخاص القياديين، سواء من داخل هذه الوحدات أو من خارجها. ونقوم أيضاً بحملة توعية لاكتشاف بعض العناصر القيادية فى أية مرحلة أو مستوى. وبهذا يمكن أن نغطى العملية. وفى خلال الثلاثة أشهر القادمة، أرى أن نبدأ الاتصال باللجان، ونثبت الوضع القائم، ويكون الاكتشاف عن طريق توعية اللجان لاكتشاف عناصر القيادة».

«ثم يكون عندنا مصدر آخر، وهو الاتصالات بصفة عامة. فإذا وجد من يصلح للعمل السياسى، ولديه الوعى الاشتراكى الذى نريده، يمكن أن نضمه إلينا. ومع الاتصالات التى تتم، نستطيع فى وقت معين أن نصل إلى تجميع القيادات، ونحددها فى كل منطقة، بحيث تكون أمام الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى صورة واضحة عن هذه القيادات».

جمال عبدالناصر :

«يمكن اختيار القيادات فى المحافظات على حسب العمل الذى سنقوم به. ولكن يجب ألا نكلف المحافظين بهذه العملية، لأنهم سيختارون من تربطهم بهم صلات! وهذه عملية يجب أن يكون فيها إقناع. ونبدأ «بلجان المحافظات»، ثم نعمل بعد ذلك على مستوى

المركز والقسم، وعن طريقهما نستكشف العناصر الصالحة الموجودة في القرى ـ حيث لا يمكن أن نبحث عنهم عن طريق المباحث العامة مثلاً! ـ ويمكن أن نجد في المحافظات عناصر اشتراكية. ونعمل في ٢٥ محافظة. وبعد استبعاد محافظات الصحراء سيكون عندنا ٢٠ محافظة. فإذا ما تم تكوين قيادات المحافظات، فسوف تكون العملية سليمة، ومن السهل بعد ذلك أن نصل إلى مستوى المركز والقسم. ولكننا لا نستطيع العمل على أساس مستوى الوحدات الأساسية، لأنها عملية غير ممكنة».

عباس رضوان :

«نعمل أولاً على مستوى المركز».

جمال عبدالناصر :

«ولكن يجب أن يكون معروفاً لنا من هو الاشتراكي، ومن هو غير الاشتراكي في كل محافظة؟».

عباس رضوان :

«إننا نريد بهذا توسيع قاعدة الاستكشاف. لأنه يجوز أن نكتشف في المستويات الأخرى عناصر يمكن الاستعانة بها في لجان المحافظات. ويوجد بالجمهورية ١٢٠ مركزاً».

جمال عبدالناصر :

«على كلٍّ، يبحث هذا على مستوى ١٢٠ مركزاً بالإضافة إلى الأقسام.

على السيد شعير :

«بخصوص ما أثير عن موضوع موقف العمال فى المصنع الذى يحتاج إلى العملة الصعبة ـ فالحقيقة أنهم لم يسمعوا عن مشاكل العملة الصعبة. ولو أن مجلس الإدارة أشرك العمال فى مناقشة مشاكل المصنع، أو دعا إلى عقد مؤتمر لمناقشة موضوع العملة الصعبة، لكان من الممكن أن يتفهم العمال هذه المشاكل. ولكن هذا لم يتم. ولو أشرك العاملون فى مشاكل المصانع والإنتاج، لاعتبروا أنفسهم واضعى خطة العمل، ولدافعوا عنها».

عبدالفتاح أبوالفضل :

«فى الواقع أن علمى بموضوع العملة الصعبة كان نتيجة شكوى تتضمن أن المصنع يتدهور، وأن المدير هو السبب فى هذا التدهور. وقد أجرى تحقيق مع مدير المصنع، وعرضت المسألة على لجنة الوحدة الأساسية، واتضح أن التدهور راجع إلى عدم وجود عملة صعبة».

كمال رفعت :

«إن هذا الموضوع موضوع عام بالنسبة للشركات والمؤسسات. لأن مجالس الإدارات كلها ترى أنه ليس للجان الاتحاد الاشتراكى أن تتطرق فى مناقشاتها إلى موضوعات تتعلق بالعمل. فقد تقدم بعض أعضاء اللجان باقتراحات لتنظيم العمل فى المصنع، وكان الرد عليهم بأن هذه المسألة ليست من اختصاصهم، وأنهم لا شأن لهم بها، وإنما من شأنهم السياسة فقط».

جمال عبدالناصر:

«ما هو مفهوم الديمقراطية الاشتراكية؟ إما أن نوجد أحزاباً، وتكون الديمقراطية عن طريق الأحزاب، وإما أن «ننزل» الديمقراطية إلى جميع المستويات!».

«يجب ألا نلقى العيب على الناس، بينما نحن الذين تركناهم. لا نقول: إن العيب على العمال، ولا على مجالس الإدارة، لأننا لم نقل للعمال، ولا لمجالس الإدارة، إن الديمقراطية الاشتراكية فى المصنع هى كذا وكذا وكذا، بحيث يعرف كل واحد دوره».

«يجب أن نحدد عمل الاتحاد الاشتراكى فى خطة العمل، لأننا إذا حددنا هذا، سهل الأمور لكل الناس. ثم ما هى السياسة؟ إن مجلس الإدارة قال للجنة الاتحاد الاشتراكى: إن عملها منحصر فى السياسة! فهل السياسة هى أن ترسل برقية للرئيس جمال عبدالناصر بتأييد مؤتمر عدم الانحياز مثلاً؟ لابد أن نقول لهم ما هى السياسة فى الوضع الجديد، وفى المرحلة التى نمر بها ـ مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ـ نقول لهم ما هو مفهوم السياسة الآن، ومفهومها قبل ذلك».

الدكتور إبراهيم سعد الدين :

«بالنسبة لموضوع الاتصال، فقد فهمت أن الاتصال بالمراكز والمحافظات، قبل التحضير للمؤتمرات النوعية، سيحدث أولاً قبل الاتصال بواسطة المكاتب. وإنى أرى أنه يمكن أن نسير فى العمليتين

فى نفس الوقت، فهذا لا يمنع أن تبدأ المكاتب المختلفة أنواعاً مختلفة من الاتصال، لبحث موضوعات وإثارة مشاكل ومحاولة إيجاد حلول فى نفس الوقت.

جمال عبدالناصر :

«من الطبيعى أن نعمل فى كل الاتجاهات. فمثلاً بالنسبة للعمال ليس من الضرورى أن يعقد مؤتمر للعمال جميعهم، وإنما يمكن أن يعقد مؤتمر لأعضاء اللجان النقابية، ومؤتمر لأعضاء مجالس الإدارات. أو يمكن جمع أعضاء مجالس الإدارات مع أعضاء اللجان النقابية ـ أى أنه توجد عمليات كثيرة فى هذا الشأن، وعليكم أن تبحثوا ذلك فى خطة العمل، وأن تقولوا لنا الخطوط الرئيسية التى ترونها بالنسبة للأشخاص والاختصاصات وبالنسبة للعمل فى كل قطاع ـ أى أن كل قطاع يعد خطة عمل لتناقشوها».

(٤)

عبدالناصر: مشاكلنا الرئيسية هى نتيجة انعزالنا عن الناس!
ـ لا داعى للكلام عن الدين ويوم القيامة، فهذه مسلمات.
ـ انتخابات الاتحادات الرياضية من شأن الحكومة وليست شأن الأمانة العامة:
اشتراكيتنا تقوم على تحطيم الطبقة الأخرى ثم تجميعها من جديد!
خالد محيى الدين: مجتمعنا عاش فى تقاليد من التراث الاشتراكى يفخر بها.

كان من المسائل التى أثارها الدكتور حسين خلاف فى هذه الجلسة الثانية، المساعى التى كانت تجرى وقتذاك لتكوين اتحاد للنقابات المهنية، وقد تساءل عما إذا كان قيام هذا الاتحاد الذى يضم ٢٠٠ ألف من المهنيين للدفاع عن المصالح النقابية المعروفة، ملائماً فى ذلك الوقت؟ أم أنه من الخير تأجيله. وقد اعترض الدكتور نور الدين طراف على أساس أنه لا يوجد قانون يسمح لهذا الاتحاد بالتكوين، وإنما القانون نظم قيام النقابة.

وهنا جرت مناقشة عما إذا كان اسم «المهنيين» هو الاسم المناسب أم أن من الأفضل إطلاق اسم «المثقفين»؟ وقد رد عبدالناصر بأنه لا يمانع فى اسم المهنيين بشرط حذف كلمة «نقابة»! وهنا أثار الدكتور نور الدين طراف موضوع الجامعة، وقال إنه يوجد تشكيل خاص بالأساتذة ـ يقصد أن هذا التشكيل لا يحمل اسم «نقابة». ورأى عبدالناصر أن يتولى الدكتور رشدى سعيد بحث هذه المسألة.

كذلك أثار عبدالناصر الهدف العام من مكاتب الاتحاد الاشتراكى، وقد رد حسين الشافعى بأن الهدف العام هو تجميع القوى الاشتراكية، وقال زكريا محيى الدين إنه توجد بالفعل أسماء موجودة نتيجة الممارسة. وقد رد عبدالناصر بأن تجميع القوى الاشتراكية بدون توعية بالاشتراكية يعد عملاً سلبياً، وأن «مشاكلنا الرئيسية هى نتيجة لانعزالنا عن الناس، ووجودنا فى حلقة صغيرة. علينا أن نوسع هذه الحلقة، وسنجد عند وضع الناس موضع الاختبار أنه قد ظهر الشخص الاشتراكى، وظهر أيضاً الشخص الغير مؤمن بالاشتراكية.

ولما كان على الاتحاد الاشتراكى، بعد أن أصبح اشتراكياً، إدارة حوار مع الأحزاب الاشتراكية فى العالم، فقد ثارت مسألة اختيار العناصر التى يمكنها إدارة مثل هذا الحوار وإجراء الاتصالات. وقد نبه عبدالناصر إلى ضرورة اختيار هذه العناصر من العناصر الاشتراكية، على حسب قوله: «يجب ألا نختار سفراء فى وزارة الخارجية ليتكلموا عن الاشتراكية، بل يجب أن نختار أناساً اشتراكيين ليتكلموا عن الاشتراكية».

على أن عبدالناصر نبه إلى الفروق بين الاشتراكية التى يطبقها فى مصر والاشتراكية التى تطبقها الدول الاشتراكية، وقال إن نظامه لا يقوم على دكتاتورية البروليتاريا، لأن دكتاتورية البروليتاريا تعمل على تحطيم الطبقات الأخرى تحطيماً تاماً، «وقد حدث فعلاً أن ذبح ستالين ١٥٠٠ عضو من المؤتمر، أما نظامه فيقوم على تحطيم الطبقة الأخرى ثم تجميعها من جديد - أو على حد تعبيره: «إن عملية البروليتاريا عملية فيها «كسّر خالص»! ونحن سرنا بعملية «كسّر

ولم» ! ولم يفسر عبدالناصر عملية «اللم» وكيف تمت! كما لم يفسّر لماذا حطم نظامه ممثلى البروليتاريا (الشيوعيين)!

وقد عرَّف عبدالناصر مصطلح «الاشتراكية العلمية» تعريفاً طريفاً، فذكر أن معناه أن «كل شيء يجب أن يسير على أساس علمى» - أى أنه ليس مرادفاً للماركسية! وقال إنه لا يرى داعياً للدخول فى مصطلحات الدين ويوم القيامة والماركسية - كما يفعل خالد محيى الدين - لأن هذا يحدث بلبلة. وقد رد خالد محيى الدين بأنه إنما كان يفسر كلمة الدين التى وردت فى الميثاق. ولكن عبدالناصر أصر على أنه لا داعى للكلام عن الدين ويوم القيامة ولا داعى لمناقشتها لأنها أمور مسلم بها.

والطريف أنه أثيرت كلمة «الغيبيات» فى مقابل الاشتراكية العلمية، على أساس أن هذا اللفظ يثير كثيراً من الناس. وقد رد الدكتور رشدى سعيد بأن هذه الكلمة ليس لها المعنى الدينى، وإنما معنى فلسفى، ولكن لابد من البحث عن كلمة أخرى. ورد عبدالناصر بأنه يمكن ترك الكلمة كلية.

وقد مضت المحاضر على النحو الآتى:

الدكتور حسين خلاف:

«لقد قرأت فى الصحف أن هناك اتحاداً مهنياً فى طريقه إلى التكوين، تنفيذاً للفكرة القديمة التى كانت موجودة منذ أربع سنوات، والتى تنادى بأن يضم النقابات المهنية كلها اتحاد واحد. إنى أعتقد أن هذه المسألة فى حاجة إلى دراسة عاجلة من الاتحاد الاشتراكى لكى نتخذ بصددها حلاً معيناً. لأن هذا الاتحاد يجمع فى صفوفه ما

لا يقل عن ٢٠٠ ألف من المهنيين، للدفاع عن المصالح النقابية المعروفة. فهل الوقت ملائم من جميع الوجوه لتكوين هذا الاتحاد للنقابات المهنية؟ أم أنه قد يكون من الخير تأجيله؟».

الدكتور نور الدين طراف:

«إن كل نقابةِ منظمة بقانون، ولا يوجد اتحاد للنقابات المهنية يستند إلى قانون! فالفكرة أنهم يريدون تكوين شيء مثل الاتحاد. وحسن هدية كان قد دعا مختلف النقابات إلى حفلة شاي لبحث هذا الموضوع، وقد طلبت منهم تأجيل بحثه إلي أن يدرس، لأنه لا يمكن تشكيل مثل هذا الاتحاد إلا بسند قانوني. والذى دعا إلى اجتماع أمس هو البرادعى، نقيب المحامين، بالاشتراك مع نقيب الصحفيين».

جمال عبدالناصر:

«بالنسبة لأسماء الأشخاص الذين سيعملون بالمكاتب، هل انتهيتم من تحديد هذه الأسماء كلها؟».

الدكتور نورالدين طراف :

«إن بعض المكاتب ستأخذ وقتا، للانتهاء من هذه العملية، قد يصل إلى شهر».

جمال عبدالناصر :

«يمكن أن يتولى الأخ رشدى سعيد موضوع النقابات».

حسين الشافعى :

«كان يوجد اقتراح بتسميتها: «المهنيين» أو «المثقفين»!».

جمال عبدالناصر :

«لا مانع من أن تسمى بـ «المهنيين»، ويحذف لفظ «النقابة»!».

الدكتور نورالدين طراف:

«إن الموضوع الذى يحتاج إلى إبراز هو موضوع الجامعة! حيث أن الأساتذة لهم تشكيل خاص بهم. وأرى أن يتولى هذا الأخ رشدى سعيد».

جمال عبدالناصر :

«لا مانع من ذلك».

حسين الشافعى :

«على المكاتب أن تتفق على الخطة أولاً، بحيث يأخذ كل قطاع الجزء الخاص به فى نطاق العمل العام».

جمال عبدالناصر :

«نريد تحديد الهدف، وعلى كل مكتب أن يحدد هذا الهدف، ثم يُعقد اجتماع آخر لمناقشته».

الدكتور حسين خلاف :

«الأفضل أن نتبين أولاً سياسة العمل، وما هى الوسائل التى تستخدم فى هذا؟ وأعتقد أن خطة العمل يجب أن تصطحب ببرنامج عمل عن كل شهر مقدماً بالنسبة لكل إدارة، وعليها أن تلتزم به، ثم تبين لنا بعد ذلك ما قامت بتنفيذه من هذا البرنامج، وما هى نتائج هذا التنفيذ».

جمال عبدالناصر :

«بعد وضع خطة العمل يمكن تنفيذ هذا الاقتراح».

حسين الشافعى :

«بخصوص الهدف العام، فإن كل مكتب مسئول عن تجميع القوى الاشتراكية. وهذا ما تلتزم به، ثم نناقشه بالنسبة لكل قطاع، ثم نناقش وسائل الاتصال الأخرى عن طريق الاجتماعات والزيارات والسينما وغير ذلك».

زكريا محيى الدين :

«لا أتصور أن ننتقى العناصر القيادية بالمرور فقط. توجد فعلاً أسماء موجودة نتيجة الممارسة!».

جمال عبدالناصر :

«يتم التجميع مع التوعية، لأن التجميع بدون التوعية يعتبر عملاً سلبياً. وكما أن التجميع يساعد على التوعية فإن التوعية تساعد أيضاً على التجميع. وذلك بالإضافة إلى الناس الذين نعرفهم ونسمع عنهم».

«إن مشاكلنا الرئيسية هى نتيجة لانعزالنا عن الناس، ووجودنا فى حلقة صغيرة. علينا أن نوّسع هذه الحلقة، وسنجد عند وضع الناس موضع الاختبار، أنه قد ظهر الشخص الاشتراكى، وظهر أيضاً الشخص الغير مؤمن بالاشتراكية!».

حسين ذوالفقار صبرى :

«بالنسبة للعلاقات الخارجية، لا يوجد مجال للاتصال، لعدم وجود العناصر».

جمال عبدالناصر :

«الذى أتصوره أن إسرائيل قد نفذت إلى جميع الأحزاب الشيوعية والاشتراكية عن طريق اتصال حزب الماباى بجميع الأحزاب الاشتراكية فى العالم. وبالنسبة للعلاقات الخارجية، يتوقف ذلك على من يعمل فى هذا القطاع، ومدى ما عنده من الوعى الاشتراكى. والعمل الأساسى هو الاتصال الخارجى».

حسين ذو الفقار صبرى :

«هل عن طريق المؤتمرات نتعرف على من يعمل فى هذا الميدان؟».

جمال عبدالناصر :

«يمكن للسادة أعضاء اللجنة أن يرشحوا لك بعض الأشخاص. وأنا أفضل أن يكون معك أحد العمال! أى أنه يجب ألا نختار سفراء فى وزارة الخارجية ليتكلموا عن الاشتراكية! بل يجب أن نختار أناساً اشتراكيين ليتكلموا عن الاشتراكية».

«ويجب أن تعمل المكاتب مع بعضها، بحيث تتكلم لغة واحدة، وبحيث توجد وحدة فكرية، ولا تختلف على التعاريف. ولابد من أن تجتمعوا معاً، ويتم الاتصال بينكم، حتى ولو كان ذلك فى مقابلات

خاصة. لأنه لو عمل كل مكتب منفصلا عن المكاتب الأخرى فسوف تكون عملية غير سليمة. وإذا وجد أمر نريد أن نتعرف عليه، يجب أن يناقش هذا الأمر هنا، ولا يتم التحدث به فى الخارج».

«ولا ننقل تعاريف من الكتب! إننا نختلف عن الدول الشيوعية والدول الاشتراكية الأخرى. فالنظام الشيوعى مبنى على أساس دكتاتورية البروليتاريا - أى حكم الطبقة العاملة. وفلسفتنا ليست مبنية على هذا. فلو طبقنا ما يطبق فى الدول الشيوعية، فإنه لا ينفعنا. وكذلك لا يمكن أن نخرج الصحف كلها نسخة واحدة، لأن هذه عملية لا تنفعنا أيضاً! نحن فى تجربة فريدة، وهى إذابة الفوارق بين الطبقات».

«وبالنسبة للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، مثل حزب جى موليه بفرنسا، أعتقد أنه انحرف وسار فى طريق اليمين. ونحن نعتبر متقدمين عنهم! ولكن هذا لا يمنعنا من أن نعمل معهم، ونتصل بهم وبالحزب الاشتراكى الإيطالى. ولا مانع من عمل اتصالات بالأحزاب الشيوعية، مثل الحزب الشيوعى الإيطالى. ونتصل بحزب المؤتمر الهندى وغيره. وعلى أساس هذا نستطيع أن نعمل فى آسيا وأوروبا».

«ولكن النقطة الأساسية أن تعريفاتنا تختلف. إن عملية «البروليتاريا» عملية فيها: «كسّر خالص»! ونحن سرنا بعملية: «كسّر، ولِمْ»! نحن فى طريق آخر غير طريق «البروليتاريا»، لأن طريق البروليتاريا طريق المذابح، ولأن معناه أن طبقة تصفى طبقة أخرى. وقد حدث فعلاً أن ذبح ستالين ١٥٠٠ عضو من المؤتمر».

«إننا نقول: ديمقراطية كل الشعب، ولا نقول دكتاتورية طبقة. ولذلك يجب ألا ننقل التعاريف من الكتب، وإنما يجب أن يكون لدينا نوع من التبصر، ونبحث عما يلائم ظروفنا. والاشتراكية يمكن أن تطبق بأشكال لا أول لها ولا آخر، طبقاً لظروف كل بلد».

«وعندما نقول: «اشتراكية علمية»، فإننا نعنى أن كل شيء يجب أن يسير على أساس علمى! ويمكن للجنة الدعوة، أو المعهد الاشتراكى، أن يحددا هذه التعاريف بمفهوم يتمشى مع وضعنا. وفى الاتحاد السوفيتى، بعد ٤٥ سنة من النظام الشيوعى، حصلت تغييرات! وقد غيرت يوغوسلافيا التعاريف وقابلتها مشاكل كثيرة. وسوف تقابلنا مشاكل كثيرة، وعلينا أن نقرأ ونبحث كل ما يجب أن يعمل، ولكن نأخذ ما يجب أن يطبق عندنا بالتصرف وحسب ظروفنا».

كمال الدين رفعت :

«بالنسبة للكلام عن الاشتراكية العلمية، فإنه قد تستخدم كلمة «الغيبيات»! وهذا اللفظ نستخدمه إذا تكلمنا عن الحاجات العلمية! نتكلم عنها كأشياء خيالية، ولا يوجد شيء ملموس نستطيع أن نقيم عليه الدليل العلمى. (هذه العبارة غامضة، ويقصد كمال الدين رفعت أن كلمة «غيبيات» تثور كنقيض للمسائل العلمية التى أثبتها العلم. وقد وردت كلمة «غيبيات» فى أصل المحضر مرتين فى صورة «الفيبيات»)».

جمال عبدالناصر :

«لاداعى للدخول فى الدين أو الماركسية. فمثلاً الأخ خالد محيى الدين تكلم عن الدين والماركسية، وهذا يحدث بلبلة. فالماركسية تنكر الدين، وهذه حقيقة، ولهذا لا نتكلم عن الماركسية ومحاسنها».

«ويوجد خلاف بين الدين ودكتاتورية البروليتاريا. فالأخيرة هدمت الدين، والحركة المضادة كلها مبنية على أساس الدين. ولكيلا نقع فى مشاكل نحن فى غنى عنها، لا نتحدث عن ماركس. وليس لدى مانع أن نأخذ من ماركس، أو من أى شخص، الأمور التى تناسب ظروفنا».

خالد محيى الدين :

«أنا لم أتكلم عن ماركس، ولكن تكلمت عن تجربتنا، وما ورد فى الميثاق. وإن كلمة «الدين» التى وردت فى الميثاق ليست موجودة على أنها مجرد كلمة! إننى كنت أعطى تفسيراً للمعنى، وأنا قلت: إن مجتمعنا عاش فى تقاليد من التراث الاشتراكى يفخر بها عن المجتمعات الأخرى! وقلت: إن المسلمين، مثل كل البشر، تطبق عليهم كل القوانين! وقلت أيضاً: إنه من الثابت أن ماركس ـ عند تأليفه لكتاب: «رأس المال» قد استعار كتاباً عربياً اسمه: (الأموال)».

جمال عبدالناصر :

«لاداعى للكلام عن الدين ويوم القيامة. فهذه تعتبر أموراً مسلّماً بها، ولا داعى لمناقشتها».

الدكتور رشدى سعيد :

«لابد أن نبحث عن كلمة أخرى لنستعملها بدلاً من كلمة «الغيبيات». فهذه الكلمة ليس لها المعنى الدينى، وإنما لها معنى فلسفى. وربما نحتاج إلى كلمة أخرى، لأن مجتمعنا فيه كثير من النظريات الفلسفية، مثل احتقار العمليات المادية، والإيمان بالأشياء غير المحققة. فلابد من أن نبحث عن كلمة أخرى بدلاً من كلمة (الغيبيات)».

جمال عبدالناصر :

«يمكن أن نتركها كلية».

طلعت خيرى:

«هناك موضوع أرجو أن آخذ فيه توجيهاً. هناك الاتحادات الرياضية التى تنتهى فى ديسمبر من كل عام، ومفروض أن تجرى انتخابات جديدة لها. وكذلك الوضع بالنسبة للكشافة والمرشدات. هذه العمليات الخاصة بالجماهير، هل نعرضها على الأمانة العامة، أم تكون السلطة فى شأنها لوزير الشباب؟».

جمال عبدالناصر:

«هذه العمليات من شأن الحكومة».

حسين الشافعى :

«لقد أثير هذا الموضوع فى الاجتماع الماضى، على أساس أننا قد نفاجأ بإجراءات تقوم بها الأجهزة الإدارية، وتكون مرتبطة بعضوية الاتحاد الاشتراكى».

طلعت خيرى :

«إن اللائحة تشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة الاتحاد الرياضى، أن يكون عضواً فى الاتحاد الاشتراكى».

أنور سلامة :

«عندنا أيضاً بيشترط فيمن يرشح لأى تشكيلات، أن يكون عضواً فى الاتحاد الاشتراكى».

جمال عبدالناصر:

«هل نجتمع يوم السبت أو يوم الأحد أو الثلاثاء؟».

حسين الشافعى:

«إن يوم الثلاثاء موعد مناسب، وأرجو أن نعطى فرصة بالنسبة لاختيار الأفراد».

جمال عبدالناصر:

«إذن نجتمع يوم الثلاثاء القادم فى الساعة ١٢ ظهراً».

(انتهى الاجتماع، حيث كانت الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والخمسين مساء).

الفصل الثالث

الجلسة الثالثة

(٨ديسمبر ١٩٦٤)

(١)

حوار الطرشان حول الاتحاد الاشتراكى !

عبدالناصر: اشتراكيتنا ليست مبنية على الدين وإنما على الميثاق

تنظيم الاتحاد الاشتراكى موجود على الورق فقط!

خالد محيى الدين: الاتحاد الاشتراكى تنظيم ضعيف!

عبدالمجيد شديد: معظم أمناء الوحدات الأساسية لايعرفون المطلوب منهم!

ربما كان الحوار الذى دار فى الجلسة الثالثة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى يوم الثلاثاء ٨ ديسمبر ١٩٦٤م حول دور الاتحاد الاشتراكى، خير ما يصور الحيرة والتخبط فى فهم وظيفة ودور هذا الكيان السياسى الذى ابتدعه عبدالناصر كبديل للأحزاب تحت اسم الاتحاد الاشتراكى.

وأنت حين تقرأ الحوار الذى دار فى هذا الموضوع تشعر بأنه من نوع ما يطلق عليه اسم «الحوار بين الطرشان»! فلا أحد يفهم كلام أحد، ولا أحد يجيب على أحد! والجميع ينتهون إلى ما بدءوا به! ويعودون إلى ما انتهوا إليه! ولا أحد يعلم إذا كان هذا الكيان السياسى موجوداً من الناحية الفعلية أم أنه موجود من الناحية النظرية فقط! .

فالدكتور نورالدين طراف يقول: إن التنظيم موجود ولكنه لا يتحرك! وعبدالناصر يرد بأن التنظيم موجود ولكن على الورق! ثم يعود الكلام ليدور من جديد حول مشكلة المشاكل وهى كيفية اختيار

«كوادر» ـ أى قيادات الاتحاد الاشتراكى ـ أو على حد تعبير خالد محيى الدين: كيف نختار الكادر السياسى؟ والدكتور حسين خلاف يتساءل قائلاً: كيف نعمل؟ والمشير عامر يتساءل: كيف نباشر العمل؟ وعبدالمجيد شديد يقول: إن هناك سبعة آلاف وحدة أساسية للاتحاد الاشتراكى لا يعرف أمناؤها المطلوب منهم! والرئيس عبدالناصر يتساءل: ما هو دور الاتحاد الاشتراكى؟

وكيفية تجميع القوى الاشتراكية تبدو عصية على الحل، كأن مصر قد انعدمت فيها القوى الاشتراكية! أو كأن المجتمع المصرى لم يعرف هذه القوى على مدى نصف القرن السابق! أو كأن هذه القوى لم تكن داخل المعتقلات منذ عام ١٩٥٩م! وعبدالناصر يبدى تصوره بأن عمل الأمانة العامة هو الحيلولة دون إنقلاب الاتحاد الاشتراكى على النظام عن طريق تنشيطه وانتقاء كوادره.

وقد أوضح حسين الشافعى فى خطة العمل التى وضعتها لجنة تحضيرية، أن غرض الاتحاد الاشتراكى تجميع القوى الاشتراكية فى مواجهة العناصر المضادة للثورة التى تتحرك فى المواقع الجماهيرية والتجمعات والجامعات والنقابات المهنية، ولكن كيف تتم هذه المواجهة؟ إن عبدالناصر يشكو من أنه علم بما حدث فى شركة إسكو من وزير الداخلية وليس من الاتحاد الاشتراكى؟ ويقول: «الاتحاد الاشتراكى لم يقل شيئاً فى هذا الموضوع.. إذا لم يكن هناك تنظيم، كيف نعرف الموضوعات؟». والدكتور نورالدين طراف يقول: فى شركة إسكو مثلاً، مفروض أن لجنة الاتحاد الاشتراكى هى التى ترسل إلى المستوى الأعلى.

ولا يوجد أحد مقتنع بقيادات الاتحاد الاشتراكى فى الوحدات، ولكن ـ وكما يقول الدكتور حسين خلاف: «إننا لو أغفلناهم وأحضرنا أناساً من خارج هذه الوحدات، فسوف يعتقد أعضاء الاتحاد الاشتراكى بأنهم أُهملوا.. يجوز أن نضيف إلى هذه الوحدات بعض الأشخاص يكونون قادرين على نشر الدعوة أو قادرين على التفكير..

ولا أحد فى الاتحاد الاشتراكى يفهم شيئاً فى «الاشتراكية» التى ابتدعها عبدالناصر! إذ يشكو عبدالناصر فى الجلسة من أن شخصاً من ايطاليا ذهب إلى الاتحاد الاشتراكى، فأخبره أحدهم بأن «اشتراكيتنا مبنية على الدين»! مع أن هذا ليس هو الميثاق»، فاشتراكيتنا مبنية على الميثاق! ويشكو على صبرى من أن الوفود الاشتراكية التى تصل إلى مصر لا تناقش فى الناحية النظرية، وإنما يهمها فقط معرفة التطبيق الاشتراكى!

وقد عقدت الجلسة الثالثة للأمانة العامة برياسة عبدالناصر يوم الثلاثاء ٨ ديسمبر ١٩٦٤م، وقام بسكرتاريتها ـ كالعادة ـ عبدالمجيد فريد، وبدأها عبدالناصر بقوله:

جمال عبدالناصر :

«لقد عقدتم عدة اجتماعات، ويبدو لى أنكم تمكنتم من حل جميع المشكلات خلال هذه الاجتماعات!»

حسين الشافعى:

«لقد عقدنا اجتماعاً صباح يوم الأربعاء الماضى، وقد كان أمناء لجان المحافظات موجودين بالقاهرة، فكانت فرصة لكى تجتمع بهم

الأمانة العامة، وفرصة للتعرف بهم، ولكى يعرفوا التنظيم، ولإبراز المرحلة الجديدة وطبيعتها. وقد تم فى هذا الاجتماع استعراض موضوعين، كانت مناقشتهما مجالاً أكبر للتعارف بين الأمانة العامة وأمناء المحافظات، والموضوعان هما: موضوع الفلاحين التعاونيين وربطهم بالوحدات الأساسية، وموضوع الاتحاد الاشتراكى، والإدارة، والنقابة».

«وطبيعى أنه فى أثناء المناقشة تم التعارف، واتضح الرأى بالنسبة للمشكلة كما يحس بها أمناء المحافظات. وكما قلت، فقد ناقشنا الموضوع الخاص بقطاع العمال فى الإدارة، وفى النقابة، وفى الوحدة الأساسية. وكذلك موضوع الربط ما بين الحركة التعاونية والعمال الزراعيين وبين وحدة الاتحاد الاشتراكى».

«وبعد ذلك اجتمعت الأمانة العامة مساء نفس اليوم للاتفاق على طريقة العمل. وقد أثيرت فى هذا الاجتماع النقاط الرئيسية، التى أراد كل عضو أن يبرزها كموضوع أساسى يؤثر على خطة العمل. وكان مجمل هذه النقاط دليلاً للأعضاء لكى يستطيع كل منهم أن يضع خطة العمل الخاصة بقطاعه».

«وفى يوم السبت الماضى، اجتمعنا فى المساء، وناقشنا اقتراحات بعض الأمانات ـ خصوصاً الأمانات التى يتداخل عملها، مثل الاتصال بالفلاحين والعمال. وقد وصلنا فى مناقشاتنا إلى تشكيل لجنة تحضيرية، لكى تستطيع أن تلم أطراف الموضوع، ولإعداد التقرير الذى سنناقشه اليوم. وقد كانت اللجنة مشكلة منى ومن الأخ شعراوى جمعة، والأخ كمال الحناوى، والأخ على سيد على،

والدكتور رشدى سعيد، وعبدالمجيد شديد. وقد اجتمعت اللجنة التحضيرية يوم الأحد الماضى، وكنا مقدرين أنه لابد أن ننتهى من تقديم هذه الاقتراحات التى ستناقشها اليوم. ونرجو أن نكون فى هذه المرحلة قد استطعنا أن نجمل الاعتبارات التى ظهرت فى المناقشات».

«وقبل الدخول فى مناقشة الموضوع، أرجو أن تسمحوا لى بأن أعطى صورة سريعة عن بعض الأعمال الجارية فى الأمانة العامة. فقد حضر الأخ كمال رفعت مؤتمر العمال العرب فى بورسعيد. وبالنسبة لمؤتمر المحامين العرب، فقد سافر عدد من المحامين تم اختيارهم. وكان هناك تنسيق بين نقابة المحامين وبين الأمانة فى مجال الاستعانة بالأفراد، واعتبرنا هذا مدخلاً يعطى فرصة للاتصال لكى يكون هناك مجال للنقابات المهنية لكى يتم الاتصال من خلال هذه الزيارات. وكذلك اتصل الأخ فتحى الديب، فى الشئون العربية، ببعض المحامين، وبالنقيب لكى يعطيه صورة عن الموقف فى العراق بصفة عامة ــ خصوصاً وأن نقيب المحامين العراقى عبدالرازق شبيب، له موقف معين بالنسبة للاتحاد الاشتراكى العراقى. وقد أعطاهم الأخ فتحى شيئاً من التفاصيل، وقام أيضاً بالاتصال بسفيرنا هناك لكى يستطيع متابعة أعمال الوفد.

«وإنى أترك الأخ نورالدين طراف والأخ فتحى الديب والأخ عبدالفتاح أبوالفضل أن يضيفوا ما يشاءون بالنسبة لهذا الموضوع. وبالنسبة للأخ حسين ذوالفقار صبرى، فقد سافر إلى يوغوسلافيا ومعه الدكتور إبراهيم سعدالدين، كوفد يمثل الاتحاد الاشتراكى العربى».

هذا وقد بدأ موسم المحاضرات، وألقى الأخ كمال رفعت أول محاضرة، وتمت الاستفادة من وجود أمناء المحافظات، فحضروا هذه المحاضرة!.

المشير عبدالحكيم عامر:

«هل سجلتم هذه المحاضرة؟».

حسين الشافعى:

«نعم، وقد كان موضوعها عن الديمقراطية والاشتراكية، وقد تقرر توزيعها على الوحدات، ولو أنها تعتبر مجموعة محاضرات فى محاضرة واحدة! كذلك تم إعداد برنامج تشترك فيه العلاقات والدعوة والشئون المالية والإدارية فى مجال العلاقات العامة!».

«كما تم إعداد الترتيبات اللازمة لوصول الوفد الشيوعى البلغارى يوم ٢٠ الجارى، والذى تستمر زيارته إلى ٥ يناير القادم».

جمال عبدالناصر:

«إن الوفود التى تزورنا وتتناقش عن الاتحاد الاشتراكى، يخرجون من المناقشة بانطباع ناقص! ونحن لا نريد ذلك. فمثلاً عند زيارة الوفد الفرنسى، يجب أن يكون معه الأخ كمال رفعت وخالد محيى الدين وكمال الحناوى وحسين ذوالفقار صبرى والدكتور رشدى سعيد. وكذلك بالنسبة للوفد الشيوعى يكون معه هؤلاء الأربعة، ومعهم الدكتور إبراهيم سعدالدين. وأنا أقصد بذلك ألا تكون

العملية مع حسين ذوالفقار صبرى، لأن له آراء نازية(*) وأنا لا أريد أن يكون الانطباع عن الاتحاد الاشتراكى بهذا الشكل!

على صبرى:

«إن الوفود التى تأتى لا تتكلم من الناحية النظرية بقدر ما تتكلم عن التطبيق! فأكثر ما يناقشونه هو التطبيق! ولذلك أقترح، عند اختيار من يجتمعون بهذه الوفود، أن يضم إليهم أناس ممن مارسوا التطبيق فى القطاعات المختلفة».

حسين الشافعى:

«إن لكل وفد طبيعة خاصة، وذلك يتطلب أن يختلف الأشخاص فى كل تشكيل».

جمال عبدالناصر:

«عند المناقشة، يجب أن يكون الكلام مبنياً أساساً على الميثاق. فقد حضر هنا شخص من إيطاليا، وذهب إلى الاتحاد الاشتراكى، فقابله أحد الأشخاص، وقال له: إن اشتراكيتنا مبنية على الدين، وكذا وكذا! وهذا ليس هو الميثاق! نحن نقول: إننا لسنا ضد الدين، وكوننا نقول: إن الإسلام دين اشتراكى لا يمنع أن تكون اشتراكيتنا قائمة على الميثاق».

---

* كان حسين ذو الفقار صبرى قد اعتقل أثناء الحرب العالمية الثانية بعد هربه إلى الخطوط الألمانية بطائرة مع عبدالمنعم عبدالرءوف ليلة ١٥ - ١٦ مايو ١٩٤١، عندما سقطت الطائرة بعد «إقلاعها».

حسين الشافعى:

«من المحتمل أن يكون هذا الكلام قد صدر من أحد الأشخاص الذين يرافقون الوفود».

أنور سلامة :

«من المستحسن أن نعد برنامجاً دراسياً حتى للمرافقين! لأن أعضاء الوفود التى تزورنا يحاولون أخذ فكرة، أو صورة، من المرافقين تهمهم أكثر من الفكرة أو الصورة التى يخرجون بها من المناقشة الرسمية. ولذلك يجب الاهتمام بإعداد المرافق نفسه».

جمال عبدالناصر:

«المفروض أن يكون المرافق من لجنة العلاقات الخارجية. وعليكم أن تعدوا هؤلاء المرافقين».

حسين الشافعى:

«هذه نقطة أساسية. فعندما زرت تونس، كان المرافق لى هو الوزير المفوض. وعند زيارتى لأحد مشروعات الإصلاح الزراعى، ألقى شخص كلمة على مستوى عال، مستوى شخص مسئول عن كل كلمة يقولها. وكان من ضمن الكلام أن بورقيبة لا يريد أن يزيد عدد الموظفين، وهو يقوم بتطبيق أية صورة من صور الإصلاح الزراعى، وليست لدينا الإدارات الكافية التى تتبنى العمل!».

حسين الشافعى:

«بالنسبة لخطة العمل، فإنه بعد المناقشات التى دارت فى اجتماعات الأمانة العامة واللجنة التحضيرية، حدد الغرض من تكوين الاتحاد الاشتراكى بأنه ـ كما حدده السيد الرئيس فى الجلسة الأولى ـ هو تجميع القوى الاشتراكية الصالحة للقيادة، وتنظيم جهودها، وبلورة حوافزها الثورية، لكى تكون دعامة التنظيم السياسى فى داخل الاتحاد الاشتراكى العربى».

«ونظراً إلى أن الغرض محدد ـ فى المادة الثالثة من الدستور ـ بأنه دفع إمكانات الثورة، والحرص على قيام الديمقراطية السليمة، فقد وجدنا أن هذا هو الهدف الكبير، وأنه واجب الاتحاد الاشتراكى ككل، باعتباره ممثل قوة الشعب العاملة».

«أما بالنسبة للعوامل الموصلة للغرض، فقد لا تكون العوامل الواردة فى التقرير هى كل العوامل، وإنما هى العوامل التى أمكن حصرها. وإذا سمحتم لى فإنى سأتلو نص تقرير الأمانة عن خطة العمل:

خطة العمل: الغرض، العوامل، الخطة.

(أولاً) الغـرض: تجميع القوى الاشتراكية الصالحة للقيادة وتنظيم جهودها وبلورة حوافزها الثورية، لكى تكون دعامة التنظيم السياسى فى داخل الاتحاد الاشتراكى العربى.

(ثانيا) العوامل الأساسية: العوامل الموصلة للغرض هى:

١ ـ ضرورة التحرك السريع وأولويات العمل.

٢ ـ المواقع الحساسة.

٣ ـ المحافظة على التنظيم السياسى والعمل على دعمه.

٤ ـ وضوح وتبسيط الدعوة والفكر.

٥ ـ مرتكزات القوة للثورة (المستفيدون من الاشتراكية).

٦ ـ الروابط بين التنظيمات الشعبية الديمقراطية وتنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى.

٧ ـ الديمقراطية والإنتاج.

٨ ـ الانتخابات.

٩ ـ العناصر الخائفة وأسلوب التصدى للتحديات والسلبيات.

وذلك على النحو الآتى:

١ ـ ضرورة التحرك السريع وأولويات العمل: التحرك السريع لمقابلة العناصر المضادة، وما تشيعه بين المراكز المنتفعة من الاشتراكية، مستغلة فى عملها بعض الأخطاء الإدارية ومحاولة تجسيمها. وتتطلب أى سرعة فى الحركة دراسة عميقة للمشاكل التى تستغل فى بعض المراكز، مثل الجامعات! حيث يركز على بعض نواحى النقص الإدارى أو التطوير للجامعات دون تمهيد ودون مشاركة مقنعة من هذه القاعدة المستفيدة من الاشتراكية.

أو بين العمال، خصوصاً حيث يوجد قلق بالنسبة لصرف الأرباح بعد اعتماد مجلس الأمة لها، وإمكان تصوير ذلك بأنها صورة من التسويف لأن خزانة الدولة خاوية! أو حيث توجد نسبة

توقف فى المصانع لعدم وصول الخامات أو قطع الغيار. مما يتطلب حصر هذه الوحدات، لسرعة الحركة من داخلها قبل غيرها، مع تحليل واضح من الناحية الموضوعية، ليمكن للذين يتصدون للعمل من مقابلة الرأى العام فى داخل الوحدات بالحلول والمعلومات الصحيحة.

الاستنتاجات: إن العمل السريع يجب أن يركز على التجمعات والمرتكزات الهامة، كالجامعات والنقابات المهنية وبعض المؤسسات الجماهيرية، حيث مشاكل التوقف والقلق لعدم صرف الأرباح، أو لتفاقم الصورة من تطبيق لائحة العاملين بما لا يشعر بالعدالة أو من تباطؤ التنفيذ.

٢ ـ المواقع الحساسة: (١) الجامعات، (٢) المهنيون، (٣) المدرسون، (٤) الصحافة والإذاعة والتليفزيون، (٥) الفئات التى تأثرت من عمليات التحول، وخاصة تجار التجزئة كقطاع كبير ومنتشر، (٦) بعض الأجهزة التنفيذية التى لها صلة مباشرة بحل مشاكل الجماهير مثل المعاشات والرخص والإسكان، (٧) الشباب، (٨) الحركة النسائية.

استنتاجات:

١ ـ قد لا يكون هذا الترتيب معبراً عن الأولوية بقدر ما يعبر عن حصر بعض المواقع الحساسة التى يجب التحرك فيها بسرعة، وإعطائها الاهتمام الذى يتناسب مع مكانتها ومع أهميتها.

٢ ـ هذا الموضوع ليس موضوعاً عارضاً بقدر ما يتطلب خطة ثابتة وواضحة مستمرة، تشيع الاستقرار والأمن للعاملين فيه».

جمال عبدالناصر :

«بالنسبة للعامل الأول، الخاص بضرورة التحرك السريع، فإن المقصود ليس هو الناحية التنفيذية أساساً، لأن الجهاز الحكومى لن يستطيع ذلك طالما أن اللوائح القديمة باقية دون أن تتغير. وبالنسبة للاتحاد الاشتراكى، ما هو الدور الذى يستطيع القيام به؟ إنه يستطيع أن يقول لنا: إن ناحية معينة فيها تعطل فى كذا وكذا، أو أن البلديات فيها كذا وكذا. وكذلك ـ بالنسبة للعمال ـ يوجد كذا وكذا ـ أى يبين اللوائح التى تؤخر والتى تعقّد، والتى تسبب المشاكل، لكى نستطيع أن نغيرها».

«أما إذا قلنا إن العمل يرتكز على كذا وكذا، فما هو الحل؟».

حسين الشافعى:

«عندما يحدث اتصال بالنسبة لأى قطاع، فإن المقصود أن تكون الأولوية لهذه الموضوعات. فمثلاً، بالنسبة لموضوع صرف الأرباح، حدث فى شركة «إسكو» أن تقرر صرف الأرباح للعمال، ثم أوقف الصرف! ومثل هذا الموضوع يمكن أن يكون مجالاً للحركة، لأنه يمس قطاعاً كبيراً من الناس، ويستحق أن تكون له الأولوية».

جمال عبدالناصر:

«ما هو دور الاتحاد الاشتراكى هنا؟ قولوا لنا: كيف نعرف ما حدث بالنسبة لصرف الأرباح ثم إيقافها؟ لقد عرفت بهذا الموضوع عن طريق وزير الداخلية، الذى أرسل لى، وأخبرنى بما حدث. ولكن الاتحاد الاشتراكى لم يقل شيئاً فى هذا الموضوع!».

حسين الشافعى:

«إن الاتصال هو الذى يعطينا الصورة. ونحن جعلنا الاتصال بالقطاعات، وفى الموضوعات التى تحدث فيها أخطاء قبل غيرها، بدلاً من جعله عاماً فى كل القطاعات. والاتصال هو الذى يعطى معلومات تبين الصورة، بحيث يكون التصرف سريعاً على ضوء هذه الصورة».

المشير عبدالحكيم عامر:

«إننى أرى أن هناك تعارضاً. وعمل الاتحاد الاشتراكى لابد أن يسير، لأن هناك مشاكل خاصة بالعمال ولغيرهم، خصوصاً المشاكل اليومية. وهذا الكلام لابد أن يكون محصوراً فى تحقيق الغرض».

جمال عبدالناصر:

«بدون التنظيم، لا يمكن تنفيذ كل هذا الكلام. إذا لم يكن هناك تنظيم، فكيف نعرف الموضوعات؟».

حسين الشافعى:

«فى المناقشات، كان المفروض أن تسير فى ثلاثة اتجاهات فى وقت واحد: دعم التنظيم، واختيار الأفراد، ومناقشة الموضوعات، لأنه بدون هذه الاتجاهات الثلاثة لا نستطيع تحقيق الغرض».

المشير عبدالحكيم عامر:

«ما هى الموضوعات؟».

حسين الشافعى:

«هما موضوعان: الديمقراطية، والإنتاج».

المشير عبدالحكيم عامر :

«كل هذا غير ممكن بدون التنظيم! فالمهم إيجاد التنظيم الذى يباشر هذا الكلام. فالتنظيم هو الموضوع الأول فى الأهمية».

الدكتور نورالدين طراف:

«إن التنظيم موجود، ولكنه لا يتحرك! ففى شركة «إسكو» مثلاً، مفروض أن لجنة الاتحاد الاشتراكى هى التى ترسل إلى المستوى الأعلى. فالحقيقة أن الجهاز موجود، ولكنه لابد أن يتحرك ويعمل، ويجتمع ويباشر وظيفته، مع مشاركة الأمانات الأخرى فى اختصاصها».

حسين الشافعى:

«يوجد بعض الناس الذين يمكن أن نبدأ العمل بهم، ولكن الباقين غير معروفين، ويمكن التعرف عليهم عن طريق الممارسة. وقد أثير فى الجلسة التى كان يرأسها سيادة الرئيس موضوع التحرك بسرعة، فإن التحرك يجب أن يكون سريعاً بالنسبة للتنظيم ككل، ولكن يجوز لبعض القطاعات أن تركز على موضوعات معينة وتعطى لها أولوية. هذا هو أساس المناقشة».

المشير عبدالحكيم عامر:

«لابد من عمل يومى للاتحاد الاشتراكى، والمشاكل يمكن أن تتضح عن طريق التنظيم القائم.

جمال عبدالناصر:

«بالنسبة لخطة العمل، فقد حددنا ثلاث نقاط في الجلسة الماضية. وفى الجلسة الأولى قلنا: إنه لابد من ترك كل شىء، والتركيز على موضوع التنظيم والاختيار. والحقيقة أننا إذا تشعبنا ودخلنا فى موضوعات كثيرة، فقد نبطئ فى عملية التنظيم، ولذلك قلنا نترك كل شىء ونتناقش فى موضوع التنظيم، وإذا وجد التنظيم فستتحرك هذه المشاكل».

«ثم إنى لا أتفق مع الدكتور طراف فيما قاله من أن التنظيم موجود! هو موجود على الورق فقط! ولن يكون التنظيم موجوداً إلا إذا وجدت المسئولية، ووجد الكادر. فمن المسئول فى أية لجنة؟ هذا هو الموضوع الذى تكلمنا فيه».

الدكتور نورالدين طراف:

«لابد أن يكون هناك عمل، حتى يمكن تقويمه ومعرفة المسئول عنه. فمن رأيى أن نبدأ العمل، ثم بعد شهر أو شهرين نستطيع أن نعرف ما تم عمله، وما ينقص العمل. فالحقيقة أننا نريد أن نحرك الجهاز ثم نرى النتيجة على ضوء هذه الحركة».

المشير عبدالحكيم عامر:

«كيف نعمل؟ المفروض أن يكون هذا هو الموضوع الأساسى».

الدكتور نورالدين طراف:

هناك صورة معينة للعمل، والخطوط الرئيسية واحدة ومتفق عليها، وإنما يجب أن نباشر العمل، ثم نرى إذا لم تكن الحركة موجودة نستطيع أن نغير!

المشير عبدالحكيم عامر:

«كيف نباشر العمل؟ هذه هى خطة العمل!».

خالد محيى الدين:

«نحن متفقون على الخطوط الرئيسية. ولكن كيف نختار الكادر السياسى؟ يمكن أن نبدأ من المشاكل اليومية التى تعرض كل يوم على لجان الاتحاد الاشتراكى، بحيث أنه إذا وجدت مشكلة عامة تهم الناس، لابد أن يعمل الاتحاد الاشتراكى لحلها. وأثناء العمل تتضح لنا العناصر التى يمكن اختيارها».

«ولكن فى المرحلة الأولى سيختار كل شخص الأشخاص الذين يعرفهم، أما بعد ذلك فلابد أن يكون هناك مجال للعمل لكى نستطيع أن نكتشف الناس. والمجال هو المشاكل اليومية التى تعرض على الاتحاد الاشتراكى بتنظيمه الحالى، الذى نعتبره تنظيماً ضعيفاً! ومن خلال ذلك ستظهر العناصر. ويبدو لى أن النقطة الأولى للتحرك السريع تبدأ من المشاكل اليومية».

حسين الشافعى:

«هى وسيلة للتعرف!».

الدكتور حسين خلاف:

«كيف نعمل؟ إذا عملنا، لابد من الأشخاص، ثم نضع برنامج العمل خلال مدة معينة ـ ولتكن ٣ أو ٦ أشهر».

«من أين نأتى بالأشخاص؟ يجب أن يكون اعتمادنا أولاً على وحدات الاتحاد الاشتراكى. إننا لو أغفلناهم وأحضرنا أناساً من خارج

هذه الوحدات، فسوف يعتقد أعضاء الاتحاد الاشتراكى بأنهم أهملوا، وهم يعتبرون أنفسهم الخلايا الأساسية للاتحاد الاشتراكى».

«ولهذا أرى أن يكون اعتمادنا أولاً على هذه الوحدات، على مستوى المحافظات والمراكز والأقسام. ويجوز أن نضيف إلى هذه الوحدات بعض الأشخاص الغير موجودين فى هذه الوحدات، يكونون قادرين على نشر الدعوة أو قادرين على التفكير. ويكون هؤلاء الناس العامل البشرى الذى يمكن أن نستعين به منذ البداية. وبهذا نعرف العناصر الموجودة فى كل محافظة، وما يكون فى لجنة الدعوة والفكر».

«النقطة الثانية، إذا وجد العامل البشرى، كيف نشغلهم؟ وفى أى شىء يتم تشغيلهم؟ يجب أن نشغلهم فى نواحى معينة. فمثلاً، فى مدة الستة شهور القادمة، ماذا يهمنا فى هذه المدة؟ يهمنا إصدار النشرات السريعة التى تنتشر فى الأقاليم والأخبار، ونحدد هذه الأخبار، ونقوم بحصرها، ونضع لها تخطيط معين. وهذا ينسق مع بقية الأمانات الفرعية، وكل أمانة فرعية تعرف نصيبها من الخطة العامة».

«إذا ما تم معرفة هذا، ووجد الأشخاص، نبدأ العمل، ونتابع النتائج، ومن هنا سيظهر مدى نجاحنا، ونعرف أسباب النجاح أو الفشل. أى أن ما أقصده أن يكون هناك تقويم ومتابعة لخطة العمل، وما تستطيع لجنة الدعوة والفكر أن تقوم به، وعمل اللجان الأخرى».

كمال الدين الحناوى:

«لكى ننفذ المهمة الرئيسية، التى تكلم عنها سيادة الرئيس، وهى تجميع القوى الاشتراكية، لابد أن تكون هناك وسيلة للاتصال

المباشر. فبدء الاتصال هو بداية العملية. وقد فكرنا أن نبدأ بنقطة انطلاق واقعية، وهى المؤتمرات التى تكون على مستوى الأقسام والمراكز، ونرتبط بهم على أساس تبنى مشاكلهم. وقد تكون هذه المشاكل شخصية أو مشاكل عامة! نبدأ الاتصال، ونبدأ بعمل عملية تقييم المؤتمرات، ومن خلال هذه العملية سوف تظهر العناصر القيادية، وتكون فرصة للتوعية أيضاً. وبعد أن تتم عملية المسح لكل لجان المراكز والأقسام، سوف نحصل على حصيلة قد تعطينا طرق عمل جديدة. يجب أن نبدأ بالاتصال. وكل أمانة عامة فرعية كانت مقترحة خطة عمل فرعية حسب تصورها، ومن مجموع هذه الخطط يمكن أن نخرج بهيكل عام. فلابد أن نبدأ من الواقع الموجود فعلاً، لأن البحث النظرى يتفرع كثيراً، ويمتد إلى آفاق واسعة».

طلعت خيرى:

«أريد أن أضيف إلى هذا الكلام الآتى: لكى نجمع القوى الشعبية، اختيار العناصر القيادية يكون على أساس المعرفة الشخصية، وعلى أساس السماع، أو من خلال العمل. فمن ناحية السماع، يقوم كل قطاع بالاتصال بهؤلاء الناس لاستكشاف العناصر القيادية، والنقطة التى تلى هذا أن المجموعة التى جمعت فى هذه القطاعات يعطى لها تدريب اشتراكى سليم، وأثناء التدريب سوف نصفى هذه العناصر، حيث أن التدريب يبين إلى حد ما العناصر الصالحة».

«وبهذا نخرج بركيزة أولية فى كل قطاع من العناصر القيادية التى أخذت التدريب الاشتراكى السليم، وننطلق بهذه الركيزة فى عملنا إلى عمل ركائز أخرى عن طريق الاتصالات الشخصية. وبعد

تدريب العناصر التى تم اختيارها، سوف يظهر أصلها من خلال العمل، وهل هى العناصر المطلوبة أو لا؟ وبذلك نستطيع أن نكون الكادر السياسى فى القطاعات المختلفة!».

عبدالمجيد شديد:

«بالنسبة لجميع المشاكل التى تمت مناقشتها، يمكن أن نحل جزءاً كبيراً منها إذا نشط الاتحاد الاشتراكى. ويقتضى الأمر عملية ربط بين الأمانة العامة ولجان المحافظات والمراكز والوحدات الأساسية، التى تعتبر اللبنات الأولى للاتحاد الاشتراكى».

«ويبلغ عدد الوحدات الرئيسية سبعة آلاف وحدة. والمشكلة الموجودة الآن أن معظم أمناء الوحدات الأساسية لا يعرفون المطلوب منهم! حقيقة إن الواجبات والمبادئ محددة فى قانون الاتحاد الاشتراكى، ولكنها محددة بشكل عام، وتحتاج إلى شرح وتبسيط. لو استطعنا أن نعمل مثل هذا العمل، فسوف تنشط الأجهزة وتكتشف العناصر القيادية التى يمكن أن نعمل لها تدريب».

جمال عبدالناصر:

«إننى أتصور، من خلال هذا الكلام، أنه توجد أمامنا عمليتان: عملية التفسير وتنشيط الاتحاد الاشتراكى القائم فعلاً، وإلا انقلب علينا! والعملية الأخرى، عملية تنظيم الكادر فى داخل الاتحاد الاشتراكى. وسوف نستفيد من عملية التنشيط فى المدى البعيد. وعملية استكشاف الناس فى الاتحاد الاشتراكى فعلاً عملية ليست سهلة، ولكن فى تكوين الكادر نأخذ العمال مثلاً. الأخ أنور سلامة طول عمره وهو يعيش مع العمال، ويعرف الحركيين والانتهازيين منهم. لا يمكن أن نفترض أن الأخ أنور سلامة سوف يعمل فى هذه

العملية من اليوم فقط! إذا افترضنا أنه سيقوم بهذه العملية من الآن نكون مخطئين! وعملية تنشيط الوحدات الجماهيرية عملية يمكن أن تتم بالاتصال بها، وإرسال التعليمات والنشرات إليها، ونقوم بتنشيط الاتحاد الاشتراكى».

«وبالنسبة للكادر ـ مع الأخ أنور سلامة ـ لو سألته عن العناصر الصالحة، فسوف يحددها بالاسم. وأنا أيضاً عندى معلومات عن العمال عرفتها خلال الإثنتى عشرة سنة الماضية، فلو سألنى أحد عنهم أستطيع أن أحدد الصالح وغير الصالح، ومن له «شلة»! ـ أى أن العملية لا يمكن أن نعتبر أنها مبتدئة من الصفر!».

«وكذلك بالنسبة للأخ على سيد شعير، فقد اشتغل فى العملية طول عمره، ولا يمكن أن نفترض أنه جديد عليها. بالنسبة للأطباء لو سألنى أحد عن الحركيين، فسوف أحددهم. وكذلك الحال بالنسبة للجامعات والصحفيين والمهندسين».

«ولدينا عمليتان: عملية تنشيط الاتحاد الاشتراكى القائم فعلاً، ثم عملية تجميع الكادر الذى سيكون هو التنظيم الأساسى القائم فعلاً. وهذه العملية مبنية إما على المعرفة الشخصية أو التجربة أو السماع: والتجربة هى معرفة مواقف الأشخاص، وبالنسبة للسماع حيث نسمع عن سمعته الطيبة. وبهذا نلم العصب الذى يجب أن يكون فى الاتحاد الاشتراكى، لأنه بدون هذا العصب لن يكون للاتحاد الاشتراكى تأثير كاف. أى هما عمليتان، وعلينا أن نسير فيهما معاً».

حسين الشافعى:

«لو استعرضنا المذكرة الخاصة بخطة العمل سوف توضح لنا الصورة».

(٢)

عبدالنا صر يطالب بتأليف حزب داخل الاتحاد الاشتراكى!

- ويضرب المثل بما حدث يوم الأحد الحزين فى السودان.

- المشير عامر يشكو من انعدام المعار ضة العلنية المنظمة فى نظام عبدالنا صر

وعبدالنا صر يرد بأن العنا صر المضادة موجودة داخل الاتحاد الاشتراكى!

كان واضحاً أن قيام عبدالناصر بتأميم الهياكل الرئيسية للإنتاج دون إعداد كوادر اشتراكية مسبقاً هو المشكلة الرئيسية التى كانت تواجهها الأمانة العامة، خصوصاً وقد كان البديل هو الاستعانة بالكوادر الاشتراكية التى ألقاها عبدالناصر فى السجون منذ عام ١٩٥٩م، ولم يكن ذلك مما يلقى ترحيباً من عبدالناصر كما سوف نرى.

ومن هنا كانت الحيرة التى اتسم بها حوار أعضاء الأمانة العامة! وفى هذه الجلسة الثالثة نقل كمال الدين رفعت الحوار إلى مستوى جديد باقتراحه الذى أعرب فيه عن الحاجة لدراسة الشعب نفسه، أى المجتمع المصرى نفسه! أى أنه بعد اثنتى عشرة سنة من الثورة لم تكن الثورة قد درست بعد الشعب المصرى!

وقد أثار عبدالناصر قضية الانحرافات التى تواجهها الثورة، وما يثور فى المؤتمرات من اعتراضات أشار إليها عبدالناصر بعبارة «كلام نعتبره خارج الموضوع»! وضرب مثلا على خطورة غياب العنصر القيادى فى التجمعات الجماهيرية بما حدث فى مطار الخرطوم!

وكان عبدالناصر يقصد ما وقع قبل يومين من الجلسة في يوم ٦ ديسمبر ١٩٦٤م، الذي عرف باسم «يوم الأحد الحزين» ـ أي بعد قيام ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م في السودان، التي لعب فيها الحزب الشيوعي السوداني دوراً قيادياً. فقد خرج حشد من أبناء الجنوب إلى مطار الخرطوم لاستقبال الوزير الجنوبي كليمنت أمبورو، ولكن الطائرة تأخرت، وسرت إشاعة بين المستقبلين بتعرض الوزير للخطر، فوقع اشتباك بين الشماليين والجنوبيين قتل فيه ١٣ شخصاً وجرح كثيرون.

وقد وضع أنور سلامة أصبعه على موضع الداء في الاتحاد الاشتراكي، وهو الانفصام بين قاعدته وقيادته، بقوله: إنه لو شعر الناس بأن رفع مشاكلهم إلى القيادة سوف يكون له أي تأثير، لآمنوا بالاتحاد الاشتراكي! أو على حد قوله: «لو شعر الناس بأن التوصيل إلى أعلى ينعكس على المستويات الأدنى، فسوف يؤدي إلى نتيجة، ويؤمنون بالاتحاد الاشتراكي»!

ولكن أخطر ما أثاره المشير عامر في هذه الجلسة، هو الآثار السلبية لانعدام المعارضة العلنية المنظمة في نظام عبدالناصر. فقد ذكر أن المشكلة أن الاتحاد الاشتراكي ليس أمامه قوة مضادة ظاهرة، ولذلك لا يشعر بوجود تحد، ولابد من إيجاد البديل! على أنه بدلا من أن يطالب بوجود معارضة منظمة علنية، أوصى بإعطاء الاتحاد الاشتراكي عملاً ومسئولية كعلاج لهذه المشكلة!

وقد رد الدكتور رشدي سعيد بأن العناصر المضادة موجودة داخل الوحدات الأساسية ذاتها! وأنه حضر اجتماعات كثيرة اكتشف

فيها وجود هذه العناصر. وضرب المثل بشخص قال: إن سبب فساد الجامعة هو مجانية التعليم؟ ووصف هذا الشخص بأنه قد يكون شخصاً موتوراً كان يطمع فى وظيفة معينة فلم يحصل عليها. وحذر بأنه إذا لم يحل الاتحاد الاشتراكى المشاكل للناس فسوف يحلها لهم الرجعيون ويأخذونهم مناء!

وقد استفز هذا الكلام عبدالناصر للرد على قول المشير عامر بعدم وجود معارضة ظاهرة، فقال: إن المشكلة الأعوص هى أن العناصر المضادة موجودة فى الاتحاد الاشتراكى! وأعلن أن الحل يكمن فى تكوين «حزب» داخل الاتحاد الاشتراكى يتألف من المخلصين للثورة!

وقد استأنف حسين الشافعى فى هذه الجلسة عرضه لخطة العمل التى ارتآها لتطوير الاتحاد الاشتراكى ونقله من السلبية إلى الايجابية. وقد قامت هذه الخطة على إحكام السيطرة عليه، وربطه ربطاً محكماً بالسلطة التنفيذية ـ مما كان يعنى تحويل الاتحاد الاشتراكى من جهاز سياسى يديره سياسيون إلى جهاز إدارى يديره موظفون! ومن تنظيم شعبى يقوم على أكتاف الشعب، إلى تنظيم حكومى يقوم على أكتاف الإداريين!.

فقد أوضح حسين الشافعى ضرورة إسقاط العضوية عن الأعضاء المترددين والغير جادين، وضرورة أن يكون الذين يتولون المناصب الرئيسية فى الدولة من أعضاء الاتحاد الاشتراكى ـ أو على حد تعبيره فى خطة العمل: «القضاء على التناقض، من حيث

وجود أفراد غير أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى ويتولون مناصب رئيسية فى الدولة، أو الصورة العكسية»! وضم المحافظين إلى التنظيم السياسى على مستوى اللجنة المركزية أو المؤتمر القومى العام عند تشكيله. كما اعتمد فى الخطة مبدأ تفرغ أمناء المحافظات واختيارهم من المستوى القيادى، مع احتمال النظر فى تفرغ الأمناء على مستوى الأقسام والمراكز أيضاً. ووضع أساساً للربط بين التنظيم والأجهزة المركزية للدولة، وتوفير الإمكانات الإدارية، وضرورة إيجاد مقرات لائقة فى كل محافظة واستكمال الموظفين الإداريين المتفرغين للقيام بالأعمال الإدارية بالندب من بين العاملين بالحكومة والقطاع العام!

ويمضى محضر الجلسة الثالثة على النحو الآتى:

كمال الدين رفعت :

«أعتقد أن تحديد الكادر السياسى سهل إذا انتقينا أناساً معينين لهم مواصفات معينة. لكن عملية تحريك الاتحاد الاشتراكى، فأعتقد أن الاتحاد الاشتراكى تنظيم جماهيرى. وفى تقديرى ـ حتى من ناحية الأمانة العامة ـ فنحن فى حاجة إلى دراسة الشعب نفسه، أى المجتمع نفسه! بحيث نعرف العوامل الإيجابية والعوامل السلبية. ويمكن أن نستفيد بالنواحى الإيجابية، ونعالج النواحى السلبية. وفى تقديرى أن هذا هو الأسلوب الذى نستطيع أن نحرك به الاتحاد الاشتراكى ككل. ولهذا أعتقد أن عملية الكادر عملية سهلة وليست عملية صعبة!».

جمال عبدالناصر:

«إن عملية الكادر سوف تساعدك فى العملية التى نتكلم فيها؟ ولابد من تحريك الناس ـ كما تقول ـ ونعرف النواحى الإيجابية والنواحى السلبية. والمفروض أن الكادر هو الذى يقوم بهذا، ويجب أن يوجد القياديون الصالحون فى كل مكان، ويقومون بهذه العملية، ويمنعون الانحرافات التى نواجهها اليوم، ويمنعون ترك الغرض والسير فى طرق أخرى».

«لماذا يحدث اليوم فى المؤتمرات كلام نعتبره خارج الموضوع؟ لأنه لا توجد عناصر قيادية! فوجود عنصر قيادى واع فى وحدة أساسية، يستطيع أن يوجهها».

«فمثلاً، الذى حدث فى مطار الخرطوم! ماذا حدث فى مطار الخرطوم؟ ذهبت مجموعة من الناس إلى المطار لاستقبال أحد الأشخاص، والذى حدث أن شخصاً أو شخصين وجها الناس وجهة غير سليمة، فحدثت المظاهرات! ولو كان يوجد عنصر قيادى ما كان حدث هذا. ما أقصده أنه يمكن لشخص أو شخصين أن يوجها آلاف الناس!».

«وهذا ما ينقصنا فى كل مكان. الجماهير موجودة. فمثلاً عندما نسافر إلى بورسعيد يوم ٢٣ ديسمبر، فسوف يستقبلنا الناس ونجتمع بهم، ثم ينفض الاجتماع. فمن يقوم بالدور القيادى بعد هذا؟ لا يوجد أحد يقوم بهذا الدور القيادى.. كيف نوجد شخصاً أو شخصين فى كل وحدة أساسية يستطيعان توجيه الناس الوجهة الصحيحة؟ إذا

كان يوجد اتصال بين القيادة والوحدات الأساسية فسوف نوجه الجموع الشعبية الاتجاه الذى نريده، وفى نفس الوقت نسمع لهم، ونأخذ منهم مشاكلهم، ونوجههم».

أنور سلامة :

«فى تصورى أنه يوجد أناس مؤمنون. ولكن العملية هى عملية خطة العمل، والتوصيل إلى أعلى وأدنى، وأن يكلف الناس بالعمل. وسوف نقول دائماً: إننا فى حاجة إلى الناس! ولكن يجب أن نكلفهم بالعمل حتى نستطيع الحكم عليهم. وأؤكد لسيادة الرئيس بأنه يوجد أناس مؤمنون، ونحن نعرفهم، لكن الموضوع أنه لا يوجد عمل!».

«فلو شعر هؤلاء الناس بأن التوصيل إلى أعلى ينعكس إلى المستويات الأدنى، فسوف يؤدى إلى نتيجة، ويؤمنون بالاتحاد الاشتراكى، وسوف تكبر القاعدة، وسيكون هناك مجال للاختيار. أى أننا نريد خطة عمل، وخطة مسئولية توصيل للمستويات الأدنى، وبعد هذا سيكون التنشيط سهلاً. المهم هو الخطة، ثم التنفيذ. وعلينا أن نركز تركيزاً كافياً على خطة محددة، وكل واحد يعرف مسئوليته».

المشيرعبدالحكيم عامر :

«توجد مشكلة سوف تواجه الاتحاد الاشتراكى، حتى بعد عملية التنشيط والاستكشاف، وهى أن الاتحاد ـ كقوة ـ ليس أمامه قوة مضادة ظاهرة! ولذلك لا يشعر الاتحاد الاشتراكى بأنه يوجد تحد. ولابد أن نعطى بديلاً لهذا، وإعطاء البديل هو الذى يجعل للاتحاد الاشتراكى حيوية مستمرة. هذه النقطة يجب أن نفكر فيها: كيف

نوجد بديلاً لهذا، لأن القوى المضادة لم تكن ظاهرة. والسبيل لذلك هو العمل بأن يعطى عملاً ومسئولية. والمسئولية هى الطريق الوحيد لذلك».

الدكتور رشدى سعيد :

«إن الجامعات قطاع سهل، لأن عدد أعضائه محدود، ونحن نعرفهم، ولهم مواقف وطنية ـ سواء كانت مواقف عامة أو فى النواحى اليومية، إذن من السهل اختيار الكادر السياسى. وموضوع تنشيط الاتحاد الاشتراكى فى الجامعة يجب أن نهتم به كثيراً، حيث أننى حضرت اجتماعات كثيرة، وقد لاحظت وجود عناصر مضادة فى الوحدات الأساسية، واندهشت لوجود هذه العناصر المضادة».

«فمثلاً شخص يقول: بأن سبب فساد الجامعة هو مجانية التعليم! وقد يقول هذا الكلام شخص موتور لأنه كان يطمع فى الحصول على وظيفة معينة فلما لم يحصل عليها دأب على الشكوى. وهو رجل مهم ومؤثر على المجموعة التى تعمل معه، وبذلك لا يجعلنا نعمل عملاً مفيداً».

«وفى الواقع أن قطاع الجامعة قطاع متواضع فى العدد، بالنسبة «لبحر» الفلاحين والعمال. والتركيز على أناس واعين أمر سهل فى الجامعة، وإننى أفكر فى الاجتماع بهم حول مناقشة موضوع معين، مثل تطوير الجامعة فى النمو الاشتراكى والحياة الجديدة. وهذا موضوع عاجل، ويهم كل الناس، وكلهم يريدون التفكير فيه. وهذا يحتاج إلى وعى كبير جداً، لأنه من المفروض أن تكون الجامعة فى مركزها الصحيح».

«وأعتقد أن حل مشاكل الناس من أهم ما يمكن، لأن الكادر الذى نكوّنه نريد له أن ينجح فى الانتخابات القادمة ويصل إلى المؤتمر. فكيف نصل إلى هذا؟ يوجد لدى الناس مشاكل، ولابد أن نتبنى هذه المشاكل، ونعمل على حلها».

«فإذا لم نحلها نحن، فسوف يحلها لهم الرجعيون، ويأخذونهم منا. وفى هذه الحالة لو حدثت انتخابات، فسوف لا ينجح الأشخاص الذين نريدهم! وعلينا أن نقوم بحل هذه المشاكل. وعلى ذلك لو حدثت انتخابات فسوف ينجح هؤلاء الناس ويصلون إلى المراكز التى نريدها لهم».

جمال عبدالناصر:

«تعليقاً على كلام الأخ عبدالحكيم عامر، أقول: إن لدينا مشكلة «أعوص» مما قاله. لأن العناصر المضادة موجودة فعلا داخل الاتحاد الاشتراكى. بينما يقول الأخ عبدالحكيم عامر إنه لا توجد عناصر مضادة ظاهرة لكى يأخذ الاتحاد الاشتراكى منها حماساً للعمل».

«إن المشكلة هى أن العناصر المضادة موجودة داخل الاتحاد الاشتراكى، وهى عناصر «حركية». ونحن ينقصنا داخل الاتحاد الاشتراكى وجود العناصر الحركية المخلصة».

«أما فيما يتعلق بمشاكل الجماهير، فليس من الضرورى أن نحلها كلها، لأن كل شخص يريد أن يحقق السعادة، والمفروض أن يكون لدينا أناس يقولون: إننا نستطيع أن نحل هذه المشاكل مرحلياً».

«والحل الذى يؤدى إلى ذلك هو أن يكون لدينا كـادر، أو حـزب فى داخل الاتحـاد الاشتـراكى، يتكون من أناس حـركـيين مـؤمنين مخلصين، يقودون الاتحـاد الاشتراكى الذى يمثل الجمـاهير فـعلا. وهذا لأنه لا يمكن أن نقوم بتوعية ٦ مليون شخص، أو أنه لا يمكن أن نعتبر الستة مليون عضو كلهم حركيين مخلصين».

«حقيقة أنه يجب أن ننشط الاتحـاد الاشتراكى، ولكن يجب أن يوجد داخل الاتحاد الاشتراكى.. الحزب الاشتراكى المرتبط، والذى يحرك بوعى الجماهير. أما الستة مليون عضو، فإننا مهما فعلنا لا نستطيع أن نجعلهم كلهم حزبياً، لأنك ستجد شخصاً منهم مؤيداً اليوم، وغـداً ينقلب، لأنه لم يعين فى وظيـفـة ما! والمفروض أن الشـخص المخلص والاشتراكى الحقيقى لا تؤثر عليه عـمليات بهـذا الشكل! فـهناك أشـخـاص أثرّ عليهم الغلاء، علماً بأنهم ـ طبقيـاً ـ لابد أن يكونوا مع الثورة. فـالعمـال مـثـلا، أثرّ عليـهم الغـلاء! لماذا؟ لأنه لا يوجد من يقول لهم: إن حقيقة الموضوع «كذا وكذا». بدليل أن البلد كلها كان يدور فيها كلام كثير، إلى أن تكلمت فى مجلس الأمة».

خالد محيى الدين :

«بالنسـبـة لمشكلة عـدم وجـود مـعـارضـة ظاهرة للاتحـاد الاشتراكى، فإنه يمكن التغلب عليها ـ وحتى على المعارضة الداخلية ـ بأن نثـيـر موجـة حـماس عـامـة بالنسبة لقضـيـة عامـة نربطهـا بالمشاكل العادية، مثل مشكلة الادخار والتـوفير، ونبين أن الادخار لازم لكى تنجح فى التنمية التى ترتبط بمستقبل الناس! فلو جعلنا هذا الموضوع هدفاً للاتحاد الاشتـراكى، بحيث تقوم أمانات الصحـافة

والدعوة وكل الأجهزة والقطاعات بالعمل والمناقشة فى هذه القضية العامة، ففى هذه الحالة لن تستطيع العناصر المعارضة أن تفتح «فمها بأية كلمة!».

جمال عبدالناصر:

«هذا ممكن، لو كان هناك اتصال بين القاعدة والقيادة».

خالد محيى الدين:

«إن هذا هو الذى سيوجد الاتصال، وهو الذى سيظهر العناصر، ويمكن أن يكون بمثابة مقابلة تحد وطنى قوى».

الدكتور حسين خلاف :

«تكملة لهذا الكلام، الواقع أن الاتحاد الاشتراكى ليس لديه تنظيم سياسى يقابل التحديات. ولكنا ـ كأمة ـ لدينا تحديات تاريخية كبيرة، وهذه التحديات يمكن أن نحددها، ونشغل الرأى العام بها، لكى نكتل جهوده، ونعوده على أن يواجه هذه التحديات ويصرف إليها نشاطه، ويلاحظ فيها نجاحه».

«هذا الكلام يمكن أن يطبق فى النواحى العملية وفى النواحى الفكرية والاشتراكية. ففى النواحى العملية محاربة الأمية، بحيث ينجح فى تحقيق هذا الهدف، ويشعر كل عضو فيه أنه أدى شيئاً، وأنه مشدود إلى التنظيم! ويمكن أيضاً أن نشرك الناس فى موضوع زيادة إنتاج مشروع محلى معين فى أسيوط أو فى كفرالشيخ مثلاً. فالناس تريد أن تشعر بلذة الخلق والإنشاء والمشاركة فى الأعمال الناجحة. أى أنه من الناحية العملية يمكن أن نجد أشياء كثيرة نواجه بها هذه التحديات».

«أما من الناحية الفكرية والأخلاقية، فإننا نجد أن الناس تواقة إلى أن ترى نفسها وقد ارتفعت إلى مستوى أخلاقى وسلوكى معين. فعندما يرى الناس أن التنظيم يعمل على تحقيق هذا المستوى، فإنهم يحبون التنظيم بسبب أثره على السلوك والأخلاق!».

«وقد رأينا مثلا لذلك فى غينيا. فقد حاولنا أن نعطى «بقشيشاً» لشخص أدى لنا خدمة، ولكنه رفض، وقال لنا: إن الحزب يحرم البقشيش. والذى قال لنا هذا الكلام سائق تاكسى، وهو مرتاح لأن الحزب استن قاعدة أخلاقية، وهو يحترمها ويدعو غيره إلى احترامها. ملخص هذا أننا نستطيع أن نحدد بعض التحديات الصغيرة والكبيرة، وأن نعمل على الصعيد القومى أو المحلى».

جمال عبدالناصر:

«توجد نقطة يجب ألا تغيب عن أذهاننا: توجد إشاعات! والأخ حسن إبراهيم أبلغنى عن إشاعات تروج فى الإسكندرية! من يروج هذه الإشاعات؟ هل يوجد جهاز مضاد منظم لهذه الإشاعات؟».

«نحن جهاز منظم، ولكن عندنا فراغ! يجب أن نقوم ـ باستمرار ـ بإصدار تفسيرات وتعليمات وبيانات للوحدات الأساسية. فهل يكون المجال موجوداً ويساعد القوى المضادة فى هذا؟ علينا أن نبحث هذا، وبعد ذلك من السهل معرفة مصدر الإشاعات، لأنه يصلنى كل يوم إشاعات. فإذا كنا نتصل بالناس يومياً، ونعطيهم التعليمات والتفسيرات ونرد عليهم، فسوف نسد الطريق أمام مروجى الإشاعات. هذا موضوع تنشيط الاتحاد الاشتراكى».

«وبعد هذا نريد الحزب الاشتراكى داخل الاتحاد الاشتراكى. وبدون هذا الجهاز السياسى ـ الذى أسميه الحزب الاشتراكى ـ لن نستطيع أن نقود الجماهير، أو نتصدى للقوى المضادة. إن التنظيم مطلوب فيه أن ننظم هذا الحزب الاشتراكى الذى يعتبر الجهاز السياسى فى كل المستويات».

«الاتحاد الاشتراكى هو كل الجماهير، وبعد ذلك فإن عملنا الثانى هو الجهاز السياسى ـ أى الحزب السياسى الاشتراكى، المبنى على تجميع القوى الاشتراكية. وهو ما نقوم بعمله اليوم، ونركز عليه كهدف، وإلا فإنه سيكون لدينا جنود بدون قيادات، أو قيادات بدون جنود».

«ونسمع بقية كلام الأخ حسين الشافعى الخاص بتقرير خطة العمل».

حسين الشافعى: (يستأنف تلاوة تقرير خطة العمل):

٣ ـ المحافظة على التنظيم السياسى والعمل على دعمه:

«الاتحاد الاشتراكى العربى تنظيم قائم يضم قوى الشعب العاملة، ولقد أقبل الشعب على الانضمام إليه بفاعلية، ولذلك يجب عدم إهماله، واتخاذ جميع الإجراءات التى من شأنها أن تدعم التنظيم، وتضع قانونه موضع التنفيذ فى كل مراحله استكمالاً لهذا التنظيم. وليرد على كل تصور بأن الاتحاد الاشتراكى تجربة، وأن هناك تفكير فيما يوحى بالتغيير، فتضعف الثقة ويهتز الإيمان بالعمل السياسى».

الاستنتاج:

١ ـ إن حضور السيد الرئيس اجتماعات الأمانة العامة، ورئاسته لها، واهتمامه بها، ينعكس على كل أجهزة التنظيم بالحيوية والإحساس بالمسئولية، ويدعم الثقة.

٢ ـ دعم الخطوات التى اتخذت فى قيام الاتحاد الاشتراكى، بتطبيق القانون من حيث إسقاط العضوية عن المترددين وغير الجادين، والذى يؤكده عدم انتظامهم فى حضور جلسات اللجان، أو عدم تسديدهم للاشتراك، أو اتخاذهم أى موقف يدل على السلبية والانحراف.

٣ ـ القضاء على التناقض، من حيث وجود أفراد غير أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى ويتولون مناصب رئيسية فى الدولة، أو الصورة العكسية!

٤ ـ عدم استكمال مراحل بناء التنظيم وقيام المؤتمر القومى العام، على الرغم من قيام دورتين لمجلس الأمة.

٥ ـ تقييم المرحلة التى تمت فيها مؤتمرات الوحدات بما يشعر أن ما أثير فى هذه المؤتمرات موضع اعتبار وتقدير، ويبرز كتوصيات للخطة الخمسية الآتية، وتنفيذ ما يعتبر أساسياً.

٦ ـ استكمال مؤتمرات الأقسام والمراكز، وقيام مؤتمرات المحافظات، واعتبارها كلجان تحضيرية فى موضوع الديمقراطية والإنتاج على مستوى المحافظات واتخاذها الوسائل لإبراز دور الاتحاد الاشتراكى فى مجال إظهار القيادات على هذا المستوى.

ــ ربط المؤتمرات النوعية فى مجال الإنتاج، عن طريق الاتحاد، لإبراز المشاركة الشعبية، مما يعطى المؤتمرات حيوية وفاعلية.

٨ ــ سرعة إصدار قرار تكوين الهيئة البرلمانية، ليشعر أعضاء مجلس الأمة بالارتباط الحقيقى بالتنظيم السياسى، وليس مجرد عضوية وشهادة عضوية.

٩ ــ ضم المحافظين إلى التنظيم السياسى على مستوى اللجنة المركزية أو المؤتمر القومى العام عند تشكيله، حتى يكون وجودهم فى المحافظات يعبر عن ارتباط بالتنظيم.

١٠ ــ تفرغ أمناء المحافظات، واختيارهم من المستوى القيادى الذى يجعل علاقته بالمستويات الأخرى فى التنفيذ علاقة طبيعية ليس فيها افتعال أو اصطناع.

١١ ــ احتمال النظر فى تفرغ الأمناء على مستوى الأقسام والمراكز أيضاً.

١٢ ــ وضع أساس للربط بين التنظيم والأجهزة المركزية للدولة: رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، مجلس الأمة، الوزارات، المحافظات.

١٣ ــ توفير الإمكانات الإدارية التى تمكن من العمل:

(أ) ضرورة إيجاد مقرات لائقة فى كل محافظة، يمكنها أن تلبى الاحتياجات اللازمة لأداء الاتحاد لعمله فى المحافظات، وكذلك

في الأقسام والمراكز، وفى المؤسسات الجماهيرية وفى الوحدات الأساسية فى مقار الإقامة.

(ب) استكمال الموظفين الإداريين المتفرغين للقيام بالأعمال الإدارية فى المحافظات والمراكز والأقسام، وذلك بالندب من بين العاملين بالحكومة والقطاع العام.

(جـ) إيجاد وسائل المواصلات اللازمة للربط بين الأمانة العامة والمحافظات وبين المحافظات والمراكز والوحدات الأساسية».

٤ ـ وضوح وتبسيط الدعوة والفكر:

من الطبيعى أن أى تنظيم سياسى يجتمع حول فكر. والميثاق أوضح هذا الفكر كمبادئ وكأهداف وكدليل عمل، وقد يحتاج الأمر إلى ممارسة التطبيق، وإبراز الحلول العملية، ومتابعة التطبيقات التى تبتعد أو تتغالى فى وضع هذا الميثاق موضع التطبيق.

الاستنتاج :

الالتزام بالميثاق دعوة وتطبيقاً، ووضع البشر موضع الاعتبار عند اتخاذ أى إجراء أو خطوة تنفيذية، وذلك بإعدادها وتهيئتها لكى تتفاعل مع الإجراء الذى هو أصلاً من صالحها، فتتحمس لهذا التنفيذ، وتكون ـ هى بذاتها ـ أداة التصدى لكل من يريد أن يصور العمل الاشتراكى على غير حقيقته. والتصدى لتشبث العناصر التى ليس من صالحها نمو الاشتراكية. وهذا يتطلب دعم الثقة فى كل ما يعلن، والارتباط فى حدود ما يعلن كبرنامج. وتبسيط الفكر فى مجال

الدعـوة، ليتناسب مـع كل قطاع، دون أن نتـوه فـى فلسفـات لا طـائل من ورائهـا. ودعم تحـالف قـوى الشعب فكرياً، وعـدم إثارة الأحـقـاد والتشكيك وإثارة فئة على فئة.

(٣)

الثورة بين المستفيدين والخائفين

رأينا كيف أعد حسين الشافعي خطة إصلاح الاتحاد الاشتراكى على نحو يربطه بالسلطة التنفيذية ويحكم سيطرتها عليه، ويحوله من جهاز سياسى يديره سياسيون إلى جهاز إدارى يديره موظفون، ومن تنظيم شعبى يقوم على أكتاف الشعب، إلى مصلحة حكومية تقوم على أكتاف الإداريين.

وفى هذا الجزء الثانى والأخير من الخطة، حدد حسين الشافعى ما أسماه بـ «مرتكزات القوة للثورة» التى يجب على الاتحاد الاشتراكى الاتجاه إليها وتنظيم الاتصال بها، وهم المستفيدون من الاشتراكية، سواء فى القطاع الزراعى، أو العمالى، أو فى قطاع المثقفين وقطاع الموظفين. وأكد على ضرورة الاتصال بهذه القوى، وتوضيح ما تحقق لها من إنجازات، لإبراز أن حتمية الحل الاشتراكى هى أساسا من أجل قوى الشعب العاملة.

وتعرض لفكرة ضم النقابة أو التنظيمات التعاونية إلى الاتحاد الاشتراكى، أو إبقائها قائمة بذاتها إلى جوار الاتحاد الاشتراكى، ورأى أن وجود النقابة إلى جانب تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ليس

فيه تناقض، ولكن الأمر يتطلب إحساس القيادات النقابية والتعاونية بأن الاتحاد الاشتراكي هو الذى يعطى الفرصة لهذه التنظيمات لتمارس عملها، وهو أيضا قادر على إسقاط العضوية عن المنحرفين!

والطريف أنه تعرض فى خطة العمل لموضوعى الديموقراطية والإنتاج، بكلام عائم وغامض يوضح عدم فهم واضعى الخطة لما يتكلمون عنه. ولهذا جعل هذين الموضوعين مدار بحث فى المؤتمرات والندوات، لتحديد نقط الضعف وطرق العلاج، وأدان عمليات الانتخابات التعاونية والعمالية والمهنية والسياسية كمعطل للإنتاج. كذلك تعرض لما أسماه فى الخطة بالعناصر الخائفة، وضرب المثل بالمدير الذى يتصور أن الثورة تناصر العمال سواء كانوا مخطئين أو غير مخطئين، فلا يحاسب العامل المخطئ، توهما بأنه لن يكون مرضيا عنه! كما ضرب المثل بالخائفين من أن تؤثر تطبيقات الاشتراكية على مدخراتهم.

وقد قدر فترة زمنية مدتها عام لتكوين عدد كاف لتولى القيادة على مستوى لجان المحافظات ولجان المراكز ولجان الاقسام والبنادر وما فى مستواها، وكذا القطاعات الرأسية من النقابات المهنية والاتحادات العمالية أو الصحفية والجمعيات التعاونية وغيرها، بعد اكتشافهم من خلال مناقشة موضوعى الإنتاج والديموقراطية، وبذلك يمكن اختيار الأفراد الذين يتشكل منهم المؤتمر القومى العام.

ويمضى محضر الجلسة على النحو الآتى:

حسين الشافعى:

«العامل الخامس من العوامل الأساسية: مرتكزات القوة للثورة، المستفيدون من الاشتراكية، وهم:

فى القطاع الزراعى: المنتفعون من الإصلاح الزراعى، ومن تحديد الإيجار بالنسبة للمستأجر بسبعة أمثال الضريبة، ومن التسليف على الزراعة بضمان المحصول وليس بضمان الملكية، ومن إلغاء سعر الفائدة على السلفيات الزراعية، ومن التوسع فى الخدمات فى القطاع الريفى، أى فى الوحدات المجمعة، والمدارس، والمستشفيات، والوحدات الريفية، والطرق، وتعميم مياه الشرب، والمحافظة على سعر الذرة الصفراء.

فى قطاع العمال: المستفيدون من قرارات يوليو الاشتراكية (الاشتراك فى الأرباح والاشتراك فى الإدارة ـ تحديد ساعات العمل ـ الحد الأدنى للأجور) ومن التأمينات الاجتماعية: الشيخوخة، العجز، الوفاة، إصابات العمل، البطالة، التأمين الصحى.

قطاع المثقفين: الذين استفادوا من توسيع التعليم الجامعى، والتشغيل الكامل لخريجى الجامعات، وفتح مجالات واسعة فى قيادات العمل الفنى فى التطبيق الاشتراكى، ومجانية التعليم.

قطاع الموظفين: المستفيدون من تطبيق قانون المعاشات على جميع موظفى الدولة، ورفع نسبة المعاش.

الاستنتاج: الالتقاء مع هذه القوى، وتنظيم الاتصال بها، وتوضيح ما تحقق لها ـ ليس على سبيل المن، بل بإبراز أن حتمية الحل الاشتراكى هى أساسا من أجل قوى الشعب العاملة. وذلك فى مجال الدعوة وفى مجال الاتصال. ومن خلال هذا الاتصال فى مؤتمرات التعاونيين ومؤتمرات الفلاحين ومؤتمرات الاتحاد

الاشتراكى ومؤتمرات المنتجين ومؤتمرات المثقفين، تقوم الدعوة والأجهزة المختلفة بإبراز هذه النواحى، وعمل نشرات موضوعية محددة لكل قطاع، تبرز ما كانت عليه الحال قبل الثورة، وما أصبحت عليه، مع توضيح أهدافنا فى الخطة الخمسية التالية حتى عام ١٩٧٠، للارتباط والتحمس لها والتصدى لأعبائها، ضمانا لمستقبله ومستقبل أبنائه، وتنبيهه باستمرار إلى المخاطر والمتربصين ضد الاشتراكية فى الداخل والخارج، وبما يتطلبه من تشبث ويقظة ونضال من أجل المحافظة على هذه المكاسب. كل ذلك بأسلوب ديموقراطى، لممارستها فى هذه المجالات، وإبراز مشاكل الإنتاج، والعمل على حلها، ودراسة مشاكله، تأكيدا للذاتية والمشاركة.

٦ ـ الربط بين التنظيمات الشعبية الديموقراطية وتنظيمات الاتحاد الاشتراكى:

إن وجود التنظيمات التعاونية والنقابية السابقة على قيام الاتحاد الاشتراكى، يعطيها شعورا بالذاتية. ودخولها ضمن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى قد لايعطيها هذا الشعور بالذاتية، وبأنها كيان قائم بذاته، وله قوته واعتباره وخصائصه، وله فى ضمير جموع العمال والفلاحين اعتبار خاص لارتباطه بحل مشاكلهم الخاصة، وتعبيره عن مصالحهم المباشرة. وقد كان للمكاسب التى حصل عليها العمال والفلاحون منذ قيام الثورة، وللقرارات الاشتراكية، وعمليات التحويل الاشتراكى، أثر كبير فى القطاعين أبعدهما عن الإحساس بالطرفية فى مجال المصلحة، إلا أنه لم يستطع تذويب الإحساس بالعصبية والإحساس بالوجود.

إن ذلك الإحساس لايمثل تناقضا أساسيا فى المصلحة، إلا أنه قد يبرز فى الإحساس بالتسابق من أجل الوضع القيادى.

الاستنتاج: (١) إن وجود النقابة إلى جانب تنظيمات الاتحاد، ليس فيه تناقض من ناحية الموضوع، ولكن الأمر يتطلب إحساس القيادات النقابية والتعاونية فى كل موضع من المواضع، بأن الاتحاد الاشتراكى هو مصدر قوتها، ومصدر وجودها، وأن الاتحاد هو الذى يعطى الفرصة لهذه التنظيمات لتمارس عملها، وهو أيضا قادر على اسقاط العضوية عن المنحرفين. وإلى أن يتكون الكادر السياسى، الذى لاشك ستنبثق فيه القيادات النقابية والتعاونية مستقبلا ـ سيتطلب الأمر تنسيقا فى العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى وبين كل من النقابة والتعاون.

(٢) إن تعرض الرئيس فى خطابه بمجلس الأمة إلى موضوع الإنتاج والديموقراطية يكون مدار البحث فى المؤتمر القومى العام القادم ـ هو تأكيد للاستفادة من هذه المنظمات فى مجال مناقشة الإنتاج، ومناقشة الديمقراطية من خلال الاجتماعات والمؤتمرات التى يقيمها وينظمها الاتحاد الاشتراكى العربى.

٧ ـ الديموقراطية والإنتاج:

هذان الموضوعان ليكون كل منهما مدارا للبحث فى المؤتمرات والندوات والاجتماعات التى تعقد، سواء فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى أو التى ينظمها الاتحاد الاشتراكى بين التعاونيين والفلاحين، أو بين النقابات والإدارة وكل من يمثل الإنتاج، ستجعل للمؤتمرات والاجتماعات جوانب موضوعية يلتقى حولها الناس فى

محاولة لتحديد نقط الضعف وطرق العلاج واقتراحات للمستقبل، مما يعطى المرحلة التى تبعث التحول الاشتراكى والدخول فى مرحلة الانطلاق مجالا للمس المشاكل، لا على أساس جغرافى قد لايبرز أطراف المشكلة، ولكن على أساس موضوعى وقومى يساعد على اقتراح الحلول والمشاكل الإيجابية.

الاستنتاج: (١) فى مجال الإنتاج، هناك مشاكل عامة لاتدخل تحت مسئولية أحد، وهناك مشاكل موضوعية تخص الإنتاج فى كل ميدان، وهناك مشاكل خاصة بكل مصنع. فمن بين المسائل العامة: البحث فى الحوافز، والبحث فى تنظيم الجزاء من حيث أنه وسيلة لمحاسبة المخطئ دعما للإنتاج. وكذلك التطبيق الإدارى للوائح العاملين. أما المسائل الخاصة بكل صناعة، فإن التقاء النقابات العامة وممثلى الإدارة مع ممثلى التخطيط قد يكون مجالا مفيدا لتحديد المشاكل العامة التى تتعرض لها صناعة بذاتها، ويمكن أن تعود بعض هذه المسائل إلى الوحدات الإنتاجية فى المصنع لتناقش، بوصفها مصدر المعلومات الأساسى.

ولكى يكون العمل الذى يتم فى هذه المؤتمرات مثمرا ومفيدا، يجب أن يبتعد عن أى شكل من أشكال السلطة التنفيذية، ليكون تعبيرا حقيقيا لايتصف بالحرص أو المجاملة. وبذلك تتأكد معانى الديموقراطية كسلوك وممارسة، على أساس أن الإدارة والتنفيذ تخلع كل منهما عن نفسها ثوب السلطة عند المناقشة!

(٢) وفى المجال التعاونى، فهناك ربط المنتجين فى المجال الزراعى بالأهداف التى تطلبها الخطة، وحث الجهود الشعبية لوضع

الأهداف موضع التنفيذ، والالتقاء مع برنامج عمل موحد، بإجراء متابعة نوعية على أساس مناقشة سياسة كل محصول على حدة، منذ زراعته إلى تمام تسويقه بشكله أو مصنعا، مستهلكا محليا أو مصدرا، وكل ما يرى مناقشته من المسائل كتعبير عن صالح المنتجين المرتبط بالصالح القومي.

٨ ـ الانتخابات:

إن انتخابات الاتحاد الاشتراكي بالنسبة للوحدات الأساسية، تكمل العامين طبقا للقانون في أبريل ١٩٦٥م. وبالنسبة للجمعيات التعاونية ستجرى انتخاباتها طبقا لنظامها الداخلي. أما انتخابات النقابات العمالية فقد تمت في يوليو الماضي (١٩٦٤) ولمدة سنتين. أما انتخابات النقابات المهنية فكل يجري ويتم في موعده طبقا للقوانين الخاصة بكل نقابة. وبالنسبة لانتخابات المحافظة لم تتم، وإنما قامت هذه اللجان بالتعيين.

من هذه الصورة، يتضح أن عمليات الانتخاب متعددة ومتتابعة. وهذه الانتخابات تؤثر على الإنتاج، من حيث أن المرشحين، في محاولتهم للحصول على الأصوات، يسترضون القواعد الانتخابية بما لايتفق مع الصالح العام.

الاستنتاج: (١) تترك الانتخابات الخاصة بالمهنيين والعمال والتعاونيين إلى القوانين التي تنظم عملية الإنتخابات فيها. (٢) بالنسبة لانتخابات لجان الوحدات الأساسية للجان الاتحاد الاشتراكي التي تحل في أبريل ١٩٦٥م، فيرى تأجيلها لحين انعقاد المؤتمر القومي العام الذي يتعرض لهذا الموضوع ويصدر فيه قرارا. (٣) إن

عمليات الانتخابات فى غيبة الكادر السياسى، هى من قبيل تحصيل الحاصل..

٩ - العناصر الخائفة، وأسلوب التصدى للتحديات والسلبيات:

تنشأ مصادر الخوف فى كثير من الأحيان نتيجة لصور خاطئة يثيرها نوع من الوهم يتطلب تصحيحا. وإذا ما ترك هذا الوهم فسيستمر أثره السئ.

ومن أمثلة هذه الصورة: مدير المصنع الذى يتصور أن تصديه للعامل المخطئ أو الموظف المخطئ لن يكون مرضيا عنه لذلك، لأن الثورة تناصر العمال مخطئين كانوا أو غير مخطئين. أو المسئول الذى يخشى أن يتخذ قرارا فى نطاق مسئولياته، خوفا من أن يحاسب. فلايهمه أن تتأثر المصلحة العامة ومصلحة العمل، بدلا من أن يحاسب على تصرفه. أو الخائفون من تطبيقات اشتراكية جديدة قد تتخذ ولايعلمون ما هو الضمان على مدخراتهم.

الاستنتاج: (١) تحقيق مزيد من الديموقراطية ومزيد من المناقشات الخاصة بمصلحة الجماهير، والتقاء القيادة بالقاعدة من خلال منظمات واجتماعات الاتحاد الاشتراكى. (٢) السعى المستمر لحصر الكفايات القادرة فى كل قطاع، ليكون من بينهم الاختيار للمسئوليات الرئيسية بواسطة الاتحاد - مع دقة هذه المسئولية وحساسيتها - وهذه الوسيلة تؤكد على ربط المسئول بالاتحاد الاشتراكى. (٣) يجب أن يعطى أى مسئول سلطة كاملة توازى المسئولية، حتى يكون مسئولا عن النتيجة.

(ثالثا) خطة العمل:

عند مناقشة طرق الحل، بعد استعراض هذه العوامل باستنتاجاتها ، نجد أنه من اللازم أن نسير فى ثلاث دوائر، على أساس أنها عملية متكاملة، وأن كلا منها يحدد مجالا رئيسيا يعمل على بلورة ودعم خطة العمل. وهذه المجالات هى: (أ) فى الاتحاد الاشتراكى كتنظيم قائم. (ب) فى مجال طرق التعرف على الأفراد الصالحين. (ج) كل ذلك من خلال مناقشات موضوعية تدور أساسا حول الإنتاج والديموقراطية.

والحل لهذا أن يكون تحقيق الغرض الأصلى هو: تجميع القوى الاشتراكية الصالحة للقيادة، وتنظيم جهودها، وبلورة حوافزها الثورية، لكى تكون دعامة التنظيم السياسى فى داخل الاتحاد الاشتراكى العربى:ـ وذلك على مراحل تستهدف أن تكون لدينا ركائز فى مختلف المستويات والقطاعات حتى مستوى الوحدات الأساسية.

وقد يكون الأمر العاجل ، الذى يمكن من قيام المؤتمر القومى العام، وتشكيل اللجنة المركزية خلال فترة لاتتجاوز السنة ـ أن نركز على تكوين عدد يكفى لتولى القيادة، على مستوى لجان المحافظات ولجان المراكز ولجان الأقسام والبنادر وما فى مستواها (المؤسسات الجماهيرية التى تشمل أكثر من وحدة أساسية) وكذا القطاعات الرأسية من نقابات مهنية، واتحادات عمالية، أو صحفية، أو جمعيات تعاونية عامة، إلى آخره ـ بعد اكتشافهم واختبارهم من خلال مناقشة موضوعى الإنتاج والديمقراطية، وذلك فى مجال الاجتماع

والعمل من خلال الاتحاد الاشتراكى العربى، والمؤتمرات التى ينظمها فى مجال الإنتاج، وفى مجال التعاون.

وبذلك نتمكن من اختيار الأفراد الذين يتشكل منهم المؤتمر القومى العام، ويكون التشكيل على مستوى المسئولية، وعلى مستوى المناقشة، وعلى مستوى الإيمان بالنظام. وقد يكون شهر نوفمبر ١٩٦٥م موعدا مناسبا لأداء هذا العمل.

وسيشترك فى دعم هذا العمل كل من الأمانات المتفرعة، كل واحدة منها طبقا لاختصاصاتها وميدان عملها. فأمانة الدعوة تنظيم المحاضرات، وتصدر النشرات بما توضح فى باب مناقشة العوامل فى هذه المذكرة. وسيقوم المعهد بعملية التدريب السريع الذى يتطلبه إعداد هذه القيادات فكريا فى هذه المرحلة. كما تقوم أمانتا الاتصال بالعبء الأكبر فى متابعة جميع الأنشطة فى داخل المحافظات. بينما تتصدى أمانة النقابات لجانب النقابات المهنية. كما تقوم أمانة الفلاحين بدورها فى مجال التعاون والعمال الزراعيين. وستلبى أمانة الشئون المالية والإدارية تدبير جميع الاحتياجات. كما تقوم أمانة الرقابة بتجميع البيانات والمعلومات التى تفيد كل الأمانات الأخرى. وتتولى أمانة التنظيم الربط بين أعمال الأمانة، وخاصة فى حصر الأفراد الذين يتم ترشيحهم من جميع الأمانات. أما أمانة الشئون العربية وأمانة الشئون الخارجية فعلاوة على عملهما المحدد فى الميدان الخارجى والعربى، فإنه يمكن لهما أن يتعاونا فى توضيح الصورة، وذلك فى مختلف المجالات التى تتطلب رأيهما ومشورتهما. كما يمكنهما الإسهام فى المجال الفكرى وفى الدعوة وفى إلقاء المحاضرات.

وسيكون لدوائر الشباب والمرأة فى هذا العمل دور بالمثل. كما سيعهد إلى إدارة البحوث بإعداد الاقتراحات الخاصة بالكفايات التى تشارك فى البحث الموضوعى، وذلك فى الجوانب الخاصة ببحوث الإنتاج والديموقراطية. وبالمثل ستتولى أمانة الرأسمالية الوطنية دورها الواضح فى هذا القطاع.

أما أمانة الصحافة، فستقوم بدراسة هذه المذكرة لتصبح مدارا لعمل خطة تفصيلية لبناء موضوعى لهذه المرحلة، وذلك على ضوء خطة العمل، ودعما للخطة وإبرازا لدور الاتحاد الاشتراكى العربى. كما تكون خطة الصحافة فى العمل منسحبة أيضا على باقى وسائل الإعلام.

وبهذا يمكن لجميع هذه المسئوليات أن تباشَر فى كل الأمانات الفرعية لتحقيق هذا الغرض، وذلك طبقا لبرنامج تفصيلى إذا ما ووفق على هذه الخطة».

انتهى حسين الشافعى من عرض خطة عمل تجميع القوى الاشتراكية لدعم الاتحاد الاشتراكى، وبدأ تعليق أعضاء الأمانة العامة انتقادا للخطة:

زكريا محيى الدين:

«لا أتصور سننتظر سنة حتى نركز على تكوين عدد يكفى لتولى القيادة على مستوى لجان المحافظات ولجان المراكز ولجان الأقسام والبنادر، مما يساعدنا فى تكوين المؤتمر العام».

«وفى تقديرى أن العملية الأساسية هى تنشيط الاتحاد الاشتراكى، واختيار الكادرات. وهذه لايمكن مباشرتها إلا إذا اخترنا

بعض الناس ليساعدوننا على مستوى المحافظات والمراكز والأقسام. وأعتقد أنه في مدى شهر أو ثلاثة أسابيع أو أسبوعين نكون قد انتهينا من اختيار القيادات على مستوى المحافظات والمراكز والأقسام في تشكيل أمانات فرعية، لأن هذه الأمانة العامة لايمكنها مباشرة العمل في ٢٠ أو ٢٥ محافظة، كما أنه لايمكنها النزول على مستوى الوحدات الأساسية، وعددها سبعة آلاف وحدة، لكي تقيّم الناس.

«إذن لابد أن نجتمع بالناس. وهذه تساعدنا على عملية التقييم. ويجب أن توجد أمانات فرعية على مستوى المحافظات والمراكز والأقسام، ثم نعيد تقييمها. وأقصد من هذا أنه توجد وحدات غير صالحة، فما هو موقفها بالنسبة للأمانات المنتخبة؟ يجب أن نطمئن على هذه الخطوة قبل مباشرة أية عملية».

خالد محيى الدين:

«هذه نقطة هامة جداً، وهذا واجبنا. وليس من الضرورى أن ننتظر أسبوعين، ولكن يمكن أن نقيّم منطقة، وننتهى منها، ثم ننتقل إلى منطقة أخرى، وهكذا».

كمال الدين الحناوى:

«لابد أن نقوم بجولة في الاتصال بالأشخاص الموجودين في الأمانات المقابلة لتنظيم الأمانة العامة، لكي نعرف الذين سيقع عليهم اختيارنا. فالاتصال هو الذى سيعطينا المعلومات والحقائق الكافية. ولكن لوعيناً هؤلاء الأشخاص بطريقة السماع، فقد تكون هذه الطريقة غير مضمونة. فالاتصال هو الأهم».

جمال عبدالناصر:

«من الواجب أن تكون عندنا الأجهزة الخاصة بنا فى المحافظات. وفى رأيى أن يكون فى المحافظات والمراكز والأقسام نفس التقسيمات الموجودة فى الأمانة العامة. فمثلا فى محافظة الغربية، يجب أن يكون هناك أناس مسئولون عن العمال. وكذلك فى السويس. ويجب أن نساعد هؤلاء الناس، ونحددهم بكل شيء، لأننا لن نستطيع هنا أن نعمل بالنسبة لكل عمال الجمهورية».

على صبرى:

«فى الحقيقة ـ كما قال سيادة الرئيس ـ نبدأ من الآن، ويوجد بعض الناس الصالحين على مستوى المحافظات. ولم نخشى منهم؟ ولانخشى من سوء الاختيار حتى على مستوى الانتخاب العام؟ ونأخذ ـ مثلا ـ أعضاء مجلس الأمة: لقد تم انتخاب هؤلاء الناس، وهؤلاء موجودون فى المحافظات، والقاعدة موجودة أيضا فى المحافظات».

جمال عبدالناصر:

«بالنسبة للمحافظات فيلزم الآتى:

أولا، أن نعيد النظر، للاستغناء عن العناصر غير النشطة.

ثانيا، يجب أن تتفرغ العناصر القيادية فى المحافظات للعمل، وتحدد لهم مرتبات شهرية! ويكون الأمين فى المحافظة على مستوى المحافظ! ونفضل أن يكون الأمين متفرغا ـ أى نعتبر العملية كأنها وظيفة له!

«وبعـد أن يتم هذا في في المحـافظات، نبـحث الوضع على مستوى المراكز والأقسام، إذ يتم نفس الشيء بالنسبة للتقسيمات الفرعية، بحيث يقوم المسئولون عن قطاع العمل بتحديد المسئولية عن العمال في المحافظات، ثم تحديد المسئولين في المراكز والأقسام، حتى نصل إلى الوحدات الجماهيرية ـ أي يجب أن يوجد تسلسل للخطة. والمفروض في المسئول عن كل قطاع أن يعمل في الخارج».

(٤)

جمال عبدالنا صر يسأل: «هل الاتحاد الاشتراكى محترم أو غير محترم؟»
عبدالنا صر يتصور نظامه نظاما ديموقراطيا ويهاجم النظم الاشتراكية فى العالم لافتقارها إلى الديموقراطية!
عبدالنا صر: من يحارب الاتحاد الاشتراكى يفصل!
: إذا تعارض عمل النقابة مع الاتحاد الاشتراكى نحلها!
د. رشدى سعيد: غير مسموح لأساتذة الجامعات بالسفر لحضور المؤتمرات العلمية!
عبدالنا صر: الاتحاد السوفيتي تجاهل الشعب كله فى عملية عزل خروشوف.

رأينا فى الصفحات الماضية كيف اعترض أعضاء الأمانة العامة برياسة عبد الناصر على مدة العام التى اقترحتها خطة العمل لتكوين القيادات اللازمة لتولى الاتحاد الاشتراكى، وكيف رأى زكريا محيى الدين أنه يمكن اختيار القيادات فى مدى شهر أو أسبوعين، فى حين استكثر خالد محيى الدين أسبوعين، ورأى على صبرى أن «نبدأ من الآن»، واقترح عبد الناصر تفرغ العناصر القيادية، وتحديد مرتبات شهرية لهم، واعتبار عمل أمين الاتحاد الاشتراكى فى المحافظة بمثابة وظيفة له. وبذلك تحول العمل السياسى إلى عمل إدارى.

وفى هذا الجزء من محاضر الجلسة الثالثة التى عقدت يوم ١٩٦٤/١٢/٨م تصدى أنور سلامة لموضوع النقابات، مبدياً خشيته أن يقوم الاتحاد الاشتراكى «بهزها»! لأن النقابات - حسب قوله - «موجودة، ونحن منضمون إلى الاتحاد الدولى للعمال، وتوجد اتفاقيات دولية».

وهنا نبه جمال عبد الناصر إلى وجود تناقضات بين النقابة والاتحاد الاشتراكى، وتساءل: «هل نلغى الاتحاد الاشتراكى أو نلغى النقابة؟». وكان من رأى عبد الناصر أن حل التناقض يكون بأن تكون العناصر التى تدخل الاتحاد الاشتراكى هى نفسها العناصر التى تدخل اللجنة النقابية. ورد أنور سلامة بأن كون عضو النقابة عضواً فى الاتحاد الاشتراكى هو موضع الصعوبة، لأنه إذا سقطت عنه عضوية الاتحاد الاشتراكى فسوف يفصل من النقابة. وقال إن الحل هو أن يرشح الحزب عضو النقابة حتى يعرف العضو أن الحزب هو الذى أدخله! وأن هذا هو ما يحدث فى الدول الاشتراكية. وقد رفض عبد الناصر ترشيح فرد واحد، متمسكا بأن ينزل الانتخابات عدد كبير، واعتبر ذلك دلالة على ديمقراطية نظامه! بل إنه انطلق من هذا الاقتناع إلى مهاجمة الاشتراكية فى العالم وفى الاتحاد السوفيتى على أساس افتقارها إلى الديموقراطية! وقال: «أنا أعتبر أن الاشتراكية فى العالم فى أزمة، وهى أزمة الديمقراطية. فمثلا الاتحاد السوفيتى تجاهل الشعب كله فى عملية عزل خروشوف!».

وهذا الكلام من عبد الناصر عن ديمقراطية نظامه لا تفسير له إلا بأمر من أمور ثلاثة: إما أنه كان مخدوعاً فى نظامه الشمولى، وكان يتصور أنه يدخل فى إطار النظم الديمقراطية! وإما أنه كان لا يعرف الفرق بين الديمقراطية الحقيقية وما أقامه من نظام! وإما أنه كان يصدق ما أطلقه كتابه ومفكروه من أن نظامه يمثل الديمقراطية الحقيقية، وما قبلها كانت ديموقراطية زائفة! وهنا مسئولية الكتاب والمفكرين الذين يزينون النظم الشمولية التى يفرضها الحكام، بدلاً من وصفها بأوصافها الحقيقية. ولكن المثير فى كلام عبد الناصر أنه

كان يتصور نظامه نظاماً ديموقراطيا حتى إنه حذر من أنه «إذا لم نسر فى طريق الديمقراطية سوف ندخل فى عمليات محسوبيات وعمليات لا أول لها ولا آخر! بل ذهب به الحماس إلى القول بأنه يريد نظاماً يسمح فيه بنقد رئيس الجمهورية - أو على حد قوله: «يخرج فيه أفراد يهاجمون رئيس الجمهورية لأنه قام بتعيين زوج كريمته فى إحدى الوظائف مثلا. وقال إنه سبق أن قال بأن نظامه لا يسير على نظام دكتاتورية البروليتاريا وإنما يسير فى طريق الديموقراطية!

وقد تلى ذلك حوار طريف يسوده التخبط حول كيفية فض الاشتباك بين النقابة والاتحاد الاشتراكى، وتساءل عبد الناصر فى حيرة: «هل عمل النقابة هو عمل الاتحاد الاشتراكى؟ هذا الموضوع يجب أن يبحث!»، وقال «لو أن لجنة الاتحاد الاشتراكى فصلت عضو النقابة الذى يرفض حضور اجتماع تدعو إليه، لما تخلف»! وإن العملية هى: «هل الاتحاد الاشتراكى محترم أو غير محترم؟».

وقال سيد مرعى إن الصورة موجودة أيضاً فى القرية، لأن الجمعية التعاونية أقوى من لجنة الاتحاد الاشتراكى. وهذا الوضع سيستمر فترة طويلة، لأن الفلاحين متصلون بحكم المصلحة بالجمعية التعاونية أكثر من الاتحاد الاشتراكى.

وإزاء ما بدا أنه رفض من جانب العمال والفلاحين للاتحاد الاشتراكى قال عبد الناصر: المفروض أن الاتحاد الاشتراكى هو المنظمة الأم، ومن يحارب الاتحاد الاشتراكى يفصل، ومن يتصدى للاتحاد الاشتراكى يفصل!».

وتمضى محاضر الجلسة الثالثة على النحو الآتى:

أنور سلامة:

«بخصوص موضوع النقابات، فيجب أن تكون له خطة، لأننى أخشى أن نرجع إلى الوضع الحالى، وقد يكون أقوى من الاتحاد الاشتراكى، ثم يقوم الاتحاد الاشتراكى بهز النقابات! أرجو أن يكون هذا الموضوع محل مناقشة، لأن النقابات موجودة، ونحن منضمون إلى الاتحاد الدولى للعمال، وتوجد اتفاقيات دولية، حتى تكون نتيجة الدراسة دليل عمل بالنسبة لنا. نريد أن نكون واضحين فيها حتى نعرف طريقنا بوضوح».

«النقطة الثانية، أرى - عند الاختيار - ألا ننظر إلى الشخص: هل هو من النقابة، أو من لجنة الاتحاد الاشتراكى، بل يجب أن يكون أساس اختيارنا: الأشخاص الذين نثق فيهم، ويكونواقياديين، حتى لو لم يكونوا أعضاء فى اللجان النقابية، لأن اختيار القيادات فى النقابات يختلف عن موضوع الاختيار الذى نحن بصدده».

حسين الشافعى:

«لقد أخذ هذاالموضوع دراسات كثيرة، وذكرت آراء ومقترحات كثيرة حول هذا الموضوع، وقد حولت جميع البحوث للسيد/ عبد السلام بدوى، لتجميع كل الآراء والبحوث، ولكى يخرج الموضوع باقتراح محدد».

جمال عبد الناصر:

«ما هو وضع الاتحاد الاشتراكى بالنسبة للنقابات؟ هل هناك ضرورة لوجود النقابات؟ وهل هناك ضرورة لوجود الاتحاد الاشتراكى؟».

«لا شك أن الاتحاد الاشتراكى هو المنظمة الأساسية، وأعضاء النقابة أصلهم أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى. والتناقضات الموجودة الآن بين الاتحاد الاشتراكى، والنقابة يجب أن نحلها. هذا هو الموضوع: هل نلغى الاتحاد الاشتراكى؟ أو نلغى النقابة؟».

أنور سلامة:

«لا يمكن ذلك».

جمال عبد الناصر:

«إذن توجد تناقضات، وهذه التناقضات نتيجة وجود المنافسة بينهما. والذى أتصوره أن يكون هناك عدد كبير من أعضاء الاتحاد الاشتراكى أعضاء فى اللجنة النقابية، وإذا كانت هناك عناصر قيادية فى كل مؤسسة جماهيرية، فإن هذه العناصر هى التى ستدخل لجنة الاتحاد الاشتراكى واللجنة النقابية، وإلا فإن العملية سيكون بها خلل».

أنور سلامة:

«الصعوبة فى كون عضو النقابة عضو فى الاتحاد الاشتراكى، وهذا شرط أساسى فى انتخابات النقابة. وأرجو أن تتسع صدورنا لهذا الموضوع. وكون عضو النقابة عضوا فى الاتحاد الاشتراكى فهذه هى الصعوبة، لأنه إذا سقطت عنه عضوية الاتحاد الاشتراكى فسوف يفصل من النقابة. ولكن بالنسبة لعملية الانتخابات اليوم، فمثلا يتم انتخاب أنور سلامة عضواً بالنقابة، ولو حدثت انتخابات أخرى قد لا يفوز أنور سلامة فيها، وهذا نتيجة المزايدات النقابية».

«والدول الشيوعية تسير بطريقة أخرى: توجد النقابة، ومندوب الاتحاد الاشتراكى، وهذه تأتى بالترشيح. كيف يتم الترشيح؟ يجتمع الحزب ويرشح بعض أفراد معينين، وتعرض الأسماء على الجمعية العامة للحزب، التى تقبل ترشيحهم، ويجرى استفتاء على هؤلاء الأفراد لانتخاب الأفراد اللازمين. وبهذا لا يوجد إزدواج؛ ويعرف هؤلاء الأفراد بأن الحزب هو الذى أدخلهم النقابة».

جمال عبد الناصر:

«إننا نريد أن نسير بطريقة تختلف عن طريقة الدول الشيوعية، إذ أننا نسير على أساس ديمقراطى فى جميع مستوياتنا! حتى إننا نخالف الجزائر فى طريقتها. وقد تناقشت فى هذه العملية مع الرئيس الجزائرى».

«فالمتبع فى الجزائر أن ينزل مرشح واحد، وحصلت مساومات كثيرة لكى ينزل أناس معينين، ونزل عدد كبير لا يعرفهم الرئيس بن بيللا، وقد لا يكونوا صالحين. وبالنسبة لنا ننزل عدداً كبيراً فى الانتخابات».

«أى أن الطريقة التى نريد أن نسير عليها طريقة تختلف عن المتبع فى الدول الأخرى.. والغرض من هذا - نحن ننظر إلى المستقبل - لا نريد للبلد فى المستقبل أن تقع تحت سيطرة أفراد أو أشخاص! لنفرض أنه تولى السلطة شخص عنده نزوات، فسوف يسىء استعمال السلطة».

«إذن طريقتنا التى نسير عليها هى على أساس إيجاد ديمقراطية مع الاشتراكية! وسوف نتعب فى ذلك، لكن بدون هذا سوف نسير فى مجاهل لا نعرفها. ونحن مسئولون عن وضع أساس للبلد لكى تسير عليه فى المستقبل. إننا الآن موجودون، وغدا غير موجودين. والحل الوحيد لضمان الأمان والكرامة والسلام للبلد أن نسير على أساس ديمقراطى!».

«وأنا أعتبر أن الاشتراكية فى العالم فى أزمة، وهى أزمة الديمقراطية! فمثلا بالنسبة لما حدث فى الاتحاد السوفيتى، تجاهلوا الشعب كله فى عملية عزل خروشوف! وفى رأيى لم نحل هذا الموضوع ولكن نسير فيه على خطوات، والخطوة الأولى أننا فتحنا باب الانتخابات، ولكن هذا لا يمنع من ظهور شخص فى مجلس الأمة يبين أن هناك تناقضاً. ونحن نعتبر ذلك علامة صحة وليست علامة مرض».

«النقطة الثانية لا نريد أن يكون العمل السياسى احتكاراً لفئة معينة، لأن هذا يسبب جموداً، وندخل فى ديكتاتوريات لا أول لها ولا آخر!».

«النقطة الثالثة: إذا لم نسر فى طريق الديمقراطية فسوف ندخل فى عمليات محسوبيات وعمليات لا أول لها ولا آخر. وفى المستقبل طالما أنه توجد الديمقراطية لن يستطيع أحد أن يفسد! نريد أشخاصاً يقولون عن فلان كذا وكذا، وفلان عمل كذا وكذا! حتى الآن لا يوجد هؤلاء الأشخاص، والسبيل الوحيد لهذا هو الديمقراطية! والكلام

الذى قيل عن خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى، بعد عزله من الحكم، بخصوص تعيين زوج ابنته رئيسا لتحرير جريدة برافدا، لم يكن أحد يجرؤ أن يقوله عندما كان فى الحكم، لأن النظام هناك فيه عيوب! ونحن نريد نظاماً بحيث يخرج أفراد يقولون بأن رئيس الجمهورية قام بتعيين زوج كريمته فى إحدى الوظائف! إذا كنا نفترض أن هذا أساسنا فى الاشتراكية فلابد أن نفتح العمل السياسى للناس، وستأتينا مشاكل وتناقضات يجب أن نحلها، فإنه فى بلد مثل بلدنا ـ لظروفها ولنفسية الشعب ـ تحصل فيها تناقضات لا أول لها ولا آخر».

«إذن يجب علينا أن نعمل بطريقة أخرى. وقلت فى الجلسة الماضية إننا نسير بطريقة أخرى، وهى ليست طريقة ديكتاتورية البروليتاريا، بل هى طريقة الديمقراطية»!

«وبالنسبة للوعى، لو استطعنا أن نخلق قيادات تقوم بتوعية الناس، لا يحدث مثل هذا الكلام. فمثلا بالنسبة للنقابات، كانت توجد مشاكل كثيرة فى الماضى، أما اليوم فلا توجد إلا أسباب فرعية وأسباب صغيرة ـ مثل الخصومات والعقوبات، وأشياء من هذا القبيل. يجب أن نتحمل، ولكن لا يمكن أن نقول: نحدد عدد المرشحين! يمكن أن يتحدد عدد المرشحين بالنسبة للاتحاد الاشتراكى، ولكن بالنسبة للنقابة لا يمكن تحديد عدد المرشحين، فلو قدم عشرة أفراد أنفسهم للترشيح فى عضوية النقابة فيجب أن يتم ترشيح هؤلاء العشرة. وسوف توجد مشاكل، وعلينا أن نحلها، ونقوم بالتجديد والخلق».

أنور سلامة:

«هل يمكن أن يكون الجهاز الذى يمثل النقابة هو الذى يمثل الاتحاد الاشتراكى؟».

جمال عبد الناصر:

«نعم لا مانع من ذلك».

أنور سلامة:

«من ضمن المشاكل أنه يوجد جهازان وقيادتان، وكل منهما يريد أن يتقرب للعمال!».

جمال عبد الناصر:

«يمكن أن نحدد يوم واحد لانتخابات النقابة والاتحاد الاشتراكى!».

أنور سلامة:

«يمكن أن نقول للجنة النقابة: نريد عشرين عضواً، فمن ينجح فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى سوف يكون عضوا فى النقابة».

جمال عبد الناصر:

«هل عمل النقابة هو عمل الاتحاد الاشتراكى؟ ما هو عمل النقابة، وما هو عمل الاتحاد الاشتراكى؟ هذا الموضوع يجب أن يبحث».

كمال الدين رفعت:

«إن تقديرى للعملية فى المصنع أنه يوجد جهازان: جهاز النقابة، وجهاز الاتحاد الاشتراكى. والذى حدث فى أول الأمر داخل المصنع هو أنه لم ينضم أعضاء النقابة إلى وحدة الاتحاد الاشتراكى، وابتعدوا عنها. والنقابة تعتبر جهازا سياسيا حسب الميثاق، ولكن توجد قوة أخرى وهى لجنة الاتحاد الاشتراكى! فحدث بينهما تصادم. كيف نقضى عمليا على هذا التصادم؟ هذه هى المشكلة».

زكريا محيى الدين:

«إن المشكلة شخصية. فالنقابة، ولجنة الاتحاد الاشتراكى، وممثلو العمال فى مجلس الإدارة - كل منهم يتصور أنه مسئول عن كيان المصنع! وإذا حاولنا أن نضع اختصاصاً لكل منهم، فإنه فى التطبيق لن ينفذ أحد هذا الكلام! ولذلك يجب أن نمنع هذه التناقضات. وقد قدمنا مذكرة أوردنا فيها أربعة حلول، وسأرسل اليوم حلا خامسا، وكل حل له مزاياه وعيوبه. والحل الخامس هو أن نضم رئيس اللجنة النقابية وسكرتيرها إلى لجنة العشرين، ونقصر ترشيح الأعضاء الأربعة لمحلس الإدارة على أعضاء اللجنة النقابية ولجنة الاتحاد الاشتراكى، لأنهم يمثلون القيادات الموجودة فعلا فى المصنع، وهم اليوم يرفضون حضور أى اجتماع مشترك بين اللجنة النقابية ولجنة الاتحاد الاشتراكى. فما الذى يجبر أيا منهم للحضور؟ إن هذا يحتاج إلى إجراءات وتحديد اختصاصات تبين أن الاتحاد الاشتراكى يمثل القوة فى المصنع فعلا! وهناك حلول كثيرة».

جمال عبد الناصر:

«فى رأيى أنه يجب أنه نؤجل البت فى هذا الموضوع بعض الوقت إلى أن نتحرك، فنحن حتى الآن نتكلم فى المكاتب، وعندما نحرك الاتحاد الاشتراكى وننشطه نبحث هذا الموضوع. والحقيقة أنه لو أن لجنة الاتحاد الاشتراكى فصلت عضو النقابة الذى يرفض حضور اجتماع تدعو إليه لجنة الاتحاد الاشتراكى، ما كان عضو اللجنة النقابية ليتأخر فى حضور الاجتماع! أى أن العملية هى: هل الاتحاد الاشتراكى محترم أو غير محترم؟ وعلى كل نؤجل البت فى هذا الموضوع إلى أن نمارس العملية».

سيد مرعى:

«إن الصورة التى نتكلم عنها موجودة أيضاً فى داخل القرية. فإننا نجد أن مركز القيادة فى أية قرية يتمثل فى لجنة الاتحاد الاشتراكى، والجمعية التعاونية، ومجلس القرية، وأحيانا تكون هناك نقابة عمالية. ولا شك أن المجتمع الريفى فى القرية متأثر بوجود قيادات متعددة على مستوى القرية. وأنا لا أريد أن أتكلم فى طريقة التوحيد، وإنما أتكلم من الزاوية التى تهمنا اليوم وهى: وصول دعوة الاتحاد الاشتراكى إلى مستوى القرية».

«فالتنظيم الموجود حاليا، يشكل أول عقبة فى هذا السبيل. والحاصل الآن أن الجمعية التعاونية أقوى من لجنة الاتحاد الاشتراكى على مستوى القرية، وهذا الوضع سيستمر فترة طويلة حتى إذا حاولنا أن نقوى الاتحاد الاشتراكى، لأن جميع الفلاحين متصلون - بحكم المصلحة - بالجمعية التعاونية أكثر من اتصالهم بالاتحاد

الاشتراكى. وهذه نقطة ناقشتها مع سيادة الأخ كمال رفعت على أساس أن التنظيم - فى فترة الانتقال الحالية - لابد أن يربط ما بين المصلحة الخاصة الاشتراكية والمصلحة السياسية».

جمال عبد الناصر

«المفروض أن الاتحاد الاشتراكى هو المنظمة «الأم»، ومن يحارب الاتحاد الاشتراكى يفصل، ومن يتصدى للاتحاد الاشتراكى يفصل! ثم، أليس أعضاء الجمعية التعاونية أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى؟ وكذلك أعضاء مجلس القرية؟ فإذا كان الاتحاد الاشتراكى قوة فإن كل من يتصدى له لابد أن يفصل!».

سيد مرعى:

«هذا يمكن أن يكون حلا لو أن مجلس إدارة الجمعية أصله من داخل لجنة الاتحاد الاشتراكى، بحيث تكون لجنة الاتحاد الاشتراكى هى الأصل، وتتفرع منها الأجهزة الأخرى. ولكن فى الصورة الحالية نجد أن لجنة الاتحاد الإشتراكى منتخبة، ومجلس إدارة الجمعية منتخب، فالاثنان على مستوى واحد. ولذلك يجب أن توجد - فى داخل القرية - منظمة سياسية تنبع منها جميع المنظمات السياسية الأخرى».

جمال عبد الناصر:

«ولكن ليس من الضرورى أن يكون الأعضاء هنا هم نفس الأعضاء هناك! والحقيقة أنه إذا كانت لجنة الاتحاد الاشتراكى قوية،

وتستطيع أن تتصدى لكل من يخرج عن دوره، فإن كل الناس ستدخل فى كنف هذه اللجنة. ولذلك فإنى أقول إنه لابد أولاً من اللجان الموجودة فى القرى والمصانع، وخلق الاتصال بيننا وبينها. فلنجرب هذا ونرى نتيجة التجربة، وبعد ذلك نخلق الكادر المسئول فى المصنع أو القرية».

«فإذا قامت الجمعية التعاونية بأعمال خارج نطاق دورها، وتتعارض مع الاتحاد الاشتراكى نحلها! كذلك النقابة! وبذلك يظهر أن الاتحاد الاشتراكى هو الصورة الأساسية. وعلى هذا الأساس فإن كل الناس وكل الأجهزة ستدخل فى كنف الاتحاد الاشتراكى».

«أما إذا كان فى الاتحاد الاشتراكى إنتهازيون وكذا وكذا، إلى آخر هذا الكلام، فإن الصورة تكون بالعكس. وعلى كلٍّ يحسن بنا أن نؤجل الكلام فى هذا الموضوع».

الدكتور رشدى سعيد:

«إن موضوع الانتخابات مهم جداً، ولكنى أختلف بعض الشىء مع سيادة الرئيس، لأن الواقع أننا إذا كنا سنأخذ بنظام الحزب الواحد، أو تحالف الدولة كلها، فلا مناص من أن نأخذ المرشحين على أساس المبادئ، وهذا صعب، وإلاّ فإن الانتخابات ستكون قائمة على أشخاص وليس على مبادئ».

«وفى كل الدول نجد أن التنظيم السياسى يرشح أى شخص على مبادئ معينة، ولكن عندنا سيدخل كل الناس الانتخابات على أساس الميثاق، وعلى أساس أنها تحب جمال عبد الناصر. وفى هذه الحالة

ما هو الأساس الذى يتم الاختيار بناء عليه - خصوصاً فى الدوائر الكبيرة؟».

«وفضلا عن ذلك، فإننا فى المرحلة القادمة ننتظر مصاعب، ونريد من الشعب بعض تضحيات. وأنا - كعضو فى الاتحاد الاشتراكى - إذا رشحت نفسى فى الانتخابات، سأقول للناس إنه يجب أن نوفر وندخر! ولكن مرشحا آخر إذا قال لهم إنه سيسهل الاقتراض - حتما سينجح فى الانتخابات، وأسقط أنا!».

«لقد كان الوضع فى الماضى أننى كنت أنتخب مرشح حزب الوفد، لأنى أعتقد أن حزب الوفد هو الأحسن».

«خلاصة قولى إننى أريد أن أربط الانتخابات ببرنامج معين بالنسبة لكل مرشح، بدلا من أن يكون كل المرشحين لهم برنامج واحد. وبالنسبة لى فى انتخابات مجلس الأمة، كان فى دائرتى ١٦ مرشحا، كلهم مثل بعضهم!».

«الحقيقة أن هذا موضوع يستحق أن نفكر فيه، حتى يمكن أن نربط الانتخابات بالمبادئ لا بالأشخاص، لأن الاختيار أو الانتخاب على أساس الأشخاص أمر صعب. فأنا عندما أقول للناس: إننى سأخفض مدة الدراسة بالمعاهد إلى ثلاث سنوات سيغضبون منى، ولكن لابد من تنفيذ ذلك لأنه فى صالح البلد».

جمال عبد الناصر:

«إننا نستطيع أن نضع قواعد للكلام الذى يقال، وأى شخص يقول كلاما خارجا على هذه القواعد نفصله! ولكن إذا جعلنا عملية

الانتخابات على أساس «قائمة»، فإن معنى ذلك أننا جعلنا العمل السياسى احتكارا لمجموعة من الناس. وأنا أعتبر أن الناحية الديمقراطية أساسية بالنسبة لنا ـ كدولة ـ فى ممارستنا للاشتراكية. ثم إذا كان هناك انتهازيون نفصلهم! والحقيقة ما هو الأساس الشخصى؟ هو أن يكون الشخص مؤمنا بالمبادئ ومقتنعا بها ولا يمارسها على أساس شخصى ـ أى أنه يمارس المبادئ ممارسة فعلية».

«إن الدول الشيوعية لا يوجد فيها برلمان، ونحن لدينا برلمان يجتمع باستمرار يناقش! ولكن الاتحاد السوفيتى فيه مجلس السوفييت الأعلى، الذى لا يجتمع إلا مرة واحدة فى السنة! أى أنه توجد ديكتاتورية فى الاتحاد السوفيتى!».

الدكتور رشدى سعيد:

«الحقيقة أننى ـ كعضو مجلس الأمة ـ قد لا يعجبنى وزيراً، ولكنى محرج لأنى أشترك معه فى تنظيم واحد ولا أستطيع أن أفعل شيئاً حياله!».

جمال عبد الناصر:

«ما الذى لا يعجبك فيه؟ هل هو دمه أو عمله؟».

الدكتور رشدى سعيد:

«عمله!».

جمال عبد الناصر:

«يوجد مجلس الأمة، يمكن أن تتكلم فيه وتقول ما الذى لا يعجبك! وهذا ما أقصده بالناحية الديمقراطية ـ وإلا فإنك إذا كنت

تقول إنك محرج، فمعنى هذا أننا تركنا الخطأ دون أن نصلحه. ومجلس الأمة جزء من التنظيم السياسى الذى نمارس فيه هذا العمل. ولذلك أقول: إننا لو سرنا بطريقة القائمة سيستمر الخطأ، لأن الشلة الأقوى هى التى لها حماية، والشلة الضعيفة هى التى تهاجم، وستوجد بذلك شلتان: شلة قوية، وأخرى ضعيفة. أو توجد مجموعتان: مجموعة ذات حماية، وأخرى ليس لها حماية».

«وأنا أقول: إن الديمقراطية هى التى تحل لنا هذه المشاكل، كما أقول: إننا نقوم بتجربة جديدة، سنجد فيها مشاكل وأخطاء، ولكن يجب أن تحل. وأنا اعتبر مجلس الأمة جزءاً من التنظيم السياسى، بدلا من أن نمكث فى حجرة مغلقة ونتباحث، يجب أن نشرك الناس معنا. إن تجربتنا تختلف عن الغرب وعن الشرق لا شك، لو سرنا بطريقة غير هذه الطريقة».

«وطبعاً أنا وصلت إلى هذا بعد تفكير طويل جداً، لدرجة أن تفكيرى وصل فى بعض الأوقات أن نقوم بعمل حزبين اشتراكيين، وكل حزب منهما ينزل الانتخابات. لكن وجدنا أن هذا التفكير خاطئ، لأننا سوف نقسم القوى الاشتراكية، التى لم تتجمع أصلاً».

«وفى الحقيقة يوجد الآن حزبان: حزب رجعى، وحزب اشتراكى، والحزب الاشتراكى هو الذى نتكلم عنه الآن، والحزب الرجعى موجود بصفة غير رسمية. فلو قسمنا الحزب الاشتراكى إلى قسمين فكأننى فتتُّ - قسمت - القوى الاشتراكية الموجودة إلى قسمين صغيرين! ولكن بعد أن نقضى على كل الرواسب الرجعية والاستغلالية يمكن أن نوجد حزبين اشتراكيين».

الدكتور رشدى سعيد:

«هذه عملية صعبة جدا».

جمال عبد الناصر:

«بل هى عملية مستحيلة فى الوقت الحاضر، ولكنها دخلت فى التفكير. النقطة الأخرى، نريد ديمقراطية مع الاشتراكية، ولو استطعنا أن نأخذ الحزب ونأخذ الأفراد، فهذا يعطينا فرصة للحصول على الأفراد والعناصر القيادية».

الدكتور رشدى سعيد:

«لقد درسنا عملية الانتخاب على أساس نظرية الاحتمالات، فوجدنا أنه يمكن أن ينجح فى الانتخابات أناس لا نريدهم، وربما يصل إلى المراكز أناس لا تقصد القاعدة إطلاقا أن توصلهم إليها!».

جمال عبد الناصر:

«لدى تقرير عن مجلس الأمة بأن ٩٠٪ من الأعضاء أو أكثر وصلوا إلى المجلس بصورة سليمة».

الدكتور رشدى سعيد:

«هل هذا التقرير مبنى على أساس السماع؟».

جمال عبد الناصر:

«مبنى على عدة عوامل، منها: السماع، والعصبية، والاحترام!».

الدكتور رشدى سعيد:

«ألم يوجد من بينهم انتهازيون؟».

جمال عبد الناصر:

«لم تنجح الانتهازية فى انتخابات مجلس الأمة، ولكن يجوز أن يكون شخص قد «فلت» (نجح) من الانتهازيين. ولقد كشف الناس الانتهازيين دون أن نعمل نحن على كشفهم. فإذا عملنا، فسوف يزداد الوعى لدى الناس. فمثلا نجد أن صاحب شركة زوزو قد صرف كثيراً فى الانتخابات ولكنه لم ينجح، ونجح سيد جلال! كما أن الجابرى صرف مبالغ كثيرة فى الانتخابات السابقة، ورغم هذا لم ينجح».

«لا نفترض فى الناس أنهم لا يفهمون «بهايم».. فقد رشح مدير الجمعية التعاونية بالإسكندرية نفسه فى الانتخابات، وقام بملء الجمعية التعاونية فى الحى الذى رشح نفسه فيه بجميع الأصناف، وحرم الجمعيات الأخرى، وصرف كثيراً، ورغم هذا لم ينجح فى الانتخابات».

الدكتور/ حسين خلاف:

«لماذا لم يجاز هذا الموظف؟».

جمال عبد الناصر:

«لا يوجد من يوقع الجزاء!».

الدكتور حسين خلاف:

«هذه عملية ليست من الاشتراكية فى شئ، بل ضد الاشتراكية ومثل كهذا فى حى كامل يهدم جميع القيم التى نتحدث عنها».

جمال عبد الناصر:

«هل يوجد اتحاد اشتراكى يقوم بعملية الرقابة؟».

«ليس هذا المثل فقط هو الموجود، ولكن يوجد العشرات فى الشركات والمؤسسات سلوكهم غير اشتراكى، وقد أعددت بيانا عن القطاع العام، ويجب أن نستغنى عن عدد كبير من الذين يعملون فيه».

الدكتور رشدى سعيد:

«إن هذه العملية صعبة جدا وتحتاج إلى وعى».

جمال عبد الناصر:

«إن الأخ رشدى سعيد يتكلم وهو متأثر بالدراسات الخاصة بالأحزاب. إننا نريد عمل شيء جديد. ماذا نعمل؟ أعتقد أن ما أقوله ينفعنا، وغيره لا ينفعنا».

الدكتور رشدى سعيد:

«سوف توجد بعض المشاكل، علينا نحن - ككادر سياسى - أن نحلها. فمثلا يستعد بعض أساتذة الجامعات للسفر لحضور المؤتمرات

العلميـة، ولم يوافق على طلبهم! ولجل هذه المشـاكل يجب أن نقـول لهم بصراحة إنـه غير مـسموح بالسفر لحضور المؤتمرات العلميـة! ويمكن بهذه الصراحة أن نريح هؤلاء الناس ونستريح!».

جمال عبد الناصر:

«الشـخص الذى ينجح فى الانتـخابات ولم يقم بتفـهيم الناس فلن ينتـخب مرة أخرى، وليس أمامنا غير هذا السبيل إذا كنا نريد عـملا اشتراكيا ديمقراطيا. ولكن لو عملنا دكتاتورية بألف شخص عملية لا تنفـعنا، ولو تم هذا فـإن ثروات البلد سـوف تذهب إلى الأقـارب والمحاسيب والشلل والأصدقاء!».

الدكتور رشدى سعيد:

«لم أقصد هذا».

(٥)

عبدالناصر: لا يمكن أن ينضم إلينا الشيوعيون والرجعيون!

: الشيوعيون الذين انضموا إلى التنظيمات الشيوعية بعد خروجهم من المعتقل، مصيرهم الاعتقال!

شعراوى جمعة: رشحت كامل زهيرى للعمل معى.

عبدالناصر: يسأل عن سعيد خيال فيجاب بأن سعادته كان معتقلا!

عبد الناصر: لا أريد ترشيحات النقابات لأن فيها عناصر رجعية!

عبدالناصر: خالد محيى الدين ليس شيوعى، وإلا ما ضممناه إلى التنظيم!

: عبدالعظيم أنيس رفض الانضمام للتنظيم الشيوعى ولذلك له أمل فى العمل معنا!

قرأنا فى الصفحات الماضية كلاماً كثيراً لعبد الناصر عن نظامه الديمقراطى، وهجومه على النظام الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى لأنه نظام دكتاتورى تجاهل الشعب كله فى عملية عزل خروشوف. ولكننا قرأنا أيضا لعبد الناصر ما يتناقض مع هذا القول عن الديمقراطية، قرأنا له تمسكه بنظام التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى)، ورفضه حتى قيام حزبين اشتراكيين، بحجة أن ذلك سوف يقسم القوى الاشتراكية فى مصر!، بل إن عبد الناصر مع اعترافه بوجود حزب غير علنى فى البلاد أطلق عليه اسم «الحزب الرجعى» رفض أن يأخذ هذا الحزب شرعيته. ويتساءل المؤرخ: إذا كان عبد الناصر قد رفض وجود حزب اشتراكى آخر غير الاتحاد الاشتراكى، كما رفض وجود حزب رجعى فى مواجهة الاتحاد الاشتراكى، ووصف النظم الشيوعية بأنها «دكتاتورية» رغم سماحها بتعدد الأحزاب الاشتراكية فيها، فأى ديمقراطية كان يظن أن نظامه يمثلها؟ أو أى ديموقراطية كان يتصور أنه ابتدعها؟.

كذلك رأينا نوع الحرية التى كان يتمتع بها أساتذة الجامعات فى نظام عبد الناصر، وكيف كانوا محرومين من السفر لحضور

المؤتمرات العلمية فى الخارج، ولم يكن العلاج الذى اقترحه الدكتور رشدى سعيد هو السماح لهم بالسفر، وإنما مجرد إعلانهم بأنهم «غير مسموح لهم بالسفر لحضور المؤتمرات. وبهذه الصراحة نريح هؤلاء الناس ونستريح».

وفى هذا الجزء من محاضر الجلسة الثالثة تستأنف الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى برياسة عبد الناصر مناقشة النظام السياسى فى مصر، فيذكر عبد الناصر أنه يوجد نظامان فى العالم، وهو يريد من الجميع أن يجتهدوا فيما يختص بنظامه الجديد. ويبدأ فى مناقشة الأسماء التى اقترحها الأعضاء للعمل معهم، فيلاحظ أن بعضهم كانوا معتقلين أو شيوعيين، ويعلن أنه «لا يمكن أن نسلم للشيوعيين»، ويستدرك عندما يرى خالد محيى الدين فى الاجتماع، فيقول إنه لا يعتبر خالد محيى الدين شيوعياً، وإلا ما ضممناه إلى التنظيم! ثم يطلب وضع الشيوعيين الذين خرجوا من المعتقل تحت الاختبار، «حتى نتأكد من سيرهم فى الطريق السليم»!

ويبدأ عبد الناصر فى مناقشة الأسماء التى اقترحها الأعضاء للانضمام إلى التنظيم، ويسأل الأعضاء عن رأيهم فى الدكاترة: جاد عبدالرحمن، وحسين فوزى، وعبدالرزاق عصمت، وحلمى مراد، وعبدالمعبود الجبيلى (فى المحاضر: الجبيرى) ومحمد أنيس، وصلاح مخيمر، وعاطف غيث، كما يسأل عن سعيد خيال، وأمين عزالدين، وعبدالمغنى سعيد، ولطفى الخولى، وكامل زهيرى.

ثم يعلن عبد الناصر فى صراحة أنه يعترض على الشيوعيين والرجعيين، ويقول: «لا يمكن أن ينضم إلينا الشيوعيون والرجعيون».

ويقسم الشيوعيين الذين أفرج عنهم إلى فريقين: فريق الذين انضموا إلى التنظيمات الشيوعية بعد خروجهم، «وهؤلاء مصيرهم الاعتقال، لأنهم يعتقدون أن الإفراج عنهم تم بناء على طلب الاتحاد السوفيتي. وفريق رفض الانضمام إلى التنظيمات الشيوعية، مثل الدكتور عبدالعظيم أنيس، وهؤلاء لهم أمل فى العمل معنا».

وتمضى المحاضر على النحو الآتى:

جمال عبد الناصر:

«يوجد نظامان فى العالم، ونحن نريد أن نجتهد ويكون عندنا تصريف فى كيفية السير بهذه العملية! وعلى العموم، أمامنا أربع سنوات ونصف على انتهاء دورة مجلس الأمة».

الدكتور رشدى سعيد:

«إننى لا أتكلم عن مجلس الأمة، ولكنى أتكلم عن انتخابات الوحدات الأساسية. فإنى أتصور الوضع أننا نريد أن نوصل الأشخاص الذين عندهم وعى كامل إلى المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى».

جمال عبد الناصر:

«هذا عملنا، وعلى قدر العمل والتنظيم قياس نجاحنا، والمناقشة بعد ذلك تكون عن خطة العمل، ولا مانع من الموافقة على ما جاء بالمذكرة الخاصة بخطة العمل. أما بالنسبة لموضوع الانتخابات، فأنا ضد فكرة الاعتراض على المرشحين، وكل هذه الموضوعات سوف نبحثها».

«ولدينا بيان بأسماء الأشخاص الذين تريدونهم أن يعملوا معكم. ولى ملاحظات:

الملاحظة الأولى، أن هناك أسماء متكررة.

والملاحظة الثانية، أن هناك أشخاص كانوا معتقلين أو شيوعيين».

«والشيوعيون الآن ينقسمون إلى قسمين: قسم انضم إلى التنظيم الشيوعى، وقسم لم ينضم إلى التنظيم الشيوعى. وطبعا لا يمكن أن نسلم للشيوعيين! وأنا لا أعتبر الأخ خالد محيى الدين شيوعيا، لأنه لم ينضم إلى التنظيم، وإلا ما اخترناه! ولا نريد الرجعيين».

«وبالنسبة للشيوعيين الذين خرجوا من المعتقل، ولم ينضموا إلى التنظيم، يحتاجون إلى فترة، ويوضعون تحت الاختبار حتى نتأكد من سيرهم فى الطريق السليم!».

«وأرى أن نقلل العدد ما أمكن إلى ثلاثة أشخاص، ثم نزيد العدد بعد ذلك».

زكريا محيى الدين:

«إننى ألاحظ أن هناك سحباً للأشخاص من المحافظات والأقسام إلى المستويات الأعلى، وبذلك سيكون العدد كبيراً جداً على حساب المحافظات والأقسام. فمن الذى سيعمل فى المحافظات؟».

«ثم إن الأشخاص الموجودين فى المحافظات خصوصاً محافظتى القاهرة والإسكندرية يجب أن يكونوا مكملين للأمانة العامة فى القاهرة، لوجودهم بها».

جمال عبد الناصر:

«لا أريد أن يتم اختيار الأشخاص بالاتفاق مع النقابات، لأن بعض النقابات فيهاعناصر رجعية!».

«وبالنسبة للزراعيين، ففى الحقيقة نريدهم حركيين ونشطين، ويكونوا فى نفس الوقت اشتراكيين».

المهندس أحمد عبده الشرباصى:

«يجب أن نستعين بالأشخاص الذين تكلم عنهم سيادة الرئيس. ويوجد بعض صغار الزراع فى مجلس الأمة يمكن أن نستفيد بهم ونطعم بهم العدد الذى نريده».

جمال عبد الناصر:

«يمكن أن نؤجل الكلام فى هذه الأسماء، لأن هذا العدد كبير. ويمكن أن يكتفى كل قطاع حاليا بـ ٣ أو ٤ أشخاص».

كمال الدين الحناوى:

«بالنسبة للاتصال، لابد أن نأخذ موافقة على بعض الأسماء فى حدود الحد الأدنى، لكى نبدأ العمل».

خالد محيى الدين:

«وبالنسبة لاختيار الأفراد بقطاع الصحافة؟».

جمال عبد الناصر:

«لا مانع من الموافقة. ونريد أن نسمع الآراء بالنسبة لاختيار الأفراد».

عباس رضوان:

«بالنسبة للدعوة، يمكن أن تكون الأمانة الوحيدة التى تبدأ العمل بمجموعة كبيرة من الأفراد، حتى تستطيع أن تغذى جميع الأمانات الفرعية، حيث المطلوب منها نشرات ومتابعة المعهد».

جمال عبد الناصر:

«ما هو الرأى بالنسبة للسيد جابر جاد عبد الرحمن؟».

حسين الشافعى:

«سيادته متخصص فى الاقتصاد والتعاون، ومن الناحية الحركية يعتبر صالحاً ونشطا».

جمال عبد الناصر:

«وبالنسبة للسيد حسين فوزى؟».

الدكتور نور الدين طراف:

«كان يعمل بجامعة الإسكندرية».

جمال عبد الناصر:

«وبخصوص السادة: عبد الرزاق عصمت - وحلمى مراد - وعبد المعبود الجبيلى - ومحمد أنيس - وصلاح مخيمر - وعاطف غيث؟».

الدكتور حسين خلاف:

«السيد عاطف غيث يعمل أستاذا للاجتماع بجامعة الإسكندرية».

جمال عبد الناصر:

«هل يوجد اعتراض عليهم؟».

طلعت خيرى:

«إن سيادته كان من بين الأفراد الذين تم اختيارهم فى قطاع الشباب، ولم يتمش معنا، ولم يحضر!».

زكريا محيى الدين:

«إنه يعمل مع الأخ حسن إبراهيم بإخلاص».

السيد الرئيس:

«وبالنسبة للسيد سعيد خيال؟»

عبد السلام بدوى:

«كان سيادته معتقلا!»

جمال عبد الناصر:

«أمين عز الدين، وعبد المغنى سعيد؟ هل يضمن الأخ أنور سلامة عبد المغنى سعيد؟».

السيد/ أنور سلامة:

«نعم».

جمال عبدالناصر:

«كان يعمل مع الأخ كمال رفعت وهو الذى اكتشف ميوله!».

وبخصوص السادة: لطفى الخولى ـ كامل زهيرى؟

شعراوى جمعة:

«لقد رشحتِ السيد/ كامل زهيرى للعمل معى، ويمكن أن يساهم فى الدعوة لو طلب منا ذلك».

جمال عبد الناصر:

«يتم الاتفاق على هذا فيما بينكم، وكذلك تنسيق أفكاركم. بالنسبة للأسماء فأنا أعترض على الرجعيين والشيوعيين!».

السيد عبد السلام بدوى:

«بعض الناس موقفهم غير معروف، كما أنه تم الافراج عن المعتقلين، ولم نعرف مدى الاستفادة بهم؟».

جمال عبد الناصر:

«لا يمكن أن ينضم إلينا الشيوعيون والرجعيون! ويمكن أن نتكلم عن كل واحد. وحسب «معلوماتى» عن الشيوعيين، أن جزءاً منهم قد انضم إلى التنظيمات، وهؤلاء مصيرهم الإعتقال! ولا مفر من ذلك، حيث يتصورون أن الإفراج عنهم تم بناء على طلب الاتحاد السوفيتى! وبعضهم رفض أن ينضم إلى التنظيم الشيوعى، وهؤلاء لهم أمل فى العمل معنا، مثل عبد العظيم أنيس. وعلى هذا الأساس يمكن أن تجتمعوا وتبحثوا الموضوع».

«وبالنسبة للرأسمالية الوطنية: محمد رشدى أعتقد أنه ليس حركياً، ثم على الجريتلى، أعرف أنه رجل اقتصاد، فهل يهتم بالعمل السياسى؟».

المهندس سيد مرعى:

«بخصوص السيد على الجريتلى، فهو يهتم بالعمل السياسى، كما أنه يمتاز بالصراحة» .

جمال عبد الناصر:

«يُبحث هذا بمعرفتكم. ونرى أن تقل اجتماعات الأمانة العامة!» .

الدكتور حسين خلاف:

«توجد نقطة هامة بالنسبة للبرنامج الزمنى، فالحماس متوفر، ولكن يتطلب الأمر التنسيق بين الأمانات الفرعية، التى يبلغ عددها ١٧ أمانة فرعية، ويجب عليها أن تنسق نشاطها. فالحماس موجود والثقة متوفرة، ولكن كل أمانة فرعية تعمل على انفراد، ويجب تنسيق نشاط هذه الأمانات» .

جمال عبد الناصر:

«ماذا نعمل؟» .

الدكتور حسين خلاف:

«أرى أن تحدد كل أمانة فرعية برنامجها فى المدة القادمة وما ستقوم به» .

جمال عبد الناصر:

«ما الذى ستعمله أنت خلال المدة المقبلة ؟» .

الدكتور/ حسين خلاف:

قد تقترح كل أمانة فرعية عقد مؤتمر بعد ثلاثة أشهر وتجتمع سويا».

جمال عبد الناصر:

«غير موافق على كثرة عقد الاجتماعات الأسبوعية. كل يوم نقرأ في الصحف بأنه عقد اجتماع للأمانة العامة استمر ٤ أو ٥ أو ٧ ساعات! عليكم أن تعملوا في الخارج وتقابلوا الناس، وبعد ذلك يمكنكم عمل البرنامج. ويكفي أن تجتمعوا مرة واحدة كل أسبوع لكي تنسقوا العمل بينكم. وبخصوص عملية التنسيق بين الأمانات الفرعية، لو قال لنا الأخ حسين خلاف بأنه سوف يحدد لنا برنامجا، أقول له متأسف، حيث أن هذا الكلام لا يمكن أن نأخذ به، وعلينا أن نأخذ أسبوعين لعملية الاستكشاف، ثم نضع البرنامج، أو نأخذ ثلاثة أسابيع للاستكشاف، ثم نضع البرنامج. وعلى كل أمانة فرعية أن تضع لها برنامجاً، وتقوم بعملية الاستكشاف، ولا تعمل في المكاتب حيث لا ينقصنا جلوس المكاتب!».

المشير/ عبد الحكيم عامر:

«يمكن لكل أمانة فرعية أن ترسل للأمانة العامة تقريراً أسبوعيا بنتيجة أعمالها».

جمال عبد الناصر:

«ويجب أن يكون هناك اتصال بقواعد الاتحاد الاشتراكي، وإذا كنا نريد للاتحاد الاشتراكي قيمة وهيبة، يجب أن يتم الاتصال

بقواعد الاتحاد الاشتراكى. أما بالنسبة لموضوع العمال فإنى أعتبر أنه من أهم هذه الموضوعات، لأن العمال هم الركائز التى لدينا. وكل واحد منكم له حرية العمل ولا يقيد نفسه، فإذا قيد كل واحد منكم نفسه ويأخذ إذنا بما يقوم به، عملية لا تفيد! يجب علينا أن نعمل ولو نخطئ، ويمكن بعد شهر أن نضع البرنامج الذى يقصده الدكتور حسين خلاف. لكن الآن علينا أن نوعى الناس وأن يشعروا أنه يوجد عمل ويوجد نشاط».

أنور سلامة:

«هل يمكن أن نختار من الإداريين؟»

جمال عبد الناصر:

«لا مانع من ذلك؟».

أنور سلامة:

«لا نريد أن نعمل فى الوزارات».

جمال عبد الناصر:

«لا مانع من ذلك، ويجب أن يكون مكتب العمال مفتوحاً طوال الوقت، وكذلك بالنسبة للأخ على سيد شعير».

على سيد على شعير:

«يوجد لى مكتب بمبنى رياسة الجمهورية بمصر الجديدة».

حسين الشافعى:

«إن عملية الاتصال تحدد القدرة على وضع البرنامج».

جمال عبد الناصر:

«هل توجد موضوعات أخرى؟ إذن ترفع الجلسة وشكرا».

الفصل الرابع

الجلسة الرابعة

(١٥ ديسمبر ١٩٦٤م)

(١)

عبدالناصر: فصلنا عددا كبيرا جدا من هيئة التدريس فى أزمة مارس!

عبدالناصر: هدفنا أن نحيى الاتحاد الاشتراكى الموجود!

- نحن نسير فى الطريق بدون مخطط معين!

المشير عامر: المثقفون أكثر الناس تعليقا وكلاما!

عبدالناصر: قد تستغل الرجعية تنظيم الرأسمالية الوطنية!

المشير: المطلوب أن يصل إلى مجالس إدارة النقابات الأشخاص المرتبطون معنا

رأينا كيف ناقش عبد الناصر أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى فى الأسماء التى رشحوها للانضمام إلى التنظيم، وكيف اعترض على ضم الشيوعيين والرجعيين، وتوعد الشيوعيين المفرج عنهم، الذين انضموا إلى التنظيمات الشيوعية، بالاعتقال من جديد.

وفى الجلسة الرابعة التى عقدت يوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر ١٩٦٤ تحدث عبد الناصر عن الانفصال القائم بين النقابات المهنية والتنظيم السياسى، مطالبا بأن يكون للتنظيم السياسى تأثير فعلى على النقابات، لأن التنظيم السياسى هو الموضوع رقم واحد وليست النقابة هى رقم واحد. وضرب المثل بنقابة المحامين قبل الثورة، التى كان فيها محامون ينتمون إلى حزب الوفد، ومحامون ينتمون إلى الأحزاب الأخرى.

واستأنف عبد الناصر الكلام فى مسألة اختيار القيادات، مطالباً بالإسراع فى الاختيار، والاعتماد فى ذلك على السماع دون حاجة إلى الاختلاط والممارسة قائلا: «إننا لسنا أغرابا عن البلد، ونحن لا نعيش فى قارة أخرى»!

وقد أبدى المشير عامر اهتماماً خاصاً بالنقابات المهنية، التى ذكر أن فيها المثقفين «الذين هم أكثر الناس تعليقاً وكلاماً»! مطالبا بالاهتمام بها على أساس ألا يكون التكوين النقابى منفصلاً عن التنظيم السياسى، بل يكون «كجزء فى داخل الاتحاد الاشتراكى»!

كذلك أبرز المشير عامر ضرورة الاعتماد فى الاختيار على الأسماء التى وقفت مع الثورة فى أزمة مارس ١٩٥٤م! وفى غيرها من الأزمات، زاعما أنهم «لم تكن لهم مصالح شخصية «تدفعهم إلى هذا الوقوف، وإنما كانت مواقفهم نابعة عن إيمان بالثورة! مع أن دراسة أزمة مارس ١٩٥٤م قد أثبتت أنها كانت مواجهة بين ضباط الثورة وكافة القوى الوطنية والتقدمية، وأنه لم يقف فى جانب الضباط إلا العناصر المنتفعة بالثورة التى لم يكن لها أية جذور شعبية بين القواعد الجماهيرية قبل الثورة!

وقد أهاج كلام المشير عامر مواجع عبدالناصر، فتحدث بمرارة عن موقف هيئة تدريس الجامعات من الثورة فى أزمة مارس ١٩٥٤م، التى كان لها ـ كما يقول ـ «جمعية برياسة كمال الدين حسين، وكان الاعتقاد أنها ستقف مع الثورة، ولكن عندما وقعت الأزمة «كلهم انقلبوا، وفصلنا عدداً كبيراً جداً منهم»! وطالب بعدم تكرار ذلك الموقف قائلا إنه «إذا جمعنا الناس اليوم على طريقة هيئة التدريس، فإن ذلك لن ينفعنا! والمطلوب هم الناس المرتبطون بنا والذين يعتبرون أنفسهم جزءاً من النظام». وقال: يجب ألا يصل الرجعيون إلى مجالس إدارة النقابات المهنية.

وقد تخبط الأعضاء بين الإسراع فى اختيار القيادات والتأنى فى الاختيار! وكان رأى خالد محيى الدين أنه «إذا لم نجد القائد السياسى يمكن أن نختار، ونطور من نختاره بحيث يصبح قائداً سياسياً، ولا يتم تعيينه إلا بعد أن يثبت صلاحيته». ووافق عبد الناصر على ذلك على أساس أنه «يجب أن نكون مرنين جداً فى هذه العملية، وأنه قد يوجد اشتراكيون لم يظهروا! وبعض الناس يمكن أن يكونوا اشتراكيين، ومن يكون اشتراكيا هو الذى يعمل معنا».

وكلام عبد الناصر عن الاشتراكيين والعمل معهم، فى الوقت الذى يعلن رفضه التام ضم الشيوعيين، قد يثير حيرة القارئ، لأن الشيوعيين لا يمكن أن يكونوا شيوعيين إلا إذا كانوا اشتراكيين، ولكن عبد الناصر كان يقصد بالشيوعيين أولئك المنضمين إلى التنظيمات الشيوعية، وهؤلاء كانت «ديموقراطية» عبد الناصر لا تفسح لهم مجالا فى نظامه، رغم أن النظم الرأسمالية كانت تفسح لهم هذا المكان!.

على كل حال فقد بدأت الجلسة الرابعة التى عقدتها الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى يوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر ١٩٦٤م، بأن أعطى عبد الناصر الكلمة لحسين الشافعى، الذى قال:

السيد حسين الشافعى:

«يسعدنا أن نرحب فى الأمانة العامة بالعضوين الجديدين اللذين أمر السيد الرئيس أمس بضمهما إلى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى، وهما السيد الدكتور أحمد محمد خليفة والسيد عبد الحميد خليل غازى. وهما حاضران معنا اليوم فى هذا الاجتماع».

«فى الأسبوع الماضى، بعد إقرار خطة العمل، كان هناك مجال لعمل الأمانات المختلفة، فقامت بالاتصالات اللازمة بقواعدها. وأترك لهم الكلام - إذا أذن سيادة الرئيس - كل فى مجاله».

«وقد عقدنا خلال الأسبوع اجتماعاً واحداً ضم الأخ شعراوى جمعه، والأخ عبد الفتاح أبو الفضل، والسيد عبد السلام بدوى، والسيد عبد المجيد شديد، وذلك لتحديد الناحية التنظيمية والإدارية فيما يتصل بالجزء الخاص بدعم التنظيم».

«كذلك أرسلت الأمانة العامة خطابا لأمناء المحافظات بطلب معلومات عن مسائل محددة، على أن يصلنا منها تقرير كل ١٥ يوما، وسيصل أول تقرير فى آخر ديسمبر؟. وأرسلنا خطابا آخر لمراجعة أسماء أعضاء اللجان، وإعطاء صورةعما يقترحونه لدعم هذه اللجان، واقتراح من يرون تفرغه لمقابلة التزامات العمل».

«أما بالنسبة للأفراد، فقد سبق للسيد الرئيس أن أوضح رأيه فيما يتعلق ببعض الأسماء المكررة، مع تحديد عدد الأعضاء، ومراجعة الأسماء. وقد أعد كشف بالأسماء، وتقدمت بعض الأمانات بأسماء جديدة، مثل أمانة العمال وأمانة الفلاحين. وسنجتمع باكرا للانتهاء من موضوع الأسماء، حيث إنه قد لا يكون من المناسب مناقشة الأسماء فى مثل هذا الاجتماع الكبير».

«وقد رؤى - بالنسبة للأسماء المكررة - أنه إذا كان لابد من وجود اسم معين فى أكثر من أمانة، فيكون بصفته عضوا أصليا فى إحدى الأمانات، وبصفته عضوا غير متفرغ فى أمانة أخرى».

«وفيما يختص بموضوع لجنة الاتحاد الاشتراكى فى المؤسسات الجماهيرية، والربط بينها وبين النقابة والإدارة، فقد أرسل السيد زكريا محى الدين الاقتراح الخامس الذى ذكره فى الاجتماع السابق».

جمال عبد الناصر:

«الحقيقة أنه لم تصلنى أية ورقة عن أعمالكم فى الأسبوع الماضى. وبالنسبة لاجتماع اليوم فإنى لم أحضّر شيئاً، ولم أجهّز موضوعا معينا. أما فيما يتعلق بموضوع الأسماء، فإنه لا مانع من بحثه فى هذا الاجتماع، على أساس أن الكلام الذى يقال فى اجتماع الأمانة العامة مفروض ألا يعرف فى الخارج. وإذا كنا لا نستطيع أن نبحث الموضوع هنا فأين نبحثه؟. إن عملية الأسماء عملية ضرورية لمساعدة الجهاز فى أن يعمل وينشط».

(قدم حسين الشافعى إلى عبد الناصر كشف الأسماء).

(ثم استأنف جمال عبد الناصر الحديث قائلا:)

«إننى أريد أن أعبر عن أهمية اختيار الأسماء، وهذا يستدعى أن أقول لكم تصورى للمؤتمر. إننى أتصور أن المؤتمر سيضم أعضاء الأمانة العامة وأعضاء المكاتب الفرعية أو الأمانات الفرعية. وتصورى ـ إجماليا ـ أن المؤتمر كذلك سيضم أيضا لجان المحافظات، وجميع أعضاء مجلس الأمة. ويمكن أن نضم للمؤتمر أيضاً عضوا عن كل لجنة قسم أو مركز بالإضافة إلى اللجنة التنفيذية العليا والوزراء والمحافظين على أساس أنهم هم الجهاز التنفيذى».

«هذا هو الشكل الذى أتصوره اليوم إذا أردنا أن نعقد مؤتمراً قوميا عاما للاتحاد الاشتراكى العربى. وهذا يستدعى أن يكون اختيارنا للأسماء الموجودة اختياراً دقيقاً جداً، لأن الشخص الذى سنختاره سيمشى فى العمل السياسى، وسيكون عضوا فى أكبر تنظيم سياسى».

«ولنبدأ باستعراض أسماء النقابات المهنية».

الدكتور نور الدين طراف:

«لدى أربعة أسماء.. الدكتور أحمد حامد النشرتى، نقيب الزراعيين السابق، ومحمد الجوهرى عامر، وكيل نقابة المعلمين، والدكتور محمد أحمد سليم، وهو مهندس، والأستاذ حسين فهمى نقيب الصحفيين السابق».

جمال عبد الناصر:

«إننى أريد أن يكون عندنا تصور للعمل! نحن نريد أن نجمع الناس، وأن يكون لدينا تنظيم فى النقابات مربوط بالتنظيم السياسى. والتنظيم السياسى هو الموضوع رقم واحد، وليست النقابة هى الموضوع رقم واحد فى الأهمية. وبهذا يكون التنظيم السياسى له تأثير فعلى على النقابات، ويكون هناك تفاعل بين النقابات وبين التنظيم السياسى. وهذا هو تصورى للعمل».

«ونحن إذا أخذنا النقابات بشكلها الحالى سنجد أن هناك انفصالاً بين النقابات والتنظيم السياسى! إن العملية التى تحدث بالنسبة لانتخابات النقابة تحدث على عوامل غير العوامل التى نفكر فيها».

«وبالنسبة للعمل الحزبى، فإنه حتى قبل الثورة كان لكل حزب من الأحزاب عدد من الأعضاء فى كل نقابة مهنية. ففى نقابة المحامين ـ مثلا ـ كان يوجد محامون وفديون ومحامون ينتمون إلى الحزب الوطنى. وفى كل الانتخابات يكون العمل السياسى هو الذى له التأثير الأول، وهذا هو الذى نريد أن نعمله!».

الدكتور نور الدين طراف:

«ليس المفروض أن من أرشحهم هم الذين سيكونون أعضاء فى التنظيم السياسى. لقد فهمت أنه يجب أن نجرى اتصالا بهذه الطوائف لكى نستطيع أن نحكم عليهم ونعرف الذين يصلحون للعمل فى الجهاز السياسى. ولكى نقوم بعملية اتصال سليمة، يجب أن نختار أناسا لهم مكانتهم فى طوائفهم ولهم شعبية. والاتصال المستمر بعد ذلك عن طريق العمل والأزمات هو الذى يجعلنا ـ فى خلال فترة ـ نستطيع أن نقول: من الذى يصلح للعمل فى الجهاز السياسى ومن الذى لا يصلح».

الدكتور حسين خلاف:

«هناك بعض نقاط فى حاجة إلى بعض الوضوح بالنسبة لمهمة الأشخاص الذين سنختارهم. لماذا نختارهم؟ إذا تبينا ذلك نستطيع أن نحدد المواصفات التى لابد أن تتوافر فيهم. فبالنسبة لهذه النقطة يوجد بعض الغموض، لأنه قد يتبادر إلى الذهن أن كل أمانة فرعية فى حاجة إلى ثلاثة أو أربعة أو خمسة أفراد لمساعدتها فى مهمتها. هذا هو تصورى».

«كذلك فإنى أتصور أن على كل مكتب أن يجرى اتصالا على نطاق واسع، ولذلك يجب أن يختار أشخاصاً من مختلف الفئات، وأن يزكيهم. ويمكن للجنة الفكر والدعوة أن تختار خمسة أو ستة أفراد ليعاونوها معاونة مستمرة».

«ولكن نحن فى حاجة إلى ركائز فى مجلس الأمة، وفى نقابة الأطباء، ونقابة المحامين، وفى جهات أخرى كثيرة. ويجب أن نتبين ما الذى نطالب هذه الركائز من أجله؟».

«إن هؤلاء الأشخاص لابد أن يكونوا أشتراكيين، لأنهم النواة الأولى فى التنظيم السياسى الاشتراكى. فإذاً لم يكن لدى أحدهم الفكر الاشتراكى، والإيجابية والصدق فى العمل، فإنى أعتقد أنه لا ينفعنا، خصوصاً فى هذه المرحلة الأولى التى نضع فيها نواة الأمانات الفرعية. وهذه النقاط ربما يكون من الخير أن نوضحها ونحددها أكثر، حتى يمكن أن نعمل على هديها».

جمال عبد الناصر:

«إن العمل، أو الواجب بالنسبة للأمانات الفرعية والذين يعملون فيها، هو العمل القيادى بين الجماهير - أى أنه عندما نختار أحد المحامين - مثلا - يجب أن يتوافر فيه شرطان: أن يكون قياديا حركيا، وأن يكون مؤمنا بالنظام الاشتراكى ومخلصا له. وقد يستدعى العمل أن يتفرغ لهذه العملية. فالذى نختاره عن المحامين يجب أن يكون قادراً على تجنيد أناس من بين المحامين ليرتبطوا بنا».

«ولكن يجب ألا نرتبط بالمحـامين ككل، لأننا منذ ١٢ عـاماً ونحن مرتبطون بهم ككل، فلو أعلنت أنى سأزور نقابة المحامين غدا سيذهب كل المحامين إلى النقابة، ولكن من المرتبط معنا منهم؟».

الحقيقة أن هذه هى العملية التى تنقصنا، وبعد ذلك نستطيع أن نوجه وأن نسمع. فيجب أن يكون الشخص المرتبط بنا قادراً على أن يعطى التوجيهات، وأن يبلغنا أيضاً بالآراء الموجودة فى القاعدة. هؤلاء هم الذين نريدهم، إننا لا نريد الذين يجلسون فى المكاتب يقرءون ورقا ويرسلون تقارير فقط، إننا نريد أناسا يعملون فى وسط الجماهير. وبدون هذا لن نستطيع أن نتشعب فى وسط الأجهزة المختلفة والجماهير المختلفة الموجودة فى البلد!».

الدكتور حسين خلاف:

«يجب ألا تكون المسألة قاصرة على أربعة أفراد فقط، ويمكن أن تقدم أسماء كثيرة، لأنه مهما بلغ إخلاص الأربعة أفراد فإن عددهم قليل».

جمال عبد الناصر:

«لقد قلنا هذا الكلام فى البداية! قلنا نريد عدداً كبيراً من الأسماء لنختار منهم، ولكن قابلتنا فى الجلسة الماضية مشكلة أن هناك أسماء مكررة، فالحقيقة أنه يوجد قصور فى معرفة الناس».

«والذى أتصوره - بالنسبة للجنة الفرعية - أننى إذا اخترت واحدا عن المحامين، فلابد أن يكون معه عشرة أفراد أو أكثر من المحامين

الذين تنطبق عليهم نفس المواصفات، لأنه لا يمكن أن نعمل فى قطاع المحامين بواحد فقط! وكذلك نفس الشيء بالنسبة للأطباء، وهكذا. وبدون هذا فإننا لا نبنى التنظيم السياسى. لكن إذا اخترنا واحدا عن المحامين أو الأطباء، ثم اتصلنا بالمحامين ككل، أو بالأطباء ككل، فكأننا لم نفعل شيئاً، وسنجد أننا كتلنا الرأسمالية الوطنية فقط، لأنها متكتلة وجاهزة فعلا، ومن السهل تجميعها! أما بقية القطاعات أو قوى الشعب، فسنجد أننا لا نستطيع تجميعها. إن عملية الأخ سيد مرعى سهلة جدا (كان سيد مرعى أمين الرأسمالية الوطنية)».

المشير عبد الحكيم عامر:

«أى أن الرجعية جاهزة!».

«(ضحك)».

جمال عبد الناصر:

«يجب أن نفرق بين الرأسمالية الوطنية والرجعية».

سيد مرعى:

«أرجو أن يقتنع سيادة المشير بهذا».

«(ضحك)».

السيد الرئيس:

«(موجها الكلام إلى سيد مرعى)».

«أنت الذى يجب أن تثبت هذا، إن هذه العملية حساسة، وقد تستغل الرجعية الكلام الذى يقال عن تنظيم الرأسمالية الوطنية. والرجعية - فى رأيى - منظمة أكثر من القوى الاشتراكية».

سيد مرعى:

«أننى أتلمس الطريق وأنا أرى خطورة الموضـــوع من كل النواحى، خصوصا بعد اجتماع أمس، وخصوصا أن الميدان جديد علىّ. وأرجو أن تأذنوا لى بكلمة بعد الانتهاء من مناقشة النقطة المعروضة للبحث الآن».

جمال عبد الناصر:

(موجها الكلام إلى الدكتور حسين خلاف).

«هل وضحت الإجابة على أسئلتك؟».

الدكتور حسين خلاف:

«إننى أقصد أن أقول: هل نختار عدداً قليلاً أو عدداً كبيراً؟ لأننا نستطيع أن نقدم أسماء كثيرة، ونتبين مدى إخلاص أصحابها ومدى إيجابيتهم، وبعد ما نتبين ذلك فإننا نريد أن نربطهم معا. فهل سيكونون جميعا على قدم المساواة؟ أم أنه ستكون هناك لجنة صغيرة فى كل أمانة فرعية ويعمل الباقون مع هذه اللجنة الصغيرة؟ إن وضوح هذه النقاط يوضح شجرة التنظيم السياسى وترابطها، ويوضح كل عملية وعلاقتها بالعمليات الأخرى».

جمال عبد الناصر:

«إننى أتصور أن لجنة الأمانة الفرعية يصل عدد أعضائها إلى عشرة! ومعنى هذا أنه قد يكون العدد ١٢ أو ٨ فقط، لأننا يجب أن نكون مرنين فى هذا الموضوع».

«والحقيقة أننى أرى أنه كلما زاد العدد كان ذلك أفضل، لأن معناه أننا ندعم موقف الأمانة، وبعد ذلك يمكن أن نقسم كل مكتب إلى مكاتب فرعية، بكل منها عدد وليكن ١٠ أيضاً. بمعنى أننا نوجد ١٧ × ١٠ بالإضافة إلى ١٠ × ١٠، وبذلك نجد أننا بدأنا نعمل ونتوسع. وفى رأيى أن الأمانة العامة أيضاً سيزداد عدد أعضائها عن العدد الموجود اليوم، لأننا كلما زدنا العدد دعمنا العمل فى الاتحاد الاشتراكى».

«وفى رأيى أيضاً أنه يجب ألا نعقد العملية وألا «نحبكها»! إننا نسير ونستكشف، وفى سيرنا لا مانع من التغيير إذا اقتضى الأمر ذلك، ولكن يجب أن نعرف أولا ما هو العمل، وما هى المواصفات؟ ثم لنفرض أن أحدنا غير قادر على ترشيح عشرة أشخاص، فكيف نجبره على ذلك؟».

«فى رأيى أننا فى عمليتنا الأولى لابد أن نعتمد على معرفتنا السابقة. إننا لسنا أغرابا عن البلد ونحن لا نعيش فى قارة أخرى، إننا نعيش فى مصر، ونسمع عن كثير من الناس، ولدينا إمكانية كبيرة جداً لكى نضع هؤلاء الناس الذين سمعنا عنهم موضع الاختيار. وفى رأيى أن نتيجة الاختيار سيكون ٩٠٪ منها سليما».

«إننى أرى الأخ غازى لأول مرة مثلا، ولكنى سمعت عنه من مناقشات مجلس الأمة التى أستمع إليها. وأنا أستمع إلى مناقشات مجلس الأمة، وسمعت كلام «فلان وفلان»، وأنا أعرفهم بأسمائهم فقط ولا أعرف أشكالهم - أعرفهم من الكلام فى مجلس الأمة، ومن الرأى الذى يقال عنهم».

«إننا اليوم - بالنسبة للاختيار - لا نستطيع انتظار المباشرة والعمل، لأننا لابد أن نعمل بسرعة. والحقيقة أننا لسنا قادمين من لا شىء، لأننا نعرف الناس ولنا اختلاط بهم. وفى نفس الوقت نبدأ من نقطة الابتداء فى التنظيم السياسى. فإذا انتظرنا الممارسة والعمل سنحتاج إلى وقت طويل. وفى رأيى أن العملية فى حاجة إلى وقت طويل، فليس أمامنا إلا أن نعمل على أساس ممارستنا السابقة، وعلى أساس اتصالاتنا السابقة، وفى نفس الوقت ندخل فى الممارسة والعمل».

المشير عبد الحكيم عامر:

«بالنسبة للنقابات المهنية فإننا نجد فيها المثقفين، ولذلك فإن لها أهمية خاصة حيث أن هذه الفئة أكثر الناس تعليقا وكلاماً! ولذلك أيضاً يجب أن تقوم النقابات كتنظيم - بصرف النظر عن العدد - حيث أنها منتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية، وليست موجودة فقط فى القاهرة والإسكندرية، والأساس الانتخابى فيها معتمد على الأعداد الكبيرة المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية، وليس معتمدا على القاهرة والإسكندرية فقط. إنه معتمد على كل قاعدة، وتعتقد القاعدة بأن هؤلاء الناس الذين تنتخبهم هم أحسن الناس حسب

تصورها، ويرجع ذلك إلى عدم وجود توجيه من الجهاز السياسى، لأن ارتباطهم بالنقابة ارتباط مصلحى. ولذلك يجب أن نغطى الجمهورية كلها بالارتباط السياسى، ويدخل التكوين النقابى فى الإطار العام، ولا يكون منفصلا بل يكون كجزء فى داخل الاتحاد الاشتراكى. ويكون هذا بالنسبة لنقابتى المحامين والأطباء وغيرهما».

«أما من ناحية الأسماء، فقد مررنا بتجارب كثيرة، ومرت الثورة بأزمات، ووجدنا أن كثيراً من الأسماء - سواء بالنسبة للمحامين أو الأطباء - كانت لها مواقف واضحة عن إيمان وعن صدق مع الثورة فى أزماتها السابقة. وهذه هى القاعدة، ويمكن أن يكون هؤلاء الناس أسسا وعمدا للتنظيم السياسى، لأنهم يوم أن وقفوا هذه المواقف مع الثورة لم يكونوا مرتبطين مع أى مسئول فى الدولة، ولم تكن لهم مصالح شخصية. هذا ما حدث عام ١٩٥٤م».

«إذن من ناحية الناس نحن لسنا فقراء، ويمكن أن نقوم باختيار الأعداد التى نريدها. ومن ناحية التنظيم يجب أن نسير فيه بتوسع. أما عن التجربة فيوجد أناس كانوا فى مجلس الأمة، وبعض الناس لهم مواقف معروفة مع الثورة - أى توجد أعداد كثيرة جداً لو فكرنا فيها سوف نجدها وتصلح للعمل معنا. وأى عدد من هؤلاء الناس يمكن أن نأخذه وينضم معنا سواء فى الأمانة العامة أو فى الأمانات الفرعية».

«ويجب أن نلاحظ أنه سوف يحدث هجوم من بعض الناس على اختيار هؤلاء الناس للعمل معنا، ويجب أن نعترف بهذا، وأن نقاومه، وألاّ نكون مستعدين للتخلى عن هؤلاء الناس الذين يعملون معنا، إلا إذا صدرت عنهم أخطاء فعلية مقصودة. وبهذا سوف يوجد

تضامن كما هو الحال فى التنظيم الحزبى تماماً. هذه ملاحظاتى العامة وشكراً».

جمال عبد الناصر:

«نريد أن نعطى أمثلة لما حدث فى عام ١٩٥٤م! كانت توجد هيئة التدريس، ولها جمعية برياسة كمال الدين حسين، وكنا نتصور بأن هذه العملية ناجحة، وكان يجتمع بهيئة التدريس التى كان فيها الشهاوى. ماذا حدث عندما حدثت أول أزمة؟ كلهم انقلبوا! وفصلنا منهم عدداً كبيراً جداً، لأنه كان يجتمع مع مجموعة من الناس تسمى هيئة التدريس، ولم يتبقَّ إلا عدد قليل لا يتعدى عدد أصابع اليد!».

«وبالنسبة للجيش، كان يوجد تنظيم فى الجيش، وبعض الضباط ساروا مع محمد نجيب، ولكن نظراً لأن التنظيم موجود، وكل واحد كان يعرف بأن رقبته فى هذا التنظيم، ولأن الجيش كان يعرف الموقف بالتفصيل، لذلك لم يخدع بالكلام الذى قيل آنذاك عن الديمقراطية! ونجد أن هيئة التدريس عندما تركونا كانوا يعتقدون بأن الموقف السليم بالنسبة لهم هو أن يكونوا فى موقف مضاد لنا».

«إذا جمعنا الناس اليوم على طريقة هيئة التدريس، فإن ذلك لن ينفعنا! إننا نقول هذا الكلام حتى نعرف طريقنا. ومن السهل جداً أن نقول: إننا نريد أن نجتمع بهيئة التدريس، فسوف تجتمع هيئة التدريس، ويقال كلام جميل، ولكن هل هذا هو المطلوب؟ المطلوب هم الناس المرتبطون بنا، والذين يعتبرون أنفسهم جزءاً من النظام - سواء بالنسبة للمحامين أو غيرهم».

الدكتور نور الدين طراف:

«إن ما ذكره سيادة الرئيس وسيادة المشير عبد الحكيم عامر صحيح مائة فى المائة. وبالنسبة للمهنيين، فإننا نريد أن نجمعهم على الطريقة التى تكلم عليها سيادة الرئيس، حيث نريد أن نكوّن التنظيم من الناس الذين يستطيعون أن يجمعوا الناس ويؤثروا فيهم، لأننا لا نستطيع أن نكون التنظيم المطلوب الآن، لأن هذا يأتى نتيجة استكشاف واتصال. صحيح أنه يوجد بعض الناس وقفوا معنا فى الأزمات التى صادفتنا، وهؤلاء الناس سيكونون معنا، ولكن يجب أن يكون هناك اتصال على شكل واسع، حتى يمكن أن نحكم على انضمامهم للتنظيم. وبالنسبة للأسماء التى نتقدم بها، لا نقول إنها ستكون فى التنظيم إلا بعد التأكد من إيمانها والاتصال بها».

«وفيما يختص بالمهنيين، فقد عقدت اجتماعاً بهم يوم السبت الماضى، وكان كل الكلام الذى دار فى هذا الاجتماع أنهم يريدون أن يكونوا جبهة واحدة، ولا يريدون أن يكونوا طوائف، ويسمون أنفسهم مهنيين. وفى الحقيقة كان كل ما قالوه كلاماً جميلاً، وهم متفهمون للوضع الاشتراكى، ويطالبون بتعديل قانون النقابات على أساس المفهوم الجديد، حتى يكونوا جميعا فى الصورة. وأعتقد أنه فى الاجتماعات القادمة سنتمكن من إيجاد الأشخاص الذين يصلحون للتنظيم. ولقد تقدمت ببعض الأسماء التى تم اختيارها بسرعة، والتى لها مكانتها، وتستطيع أن توجه وتؤثر وتكون مرتبطة بنا فى أول العملية حتى تتسنى لنا عملية الاستكشاف».

المشير عبد الحكيم عامر:

«هذا كلام سليم. إنما بالنسبة لعملية الانتخابات، التى سنقدم عليها فى شهر ديسمبر أو يناير أو فبراير، فإنها تستغرق وقتا كبيراً. ولكن فى الوقت نفسه لا نتجاهل عملية الانتخابات لأنها ستؤدى إلى وجود مجالس إدارة للنقابات أيا كانت هذه المجالس. وهذا ليس المطلوب، إذ المطلوب أن يصل إلى مجالس إدارات النقابات الأشخاص الذين يكونون مرتبطين معناً، وفى الوقت نفسه يوجد عنصر المنافسة».

جمال عبد الناصر:

«أى أنه يجب ألا يصل الرجعيون إلى مجالس إدارات النقابات».

المشير عبد الحكيم عامر:

«أما بالنسبة للأسماء، فلم يحصل اعتراض على أى واحد لأن التنظيم لم يكن قائماً، لكن كلامنا الآن ينصب على مستقبل التنظيم، ويجب أن توضع الخطوة القادمة فى الاعتبار لأنها ستؤثر على التنظيم».

الدكتور نور الدين طراف:

«بالنسبة للانتخابات سأكون مسئولا عنها بعد عام، لكن لن أكون مسئولا عن الانتخابات الحالية لأننى لم أستطع أن أكون رأيا عاماً».

المشير عبد الحكيم عامر:

«إذا اعترضنا على أحد فيجب أن يكون اعتراضنا عن معرفة، وإذا وافقنا على أحد فيجب أن تكون موافقتنا عن معرفة أيضاً».

جمال عبد الناصر:

«بالنسبة لما ذكره الدكتور طراف، فمن يريد أن يعمل بعدد كبير من الأفراد، له أن يعمل بهذا العدد، ومن يريد أن يعمل بأى عدد ولو قليل فله أن يعمل، ولا ينتظر حتى يجد العدد المطلوب، لأنه كيف يمكنه أن يجد العدد المطلوب طالما أنه لم يعمل؟».

أنور سلامة:

«يظهر أننا لم نفهم الوضع كما يجب. فمثلا فى قطاع العمال توجد مجموعة كبيرة فى هذا القطاع مؤمنة وصادقة ويمكن ـ كبداية لعمل التنظيم ـ أن نبدأ العمل بعدد كبير من الأفراد. وأؤكد لسيادة الرئيس بأن مجموعة كبيرة فى هذا القطاع مؤمنة وصادقة، ويمكن فى مدة قصيرة إثبات مواقفهم الصادقة. وبالرغم من أن الأسماء التى تقدمت بها كانت قليلة، فإن تصورى أنه من الخطأ أن نبدأ بعدد قليل. وقد كان تصورى هو أن نبدأ بأناس تفرغهم للعمل بالأمانة العامة، وكل واحد يستلم العمل وتكون معه مجموعة للعمل فى الأقاليم، حيث أننا لم نختر أى عدد من خارج القاهرة. وبعد هذا سوف نستكشف ونختار من يكون فى كل محافظة».

جمال عبد الناصر:

«بالنسبة لهؤلاء الناس، ليس لدينا مانع من أن يكونوا متفرغين، بشرط ألا يكونوا من الإداريين، إذ يوجد فرق بين هؤلاء وهؤلاء. ثم من يوضع فى الأمانة الفرعية يجب أن يكون اشتراكيا وحركيا».

أنور سلامة:

«هذا ما سيكون».

جمال عبد الناصر:

«لقد ذكرت أن الأسماء التى قدمتها غير هذه الأسماء، هل تريد تغيير الأسماء؟».

أنور سلامة:

«إننى موافق عليها ويمكن أن نبدأ بها».

جمال عبد الناصر:

«معنى هذا أنك ستجد معك مائة شخص».

أنور سلامة:

«يمكن أكثر من هذا».

جمال عبد الناصر:

«سوف تقوم بالعمل فى الأمانة العامة، ويكون فى القاهرة نفس الشىء، وكذلك فى الإسكندرية نفس الشىء، وكذلك فى بقية المحافظات يكون نفس الشىء. وإذا كنت تصل إلى إيجاد ١٠٠ شخص فى الأمانة العامة، ونصل بالنسبة للقاهرة إلى هذا العدد، وكذلك فى الإسكندرية، وبقية المحافظات التى فيها عمال فسوف تتمكن من القيادة فى جميع أنحاء الجمهورية. هذا هو أساس التنظيم كله».

أنور سلامة:

«لابد أن نصل إلى كل مصنع. ليس هذا فقط، بل يجب أن يكون التنظيم فى كل مبنى سواء كان هذا المبنى لتصنيع الصوف أو القطن، ويكون - مثل أى تنظيم - يجب أن يكون فيه أناس مرتبطون بنا ارتباطاً وثيقاً. ولكن إلى أن تتحقق زيادة الأعداد التى يجب أن تكون، أعتقد أنه من الأفضل أن تكون البداية بعدد متواضع من الذين يعملون معنا من غير الإداريين».

زكريا محى الدين:

«سوف تقابلنا مشاكل هامة جداً يجب أن تؤخذ فى الاعتبار، وهى عملية اختيار العناصر القيادية فى الأمانات الفرعية، إذ يجب أن نتأكد من قدرة وإيمان هذه العناصر على القيادة، لأنه - من ناحية النظرة الشعبية - سوف تثار تساؤلات كثيرة عن الأسس التى تم بها اختيار هذه العناصر؟ حيث أن كل واحد يعتقد فى نفسه أنه حركى ومؤمن وقائد جماهيرى، ويقارن نفسه بمن تم اختياره! وبهذا ستوجد مقارنات قد تؤدى فى النهاية إلى وجود معارضات، أو قد تؤدى إلى تبلور معارضة بالنسبة للمجموعات التى تختار، سواء كانت ١٠٠ أو ٢٠٠ أو أى عدد. وهذا يدعونا إلى أن نتأنى فى عملية الاختيار بأعداد كبيرة، ويمكن أن نبدأ بشخصين أو ثلاثة أشخاص، ثم نضم بعد ذلك العناصر الصالحة».

جمال عبد الناصر:

«بالنسبة للعمال لى رأى. فقد كانت عندنا فرصة لمعرفتهم، كما أنهم يعرفون بعضهم، ويمكن أن نبدأ بـ ٢٠ أو ٣٠ شخصا، إما من

الأسماء المعروضة أو يمكن أن نجد غيرهم. هذا بالنسبة للعمال، أما بالنسبة للأخ شعراوى، فإن الوضع بالنسبة له يختلف، ويحتاج الأمر إلى التأنى، لأن عمليته تختلف. أما بالنسبة للعمال والمهنيين فى المحافظات، وبالنسبة لقطاع الفلاحين، فالعملية لا تحتاج إلى تأنى. وأيضاً فإن الرأسمالية الوطنية معروفة وليس فيها مشكلة».

«ويمكن المشكلة التى تقابلنا هى مشكلة المهنيين! واعتقد أنه يمكن بعد هذا أن نتوسع فى العملية بالنسبة للمهنيين، ونعطى للأخ عبد الحكيم عامر مسئولية فيها، ويكون معه الدكتور طراف والدكتور رشدى سعيد والدكتور أحمد محمد خليفة، حيث يستطيعون أن يقوموا بدور فى هذا الموضوع. ويمكن عن طريق الأسماء أن نختار. وليس من الضرورى أن يقوم الأخ شعراوى باختيار الأسماء بمفرده، ويمكن أن يشتركوا معك فيها، وبهذا نوسع دائرة الاختيار. وقد قام الأخ عبد الحكيم عامر بدور الاتصال بالمهنيين فى الفترة الماضية، ولكنه أوقفها الآن».

شعراوى محمد جمعه:

«أرى أن نبدأ العمل فى الأمانة بعدد قليل، يكون قادراً على الحركة، ويتفاعل سياسيا مع الأمانات الفرعية، بحيث يوجد اتصال قوى مع القواعد. لأنه يهمنى وجود الشخص القوى فى النقابة، ولا يقل أهمية عن الشخص الذى يعمل معى فى القاهرة، وربما يكون أفضل منه، لأنه يوجد مع الجماهير ويستطيع أن يحركهم ويوجههم. وفى الحقيقة يتوقف هذا على معرفة صفات الناس. ويمكن لبعض العمال يعملون مع الأخ أنور سلامة، ويساعدونه فى عملية التنظيم السياسى. ولكن بالنسبة لى فإننى محتاج لهم فى السويس وبور سعيد».

جمال عبد الناصر:

«لا مانع من أن يكونوا فى السويس وبور سعيد».

أنور سلامة:

«إننى أختار من يكون فى الإسكندرية ومن يكون فى السويس، ولكن بعد أن نبدأ العمل بهم فى القاهرة».

المشير عبد الحكيم عامر:

«لى رأى فى هذا الموضوع، وهو أنه يجب أن تكون هناك مرونة فى هذا الموضوع، وألا نتمسك بفكرة معينة. فلو سمحت ظروف أى قطاع له بالتوسع، فيمكن له أن يتوسع. نريد مرونة فى العمل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد أن تكون الخطة شاملة للجمهورية كلها، ويكون لكل أمانة فرعية ولو شخص واحد. ويمكن أن نبدأ بـ ٥ أو ٦ أشخاص. وإذا بدأنا بعدد أكبر يكون ذلك أفضل، وبذلك يصبح التنظيم مترابطا».

خالد محيى الدين:

«أعتقد أنه لكل أمانة ظروفها من ناحية تحديد العدد الذى تجده صالحاً للعمل معها، ولها أن تختار العدد الذى يناسبها.. لكن يجب فى العضو الذى سيتم اختياره أن يكون قائداً سياسيا أو قائدا نقابيا جيدا. وإذا لم نجد القائد السياسى يمكن أن نختار، ونطور من نختاره بحيث يصبح قائداً سياسياً - أى أن الأساس فى العملية هو اختيار القائد السياسى، فإذا كانت هذه العملية ستكون صعبة فيمكن أن نختار بعض الناس ليعملوا معنا ولا يتم تعيينهم إلا بعد ثبات صلاحيتهم.

فهل يمكن أن نختار بعض الناس لكى يتعاونوا معنا فإذا ما ثبتت صلاحيتهم يتم تعيينهم؟».

جمال عبد الناصر:

«يجب أن نكون مرنين جدا فى هذه العملية. أما بالنسبة للنقطة الخاصة بالاشتراكيين، إن الاشتراكيين قد يكونون قلة، وفى نفس الوقت قد يوجد اشتراكيون لم يظهروا، وبعض الناس يمكن أن يكونوا اشتراكيين، وبعض الناس يمكن أن يكونوا نقابيين. ومن يكون اشتراكيا هو الذى يعمل معنا!».

الدكتور رشدى سعيد.

«ما هو الفرق بين عضو الأمانة الفرعية وعضو التنظيم السياسى؟ وهل كل الأسماء ستعرضها هنا؟ لأنه، بالنسبة لنا، توجد عناصر اشتراكية ممتازة، ومن السهل أن نختار من بينها أكثر من خمسين شخصاً، أو نوسع القاعدة بالعناصر الصالحة التى يمكن بقليل من الوعى أن تتفاعل معنا. نريد أن نكون واضحين فى هذا: هل نختار خمسين اسما أو ثلاثة أسماء؟».

«ثم إنه بالنسبة لقطاع الجامعات فإن الأمر بالنسبة له يحتاج إلى تفسير، حيث لا أتصور أنه يوجد فيه من يتفرغ للعمل السياسى».

جمال عبد الناصر:

«نحن الآن سوف نعمل على مستوى الجمهورية، وسوف يكون فى كل جهة أمانة فرعية، وبعد أن ننتهى من هذا يمكن أن يكون

هؤلاء هم التنظيم السياسى. الخلاصة أن نبدأ بعدد صغير ثم يكبر بعد ذلك.. ويمكن أن نقول على هؤلاء إنهم العمود الفقرى للتنظيم السياسى».

الدكتور رشدى سعيد:

«اعتقد أنه يوجد فى الجامعات العمود الفقرى الجيد، أما بالنسبة لقطاع الفلاحين، وهو قطاع كبير جداً، فقد يكون من الصعب وجود عدد كبير، وإنما بالنسبة لقطاع الجامعات يمكن أن نجد العدد الكبير، وباتصالى ببعض الزملاء وجدت أنه يمكن أن يتعاون معنا الناس، ويمكن أن نربطهم معنا بالتنظيم السياسى، ولكن قد لا يكونون كما نبغى من حيث الاتساع. فهل يمكن مثلا أن نختار خمسين اسما ونعرضهم هنا؟».

جمال عبد الناصر:

«إننا لكى نعمل فى وسط هيئة التدريس يجب أن يكون عندى أناس يمثلون كل جامعة، وأناس يمثلون كل كلية، وبذلك نجد أن هذا الموضوع فى حاجة إلى أكثر من ٥٠ اسما».

الدكتور رشدى سعيد:

«من الأفضل أن نبدأ بـ ٥٠ اسما».

جمال عبدالناصر:

«إذا وجدنا الـ ٥٠ اسما! إننا عندما ننظر إلى كلية الحقوق مثلا نجد أن فيها لجنة للاتحاد الاشتراكى، ونحن عندما نختار أناسا للأمانة

من كلية الحقوق سنختار الناس الذين يقودون فعلا فى كلية الحقوق، وهم الناس القياديون المرتبطون الاشتراكيون. وهذه عملية الانتخابات».

«إن هدفنا ذو شقين: الشق الأول هو أن نحيى الاتحاد الاشتراكى الموجود، وأن نخلق اتصالات كبيرة ذات اتجاهين: اتصال من القيادة إلى القاعدة، واتصال من القاعدة إلى القيادة. والشق الثانى هو عملية اختيار الناس الذين يعملون فى التنظيم السياسى، وهم الناس الحركيون القياديون الذين نعتمد عليهم اعتماداً كاملا فى الدعوة والفكر مثلا بطريقة غير روتينية».

الدكتور رشدى سعيد:

«إذن.. هل نحضر الـ ٥٠ اسما؟».

جمال عبد الناصر:

«لا مانع».

المشير عبد الحكيم عامر:

«إن الأمانة هى نواة القيادة السياسية، وكلما كبرت الأمانة كبرت معها القيادة السياسية للتنظيم. هذا هو مفهومى حسب كلام سيادة الرئيس».

حسين ذو الفقار صبرى:

«هل الأسماء المطلوبة لكى يتفرغ أصحابها ويعملوا فى الأمانة فقط؟».

جمال عبد الناصر:

«بالنسبة للخمسين اسما يعتبر التفرغ مستحيلا، وإلا فإننا سنضطر إلى إغلاق الجامعة لكى يتفرغ ٥٠ من أساتذتها!».

الدكتور رشدى سعيد:

«الواقع أنه عندما كنا نتكلم عن الأسماء اتجه تفكيرى إلى أن الأشخاص الثلاثة أو الأربعة سيختارون لكى «يكبروا» فهل سنختار هؤلاء الأشخاص ويصدر قرار بتعيينهم أو شىء من هذا القبيل؟ وهل كل أعضاء التنظيم السياسى سيصدر قرار بتعيينهم أو سيكون ذلك دون صدور قرار؟».

جمال عبد الناصر:

«إن عضو التنظيم السياسى لن يصدر قرار بتعيينه، أما عضو الأمانة الفرعية فسيعين بقرار».

الدكتور رشدى سعيد:

«وهل سيتفرغ؟».

جمال عبد الناصر:

ليس من الضرورى أن يتفرغ، لأن عضو هيئة التدريس الذى يختار للعمل فى وسط الجماهير فى الجامعة سيفقد اتصاله بالجامعة إذا تفرغ للأمانة. والحقيقة أنه يجب أن نكون مرنين، فنحن نسير فى الطريق دون مخطط معين! ولكن هذا لا يمنع من أن يتفرغ بعض الناس بالنسبة لقطاع العمال، أما بالنسبة لقطاع الجامعات فإن التفرغ يقطع الصلة بين العضو والجامعة.

(٢)

عبدالناصر يطارد الاشتراكيين ويشكو من قلة عددهم! ويقول: «إننا ثورة فوقية، ولكن ظروفنا أتت بهذا الشكل!

عبدالناصر: نحن ينقصنا القياديون الذين يستطيعون توجيه الجماهير!

الدكتور أحمد خليفة: الثورة تسير بمعجزة، وهى تبحث عن الجهاز العصبى!

عبدالناصر يتساءل: من هم الاشتراكيون؟

رأينا كيف أبرز كل من المشير عامر وعبدالناصر ضرورة اختيار قيادات الاتحاد الاشتراكى من الأسماء التى وقفت مع الثورة ضد القوى الوطنية والتقدمية فى أزمة مارس ١٩٥٤م، مع أن تلك الأسماء لم تكن أسماء اشتراكية ولم يكن لها رصيد اشتراكى، وإنما كانت أسماء وجدت مصلحتها مع الثورة ولم يكن لها أى رصيد شعبى قبل الثورة. كما رأينا كيف أعلن عبدالناصر أنه «يجب ألا يصل الرجعيون إلى مجالس إدارات النقابات».

وتعبير «الرجعيين» الذى يستخدمه عبدالناصر يجب ألاّ يفهمه أحد بمعناه الأيديولوجى الذى تعرفه النظريات السياسية والفكر الاقتصادى والاجتماعى، أى الذين يريدون الرجوع بعلاقات الإنتاج إلى الوراء، وإنما يطلقه عبدالناصر على معارضى ثورة يوليو ١٩٥٢م وحكمها الدكتاتورى من غير الشيوعيين، سواء كانوا يؤيدون استمرار علاقات الإنتاج بعد التأميم أو لا. وكان يقصد بصفة خاصة الوفد، رغم أنه قبل الإصلاح الزراعى فى بيان منشور فى الصحف يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢م.

وفى هذا الجزء من المحاضر شكا عبدالناصر من قلة عدد الاشتراكيين، وصعوبة العثور عليهم لقيادة التنظيم السياسى. ونسى أن نظامه حارب الاشتراكيين وتتبعهم ووضعهم فى السجون، حتى إن اشتركياً مثل الدكتور رفعت السعيد يكتب أنه أمضى ثلاثة عشر عاماً - من ثمانية عشر هى فترة حكم عبدالناصر - فى سجون «لا يستطيع أن يصفها، ولو بأقل ما كانت تحتوى عليه من بشاعة، وإلا أُتُّهم بالتحيز التام ضده»! نعم نسى عبدالناصر - أو تناسى - أنه طارد الاشتراكيين وفرض عليهم أيديولوجية «الاتحاد والنظام والعمل»! - شعار الثورة فى بداية عهدها - فى وجه أيديولوجية اشتراكية علاقات الإنتاج!

وقد كان من أهم ما دار فى هذا الجزء من المحاضر، ما أثاره الدكتور أحمد خليفة - فى لباقة شديدة - من افتقار ثورة يوليو إلى أيديولوجية (نظرية)، ومطالبته - بصراحة تامة - «بأن تبث الأمانة العامة عقيدة معينة فى الشعب، بحيث تتدارك الثورة شيئاً كان المفروض أن ترتكز عليه كأية ثورة أخرى!

وقد أثار هذا الكلام وجيعة عبدالناصر، فانطلق يقول: «توجد نقطة تشغل باستمرار تفكير الناس، وهى أننا ثورة «فوقية»، ولسنا ثورة أتت من تنظيم يعمل كحزب وبفكرة. ولكن ظروفنا أتت بهذا الشكل».

وقد اعترف عبدالناصر - بعد اثنى عشر عاماً من وجود الثورة فى الحكم - بافتقارها إلى القياديين الجماهيريين، قائلا: إن معنى ذلك أننا «كوّنا التنظيم ثم تركناه للرجعية لتستقطب منه بعض العناصر!».

- والطريف ما أبداه عبدالناصر من إشفاق على الجماهير من الرجعية «بعد إطلاق الحريات وإلغاء الأحكام العرفية ووجود مجلس الأمة» قائلاً: «إننى أخشى على الـ ٦ مليون شخص من الرجعية»!ـ الأمر الذى قد يوحى بأن نظام عبدالناصر قد تحوّل بذلك من الدكتاتورية إلى الديمقراطية»!ـ مع أن هذه الفترة بالذات، التى كان يتكلم فيها عبدالناصر، هى الفترة التى تغلغل فيها نفوذ الجيش فى البلاد بعد انقلاب المشير عامر الأبيض فى سبتمبر ١٩٦٢م.

وبالتالى لم يكن الخطر على الـ ٦ ملايين من أبناء الشعب، صادراً مما يطلق عليه عبدالناصر اسم «الرجعية»، وإنما كان صادراً من الجيش الذى فقد عبدالناصر كل سيطرة عليه، ودفع بالبلاد إلى هزيمة يونية ١٩٦٧م التى دفعت مصر ودفع الفلسطينيون ودفع العرب ثمنها غالياً!

وقد جرت وقائع الجلسة استمراراً لما ورد فى الجزء السابق من حوار حول اختيار القيادات للتنظيم السياسى وتفرغها، وحجم ـ أو عدد ـ القيادات التى تكفى لكل قطاع من القطاعات الإنتاجية أو الشعبية. وقد تولى حسين الشافعى، أمين عام الاتحاد الاشتراكى وقتذاك، الرد على الأسئلة التى طرحت، قائلاً:

«لقد قيل كلام عن اختلاف القطاعات عن بعضها، من حيث طبيعة كل قطاع، ومن حيث حجمه أيضاً. والكلام الذى قيل بالنسبة للدعوة، يبين اتجاهين: اتجاه فى ناحية الموضوع، واتجاه فى ناحية

الأفراد الذين يخدمون الموضوعات المختلفة. والدكتور خلاف يسأل عن الحجم، وطبيعة الناس الذين يعملون فيه، وهو يريد أن يخدم الموضوع بالأفراد. وهذا ما يجعله محدداً أو مقيداً بأن يختار الناس الذين يستطيعون الحركة من خلال الموضوع الذى يجب أن يخدموه».

«أما بالنسبة لعملية التفرغ، فقد أصبحت المسألة واضحة. فمثلاً الأخ أنور سلامة كان فى تصوره أن الأشخاص المطلوبين سيتفرغون، ولذلك قدم أسماء الصف الثانى من النقابيين، ولم يقدم أسماء الصف الأول من النقابيين الأكثر قدرة على القيادة وأكثر حركية. ولكنه عاد وقدم كشفاً جديداً بأسماء الصف الأول من النقابيين».

«والحقيقة أن كل الكلام الذى يقال، يساعد فعلاً على زيادة الوضوح. كما أن عملية الاتصال بالقاعدة ستكون مجالا لاكتشاف الناس فى مختلف الميادين بالنسبة للأشياء التى لم تحدد فيها أسماء الناس، ولكن هناك أسماء محددة. وكما قال سيادة الرئيس، فنحن لا نبدأ من الفراغ، خصوصاً بالنسبة للعمال والفلاحين، وهناك أناس - فى مجال العمال - تتولى المسئولية، وأنا لا أعرف ما إذا كان هؤلاء هم الذين يجب أن ننتقى من بينهم الأشخاص المطلوبين للعمل السياسى أم لا».

جمال عبدالناصر:

«يجب ألا نعقد الأمور».

حسين الشافعى:

«أقصد أنه توجد قيادات إدارية، كما قال الأخ نورالدين طراف. إذ أن الموجـود على القـمـة يكون من الواضح أنـه هو الشـخص الذى نستطيع أن نتعاون معه. ولكن الواقع أن الناس الحركيين لن يأتوا إلا بالمعـرفـة أو الاتصـال بالمعـارف، وهؤلاء من السهل تحـديدهم فى نطاق معلومـات كل واحد منا. أما الاتصالات فإنها يجب أن تكون مستمرة».

عبدالحميد غازى:

«أرى أن نتمـهل فى اختـيار الأفراد، حيث أعتبر أن هذا أساس نجاح العمل. لأنه لو أخطأنا الاختيار فليس من السهل أن نبعد عن صفوفنا غير القادر على العمل والحركة. وفى الوقت نفسه يمكن أن نضيف إلى صفوفنا الناس الجدد الذين يتم اختيارهم، حيث أنه من الصعب أن نضم إلينا أناساً ثم يتضح عدم صلاحيتهم وعدم قدرتهم على العمل، فنضطر إلى أن نخـرجـهم من صـفوفنا، فينضمـوا إلى صفوف الأعداء. ولهذا أرى أن نأخـذ «الراحة» الكافـية فى اختـيار الأسماء، والتدقيق فى اختيارهم، حتى نبدأ عملنا على قواعد راسخة تطمئننا على أننا نسير فى الطريق الذى رسمناه لأنفسنا».

جمال عبدالناصر:

«أريد أن أقول نقطة بالنسبة لاختيار الأعداد. إن الشخص الذى لديه اسـتـعـداد لأن ينقلب علينا بين يوم وليلة، لا يصلح أن يكون اشتراكياً. فالشـخص الذى نأتى به، ونضعه فى الأمانة العامة أو فى

اللجنة، ثم بعد ذلك يكون له رأى آخر وينقلب علينا، فيكون هذا غير اشتراكى، لأنه يعبر فى هذا عن أنانية شخصية، ولا يعبر عن تجرد للعمل الاشتراكى من أجل الهدف الاشتراكى الذى نهدف إليه. مثل هذا الشخص أعتبره انتهازياً أكثر منه وطنياً مخلصاً. فلو قلنا مثلاً: نريد أن نقلل عدد أعضاء هذه الأمانة، بحيث ينقص من عدد أعضاء هذه الأمانة خمسة أعضاء، فهل معنى ذلك أن يصبح هؤلاء الخمسة غداً معادين للاشتراكية والعمل الاشتراكى؟».

عبدالحميد غازى:

«ولكن لابد من التدقيق فى الاختيار حتى لا نخطئ الاختيار، ولهذا أرى أن ندقق فى الاختيار كما تم التدقيق فى اختيار أعضاء الأمانة العامة، بحيث لا يتحول أى عضو إلى طريق آخر، ويكون بطبيعته اشتراكياً ووطنياً يعيش لمصلحة بلده ولمصلحة العمل الذى أسند إليه».

جمال عبدالناصر:

«ولكن هذا لا يمنع أن نكون مرنين، والفرع الذى يمكن أن يتوسع، له أن يتوسع، والفرع الذى لا يستطيع أن يتوسع وأن يعطى حكماً على الناس لا يتوسع. وأعتقد أن قطاع العمال يمكن أن يتوسع، ويكون التدقيق فى الاختيار فى الحالتين».

زكريا محيى الدين:

«لقد أثرت هذه النقطة، على أساس الممارسة السابقة للعمل. فالممارسة الأولى لى كانت عند زيارتى للمحافظات، والممارسة

الثانية عندما كنت وزيراً للداخلية، لاختيار سكرتارية مؤقتة للشباب لكى تكون المورد المتجدد للاتحاد الاشتراكى. وبعد أن تم اختيار بعض الناس بالممارسة، ظهر أن جزءاً منهم غير قادر على العمل، أو ليس عنده الوعى الاشتراكى الكافى لمواجهة المسئولية. واضطررنا فى مجال العمل أن نغير باستمرار، وظهر من نتيجة الاختيار تناقضات من المجموعة الموجودة التى تم اختيارها، واضطررنا أن نغير بعض الأفراد! أقصد من هذا أننى أريد تغطية النقطة التى ذكرتها».

«علينا أن نختار أعضاء الأمانات الفرعية، ولكن أرجو ألا يكون هذا الاختيار نهائياً، بحيث تكون هناك فرصة للتجديد المستمر باختيار الناس الذين تثبت الممارسة قدرتهم على مواجهة المسئولية. فمثلاً قد نختار بعض الناس وبعد شهر أو شهرين قد ننحى بعضهم عن العمل».

جمال عبدالناصر:

«يصح بعد سنة أن ننحى بعض الناس، وقد يصح بعد أربع سنوات أن ننحى شخصاً قام بعمل أنانى. أى أنه يجب أن يوجد دائماً تجديد باستمرار نتيجة معاملة الناس».

«ومعاملة الناس من أصعب ما يمكن، فقد يوجد شخص ممتاز فى البداية، ثم أصابه طمع وأنانية نتيجة ظروف بشرية، كأن يجد نفسه وصل إلى شىء ويريد أن يصل إلى شىء آخر أكبر. ومثل هذا الشخص سوف ينحى! أى أننا فى تعاملنا مع الناس سوف نضطر إلى تنحية بعض الناس».

«ثم إن عملية الاختيار بالنسبة للأمانات قد تمت بسرعة، وعندما نختار بعض الناس فى كفرالشيخ، إذا سألنا الأخ عبدالحميد غازى عن بعض الأشخاص هناك، فإنه يستطيع أن يدلك عليهم!».

زكريا محيى الدين:

«لقد أخذت رأى الأخ عبدالحميد غازى فى الترشيحات الماضية، وفعلاً خرجنا بخلاصات الناس».

جمال عبدالناصر:

«الحقيقة أن عدد الاشتراكيين قليل، وكذلك عدد الحركيين أيضاً، والعدد الذى يهتم بالعمل العام قليل. ولكن عندما تأتى الانتخابات ينزل المعركة الانتخابية عدد كبير، ثم ينتهى كل شىء بعد الانتخابات. والقيادة لا تحتاج إلى عدد كبير، أو أن القياديين ـ بطبيعة الحال ـ ليسوا بالعدد الكبير من الناس. لكن فى كل مجموعة من الناس يوجد عدد قليل من القادة».

الدكتور أحمد محمد خليفة:

«فى الحقيقة أننى أحاول أن أتبين وضع الأمانة العامة. والذى أريد أن أتصوره بوضوح هو الأمانة العامة مجردة! بحيث ننسى أن لنا وظائف فى الدولة، ونعتبر أننا نقوم بعمل عقائدى. فالعمل العقائدى يسبق كل الثورات، والثورات التى بنيت على عقيدة فتحت لها كل الطرق».

«أما ثورة يوليو ١٩٥٢م، فقد حققت معجزات، وحطمت جبال، ولكنها ـ بغير تنميق ـ لم تأخذ حظها الكامل من التغلغل العقائدى

فى الشعب، الذى كان من المفروض أن يساعدها على أن تقوم، ويكون قاعدة لها بعد قيامها».

«إن الثورة كانت عملاً بطولياً، وعملاً خلاّقاً رائعاً، ولكن الشعب - عندما قامت الثورة - لم يذق طعم العقيدة التى جاءت الثورة لتبشره بها، ونحن اليوم بعد مرور ١٣ سنة من الثورة شعرنا بأننا نريد هذا التنظيم العقائدى».

«وأعتقد أنها فرصة ذهبية أن تبث الأمانة العامة عقيدة معينة فى الشعب، بحيث تتدارك الثورة شيئاً كان المفروض أن ترتكز عليه كأية ثورة أخرى، إذ أن كل الثورات وجدت ما ترتكز عليه، نريد أن ينفعل الناس فى كل جزء من أجزاء الجمهورية بما يقال من قيادة التنظيم».

«أى أننا نريد اليوم أن نخلق الجهاز العصبى الذى يؤدى إلى ذلك، لأن الثورة تسير بمعجزة، وهى تبحث عن الجهاز العصبى المتغلغل فى الشعب فلا تجده. وأعتقد أن البداية قد بدأت الآن، فالأمانة العامة تبدأ فى زرع الجهاز العصبى المركزى للثورة الذى ينظمها، والذى يصبح جسراً بينها وبين الجماهير».

«والأمانة العامة - فى هذا التصور - أعتقد أنها تستطيع الشيء الكثير، فهى متمشية مع هذا التمثيل على أنها الجهاز العصبى الذى ينظم الجسم، وفى نفس الوقت تعتبر جماهيرية لأنها تؤثر فى الجسم بكل تصرفاتها».

«وقد استفدت هذه النقطة من حديث سيادة الرئيس، لأن الأمانة العامة لابد أن تكون جماهيرية، وقد كنت متصوراً أنها مكتبية. فهى

أولاً تكون جماهيرية، وثانياً لكى تكون خلاقة وموجهة يجب أن تكون جماهيرية فاهمة دارسة».

«ولذلك أعتقد أنه يمكن أن يكون بعضها فوق السطح، وبعضها تحت السطح! إننا لا نريد أن نحرم الثورة من تنظيم غير واضح، لأنه هو الذى يعطيها الدفعة والقدرة على العمل».

«ولذلك ـ كما قلت يا سيادة الرئيس ـ فإن مسألة القرارات ستؤخذ كنوع من البيروقراطية، لأنه لو قلنا بأن كل واحد فى الأمانة العامة سيصدر له قرار، سنجد أن مفهوم الدولة يتغلب أكثر من مفهوم الثورة!».

«إنى أتصور أن الأمانة العامة ماهيتها المزدوجة أنها دارسة وفاهمة. وككل تنظيم وكل حزب يجب أن يكون هناك جهاز فاهم ودارس ويجمع كل الخيوط. نحن أيضاً نحتاج إلى من يدرس ويجمع البيانات، ويضع الأصول والمبادئ ويعطيها أفضليات معينة».

«وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من حسن حظنا أننا ثورة حاكمة، تستطيع أن تتصل بالجماهير بكل وسائل الإعلام المفتوحة. ولكنها يجب ألا تحرم نفسها من صفتها كثورة، لأننا نجد صعوبة فى إثارة الناس. والإثارة موجودة فى بعض القطاعات وفى نفوس بعض الناس، ولكن بعض الأمور تمنعهم من إظهارها، لأنهم غير راضين عن شيء معين، ونحن نريد أن نفجر الثورة بالوسائل المتاحة للدولة، ولا نحرمها من الوسائل المتاحة لكل ثورة».

«وأتصور أننا نقف عند حد إيجاد شخص أو اثنين أو ثلاثة فوق السطح ليمثلوا التنظيم، إنما بعد ذلك لابد أن نتسلسل على أساس

جمعى، عن طريق الالتحام الشخصى والمعرفة الشخصية، فى سبيل استكمال الجهاز العصبى للثورة غيرالظاهر.

«وإذا كنا نريد أن يكون الاتحاد الاشتراكى ٦ مليون فرد فلا مانع، وإن كان هذا غير حقيقى! فليكن هذا، وإنما فى نفس الوقت لابد أن يكون الجهاز المركزى العصبى سليماً».

«وإذا كوّنا هذا الجهاز من ألف شخص مثلاً، لا نعينهم ونجمعهم حول مائدة واحدة، وإنما يتكون هذا الجهاز تلقائياً، ونضع هؤلاء الأشخاص تحت الأضواء الكاشفة، ونحاول دائماً أن ننزه هذا الجهاز عن كل ضعف وإسراف».

«لا نريدهم أن يكونوا متفرغين إطلاقاً، وإنما نريدهم أن يكونوا منتشرين، يزاولون عملهم القيادى فى كل مكان، ونتركهم يتكونون بالانتقاء الطبيعى».

وهؤلاء الناس لو استخدمناهم اليوم فى الأمانة العامة، لن يكونوا موصلين جيدين للثورة، لأن لهم وسائلهم وأسلوبهم وأهدافهم. إننى أريد أناساً متغلغلين نستطيع أن نحاسبهم ونراقبهم وأن يكونوا متفانين فى الفكرة.

«فى المرحلة الحالية، إلى أن تتفجر الثورة من داخل الاتحاد الاشتراكى وتسير كأية ثورة أخرى، المفروض ألا نطالبها بأن تقفز، وإنما لابد أن تسير، لأننا نعمل فى حدود العقيدة. وفى الواقع حرمنا من أن نستمتع بعقيدة معينة لأن الثورة كانت معجزة، والإنسان عندما يقرأ التاريخ يجد أن الثورات تبدأ بقاعدة وجهاز، ونحن اليوم نريد ثورة «أيديولوجية».

جمال عبدالناصر:

«توجد نقطة تشغل باستمرار تفكير الناس، وهى أننا ثورة «فوقية»، ولسنا ثورة أتت من تنظيم يعمل كحزب وبفكرة. لكن ظروفنا أتت بهذا الشكل، وهذه الظروف أعطتنا نوعاً من الميزة، لأن أى تنظيم حزبى يعمل ليصل إلى السلطة، وعندما يصل إلى السلطة سوف يستخدم السلطة فى تنفيذ أهدافه».

«وعندما وصلنا إلى السلطة لم نتصور أنها ستكون عقبة فى سبيل البناء السياسى، وأنا أعتبر السلطة عملية من عمليات تسهيل العمل. ولكنا لم نعمل».

«ولو كنا عملنا ما نعمله الآن فى عام ١٩٥٢، لوصلنا إلى ما نرجو. وطبعاً انشغلنا فى عوامل كثيرة، ودخلنا فى معارك كثيرة، ولم نعمل العمل المتوالى الذى يوصلنا إلى العمل الذى يجب أن نصل إليه».

«بعد هذا نأخذ مثلاً الثورة فى الاتحاد السوفيتى. يبلغ عدد السكان فى الاتحاد السوفيتى ٢٠٠ مليون نسمة، والحزب الذى قام بالثورة يتكون من عشرة آلاف فرد فى سنة ١٩١٧، وقد عمل هذا الحزب وهو معتمد على الطبقات التى سوف تستفيد من الثورة ومن التغيير الاجتماعى، وكوّن مجالس السوفييت، واعتمد على الفلاحين والعمال والجنود. ولو كان قد اعتمد على العشرة آلاف شخص لما نجحت الثورة».

«ومشكلة حزب البعث اليوم فى سوريا أنه يعتمد على أعضاء حزب البعث فقط ولا يعتمد على عملية طبقية».

«والنقطة الأخرى، لم نستطع ـ عندما أردنا أن نعمل التنظيم السياسى ـ أن نحقق هذا الكلام الذى ذكره الأخ أحمد خليفة بضرورة تكوين التنظيم السياسى فى حيز ضيق. هذا كان تفكيرنا، وقد تكلمت عنه فى مؤتمر القوى الشعبية، وعند التطبيق وجدنا استحالة تنفيذ هذا، وجدنا أننا إذا سرنا فى هذا قد نخلق معارضة شعبية وليست معارضة فردية».

«فمثلاً عندما ذهبنا إلى بورسعيد، خرج جميع الناس لاستقبالنا! إذن جميع الناس عقائديين ـ حتى بالنسبة إلى الـ ٦ مليون شخص ـ ولكنهم غير منتظمين، لعدم وجود القياديين».

«ونحن ينقصنا القياديون الذين يستطيعون توجيه هذه الجماهير، ويستطيعون أن يعطونا مشاكل هذه الجماهير ونحل هذه المشاكل».

«وبذلك لو أتت الرجعية، ووجدت الفرصة فى أن تؤثر على الجماهير، فسوف تجذب جزءاً كبيراً منهم نحوها، ولذلك وجدنا أنه لا يمكن عمل تنظيم من ٢٠ أو ٥٠ ألف شخص. وهذا ما جعلنا نقرر أن نضم ألفاً أو ألفين أو أى عدد».

«إن عملنا اليوم ذو شقين: لا يمكن أن نترك الـ ٦ مليون شخص، لأن معنى ذلك أننا كوّنا التنظيم ثم تركناه للرجعية لتستقطب منه بعض العناصر! واستطاعت الرجعية هذا فعلاً حينما زعمت أننا سنضرب الطبقة المتوسطة».

«إذن على أساس الـ ٦ مليون شخص يجب أن نعمل، وهذا هو عملنا الظاهر. سنتصل، ونعمل على إيجاد ممثلين للفلاحين،

وممثلين للنقابيين فى المحافظات، وفى نفس الوقت نكوّن تنظيمنا الثورى».

«إننى أخشى على الـ ٦ مليون شخص من الرجعية، خصوصاً بعد إطلاق الحريات وإلغاء الأحكام العرفية ووجود مجلس الأمة. فالوضع الطبيعى فى مثل هذه الظروف هو أن تنشط الرجعية! وإذا لم ننشط أكثر منها، بحيث نكون على اتصال دائم بهذه الملايين الستة، فإن الرجعية تستطيع أن تستقطب جزءاً منها أو تشككها».

«ولذلك يجب أن يكون تنظيمنا قائماً على الاتصال بجميع قواعد الاتحاد الاشتراكى، لإعطائها وجهة نظرنا، وتوصيل وجهة نظرها إلينا، ويعطينا مشاكلها ونحل منها ما يمكن حلها وما لا يمكن حلها نوضح لهم الموقف».

«وفى نفس الوقت نقوم بعمل التوعية الاشتراكية بالنسبة للستة ملايين، وفى نفس الوقت أيضاً نقيم التنظيم السياسى. إذن يوجد لنا عمل، وهو عمل جماهيرى، وطالما نحن قادرون على التوسع فيه لابد أن نتوسع، وكان يجب أن نقوم بهذا العمل منذ فترة سابقة».

«وبالنسبة لعملية التنظيم السياسى، يمكن أن نسير فيها بتأنٍ فى الاختيار، بحيث يكون العصب الأساسى الذى نعتمد عليه فى الاتحاد الاشتراكى كحزب داخل الاتحاد الاشتراكى. ولكن الحقيقة أن الـ ٦ مليون شخص وضعهم الآن فى منتهى الخطورة».

الدكتور رشدى سعيد :

«إن السيد الرئيس يقول: إن الاشتراكيين عندنا عددهم قليل! وأنا أريد أن أعرف السبب فى ذلك؟ فلماذا يكون عدد الاشتراكيين قليلاً

عندنا؟ وهذا السؤال مهم جداً، لأنه يجعلنا ننظر إلى المستقبل لنرى الأسباب ونحاول أن نحلها».

«والحقيقة أنه توجد عناصر اشتراكية قد لا نعرفها، لأنها غير قادرة على أن تبرز! وربما كان من الأنسب أن نحلل الأسباب لنحاول خلق المناخ الملائم والمناسب لهذه العناصر. وأنا أتكلم على قطاع الجامعات، وعندى بعض التحاليل عن السبب الذى أدى إلى عدم ظهور العناصر الاشتراكية فى الجامعات، ومحاولة فهم هذا السبب تمكننا من إزالة العقبات التى تعترض طريق بروز العناصر الاشتراكية. ولا أعرف ما إذا كان هذا الموضوع مناسباً الآن أم لا، وأنا أريد أن أسأل: لماذا لا توجد عناصر اشتراكية كثيرة؟».

جمال عبدالناصر:

«إن هذا راجع إلى طبيعة التنظيم أو التكوين! وإذا نظرنا إلى العالم كله نجد أن الاشتراكية فرضت فرضاً عن طريق قلة من الأفراد، وحتى أصحاب المصلحة فى الاشتراكية تستطيع الرجعية - التى تكونت على مدى آلاف السنين - أن تؤثر فيهم. فالعمال والفلاحون هم أصحاب المصلحة، ولكن هل هم اشتراكيون؟ هل تستطيع أن تعتبر كل عامل عنصر اشتراكى؟ أنا رأيى أن الاشتراكية تمشيها القلة التى تستطيع أن تقود. ففى العالم كله نجد دائماً فى كل دعوة من الدعوات أن القلة هى التى استطاعت أن تكافح وتقود. ففى بداية الإسلام مثلاً لم يكن يوجد مسلمون، كان يوجد محمد وقلة من المسلمين، وكان أعدى أعداء الإسلام هو «أبوسفيان»، وقد أصبح أحفاده فى النهاية مسلمين، ولكنهم أوجدوا انحرافات فى الإسلام بعد أن استولوا على الدولة الإسلامية!».

«وكذلك نجد أن المسيحية بدأت بعشرة أو اثنى عشر فرداً، ثم سارت الدعوة بعد ذلك وانتشرت، فأى دعوة لابد أن تبدأ بقلة من المؤمنين بها».

الدكتور رشدى سعيد:

«هناك شرط مهم فى كل هذه الدعوات. فالمسألة ليست مجرد دعوة، وإنما كل دعوة كان فيها تغيير أساسى فى المناخ حتى يمكن أن ينهزم المعادون فى معركة الدعوة. إننى لا أريد أن أخوض فى التفاصيل، ولكنى أبحث فقط عن الاشتراكيين، وأريد أن أوفر لهم المناخ الملائم لكى ينمو عددهم. ففى الجامعة مثلاً لابد أن نفكر فى تغيير الأوضاع الموجودة فيها اليوم، لكى نقابل متطلبات الوقت الجديد الذى نريد أن نبرز فيه العناصر الاشتراكية».

جمال عبدالناصر :

«السؤال هنا هو: كيف نغير؟ أنت تقول: إنه لابد أن نغير، فكيف نغير إذا لم نكن نعرف؟».

الدكتور رشدى سعيد:

«نجعل الاشتراكيين هم الذين يغيرون».

جمال عبدالناصر :

«من هم الاشتراكيون؟».

(٤)

حوار عاصف حول الجامعات!
لايوجد نظام يحترم فى الجامعات المصرية على عكس الجامعة الأمريكية
عبدالناصر: كيف نبنى مدرجا فى الجامعة إذا لم نبن التنظيم السياسى؟
توجد شلل معينة فى الجامعات!
كل يريد أن نكون مثل أمريكا ونحن لا يمكن أن نكون مثل أمريكا.
د. رشدى سعيد يقول: الأساتذة حرموا من حق انتخاب العميد الذى كان لهم عام ١٩٥٤، وعبدالناصر يشترط لذلك ألا يصل الرجعيون إلى القيادات!
د. رشدى سعيد: الروح المعنوية فى الجامعات مضعضعة جدا!

رأينا كيف أثار الدكتور أحمد محمد خليفة قضية افتقار الثورة إلى أيديولوجية، كما أثار عبد الناصر افتقار الثورة إلى قيادات جماهيرية. وقد ناقشنا مسألة إشفاق عبد الناصر على الجماهير من الرجعية، وقلنا إن الخطر الحقيقى فى ذلك الحين لم يكن صادرا من الرجعية وإنما كان صادراً من الجيش، الذى قاد البلاد إلى هزيمة يونيو ١٩٦٧م، وأصبح هو المسيطر على البلاد بعد الانقلاب الأبيض الذى قاده المشير عامر فى سبتمبر ١٩٦٢ وانتهى باعتراف عبدالناصر بسلطته رسمياً وتعيينه فى ٢٥ مارس ١٩٦٤ نائباً أول لرئيس الجمهورية.

وفى هذا الجزء من المحاضر أثار عبد الناصر السؤال عن الاشتراكيين الذين كان الدكتور رشدى سعيد يريد أن يغير بهم مناخ الجامعة. فقال إنه لا يعرفهم، وهو يطلب من رشدى سعيد أن يعرفه بهم! ولكن الدكتور رشدى سعيد بدلا من أن يتكلم عن الاشتراكيين، إنطلق يتكلم عن المعارضين الناقدين لأعمال الثورة فى الجامعة، الذين يرون أنه لا فائدة من النظام «لأنهم تكلموا كثيراً ولم يسمع

النظام كلامهم ولم ينفذ شيئاً» ـ الأمر الذى أثار اهتمام عبد الناصر، وأخذ فى استدراج رشدى سعيد ليعرف منه نوع النقد الذى يوجهه هؤلاء؟ ثم أبدى رأيه بأن هؤلاء الناس الذين يقولون: «لا فائدة» أناس مغالطون»، لأن المشاكل ليست موجودة هنا فقط، بل هى موجودة فى جميع أنحاء العالم، ولكن هنا يقولون: «لا فائدة»!، وكل يريد أن نكون مثل أمريكا، ونحن لا يمكن أن نكون مثل أمريكا، وإذا كانت أمريكا توزع على العسكرى فى الميدان «جلاس» (آيس كريم) فهل نفعل نحن ذلك؟ كلا! وإنما سنطعمه عدساً»!

ثم وجه عبد الناصر نقدا شديداً لأساتذة الجامعات لأنهم لا يحترمون نظام جامعاتهم، وقال إن كريمتى فى كلية الاقتصاد ولكنها تحضر مبكرة وتقول إنه لا يوجد أساتذة! وتساءل لماذا هذا الفرق الكبير بين جامعاتنا والجامعة الأمريكية؟. ورد الدكتور رشدى سعيد قائلا إنه «بالنسبة للجامعات فالروح المعنوية فيها» مضعضعة جداً»! وقال إن الأساتذة حرموا من حق انتخاب العميد الذى كان لهم فى عام ١٩٥٤م. واشترط عبد الناصر لإعطاء الأساتذة حق انتخاب العميد «ألا يصل الرجعيون إلى القيادات»، وقال إن الرجعية فى قطاع العمال لم تكن مسيطرة بنفس القوة التى كانت تسيطر بها فى كلية الطب مثلا!.

وكان واضحاً أن علاقة الثورة بالجامعات منذ أزمة مارس ١٩٥٤م، ومنذ مذبحة الأساتذة التى خرج فيها عدد كبير جداً ـ باعتراف عبد الناصر ـ قد جعلت الجامعة آخر مكان تتوقع منه الثورة التأييد والولاء، وجعل الروح المعنوية فيها ـ كما وصف الدكتور رشدى سعيد ـ «مضعضعة جداً».

وقد كانت مشكلة الثورة أن التنظيم السياسى الجديد الذى أنشأته قد أنشأته وهى فى السلطة، وفى يدها مقاليد الحكم، وفى يدها مغانمه أيضاً - فى حين أن التنظيمات الثورية الحقيقية تنشأ خارج السلطة، وانتقاضاً عليها، وتعمل على تحطيمها، وتتعرض للاختبار تبعا لذلك، ومن خلال الاختبار تثبت صلابة أعضائها أو ضعفهم.

ومن هنا كانت حيرة أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى فى مسألة اختيار القيادات، وفرز القيادات الصالحة التى تدين بالاشتراكية من القيادات المتسلقة التى تتظاهر بالاشتراكية! وكان عبد الناصر يعرف الاشتراكيين الحقيقيين الذين يستطيعون خدمة نظامه الجديد وتطويره، ولكنه لم يكن يثق فيهم، وكان ينكر وجودهم، ويقول إنه لا يعرفهم! وكذلك كان يفعل الآخرون من أعضاء الأمانة العامة، فالكل يعرف أين يوجد الاشتراكيون، والكل يسأل: أين الاشتراكيون؟

وتمضى المحاضر على النحو الآتى:

جمال عبدالناصر:

«من هم الاشتراكيون؟ إننا اليوم نبدأ من نقطة الابتداء، وقد جئت أنت هنا والتقيت بنا، وستعطينا فكرا جديدا وآراء جديدة ومعلومات جديدة عن الناس. وعن هذا الطريق نستطيع أن نعرف الاشتراكيين فى الجامعة، ونستطيع أن نغيّر المناخ إذا كان الموجود غير ملائم. ولكن لا تطلب منى أن أتنبأ بأن المناخ غير ملائم طالما أنه لم يعطنى أحد من الجامعة أية فكرة عن أن المناخ غير سليم. إذن، واجبك هو أن تقول لنا إن المناخ غير سليم فنناقش هذا القول».

«أنت تقول إنه يوجد اشتراكيون، وأنا أقول لك إنى لا أعرفهم، «وكتّر خيرك» إذا عرفتنا بهم! والحقيقة أن عملنا يوصلنا إلى كل الذى تطلبه، وهو الذى نعمل اليوم من أجله، ولكن لا تطلب منى أن أتنبأ بالغيب فأقول إن المناخ فى الجامعة غير ملائم! فأنا لن أستطيع أبدا أن أتنبأ بالغيب، وإنما العمل المنظم والعمل العلمى هو الذى يوصلنا إلى الإجابة على كل الأسئلة التى تسألها».

الدكتور/ رشدى سعيد:

«إننى أريد أن أجمع هؤلاء الاشتراكيين، لننشغل معا فى كيفية تغيير المناخ، بحيث لا نظل ندور فى فراغ. أقصد أن كثيراً من زملائى فى الجامعة يتكلمون بصراحة. فمثلا قوبل تعيينى فى الأمانة العامة من زملائى على ثلاثة وجوه: فبعض الزملاء سرّهم هذا التعيين، وبعضهم يقول: «لا فائدة، سواء عينوا هذا أو ذاك، لأننا تكلمنا كثيراً ولم يسمعوا كلامنا ولم ينفذوا شيئاً!»، أما القسم الثالث من الزملاء فهم مجموعة المنافقين، وهؤلاء «يزمرون ويطبلون» لكل شخص.

«والحقيقة أن المجموعة الوسطى فيها جزء كبير من العناصر الصالحة، التى تعبت من كثرة ما قالت إنها تريد أن تصلح الأوضاع. أى أن هناك موجة من اليأس بين هذه المجموعة، وروحها المعنوية «مضعضعة»، ويرددون إنهم قالوا كثيراً ولكن القرارات تصدر عكس ما يقولون!».

جمال عبدالناصر:

«فلتوضح لنا ما الذى قالوه ؟».

الدكتور/ رشدى سعيد:

«مثلا بالنسبة لنقص معدات الجامعة فإن الناس الواعين يفهمون أن الاستثمارات يجب أن توجّه إلى المشروعات ذات الأهمية، وهذه المشروعات تستغرق كل النقد بحيث لا يوجد شيء منه للجامعة. ولكنهم يقولون إنه يجب أن نفكر فى تخطيط للمصادر النقدية التى لدينا، وبدلا من أن نبنى معهداً لأبحاث السرطان يجب أن نستكمل المعدات الأولية الناقصة فى مستشفياتنا، وبدلا من صرف الأموال على إرسال بعثات كثيرة إلى الخارج يجب أن تصرف هذه الأموال على كلية الطب. إن الرجعية لا تستطيع القول بأن كثرة عدد الطلبة غير مرغوب فيها، وإنما تقول إن المعامل ناقصة».

«مثال آخر، إن عميد كلية الاقتصاد قابلنى، وقال لى إنه سيقدم استقالته لأن كليته ليس لها مبنى، وكل سنة تدرج الاعتمادات الخاصة بمبنى الكلية فى الميزانية ولكن الكلية لا تبنى، سواء كان ذلك راجعا إلى فساد النظام الإدارى في الجامعة أو إلى سبب آخر. وهو يقول: إنه خرّج دفعة واثنتين ولم يبن للكلية مبنى خاص، وأنه ظل يقول ويقول دون أن يتم تنفيذ شيء مما قاله. وهذا هو المقصود من كلامى، ولذا يجب أن نوجد المناخ الذى يجعلهم يشعرون أننا فعلا سنتكلم معهم فى موضوعات أساسية ونحل مشاكلهم. هذا هو المثال الذى أقدمه لإيضاح ما قصدت إليه».

جمال عبد الناصر:

«فى رأيى أن الناس الذين يقولون «لا فائدة» أناس مغالطون، لأننا نبدأ من البداية، نبدأ بالنظام، ولن نستطيع الوصول إلى حل المشاكل التى نتكلم عنها إلا إذا نظّمنا».

«إننا نريد أن نخلق القيادة التى تستطيع أن تحل المشاكل! ولذلك قلنا إن عملنا الأول هو التنظيم، وإننا لن ندخل فى هذه المشاكل لفترة من الوقت، والتنظيم هو الذى يجعلنى مطلعا على مشاكل الناس لأحلها».

«والحقيقة أن المشاكل ليست موجودة هنا فقط، بل هى موجودة فى جميع أنحاء العالم. فأنا أقرأ جرائد إنجلترا مثلا، وأجد فيها مشاكل كثيرة عن التعليم وغيره. وقد كان حزب المحافظين فى بريطانيا واضعا مشكلة التعليم كمشكلة أساسية فى المعركة الانتخابية، مع أنه كان فى الحكم طوال الأحد عشر عاماً الماضية. ولكن هنا يقولون: «لا فائدة»، وإنهم طالبوا ببناء مدرجات! إن العملية ليست بناء مدرج، كيف نبنى مدرجا إذا لم نبن التنظيم السياسى؟ ثم إن هذا الشخص قد لا يكون «فاهما» وهو يقول: (لقد قلنا وقلنا)».

«قال لمن؟ الحقيقة أنه توجد اليوم فى البلد «نغمة» بهذا الشكل، وكل يحاول أن يلقى اللوم على الآخر. وفى القطاع العام نجد نفس الكلام الذى تقوله، فمديرو المؤسسات والشركات يقولون أيضاً إنهم قالوا وقالوا، وكل منهم يزعم أنه (ملاك مطهّر)».

«إن التنظيم هو الذى يجعلنا نستطيع أن نغطى هذه العملية، فإننا عندما ننظم، وتقول الناس مشاكلها لنا، ونرد عليها، نستطيع أن نحل جزءاً كبيراً من هذه المشاكل».

وهناك أيضاً نوع من الأنانيـة فى المناخ الموجـود الآن. فكل شخص يقول إن الآخر مخطئ، وإنه هو ليس مخطئا. وكلٌ يريد أن نكون مثل أمريكا! ونحن لا يمكن أن نكون مثل أمريكا. فمثلا الذين

ذهبوا من الجيش إلى أمريكا فى بعثات يريدون أن نصرف فى التدريب كما تصرف أمريكا! إننا لا نستطيع أن ننفصل عن واقعنا، فإذا كانت أمريكا تصرف على كل عسكرى ألف جنيه، فهل نستطيع نحن أن نفعل ذلك؟ كلا! ثم إذا كانت أمريكا توزع على العسكرى فى الميدان «جلاس»، فهل نفعل نحن ذلك؟ كلا! وإنما سنطعمه (عدسا)!».

الدكتور/ رشدى سعيد:

«هم لا يعترضون على هذا، وإنما يقولون إن بناء معهد السرطان هو الذى يعتبر مثل أمريكا! إننى أتكلم عن حالة من الحالات الموجودة. يوجد فعلا بعض الناس الممتازين ويمكن أن يكونوا فى صفنا، وهم مفكرون. يوجد شخص يجرى للحصول على العمادة، وآخر يشتكى، إنما هذا الشخص يشكو للمسئولين، ويقدم استقالته من أجل الصالح العام. لماذا نخسر هذا الرجل؟ نريد أن نعطى هذا الشخص المناخ المناسب حتى يشعر بأنه يوجد أخذ وعطاء فى الكلام».

جمال عبد الناصر:

«بخصوص موضوع الجامعات، فقد شكلنا لجنة لدراسة تنظيم الجامعات، ونجد بعض الأساتذة لم يذهبوا إلى الجامعات! وكريمتى فى كلية الاقتصاد، تذهب إلى الكلية لأخذ محاضرتين وتحضر مبكرة، وعندما نسألها عن حضورها مبكرة تقول بأنه لا يوجد أساتذة! لا يوجد نظام يحترم فى الجامعات! بينما كريمتى الأخرى

فى الجامعة الأمريكية، لا يوجد فيها مثل هذا الكلام، ويتواجد الأساتذة فى الجامعة قبل حضور الطلبة وقبل ميعاد المحاضرات، ويحترمون عملهم. لماذا هذا الفرق الكبير بين جامعاتنا والجامعة الأمريكية؟».

الدكتور رشدى سعيد:

«بالنسبة لحالة الجامعات، فالروح المعنوية فيها «مضعضعة جداً»، وأنا أعرف ذلك وأفكر فى كيفية حلها. وأعتقد أن حلها فى التنظيم الموجود الآن لأنه خير تنظيم. وهذا انعكاس طبيعى لما هو موجود، حيث أن التنظيم الموجود للجامعة تنظيم جميل. وإذا كنا نريد أن نفكر فى تغيير هذا النظام يجب أن نغير هذا الوليد، ويجب أن نعمل «أمًا جديدة» ونفكر تفكيرا جديدا. إننا نجد أن بعض أساتذة كلية الطب لهم عيادات خاصة، ولا يحضرون إلا ساعتين كل شهرين أو ثلاثة أشهر».

جمال عبد الناصر:

«كما توجد «شلل» معينة فى الجامعات! فمثلا بعض الأساتذة تعينهم الكلية، ولكن مجلس الجامعة يعين غيرهم! وعلى كل، فقد شكلت لجنة لدراسة تنظيم الجامعات، وإذا كانت توجد لك آراء عن هذا الموضوع، يمكن أن تتقدم بها للأخ كمال الدين رفعت، حيث سيناقش هذا الموضوع فى الاجتماع الذى يعقد برياسة رئيس الجمهورية يوم الأحد القادم».

الدكتور/ رشدى سعيد:

«توجد مناقشة فى مجلس الأمة عن التعليم العالى».

جمال عبد الناصر:

«فى رأيى أنكم فى مجلس الأمة لابد أن تتكلموا. والحقيقة أننا، فى مجلس الأمة، نريد أن يتكلم الناس، حتى يمكن أن يعوضنا مجلس الأمة عن النقص الموجود فى عملية الاتصال بين القيادة والقاعدة».

الدكتور/ رشدى سعيد:

«لقد تكلمت مع السيد زكريا محيى الدين، عندما حضر سيادته، عن حرمان أساتذة الجامعات من حق انتخاب العميد، حيث كان يوجد لهم هذا الحق، ثم منع عنهم فى عام ١٩٥٤م. ونحن عندنا انتخابات على كل مستوى، وقد أبديت وجهة نظرى فى هذا الموضوع وهى ضرورة اختيار العمداء بالانتخاب بينما يرى السيد/ زكريا محيى الدين عكس ذلك!».

جمال عبد الناصر:

«لو نُظمت الجامعات، فيمكن أن يكون تعيين العمداء بالانتخاب، بحيث لا يصل الرجعيون إلى القيادات!».

الدكتور/ رشدى سعيد:

«نفس الموضوع فى قطاع العمال وفى أى قطاع!».

جمال عبد الناصر:

«إن الرجعية فى قطاع العمال لم تكن مسيطرة بنفس القوة التى تسيطر بها فى كلية الطب مثلا! وعلى كل حال فسوف نبحث موضوع الجامعات كموضوع قائم بذاته فى اجتماع يوم الأحد القادم».

حسين ذو الفقار صبرى:

«بالنسبة لقطاع العلاقات الخارجية، فسوف نختلف فى أسلوب العمل بالنسبة للقطاعات الأخرى، لاختلاف طبيعة عملنا. ولابد فى عملنا أن نعتمد على الأمانات الخارجية، والتحضير للمؤتمرات، وتوجيه أجهزة الإعلام الخاصة بتنظيمات الاتحاد الاشتراكى، حسب رأى الأمانة العامة».

«وقد أجريت اتصالات بالمكاتب المماثلة فى يوغوسلافيا، فوجدت أن العلاقات الخارجية عبارة عن لجنة تجتمع كل أسبوع، وتتكون من ممثلى مكاتب الاتصال الخارجى فى الأمانات الأخرى - مثل الفكر والدعوة والبحوث - وعناصر أخرى ليست موجودة كلها عندنا، فهى تتكون من عناصر من الشباب والصحافة والعمال والفلاحين والمهنيين ومنظمات المسيحية غير الموجودة عندنا، ولكنها ضرورية».

«ثم بالإضافة إلى هذه المكاتب، يجب أن يكون فى هذه الأمانة الفرعية ممثل عن: لجنة الشئون الخارجية بمجلس الأمة، ووزارة الخارجية، ووزارة العلاقات الخارجية، وحركة السلام الموجودة بالقاهرة، وسكرتارية التضامن الأفريقى الآسيوى، ومصلحة

الاستعلامات - ليقوم بجميع الأنشطة الدعائية فى الخارج التى يجب أن تكون معبرة عن رأى الاتحاد الاشتراكى».

«وعلى هذا الأساس يجب أن تعاوننى الأمانات الأخرى، وتقوم بتقديم الناس الذين يحضرون الاجتماع الأسبوعى».

«ويتبقى بعد ذلك المكاتب الداخلية فى الأمانة. وكنت اقترحت على السيد حسين الشافعى تقسيما جغرافياً، وقد وجدت - بالمقارنة - أن هذا التقسيم الجغرافى خطأ، لأن فيه إزدواج مع وزارة الخارجية، وهو يجب أن يكون نوعيا، ولكن النوعية أحيانا تفرض عليه تقسيما جغرافيا. وعلى هذا الأساس يعتبر عمل هذه الأمانة عملاً مكتبياً أكثر منه عملاً جماهيرياً، والعمل الجماهيرى سيكون عن طريق الأمانات الأخرى، حيث أن عملنا سيكون عمل تحضير للمؤتمر، وتقديم المعلومات التى تنزل إلى أجهزة الاتحاد الاشتراكى ووصولها إلى الأماكن الجماهيرية التى تحتاج إلى إعلام وإعداد المحاضرات. فهل يوافق السيد الرئيس على هذا التنظيم بهذا الأسلوب فى العمل؟».

جمال عبد الناصر:

«يمكنك أن تتقدم لنا باقتراح وسنقوم ببحثه! ويمكن أن نعطيكم فرصة أخرى لتحديد واختيار الأسماء. وأعتقد أنه من الأفضل أن تجتمعوا للاتفاق عليها، ثم نبحث الموضوع فى اللجنة التنفيذية العليا على أساس أنه عملية أساسية. وبالنسبة للشباب يمكن للأخ زكريا محيى الدين أن يستمر فى هذه العملية».

طلعت خيرى:

«أعتقد أنه يوجد نوعان من الأسماء: القادة السياسيون، ثم المنفذون الذين ليسوا على مستوى النوع الأول».

أنور سلامة:

«بالنسبة لاختيار الأعداد، وتحديدهم!».

جمال عبد الناصر:

«يجب أن نكون مرنين فى هذه العملية. فمن لا يستطيع أن يجد العدد المطلوب، له أن يختار ٢ أو ٣ أو ٤ أشخاص. ومن عنده فرصة لإيجاد عدد أكبر فلا مانع من ذلك، ولا نقيد أحداً بعدد معين».

«ثم إن العملية ليست مرسومة فى تفكيرى، لأنه من مناقشاتنا سوف نصل إلى الخطوات التى نسير فيها، لأنه ـ كما قيل اليوم ـ يوجد غموض، وبمناقشاتنا سوف نزيل هذا الغموض. وليس فى ذهنى رسم معين للعملية، وما هو فى ذهنى هو أن ننطلق جماهيريا، وهذا هو الأساس. فما هو الأسلوب؟ هذا ما يجب أن نكون مرنين فيه أكثر. ونريد الآن أن نسمع الكلمة التى طالب بأن يقولها الأخ سيد مرعى فى أول الجلسة».

(٥)

سيد مرعى: الرأسمالية الوطنية تشعر بانعزالية شديدة!
ـ هل هدف الدولة إقامة محل تجارى؟
ـ أثرنا على معيشة التاجر البسيط وعلى معيشة عماله!
ـ فساد إسناد تجارة الجملة إلى الأجهزة الحكومية!
ـ سيد مرعى يشكو من عدم اعتراف الدولة بقانون العرض والطلب ويطالب بتحديد مفهومه!
ـ التاجر يشترى السمسم بـ ٩٠ جنيها للأردب ووزارة التموين تستولى عليه بـ ٨٠ جنيها!

رأينا كيف تفجرت قضية الجامعات فى جلسة الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٦٤، وكيف رسم الدكتور رشدى سعيد صورة قاتمة للعلاقات بين الأساتذة والثورة، وأوضح أن الروح المعنوية فيها «مضعضعة للغاية»، وأن الأساتذة حرموا من حق انتخاب العميد منذ أزمة مارس ١٩٥٤م.

ولم يكن رأى عبد الناصر فى أساتذة الجامعات بأفضل من رأيهم فى الثورة، فقد وجه إليهم نقدا شديدا، متهما إياهم بعدم احترام نظام جامعاتهم، واشترط لإعطاء الأساتذة حق انتخاب العميد «ألا يصل الرجعيون إلى القيادة»!.

وفى هذا الجزء من المحاضر، قدم المهندس سيد مرعى، تقريرا مبدئيا مهما جداً عن الرأسمالية الوطنية، تحدث فيه عن صلاتها بالثورة على نحو يبين أهمية هذه الطبقة فى المجتمع، التى قدر أنها تضم نحو أربعة أو خمسة ملايين فرد، وأنها ـ مع ذلك ـ تشعر «بانعزالية شنيعة، وأن الدولة تزيحها من أمامها» ـ وقد عزا إلى هذا

السبب كثيراً من الإشاعات التى تسبب عدم رضاء الطبقات الجماهيرية التى استفادت من الثورة.

وقد رأى سيد مرعى أنه من الضرورى تطهير القطاع الخاص من الأفكار التى تدور فيه، بحيث يتحول إلى قطاع يسير فى الركب الاشتراكى، وذلك عن طريق الاهتمام به من جانب كل من الأمانة العامة والدولة. وتحدث عن الإجحاف الذى تلحقه الدولة بالقطاع الخاص، وضرب مثلا بما حدث لمصنع تجليد كراريس من متاعب، وقال إن هذا المصنع يعتبر منشأة تلعب دوراً فى الإنتاج القومى، ولكنّا كدولة لم نيسر لها وسائل الإنتاج، فى الوقت الذى ربطناها بإنتاج معين،!

ولكنه - من جانب آخر- أثار تخزين تجار الجملة للسلع وبيعها فى السوق السوداء، وطالب بتحديد المجالات التى يسمح فيها بتجارة الجملة، وبأن تنزع تجارة الجملة من تجار الحبوب، كما حدث بالنسبة لتجارة القطن التى تحولت إلى تسويق تعاونى.

على أنه أبرز مساوئ إسناد تجارة الجملة إلى يد الأجهزة الحكومية، وضرب مثلا بعملية توزيع البطاريات الجافة فى محلات عمر أفندى، «فقد كنا نجد طابورا فيه أكثر من ألف، وبعد يوم واحد تختفى هذه البطاريات ونجدها تباع على عربات اليد فى العتبة،!

وقد هاجم احتكار توزيع السلع سواء من جانب القطاع العام أو الخاص، وعزا إليه السبب فى ارتفاع الأسعار، وضرب المثل بمواد البقالة، وتساءل: «لماذا لا نوزعها على ٤٠٠ بقال بجانب الجمعيات؟ هل هدف الدولة إقامة محل تجارى؟».

وقد تحدث سيد مرعى عن العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وقال إن القطاع العام يطلب من تجار القطاع الخاص دفع ثمن البضائع مقدماً، ثم لا تصل السلعة إلا بعد ستة أشهر أو سنة! «ومعنى ذلك تجميد رأس مال التاجر الخاص البسيط لمدة طويلة، وبالتالى أثرنا على معيشته وعلى معيشة عماله». وقال: «إذن فالائتمان التجارى مسألة مهمة جدا، وخصوصا إذا قررنا إلغاء تجارة الجملة.

ثم شكا سيد مرعى من عدم اعتراف الدولة بقانون العرض والطلب، وطالب بتحديد مفهومه فى ظل النظام الاشتراكى!

وقد رد عبد الناصر على ما أثاره سيد مرعى، فاعترف بأن أخطاء حدثت فى التطبيق بالنسبة للقطاع الخاص، وأنه «كان هناك اتجاه إلى اليسار»! وتحدث عن القطاع الخاص باعتباره «يضم حوالى نصف مليون شخص»!ـ مع أن سيد مرعى قال إنه يضم «أربعة أو خمسة ملايين»!ـ الأمر الذى قد يرمز إلى تقليل عبد الناصر من شأن هذا القطاع. على أنه اعترف بأنه كان يجب التمهل فى إعطاء الاحتكار للجمعيات الاستهلاكية، قائلا إن الغرض من إنشائها كان موازنة المحلات التجارية ومنعها من الاحتكار ورفع الأسعار.

وبالنسبة لتجارة الجملة رأى ألا تتدخل فيها الحكومة «إلا إذا كانت مستعدة»، ووافق على مبدأ الائتمان التجارى قائلا إنه «كلام منطقى». وأعلن أنه «لا يستطيع تجاهل قانون العرض والطلب فى الوقت الحالى». ودارت مناقشة بينه وبين سيد مرعى حول تجارة الجملة فى الحبوب، طالب فيها سيد مرعى برفع سعر بعض محاصيل الحبوب لتشجيع الفلاحين على التوسع فى زراعتها قائلا:

«كنا نستورد الفول حتى عام سابق على رفع سعره إلى ثمانية جنيهات، وبعد رفع السعر أصبح لدينا فائض من الفول للتصدير. وهذا يعطينا فكرة عن سعر القمح وأثره على إنتاجيته»!

وتمضى المحاضر على النحو الآتى:

المهندس سيد مرعى:

«فى الواقع أن كلامى سيتعلق بعمل الرأسمالية الوطنية، حسب الدراسة التى قمت بها فى المدة القصيرة الماضية، وحسب الاجتماع الذى عقدته أمس فى الغرف التجارية وحضره كثير من التجار».

«وإذا نظرنا إلى هذا القطاع ككل، يتبين لنا نقطة لها أهميتها، وقد استرعت نظرى فعلا. فهذا القطاع مسجل كوحدات، فى كل منها أكثر من عامل، ويبلغ عدد هذه الوحدات - حسب إحصائيات التعبئة - ١٩٢ ألف وحدة. وإذا فرضنا أن كل وحدة بها ثلاثة أو أربعة عمال، فإن عدد العمال العاملين فى هذا القطاع يبلغ حوالى مليون عامل، يعول كل منهم فى المتوسط أربعة أو خمسة أفراد».

«أى أن الرأسمالية الوطنية تضم أربعة أو خمسة ملايين فرد فى جميع أنحاء الجمهورية. والأهمية العددية لهذا القطاع تبرز أهميته فى داخل الاتحاد الاشتراكى، لتمثيله جمهرة كبيرة من الناس».

«ومن الأشياء التى تسترعى النظر، أن هذا القطاع يمكن أن نصفه بأنه قطاع خام! بمعنى أنى لم أشعر أمس، أو باتصالاتى فى الفترة القصيرة الماضية، أن هذا القطاع له خطوط موصلة للثورة! بل هو يشعر بانعزالية شنيعة، أو أن الدولة تزيحه من أمامها، وأنه لا علاقة له بها».

«وقد كانت هذه ثغرة كبيرة جدا. وقد تبينت منها، ومن اجتماعى بكثير من العمال والموظفين فى القطاع العام، أن بعض المديرين، الذين كان إيراد أى منهم قبل الثورة لا يزيد عن ٥٠٠ جنيه فى العام، أصبح يتقاضى ثلاثة آلاف جنيه سنويا».

«وكنت اجتمع ببعض العمال فأجدهم ساخطين، ولذلك كنت أسأل نفسى: هل صدر قرار مس شيئاً منهم؟ وكنت أجد أن هذه الضجة تنزل إلى الطبقات الدنيا عن موضوعات لم تكن أساسية أو تمس معيشتهم».

«وأعتقد - من اتصالاتى - أن الرأسمالية الوطنية كانت مصدر إنعكاس كبير جدا لهذه الشائعات، أو ظاهرة عدم الرضاء من بعض الطوائف التى يجب أن تكون راضية وأن تكون ركيزة لنا! وأنا عندما أجتمع بشخص أخذنا منه أرضا وأجده ساخطا، فإن ذلك لا يهمنى لأنه من الطبيعى أن يكون ساخطا».

«إن هذا القطاع، الذى ترك لفترة طويلة، فى حاجة إلى مجهود كبير، ليس فقط من الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، بل هو فى حاجة إلى مجهود أكبر من سياسة الدولة وسياسة الحكومة كسياسة. هذا المجهود يجب أن يرسم فى الحدود التى وردت فى الميثاق».

«لقد لاحظت - فى اجتماع أمس - الأهمية الكبرى للكلمة التى ألقاها السيد الرئيس فى مجلس الأمة، بالنسبة للقطاع الخاص، مع أنها قيلت قبل ذلك فى الميثاق! وعندما تكرر التصريح لم أكن أتصور أن يكون له مثل هذا الإنعكاس. والسبب فى ذلك أن هذه الكلمة

ألقيت أثناء أزمة تموينية، وبعد احتكار بعض السلع فى الجمعيات التعاونية أو فى القطاع العام، وحرمان القطاع الخاص منها».

«إن هذا تقرير مبدئى. والصورة تستدعى توصيلا قويا بين القطاع العام والقطاع الخاص، لتطهير القطاع الخاص من الأفكار التى تدور فيه، بحيث يمكن أن يتحول إلى قطاع يمكن أن يفهم وأن يسير فى الركب الاشتراكى».

«ومن الظواهر الأخرى فى هذا القطاع، أنه قطاع مختلف مع نفسه! وهذه نقطة مفيدة، فهو قطاع غير مجمّع وغير متكتل، هو متكتل فقط ضد القطاع العام بالنسبة لتوزيع السلع، إنما بينهم وبين أنفسهم فهم غير متكتلين!».

«ففى الوقت الذى يتكلم فيه تجار البذور بشكل، نجد أن تجار المواد الغذائية يتكلمون بشكل آخر! وقد وجدت أن المصلحة الشخصية السائدة فى هذا القطاع هى التى تدفعه. وهذا قد ييسر من مهمتنا إلى حد ما، على اعتبار أن المستويات النوعية فى هذا القطاع إذا درست مشكلاتها يمكن التحوير فيها إلى حد كبير».

«إن تحوير المفاهيم لدى الرأسمالية الوطنية فى الواقع نقطة لها كيانها ولها متاعبها، لأن تحوير المفاهيم الاشتراكية لدى الفلاحين أسهل، لأنها طائفة إنتفعت من القوانين الاشتراكية، وبمجرد أن تشكو أو تئن من أية عملية فإن أجهزة الدولة تجند نفسها، وتنشط فى معالجة الأسباب التى من أجلها تشكو هذه الطائفة».

«والصورة عكسية بالنسبة للرأسمالية الوطنية، بمعنى أنه عند توزيع سلعة من السلع نجد أن شركات القطاع العام تفضل أن توزعها

على القطاع العام، لتتفادى مسئولية التوزيع على القطاع الخاص! ويترتب على ذلك اضطراب القطاع الخاص، وعدم قدرته على تنفيذ الأعمال التى كان مفروضا أن ينفذها».

«وهناك مثل حى قيل فى اجتماع أمس، وهو خاص بصاحب مصنع تجليد «كراريس». فقد كان هذا الشخص يستلم الورق من شركة راكتا، ووزارة الصناعة تفرض عليه إنتاج كمية معينة من الكراريس، وعندما ذهب إلى شركة راكتا لاستلام الورق اللازم له، رفضت الشركة أن تعطيه! ثم إن الشركة التى تنتج الكرتون الأحمر غيرت لون الكرتون إلى أزرق، ورفعت السعر ـ رغم أن المواصفات واحدة على حد قوله! فضلا عن أنها خفضت الكمية التى يحصل عليها! ثم إنه متعاقد مع وزارة التربية والتعليم على توريد الكراريس لها بسعر معين وبكمية معينة».

«هذا الكلام قد يكون صحيحا أو غير صحيح، ولكن هذا المصنع يعتبر منشأة تلعب دورا فى الإنتاج القومى بأية صورة من الصور على صغرها أو كبرها، ونحن ـ كدولة ـ لم نيسر لها وسائل الإنتاج، فى الوقت الذى ربطناه فيه بإنتاج معين».

«ويظهر أيضا أن بعض السلع، التى تعطى لهذا القطاع، تعطى له بشكل غريب! فالسلعة التى تعطى للجمعية الاستهلاكية بسعر الجملة، تعطى للقطاع الخاص بسعر التجزئة! فنجد أن الجمعية تبيع السلعة بستة قروش لأنها اشترتها بخمسة قروش، بينما القطاع الخاص يبيعها بسبعة قروش! ثم نقول إن التاجر يستغل ويجب أن نقضى عليه!».

«وجميع هذه الصور تبين جزءاً كبيراً من الطلبات التى يمكن أن تنفذ بشىء من التفكير، وتبين أيضاً الإصلاحات التى يمكن إجراؤها فى هذا القطاع».

«وهناك خمس أو ست مشكلات لها صفة السرعة، فنحن نعانى من الأعداد الكبيرة للمحلات التجارية، التى تقدر بحوالى ٤٠٠ ألف أو ٥٠٠ ألف محل تجارى - حسب إحصائيات التعبئة - وفى نفس الوقت نفتح باب الحصول على تراخيص فتح المحلات التجارية لكل من يريد أن يسجل نفسه فى السجل التجارى!».

«وعندما تفكر الدولة فى تنظيم هذا القطاع، ستجابه بمشاكل هذه الأعداد الكبيرة، خصوصا وإنه فى الوقت الحاضر يستطيع أى شخص أن يسجل نفسه ولو برأسمال بسيط، كأن يتاجر فى ورق البفْرة(*) مثلا!».

«إذن - كخطوة أولى - أقترح إيقاف جميع التسجيلات التجارية بالنسبة لهذا القطاع، إلى أن نحدد السلع التى يوجد نقص فى عدد المحلات التجارية التى توزعها، فنفتح باب التسجيل بالنسبة لمثل هذه المحلات».

«سؤال آخر: ما هو دور تجار الجملة الذى تتصوره الدولة لهم؟ إننى لا أتصور أن تجار الجملة فى الحبوب يستطيعون السير مع الاشتراكية بأية صورة من الصور، وقد قلت هذا الكلام فى اجتماع أمس».

(*) ورق البفرة خاص بلف التبغ.

«فإن العملية التى تحدث كل سنة، هى أن تجار الحبوب يجمعون الذرة من محافظتى المنيا وأسيوط، ثم يخزنونها إلى أن تأتى مجاعة، أو يأتى وقت الاحتياج لها، فيرفعون السعر، ويتاجرون فيها فى السوق السوداء!».

«وهذه عملية لا تمت إلى الاشتراكية بشىء! فإذا كان هناك استغلال تجارى فإننا لن نجد أوضح من هذا الوصف لنطلقه على هذه العملية، ويجب أن تقول لتجار الجملة فى الحبوب إن هذا ليس ميدانكم، وإذا كنا قد اتجهنا إلى التسويق التعاونى فى القطن والبصل، فكيف نترك التجارة فى أقوات الناس؟».

«إذن من المبادئ التى يجب أن نكون واضحين فيها بالنسبة لتجارة الحبوب، أنه يجب أن يتركها تجار الحبوب! ومع ذلك فإن هذا الموضوع قد قوبل - لا أريد أن أقول بتراخ - بشىء من التمهل، عند البت فيه!».

«وهو الذى أدى إلى أزمة السمسم الحالية! فقد فتحت الدولة شون بنك التسليف على مصراعيها، متصورة أنه ستأتى إليها كميات كبيرة من السمسم، ولكنها لم تأت! وابتدأ القطاع الخاص يشترى، فى حين أن القطاع العام واقف «يتفرج» عليه! وبدأت المصانع الخاصة تعمل، فى حين أن مصانع القطاع العام واقفة! ولذلك لجأت وزارة التموين إلى الاستيلاء على السمسم لدى التجار والمصانع الخاصة! ونتيجة لذلك فإن التاجر يصاب بخسارة، لأنه اشترى السمسم بـ ٩٠ جنيها للأردب، ووزارة التموين تستولى عليه بـ ٨٠ جنيها للأردب! كما أن صاحب المصنع الخاص - الذى اجتهد واشترى الكميات

اللازمة له ـ استولت الوزارة على الكمية الموجودة لديه لكى تشغل القطاع العام، مما أدى إلى توقف المصانع الخاصة».

«إن كل هذه المظاهر مجتمعة، وكل الإجراءات التى ترتبت عليها، والتى تنعكس على هذا القطاع فى صورة عدم الرضاء، وانعكاسها على القطاعات الأخرى ـ كل ذلك نتج من أننا سمحنا بالتجارة فى الحبوب!».

«فلماذالا نقول ـ منذ البداية ـ لتجار الجملة: إن هذا ليس ميدانكم! أو بمعنى آخر، إذا كنا لا نريد أن نعترف بتجارة الجملة، ونقول إن التجارة فى الاشتراكية هى تجارة توزيع وليست تجارة جملة، فلماذا لا نقول هذا الكلام ونكون واضحين فيه، كما حدث فى عملية تجارة القطن، عندما قلبناها من تجارة عامة إلى تسويق تعاونى؟ فقد قلنا إننا سنحاول أن نجد لتجار القطن مجالا آخر للعمل».

«إن تحديد تجارة الجملة فى الأسلوب الاشتراكى أمر له أهميته ومتاعبه ـ خصوصا وأنه من الواضح أننا عندما نجعل تجارة الجملة فى يد الأجهزة الحكومية تظهر مساوئ كثيرة، كالأمثلة المعروفة التى حدثت».

«ومن الأمثلة على ذلك عملية توزيع البطاريات الجافة فى الفترة الأخيرة فى محلات عمر أفندى. فقد كنا نجد طابورا فيه أكثر من ألف واحد يريدون شراء البطاريات، وبعد يوم واحد تختفى هذه البطاريات ونجدها تباع على عربات اليد فى العتبة!».

«والمثل على ذلك واضح أيضاً عندما كانت اللحوم تباع فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية. فعندما وزعت اللحوم على قطاع

أكبر هبطت أسعارها، فى حين كنا ننتظر أن ترتفع الأسعار! ويرجع هبوط الأسعار إلى سببين: فقد وفرنا الكمية، ووسعنا قاعدة التوزيع».

«ومن تجاربى فى السنين الماضية كلها، يتضح أن أى احتكار لأية سلعة من السلع، حتى فى داخل القطاع العام، أمر له أضراره. وأستطيع أن أضرب ألف مثل على ذلك».

«إن كل سلعة يجب أن تعطى أيضا للقطاع الخاص، أو أن نوسع قاعدة التوزيع فى القطاع العام إذا كانت هذه السلعة ضرورية، أو أن نوزعها ما بين القطاع العام والقطاع الخاص كما حدث بالنسبة للحوم».

«وبالنسبة لمواد البقالة، لماذا لا نوزعها على ٤٠٠ بقال بجانب الجمعيات؟ هل هدف الدولة هو إقامة محل تجارى؟ لا أعتقد أن هذا هو هدفها، بل هدفها هو توصيل السلعة للمستهلك بسعر مناسب. إن تحديد تجارة الجملة أمر له أهميته».

«وهناك أمر آخر له أهميته أيضاً، فإن تجار القطاع الخاص عندما يتعاملون مع شركة من شركات القطاع العام، فإنها تطلب منهم ثمن البضائع بالكامل مقدماً! وقد لا تصل هذه البضائع إلى التجار إلا بعد ستة أشهر أو سنة! ومعنى هذا أننا جمدنا رأس مال التاجر الخاص البسيط لفترة طويلة فلم ينتفع به، وبالتالى أثرنا على معيشته وعلى معيشة العمال الموجودين معه».

«إذن فالائتمان التجارى مشكلة مهمة جدا، خصوصا إذا قررنا إلغاء تجارة الجملة، وهى من المسائل التى يجب أن نناقش ونأخذ فيها توجيها».

«ثم ما هو مفهوم قانون العرض والطلب فى ظل النظام الاشتراكى؟ أنا أفهم أنه من المسائل التى تعترف بها الرأسمالية، على اعتبار أنه قانون أساسى، ولكنا لا نعترف به فى ظل نظام اشتراكى، لأن العرض والطلب فى ظل هذا النظام يخضع لتوجيه الدولة - بمعنى أنه إذا كانت هناك سلعة ضرورية، بحيث لا يجوز أن يرتفع سعرها، فإن الدولة تتدخل فى توزيع هذه السلعة».

«وهذا المفهوم الخاص بالعرض والطلب غير واضح لدى تجار القطاع الخاص. والحقيقة أن هذا الكلام يعتبر جزءاً من تحديد المفهوم الاشتراكى لدى هذا القطاع».

«إن تنظيم العمل يستدعى تطويرا جماهيريا فى الغرف التجارية. وقد اتخذنا الغرفة التجارية مقرا لأمانة الرأسمالية الوطنية، لأن فيها قاعة اجتماعات، ولأنها تقع وسط المحلات التجارية».

«والتطوير المطلوب يمكن أن أقدم ما يلزم له من اقتراحات، وإنما أرجو أن أعطى فرصة أو فسحة من الوقت، لأن هذا التطوير لابد أن يبنى على دراسة».

«وأعتقد أن تقسيم هذا القطاع إلى مستويات نوعية، وتجنيد الأفراد داخل هذه التقسيمات، وعقد اجتماعات مشتركة بينهم وبين ممثلى القطاع العام - أمر له أهميته».

«وأنا أقوم بمحاولة وإفهام هذا القطاع أننا لا نمثل سلطة الحكومة عندما نجتمع بهم، وإنما نحن نمثل سلطة شعبية لها أهميتها».

وشكرا سيدى الرئيس.

جمال عبد الناصر:

«بالنسبة لهذا القطاع، الذى يضم حوالى نصف مليون شخص، فقد حدثت أخطاء فى التطبيق، كان هناك اتجاه إلى اليسار!».

«وأنا أعتبر أن هذا هو سبب الخلل الذى حدث فى الجمعيات الاستهلاكية، التى وجدت أساسا لموازنة المحلات التجارية، بحيث تمنع المحلات التجارية من الاحتكار فلا يستطيعون رفع الأسعار. ولكن الذى حدث أننا أعطينا الاحتكار للجمعيات الاستهلاكية، فحدث ما حدث. وقد كان رأيى أنه لابد أن نتمهل فى قطاع التجارة لأنه أصعب القطاعات».

«وبالنسبة لما تقوله، فإننا نوقف التسجيل التجارى إلى أن تنظم الموجودين. أما بالنسبة لتجارة الجملة فمن رأيى ألا تتدخل فيها الحكومة إلا إذا كانت مستعدة لذلك. وفيما يتعلق بموضوع الائتمان التجارى فإنه فى حاجة إلى حل، لأن الكلام الذى تقوله كلام منطقى، ولذلك يجب أن نعاملهم كما كانوا يعاملون من قبل».

«وفيما يختص بموضوع العرض والطلب، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل قانون العرض والطلب فى الوقت الحالى - وعملية اللحوم مثال على ذلك - فطالما كان العرض أكبر من الطلب لا تحدث أزمة، وطالما أن الأرض غير مؤممة، والمحاصيل غير مؤممة، لا نستطيع أن نقول إننا اشتراكيون ونتجاهل قانون العرض والطلب! فإذا كان العرض أقل من الطلب فإن السعر سيرتفع، وهذا أمر طبيعى. وفى هذه الحالة قد يشترى التجار السلعة، وبذلك توجد السوق السوداء! وهذا الموضوع - موضوع التجارة الداخلية وتنظيمها - محل دراسة».

«ولكن الذى أريد أن استفسر عنه هو موضوع الحبوب؟ فهل تريد أن نجعل تسويقها تعاونيا؟».

سيد مرعى:

«إننى ألاحظ أن الأرز كله أصبح مآله التسويق التعاونى، ولا توجد تجارة فيه!»

جمال عبد الناصر:

«لأننا مسيطرون على المضارب!».

سيد مرعى:

«إننى أتكلم عن العدس والسمسم. أما البصل فإنه يسوق الآن تعاونيا، والفول لا توجد فيه تجارة، لأن السعر الذى تعطيه الدولة أعلى من سعر التجار».

«والواقع أن هناك نقطة تستدعى شيئاً من التفكير، وهى التى تبين علاقة سعر المحصول بإنتاجيته. فقد كنا نستورد الفول حتى عام سابق على رفع سعره إلى ثمانية جنيهات، وبعد رفع السعر أصبح لدينا فائض من الفول للتصدير! وهذه تعطينا فكرة عن سعر القمح وأثره على إنتاجيته!».

«وأنا أتكلم عن الحبوب الأخرى كلها، وأرجو أن يكون واضحا ما إذا كنا سنتاجر فيها أم لا؟ ومن رأيى أن نلغى الاتجار فيها، لأننا نضر التجار أكثر إذا تركناهم يشترون بسعر مرتفع ثم نستولى على ما اشتروه بسعر أقل مما دفعوه!».

«إن السمسم والسودانى والعدس من المحاصيل التى يصح أن توجد لها سياسة خاصة. إن العدس سينتهى بعد الحياض، وهناك تجارب ،

(جملة غير واضحة).

جمال عبد الناصر:

«إذا كان السعر فى الخارج أقل، يمكن أن نستورد!».

سيد مرعى:

«يمكن أن ننتج القمح، وهو محصول اقتصادى، ولكن الصنف الذى أنتجناه لم يكن جيداً فقد كان لونه «محمرا» بعض الشىء».

الفصل الخامس

بقية الجلسة الرابعة ١٥ ديسمبر ١٩٦٤
والجلسة الخامسة ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤]

(١)

عبدالنا صر: نعتمد فى معرفة المشاكل على وزارة الداخلية !

إذا جمعنا هيئة التدريس بالجامعة سنجمع القوى المضادة للثورة !

الاتحاد الاشتراكى الحالى فيه عنا صر ثورية وعنا صر مضادة للثورة !

رأينا كيف أوضح المهندس سيد مرعى، أمين الرأسمالية الوطنية، ما تعانيه هذه الطبقة من عناء على يد نظام عبدالناصر جعلها تشعر «بانعزالية شنيعة»! وطالب بالاهتمام بها على مستوى كل من الأمانة العامة والحكومة. ولكنه فى نفس الوقت طالب بتأميم تجارة الحبوب، كما هاجم احتكار الجمعيات الاستهلاكية توزيع السلع، وعزا إلى ذلك ارتفاع الأسعار.

كذلك رأينا كيف اعترف عبدالناصر بحدوث «أخطاء فى التطبيق» بالنسبة للرأسمالية الوطنية، كما اعترف بأنه كان يجب التمهل فى إعطاء الاحتكار للجمعيات الاستهلاكية، ولكنه رفض التدخل فى تجارة الجملة «إلا إذا كانت الحكومة مستعدة». ووافق على مبدأ الائتمان التجارى، ودخل فى مناقشة مع سيد مرعى حول تجارة الحبوب، طالب فيها سيد مرعى بزيادة أسعار بعض المحاصيل لتشجيع الفلاحين على التوسع فى زراعتها.

وفى هذا الجزء من محضر الجلسة الرابعة التى عقدت يوم ١٥ ديسمبر ١٩٦٤م هاجم عبدالحميد غازى اقتراح سيد مرعى رفع

أسعار بعض المحاصيل قائلاً: إن زيادة سعر الفول وما ترتب عليها من توسع الفلاحين فى زراعته، أثر على زراعة البرسيم، وهذا بدوره أثر على الثروة الحيوانية حيث أحجم الناس عن تربية المواشى!

وقد قسم عبدالحميد غازى الأفراد فى الريف إلى سلبيين، وثوريين، ورجعيين، وقال: إن السلبيين أخطر من الرجعيين. ووصف الأجهزة الإدارية فى الجمعيات التعاونية ونقابات العمال الزراعيين ـ وهى التى تستطيع التأثير على الجماهير وفقاً للميثاق ـ بالسلبية، وبأنها لا تتمشى مع التجربة الجديدة. وطالب بإعادة تخطيط التعاون على أساس ما رسمه الميثاق.

وقد رد عبدالناصر بأن سلبية الجمعيات التعاونية منشؤها عدم وجود تنظيم سياسى، وبدون وجود تنظيم سياسى «لانستطيع الدخول فى المشاكل».

وقد اعترض زكريا محيى الدين على تأميم تجارة الحبوب بحجة أن عدد تجار الحبوب قليل، وقد يؤدى التأميم إلى ارتفاع الأسعار. ولكن سيد مرعى رد على هذا الاعتراض بأنه عندما تكلم إنما تكلم «كمسئول يدرس ويحس»، وأن ما قاله زكريا محيى الدين ينطبق على تجارة الذرة، ولكنه كان يقصد تجار الوجه القبلى الذين يشحنون الحبوب إلى الوجه البحرى.

وقد رد على صبرى على ما أثاره سيد مرعى من مشاكل الرأسمالية الوطنية، فقال: إن عدم حل مشاكل قطاع التجارة منشؤه

أنه قطاع ليس له تنظيم يرفع المشاكل إلى الحكومة لتعمل على حلها، وأنه يجب أن نبدأ بالتنظيم حتى نصل إلى المشاكل ونجد لها حلولا.

وقد اعتذر عبدالناصر عن عدم حل المشاكل بأن الحكومة لا تعرفها! فكيف تحل مشاكل لا تعرفها؟ وقال: إن الحكومة لاتزال تعتمد فى معرفة المشاكل على وزارة الداخلية، ولا تعرفها عن طريق الاتحاد الاشتراكى!

وقد نفى سيد مرعى عن نفسه أنه، فيما نقله عن قطاع التجارة، كان يمثل تنظيماً، «ولكنى كنت أنقل صورة شعبية، ويتولى رئيس الوزراء بحثها من الناحية التنفيذية، لأن تنظيم قطاع التجارة يأتى من الحكومة!».

وكان لدى أنور سلامة أمين العمال مشكلة قومية عويصة توضح المناخ السائد، عن برنامج للثقافة العمالية أعد للعمال الزراعيين، فقد سأل عبدالناصر عما إذا كان هذا البرنامج يستمر أم يتركه لأمانة الفلاحين؟ وقد أجاب عبدالناصر بأنه «إذا كان هذا البرنامج عن طريق الحكومة، فلا مانع من الاستمرار فيه»!

وكان من أطرف ما أثاره كمال الدين الحناوى عن الجمعيات التعاونية، وجود اتجاه لتعديل قانون تشكيل مجالس إدارتها، بحيث يكون لدى أمين الصندوق ضمان عقارى لتغطية الاختلاسات، فقد اكتشف فى محافظة القليوبية وحدها ٢٨ حالة اختلاس من ٦١ جمعية تعاونية.

وقال: إنه نتيجة لأن الثقل الاجتماعى فى الريف لم يتغير، فإنه عندما ينتخب أحد كبار الملاك يستطيع أن يسيطر على الجمعية

ويديرها كأنها عملية إقطاعية، ويجد تعاوناً واستجابة من أجهزة بنك التسليف، ولكن عندما ينتخب من يملك أقل لا يلقى التعاون، بل يلقى العكس.

والملاحظة هنا أن التغيير الاجتماعي حدث في الريف أولا بقوانين الإصلاح الزراعي، ثم انتقل إلى المدن بقوانين التأميم، ولكن عصبية الريف ظلت لها سطوتها وسيطرتها رغم وجود الثورة في الحكم لمدة اثني عشر عاماً كاملاً!

وفي الجلسة التالية، وهي الجلسة الخامسة التي انعقدت يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤م، تحدث حسين الشافعي عن نشاط الأمانة العامة، وعرض الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدها الأمناء، ولكنه وجد تبرماً من عبدالناصر، الذي أوضح أن هذا النشاط لا قيمة له، «ونحن نقوم فعلا بهذه الأعمال منذ ١٢ عاماً دون أن تكون لها نتيجة»! وقال عبدالناصر: إنه يخشى أن ينقلب الاتحاد الاشتراكي نفسه وأمانته إلى أجهزة بيروقراطية»!

ثم ذكر عبدالناصر أن مثل تلك المؤتمرات تضم الاشتراكيين والعناصر المضادة للثورة، التي قد تكون أقوى، بسبب أن البلد بطبيعتها «محافظة والناس بطبيعتهم محافظون»! وقال: إن الأمانة العامة أمامها هدفان، الأول: إحياء الاتحاد الاشتراكي، والثاني: تكوين حزب اشتراكي داخل الاتحاد الاشتراكي. وبدون هذا سنظل ندور في حلقة مفرّغة.

واعترض عبدالناصر على عقد هيئة التدريس في الجامعات لبحث مشاكل التعليم، قائلاً: إن وزير التعليم العالي هو المختص

بجمع هيئة التدريس ومناقشة المشاكل معها، وإننا إذا جمعنا هيئة التدريس اليوم، فإننا سنجمع القوى المضادة للثورة، ولكن الأمر يختلف إذا كان لدينا تنظيم سياسى لهيئة التدريس، لأننا نكون ضامنين أن كل الموجودين يمثلون قوى الثورة».

وتمضى المحاضر على النحو الآتى:

عبدالحميد خليل غازى :

«إننى أريد أن أعرض موضوعاً للبحث هو موضوع التوعية فى الريف، فنحن الآن فى فقر شديد فى الريف من ناحية التوعية».

«وكما نلمس اليوم فإن الأفراد فى الريف ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: سلبيين، وثوريين، ورجعيين. وفى رأيى أن السلبية قد تكون أخطر من الرجعية، لأنه يمكن التأثير عليها وتوجيهها وفق إرادة الجهة التى توجهها. ونحن تركنا الريف حتى اليوم دون أن تنزل إليه أية توعية سياسية بالمرة، ونريد أن يتسلح هؤلاء السلبيون بسلاح الوعى والمعرفة التى نعيش فيها».

«ووسيلتنا فى ذلك ـ كما يقول الميثاق ـ هى الجمعيات التعاونية، ونقابات العمال الزراعيين، التى تستطيع أن تؤثر على الجماهير وتستطيع أن تندمج مع الجماهير».

«إننا لو نظرنا إليها اليوم نجد أنها أيضاً سلبية، وإذا نظرنا إلى التعاونيات ومجالس إداراتها ـ وهى التى لها دور كبير فى الاحتكاك بالجماهير كل يوم ـ ونبحث عن السبب فى سلبيتها سنجد أن الجهاز

الإدارى فى المستوى الذى نتعامل معه، لا يتقبل، أو لا يتماشى مع التجربة الجديدة».

والحقيقة أن الفلاح يدخل مجلس إدارة الجمعية التعاونية لكى يحقق مصالح الجماهير داخل هذه الجمعية، وبالتالى يقود الجماهير التى انتخبته لكى يبحث عن مصالحها ويحل مشاكلها ـ ولكنه فى أول تجربة له يصدم بالحقيقة، وهى أنه لا يوجد تفاعل مع الهدف فى الجهاز الإدارى، فيخرج وهو فاقد للثقة التى كان يحلم بها.

«والحقيقة أن هذا ينعكس على العمل السياسى، لأن هذا الفلاح عندما يدخل عند الموظف ويجد نفسه مهملا، أو يجد أن الموظف ينظر إليه على أنه ليس على مستوى المسئولية، فإنه يفقد الثقة فى نفسه، وبالتالى فإنه يفقد الثقة فى العمل السياسى».

«إننا نريد إعادة تخطيط التعاون على أساس ما رسمه الميثاق؟ وأقول: إنه من الضرورى ـ من اليوم ـ أن نعيد تنظيم الجمعيات التعاونية على الأساس المرسوم لها فى الميثاق، بحيث يكون الناس الموجودون داخل الجمعية قادرين على أن تكون لديهم الحركة والوقوف بجانب الجماهير التى انتخبتهم».

«لقد أشار السيد سيد مرعى إلى أن زيادة سعر الفول كانت تشجع الفلاحين على التوسع فى زراعته، وهذا كلام سليم فى الواقع، وإنما هذا التوسع يكون على حساب بعض المحاصيل الأخرى! فإن الفول يزرع بجانب البرسيم، والتوسع فى الفول قد يؤثر على

البرسيم، وهذا أيضاً قد يؤثر على الثروة الحيوانية بإحجام الناس عن تربية المواشى، لأنهم سيجدون زراعة الفول أفضل لهم من الناحية الاقتصادية!

«ومن ناحية أخرى نريد دراسة جديدة، لأننا لا نريد أن نرتبط بمحصول معين لزراعة الستة ملايين فدان، ويجب أن نستفيد من هذه المساحة أكبر فائدة ممكنة من ناحية الدخل أو الاقتصاد القومى الذى نبنى به بلدنا اليوم».

وشكراً سيدى الرئيس.

جمال عبدالناصر:

«إننا إذا سرنا فى عملية التنظيم سنجد أن كل هذه المشاكل يمكن حلها. والحقيقة أن ما نقوله عن الجمعيات التعاونية راجع إلى أنه لا يوجد اتصال، وهذا يدعونا إلى أن نسير فى عملية التنظيم».

«ومثلا فى كفرالشيخ، عندما ننظم قطاع العمال والفلاحين، ونكوّن التنظيم والجهاز السياسى، سنجد كل هذه المشاكل قد ظهرت، فيمكن أن نحلها».

«فالحقيقة إننا نريد اليوم أن نؤجل المشاكل التى نتكلم فيها إلى أن نصنع التنظيم! لأن المشاكل كثيرة، وبدون التنظيم لن نحلها. فيجب أن نتفرغ لعملية التنظيم، ثم بعد أن نقف على أرجلنا نبحث هذه المشاكل».

«وهذا لا يمنع أن تتكلموا فى مجلس الأمة ولجانه فى هذه الأمور، لكى تحلوا لنا هذه المشاكل، لأننا لا نستطيع أن نتركها دون

حل، وإنما نحاول حلها اليوم عن طريق مجلس الأمة والأجهزة المختلفة. لأننا لا نستطيع ـ هنا ـ الدخول فى المشاكل فى الوقت الذى لا يوجد فيه تنظيم!».

زكريا محيى الدين :

«بالنسبة لتجارة الحبوب، فلا وجه للمقاونة بينها وبين العمليات الأخرى، لأن الحبوب تستعمل كغذاء رئيسى للإنسان. وفى الواقع أن عدد تجار الحبوب قليل فى كل قرية، ويقوم كل تاجر بتخزين ١٠ أو ٢٠ أردباً فى موسم كل محصول، يقوم ببيعها عندما يرتفع ثمنها، ولو قامت الدولة بتأميم تجاة الحبوب، وإذا كان الطلب أكثر من العرض، سوف ترتفع الأسعار أيضاً! إننا نجد فى بعض مواسم حدوث سرقات فى البنجر فى الاتحاد السوفيتى! وعلى كل حال يمكن أن يكون موضوع تأميم تجارة الحبوب محل تفكير».

حسين الشافعى :

«فى الواقع أن المثالين اللذين تعرض لهما الأخ سيد مرعى والأخ عبدالحميد غازى، بينا أهمية اختيار الأفراد الصالحين، والارتباط فى الاختيار بالنسبة للقياديين الذين يستطيعون أن يتصدوا للموضوع من الجانب الواقعى الفعلى، لأنه إذا كان الأفراد الذين ينتقون لم يستطيعوا أن يباشروا المسئولية وحل مشاكل الجماهير بالنسبة للمسائل المختلفة، فسوف يكون الاختيار غير فعّال! وإذا لم يكونوا مرتبطين بالمستويات القادرة على تحريك العمل، فإن العملية تكون عملية اختيار أفراد غير مرتبطين بالمشاكل وبالموضوع، وليست لديهم فاعلية فى المحيط الذى يعملون فيه».

على صبرى :

«أريد أن أرد على نقطة من النقاط التى ذكرها الأخ سيد مرعى، وهى أنه عندما تقوم مشكلة للعمال الفلاحين، تجند الدولة نفسها لحل هذه المشكلة. وكما قال الأخ عبدالحميد غازى بأن الجمعيات التعاونية الزراعية سلبية، فإنى أقول: إنه لا يوجد تنظيم معين يجعل هذه المعلومات تصلنا».

«وقبل أن ندخل فى عمليات الائتمان وغيرها من المشاكل، يجب أن يوجد التنظيم. وأهم شيء يجعلنا ألا نشعر بمشاكل قطاع التجارة وعدم حل مشاكله أنه قطاع غير منتظم، ولكى نعمل فى قطاع التجارة يجب أن يكون منظماً ـ سواء عن طريق الغرف التجارية أو عن أى طريق آخر ـ بحيث نصل إلى المعلومات التى نستطيع بها أن نحل مشاكله، وبالتالى تكون هناك إيجابية».

«أى أن العملية عملية تنظيم، فيجب أن نبدأ بالتنظيم حتى نصل إلى المشاكل ونجد لها حلولاً».

جمال عبدالناصر :

«لا نستطيع أن نحل المشاكل التى لا نعرفها. كيف نحل المشاكل التى لا نعرفها؟ إننى أريد الجهاز الذى يضع أمامنا هذه المشاكل.. المشكلة أن الجهاز الذى يخبرنا بالمشاكل هو جهاز وزارة الداخلية! لذلك فإن ما قلته فى مجلس الأمة كان نتيجة لاتصالى بالناس، والرد على الأسئلة الموجودة هى مجهود شخصى ـ لكن هل ساهم الاتحاد الاشتراكى بأن قدم لى نقاطاً لأتكلم فيها عندما عرف بأننى سأتكلم يوم ١٢».

«نريد أن نصل إلى وضع المشاكل حتى يمكن أن نحلها، وحتى نعمل توعية بالنسبة للمشاكل التى لا يمكن حلها. ثم كيف نعمل توعية إذا كنت لم أعرفها؟ إذا نظمنا أنفسنا فسوف نصل إلى المشاكل ونعرف ما نحله منها، وما لا نعرف أن نحله نعمل له توعية».

المهندس سيد مرعى :

«إن التنظيم أمر واقع حتى قبل اجتماعاتنا، وهو أمر أساسى. بالنسبة للجزء الأول من المناقشة، فلسنا مكلفين ببحث المشاكل التى لا نعرفها، حتى فى جميع القطاعات مثل تجارة الجملة وغيرها. إن مهمتنا الأساسية هى الاتصال بالناس والاجتماع بهم، ولكى نتصل بهم يجب أن يكون معنا معاونين، ويهمنى أن يكون هؤلاء الناس مؤمنين وصادقين، فإذا ثبت لى غير هذا يمكن فصلهم من التنظيم! لا نريد أن نعقد الموضوع على أنفسنا ونطيل الكلام فى هذا، فإننا سنختار ١٠ أو ٢٠ أو ٥٠ شخصاً. أما بالنسبة للأشخاص الذين سيصدر بهم قرار من السيد الرئيس أو من اللجنة العليا، فهو الذى يدقق فيه، ولكن بالنسبة للجزء الآخر فنحن مسئولون عن اختيار القيادات».

جمال عبدالناصر :

«يمكن تأجيل القرار».

المهندس سيد مرعى :

«يمكن أن يُوافَق على هذه الأسماء، ونبدأ العمل بهم، ونؤجل القرار، وسوف تظهر عناصر صالحة يمكن أن نضمها إلينا. ولكن لا يمكن أن نعمل مادام أنه لا يوجد معنا معاونون! لقد استعنت فعلاً

بالأسماء التى تقدمت بها، فإذا ثبت عدم صلاحيتها فسوف نقوم بفصلها. وأرجو الموافقة على الأسماء التى تقدمنا بها».

«أما عن الجزء الثانى بخصوص ما ذكره الأخ على صبرى، فأنا موافق عليه. ولكن من أين هذا التنظيم؟ إننى لا أمثل تنظيماً، ولكننى كنت أنقل صورة شعبية ونجعلها فى متناول يد السيد رئيس الوزراء، ويتولى سيادته بحثها من الناحية التنفيذية، لأن تنظيم قطاع التجارة يأتى من الحكومة».

جمال عبدالناصر:

«لو نظمنا الغرف التجارية فسوف تحل جميع المشاكل».

المهندس سيد مرعى :

«يوضع هذا النظام على المستوى الشعبى، ونعرف رأى الشعب فيه: هل يوجد عليه تعديل أم لا؟ أو يعرض على مجلس الأمة ويناقش على مستوى مجلس الأمة؟ أما بالنسبة لتجارة الحبوب، فأنا أقولها كمسئول يدرس ويحس. وبالنسبة لما قاله الأخ زكريا محيى الدين، فإنه ينطبق على تجار الذرة الذين يتاجرون على مستوى محلى فى القرية، إنما قصدت تاجر وجه قبلى الذى يشترى الذرة من محافظة المنيا مثلا ويشحنها إلى وجه بحرى».

جمال عبدالناصر :

«بالنسبة للأسماء، يمكنكم أن تجتمعوا غدا للاتفاق عليها، ونبت فيها يوم السبت القادم».

أنور سلامة :

«بالنسبة لاستخراج السجل التجارى، فتوجد مشكلة، وهى حرمان الناس من القيد بسبب السابقة الأولى!».

«الموضوع الآخر قمنا بعمل برنامج للثقافة العمالية بالنسبة للعمال الزراعيين، هل نسير فيه أم نتركه لقطاع الفلاحين؟».

جمال عبدالناصر :

«إذا كان هذا البرنامج عن طريق الحكومة فلا مانع من الاستمرار فيه».

كمال الدين الحناوى :

«بالإضافة إلى ما ذكره الأخ عبدالحميد غازى عن الجمعيات التعاونية، ففى الحقيقة يوجد اتجاه للمطالبة بتعديل قانون تشكيل مجالس إدارات الجمعية التعاونية الزراعية، ويكون هذا التعديل حسب تعريف الميثاق للفلاح الذى يمتلك ٢٥ فداناً على الأكثر، ومن هذا التعديل أن يكون لدى أمين الصندوق ضمان عقارى لتغطية عملية الاختلاسات التى تمت فى مجالس الإدارة».

«ففى محافظة القليوبية يوجد عدد (٢٨) اختلاسا من عدد (٦١) جمعية تعاونية. وعدم توافر شرط القراءة والكتابة فى عضوية مجلس الإدارة، بالإضافة إلى المعاملة مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى بالنسبة لصغار الملاك ـ فهذه المعاملة تنعكس على عملية النشاط فى الجمعية التعاونية».

«ويجب أن يكون ذلك فى الاعتبار فى المرحلة القادمة، خصوصاً وأنها ستجرى عملية الانتخابات فى شهر يناير القادم. فهل يمكن تأجيل الانتخابات حتى نتمكن من إعداد الناس لمواجهة المرحلة القادمة؟».

«ونتيجة أن الثقل الاجتماعى لم يتغير فى الريف، فإنه عندما يُنتخب أحد كبار الملاك أو الحائزين طبقاً لشرط الخمس، فإنه يستطيع أن يسيطر على الجمعية ويديرها كأنها عملية إقطاعية، ويجد تعاوناً واستجابة من أجهزة بنك التسليف. وعندما ينتخب عضو ممن يملكون أقل يجد الوضع عكس ذلك نتيجة لعدم الخبرة. فالعملية فى حاجة إلى تدقيق وتدعيم لهم فى معاملاتهم مع بنك التسليف».

«هذا وضع لاحظته فى الاجتماعات الأولى، وسنجد له صدى فى مجلس الأمة».

المهندس سيد مرعى :

«لقد وصل فعلا مشروع القانون إلى مجلس الأمة».

جمال عبدالناصر :

«ولكن لا تعتبر بأن الموضوع قد انتهى!».

«هل توجد موضوعات أخرى؟ .. إذن ترفع الجلسة».

وقد عقدت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى جلستها التالية (الخامسة) برياسة عبدالناصر يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤م، حيث بدأها عبدالناصر بالكلام قائلا:

جمال عبدالناصر :

«سنبدأ بتلاوة أسماء الأشخاص الذين وقع عليهم الاختيار للعمل فى الأمانات الفرعية، الذين تمت الموافقة عليهم فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم الأحد الماضى».

(قرأ سيادته أسماء الأشخاص الذين ووفق على اختيارهم للعمل فى الأمانات الفرعية).

(ثم أعطى الكلمة للسيد/ حسين الشافعى).

حسين الشافعى :

«لقد اجتمعت الأمانة يوم الأربعاء الماضى، بعد الاجتماع الذى عقد برئاسة السيد الرئيس، وفى اجتماع يوم الأربعاء تمت مراجعة الأسماء التى قدمت، وهى الأسماء التى عرضت على اللجنة التنفيذية لإقرارها».

«وقد أصدرت أمانة الدعوة نشرة بعنوان: «الدور الطليعى لقوى الشعب العاملة»، وقد تم طبعها ووزعت. وقد سافر وفد من الاتحاد إلى كوبا لحضور الاحتفالات، والوفد يضم: الدكتور خلاف، والدكتور أحمد محمد خليفة، وعبداللطيف بلطية، وفكرى الجزار».

«وقد أتم السيد كمال الحناوى جولته فى المحافظات التى سيمر عليها السيد الرئيس لحضور احتفالات عيد النصر، وهى محافظات: القليوبية والشرقية والإسماعيلية وبورسعيد».

«وكذلك بدأ السيد عباس رضوان برنامجاً لزيارة المحافظات، بزيارة المنيا يوم ٢١ ديسمبر، وبنى سويف يوم ٢٢ منه، وسيزور أسيوط يوم ٢٧، وسوهاج يوم ٢٨، وقنا يوم ٣٠، وأسوان يوم ٣١ ـ على أن يعود إلى القاهرة فى نفس اليوم».

«وقد وصل السيد إدجار فور إلى القاهرة بناء على دعوة الاتحاد، واستقبله حسين ذوالفقار صبرى والدكتور خلاف، وقد قابلته. وكان من أهم ما أثاره، رد الفعل الناتج عن تنحية خروشوف! هذا وقد طلب منى مد زيارته للجمهورية العربية المتحدة أسبوعاً، وألغى زيارته لباكستان، كما طلب إدخال بعض تعديلات على برنامج الزيارة».

«وسيصل مساء غد وفد الحزب الشيوعى الإيطالى. وقد طلبوا تغيير أحد أعضاء الوفد بآخر، مع إضافة عضو آخر. وقد أعدت أمانة العلاقات الخارجية برنامجاً خاصاً للوفد. ومن الموضوعات التى ستناقش معهم: دور الجماهير فى الديمقراطية، وأثر الصراع القومى فى الخلاف العقائدى، وأثر السوق الأوروبية على مجتمعات الدول النامية، والعلاقات بين الحركات الديمقراطية الأوروبية والدول التى تحررت».

«وقد أصدرت أمانة الشئون العربية نشرة عن الوضع العربى بصفة عامة، وأخرى عن الموقف فى السودان. وهذه النشرات يطلع عليها الأمناء قبل نشرها».

«وقد اتصل بنا السيد إبراهيم آدم من البحيرة، وأوضح أن حالة منكوبى السيول تقتضى معاونة أكثر من تلك التى تتولاها وزارة

الشئون الاجتماعية، وقد أعطى صورة عن الخسائر الناتجة عن السيول. وتم الاتصال بالسيد المشير والسيد رئيس الوزراء حيث قدمت المعاونة اللازمة».

«وقد عقد الدكتور رشدى سعيد اجتماعاً نوقش فيه أسلوب العمل فى قطاع الجامعات بصفة مبدئية».

«وقد أبدى بعض المسئولين فى المؤسسات الجماهيرية، التى تشمل أكثر من وحدة، ملاحظة بأن هذا يشكل نوعاً من التضارب! مما يدعو إلى التفكير فى عقد مؤتمر يشمل هذه الوحدات لتنبثق منه لجنة واحدة. وقد ينسحب هذا على الجامعات، أو قد يرى عدم انسحابه عليها طبقاً للصالح العام».

«كذلك عقد اجتماع بين أمانة التنظيم وأمانة الرقابة وأمانة البحوث، لاستكمال تنظيمات الاتحاد فى المجال القومى العام واللجنة المركزية واللجنة الدائمة. وقد أعدت مذكرة فى هذا الخصوص».

«وقد عقدت أمانة الصحافة عدة اجتماعات، كما اجتمع الدكتور رشدى سعيد بهيئة التدريس، واجتمع كمال رفعت والدكتور خلاف بالقائمين على الدعوة فى المحافظات فى الأسبوع الماضى».

«وإنى أترك للإخوة أن يضيف كل منهم ما يراه إلى الكلام الذى قلته».

أنور سلامة :

«لقد عقدنا اجتماعاً فى بورسعيد لجميع النقابات ورجال الاتحاد الاشتراكي داخل الوحدات الجماهيرية، بحضور السيد المحافظ وأمين الاتحاد الاشتراكى ببورسعيد، وقد بحثنا فى هذا الاجتماع المشاكل

أولاً، ثم بدأنا نتكلم عن الدعوة والفكر! وكذلك اجتمعنا فى الاتحاد العام للعمال، وسنرسم معه دورة بالنسبة للاتحاد الاشتراكى، وكيفية الاتحاد العام بالاتحاد الاشتراكى».

جمال عبدالناصر :

«إننى أريد أن أثير نقطة! وأنا أركز على هذه النقطة فى كل جلسة. وقد قرأت خطة العمل والكلام الخاص بها، وهو كلام كثير جداً».

«إننا نريد القيام بعمل تنظيم سياسى. فإذا عقدنا مؤتمرات دون أن نوجد هذا التنظيم، نكون قد اتجهنا إلى غير الاتجاه اللازم. ونحن نقوم فعلا بهذه الأعمال منذ ١٢ عاما دون أن تكون لها نتيجة. وأنا أخشى أن ينقلب الاتحاد الاشتراكى نفسه وأمانته إلى أجهزة بيروقراطية إذا لم نعرف ما هو هدفنا!».

«إن هدفنا هو جمع الناس الذين يعملون معنا ـ الناس الاشتراكيين. فنحن عندما نعقد مؤتمراً، فإننا نجمع فيه الاشتراكيين مع العناصر المضادة للثورة! وقد تكون العناصر المضادة للثورة على درجة من القوة، على أساس أن البلد بطبيعتها محافظة، والناس بطبيعتهم محافظون. فعمليتنا الأساسية هى أن نجمع العناصر الاشتراكية».

«وأنا لا أتصور أننا عندما نبحث موضوع المهنيين نقوم بجمع أعضاء النقابات، لأن هذه العملية لن تعطينا أية نتيجة! بمعنى أننا ـ فى هذه الحالة ـ سنكون قد جمعنا العناصر الاشتراكية والعناصر المضادة للثورة معاً! وقد تلبس العناصر المضادة فى هذه الحالة قناعاً زائفاً فلا نعرفها!».

«إن المطلوب منا أن نبدأ بعمل أمانة للمهنيين، وبعد ذلك نبدأ بعشرة من المحامين وعشرة من المهندسين وعشرة من الأطباء مثلاً وعن طريق هؤلاء نخلق القوى ونكتل القوى الاشتراكية، بالإضافة إلى القوى السليمة، التى ليست مضادة للثورة ولكنها لم تجد مجالاً مناسباً لها فى الاتحاد الاشتراكى».

«كذلك بالنسبة للجامعات، ليس واجبنا الأساسى هو جمع هيئة التدريس، لأنه توجد داخل هيئة التدريس تيارات كثيرة ومشاكل كثيرة».

«إننى أكرر ما سبق أن قلته: إن أمامنا هدفين: إحياء الاتحاد الاشتراكى، وفى نفس الوقت تكوين حزب اشتراكى داخل الاتحاد الاشتراكى! أقولها هكذا بصراحة ووضوح، وبدون هذا سنظل دائماً نلف فى حلقة مفرغة».

«فبالنسبة للعمال، يوجد عمال صالحون وعمال غير صالحين، وبالنسبة للنقابيين أيضاً نفس الشئ ـ فعندما نجمع النقابات نكون قد جمعنا الصالح مع غير الصالح، جمعنا العنصر الاشتراكى، والمضاد للثورة، والانتهازى معاً! فهل هذا هو المطلوب؟».

«إن المطلوب هو تكتيل العناصر الاشتراكية وجمعها حسب خبراتنا ومعرفتنا، والأسماء موجودة لديكم، ونستطيع بعد ذلك أن نقسمها إلى نوعيات، وعن طريق العشرين الموجودين فى كل نقابة نستطيع أن نأخذ ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ شخصاً آخرين، وبذلك نكون قد أوجدنا حزباً داخل العمال هو الحزب الاشتراكى، الذى نستطيع عن طريقه أن نوجه وأن نقود الحزب الذى يستطيع أن يتكلم ونسمع

كلامه ونحن مطمئنون إلى أنه كلام غير مغرض. وبدون هذا سنظل نلف في الحلقة التى نلف فيها منذ عشر سنوات، وهى حلقة جمع الناس!».

«إننا سنذهب غدا إلى بورسعيد وسيتجمع الناس كلهم، ولكن بعد انصرافنا سيذهب كل منهم إلى حال سبيله! فمن المرتبط منهم؟ لا أحد! إننا نريد أناساً مرتبطين، وأنا فى رأيى ألا نتعجل الدخول فى المشاكل».

«وأنا لا أوافق على جمع هيئة التدريس لبحث مشاكل التعليم العالى، لأن وزير التعليم العالى هو الذى يجب أن يجمع هيئة التدريس ويبحث معها مشاكل التعليم العالى، فنحن لا شأن لنا بهذا الموضوع. أما إذا كان لدينا تنظيم لهيئة التدريس فلا مانع من جمعها، لأننا نكون ضامنين أن كل من يتكلم منهم سيتكلم وهو مخلص، وراغب فى العمل الاشتراكى، وراغب فى النجاح لهذا العمل، أى أن يكون كل الموجودين ممن يمثلون قوى الثورة - ولكن إذا جمعنا هيئة التدريس اليوم، فإننا سنجمع القوى المضادة للثورة، وهى تستطيع أن تخلق المشاكل. ولذلك يجب أن نترك مثل هذه المشاكل».

«ولكن هذا لا يمنع من أن يقول لنا كل عضو فى الأمانة إنه يرى - عن طريق اتصالاته الشخصية - أنه توجد مشاكل كذا وكذا.. وأنا أعتقد أن هذا هو العمل السليم».

«كذلك بالنسبة للمحافظات، فإن المطلوب أيضاً تكوين الحزب الاشتراكى فى كل محافظة».

(١)

عبدالناصر: الاتحاد الاشتراكى ليس اتحادا اشتراكيا!
أسلوب الشيوعيين والإخوان المسلمين فى تجنيد القيادات يجب أن يكون أسلوبنا!
ـ المشير عامر: الذين يتكلمون فى الاجتماعات انتهازيون، ولذلك يجب أن نبحث عن الناس المنكمشين!
ـ عبدالناصر: اخترنا الشباب، وحضروا لأخذ بدل السفر، وتنزهوا، وحصلت سرقات فى المعسكرات!
: اختيار الطلبة عن طريق بوليس الجامعة عملية خاطئة!

فى مقالنا السابق رأينا كيف اتهم عبدالحميد غازى الجمعيات التعاونية ونقابات العمال الزراعيين بالسلبية، وأبرز كمال الدين الحناوى سيطرة عصبية الريف عليها، وأعلن عن اكتشاف ٢٨ حالة اختلاس من بين ٦١ جمعية تعاونية فى محافظة القليوبية وحدها. وقد رد عبدالناصر بأن سلبية الجمعيات التعاونية منشؤها غياب التنظيم السياسى، واعتذر عن عدم حل المشاكل بعدم معرفة الحكومة بها، وبأنها تعتمد على وزارة الداخلية فى معرفتها!

كذلك رأينا كيف كان عبدالناصر فاقد الثقة فى الاجتماعات والمؤتمرات التى يعقدها أعضاء الأمانة العامة مع الجماهير المختلفة على أساس أنها تضم أنصار الثورة وأعداءها! وكيف اعترض على جمع هيئة التدريس لبحث مشاكل الجامعة بحجة أن هذه الهيئة تجمع القوى المضادة للثورة! وأعلن عن ضرورة قيام التنظيم السياسى ليضمن أن كل الموجودين فى مثل تلك الاجتماعات يمثلون قوى الثورة.

وفى هذا الجزء من محاضر الجلسة الخامسة المنعقدة يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤م أخذ عبدالناصر يواصل ملاحظاته على نشاط أعضاء الأمانة العامة، فأعلن بصراحة أن الاتحاد الاشتراكى «بوضعه الحالى» ليس اتحاداً اشتراكياً، وأن الأعضاء الموجودين فيه اليوم يمثلون عناصر ثورية وعناصر مضادة للثورة، ولذلك يجب إيجاد ركيزة للحزب الاشتراكى فى كل محافظة، «وأنا أقول» «حزباً لكى أوضح الموضوع»، وحتى يكون الاتحاد الاشتراكى اتحادا اشتراكياً فعلاً.

وقد كان على نورالدين طراف أن يعتذر عن اتصالاته بنقابات المثقفين (النقابات المهنية) التى كانت تعد فى نظر عبدالناصر من القوى المضادة للثورة. فأوضح أنه نظراً لأن تأليف الحزب الاشتراكى سوف يستغرق وقتاً، فإن هذه النقابات تعد التنظيمات الوحيدة للمهن الموجودة حالياً، ومن هنا فالاتصال بها ضرورى «لاكتشاف القيادات الاشتراكية الصالحة»، وقال: إنه يجمع الجمعيات العمومية ولا يجمع أعضاء مجالس النقابات فقط ـ أى أنه يجمع المحامين كلهم والمهندسين كلهم والأطباء كلهم للتعرف على الناس الصالحين.

وكان رأى عبدالناصر غريباً، وهو أن الناس الصالحين «هم الناس الذين لا نعرفهم»! وكان المشير عامر من نفس الرأى، فقد كان من رأيه أن الصالحين يتحرجون عادة عن الكلام فى الاجتماعات، وأن الذين يتكلمون غالباً ما يكونون من الانتهازين! ومن هنا، حين ردد المشير عامر رأى عبدالناصر بضرورة وجود حزب اشتراكى ـ

أو على حد قوله: إيجاد «طليعة قيادية تكون قيادة للاتحاد الاشتراكى» ـ كان من رأيه أن يكون الأساس فى اختيار هذه الطليعة القيادية «الاتصال الشخصى والصداقة الفردية»، وليس الاتصال الجماهيرى وجمع مجالس النقابات المهنية، لأن الصالحين فى هذه المجالس سيتحرجون عن الكلام، «ولذلك يجب أن نبحث عن الناس المنكمشين»!

وقد صارح عبدالناصر الدكتور نورالدين طراف بأنه لو حاول استكشاف العناصر القيادية المطلوبة فى جميع النقابات من خلال اللقاءات والاجتماعات فسوف يفشل، وإنما عليه أن يختار عشرة صالحين، وكل واحد من هؤلاء يختار عشرة، وهكذا حتى يتكون التنظيم الاشتراكى. وهذا الأسلوب ـ مخاطباً الدكتور نورالدين طراف ـ هو الذى فعله الحزب الوطنى، وفعله الضباط الأحرار!

وقد ساند زكريا محيى الدين هذا الرأى مستدلاً بالتجربة التى جرت مع الشباب. فقد روى كيف تم اختيار عناصر الشباب المطلوبة عن طريق المحافظين والاتحاد الاشتراكى، وأقيمت لهم معسكرات، وأعدت لهم دراسات لمدة ثلاثة أسابيع، «ومع ذلك أستطيع أن أقول الآن بعد مرور أربع سنوات على التجربة أنه لا يمكننا الحكم عليها اليوم»، وسوف نرجع لعملية تصفية فى معسكر آخر!

وقد علّق عبدالناصر على هذه الرواية قائلاً: إن زكريا محيى الدين لم يختر بنفسه، وإنما بعض الناس قالوا: إن هؤلاء ممتازون، واختيروا، وحضروا لأخذ بدل السفر، وتنزهوا! وبعد ذلك «حصلت سرقات فى المعسكرات، ويوجد كلام كثير، وذلك لأن العملية تمت

بالطريقة الإدارية»! وقال: إن بعض الطلبة اختيروا عن طريق بوليس الجامعة، وهو خطأ.

ومن هنا فقد طالب عبدالناصر بعدم تدخل المحافظين فى عملية الاختيار، قائلاً: إن المحافظ فى هذه الحالة سيختار العناصر «التى تمسح له جوخ» وتعمل فى خدمته، أما الأشخاص الذين لهم رأى فى المحافظة، فسوف يستبعدهم».

وهنا صحح زكريا محيى الدين معلومات عبدالناصر، فقال: إن الاختيار لم يتم فقط عن طريق المحافظين، وإنما عن طريق الاتحاد الاشتراكى أيضاً! وهنا رد عبدالناصر ساخراً: «الاتحاد غير الموجود؟» فضحك الأعضاء.

على أن زكريا محيى الدين خالف عبدالناصر فى هذا الرأى قائلاً: «إننا نثق فى أمين كل محافظة» واستدل بأنه فى الإسكندرية «شكلنا لجنة من الاتحاد الاشتراكى، وكان فيها الدكتور عاطف غيث»! كما ساند حسن إبراهيم زكريا محيى الدين وقال: إن هؤلاء الناس يعملون معنا ونعتبرهم عناصر صالحة.

وتناول أنور سلامة الوضع فى بورسعيد، وما عقده من اجتماعات فيها، وقال: إنه «فى اجتماعنا مع لجان الاتحاد الاشتراكى أو اللجان النقابية، كانوا يبدءون أولاً بعرض شكاواهم ومطالبهم»، وكنا نركز على الديمقراطية وحمايتها، والإنتاج وأثره فى الاشتراكية والديمقراطية!

وهنا دعا عبدالناصر الأعضاء إلى الاقتداء بما يفعله الشيوعيون والإخوان المسلمون فى تجنيد القيادات، وقال: «اليوم إذا أراد الحزب

الشيوعى أن يعمل، هل يحضر نقابة المحامين ويعمل بها؟ كلا، وإنما يركز على الشخص «الملحلح» فى كل نقابة! وكان الإخوان المسلمون يركزون على الشخص ذى الاتجاه الدينى الإسلامى ويبحثون عنه. هذا الأسلوب هو الذى يجب أن يكون أسلوبنا إذا أردنا أن نحيى الاتحاد الاشتراكى ولجانه.

ويمضى محضر الجلسة الخامسة على النحو الآتى:

جمال عبدالناصر:

«فى رأيى أن الاتحاد الاشتراكى - بوضعه الحالى - لا يستطيع أن يقوم بالعمل السياسى، لأن الأعضاء الموجودين فيه اليوم يمثلون عناصر ثورية وعناصر مضادة للثورة!».

«وعلى هذا الأساس، فإنه يجب فى اتصالاتنا بالفلاحين - سواء بالوجه القبلى أو البحرى - أن نعمل على إيجاد ركيزة للحزب الاشتراكى فى كل محافظة، تمثل تكتل القوى الاشتراكية. وأنا أقول: «حزباً» لكى أوضح الموضوع، وبذلك يكون هناك اتحاد اشتراكى يجمع الناس كلها، وفى نفس الوقت يكون هناك اشتراكيون منظمون».

«وأنا أعتبر أن خطوات عملنا يجب أن تنحصر فى هذا البند فقط، حتى لا نشتت جهودنا، ويمكن أن نستمر على هذا الأساس لمدة سنة بحيث لا ندخل فى أى موضوع آخر. ولكن بالنسبة لخطة العمل والمشاكل والعمليات التنفيذية، فإنى أرى أن نتركها للوزارة. وهذا لا يمنع - إذا كانت هناك مشاكل - أن نقول: إنه توجد مشاكل فى كذا وكذا - إن عملنا هو العمل السياسى فقط».

الدكتور نورالدين طراف :

«لاشك أن هذا هو هدفنا، وإنما لا نستطيع أن نصل إليه من باكر بخطوات سريعة! والحقيقة أن الذى ألجأنا للاتصال بالنقابات، أنها هى التنظيمات الوحيدة للمهنيين الموجودة حالياً، ونحن نتصل بهم كعمل مظهرى وكوسيلة لاكتشاف الأفراد. ومفروض ـ بطبيعة الحال ـ أن تتعاون الأمانات كلها فى هذا السبيل، لكى نعرف الناس الصالحين، بحيث لا يحكم شخص واحد عليهم بأنهم صالحون أو غير صالحين، وإنما لابد أن يكون هناك إجماع أو شبه إجماع على صلاحية أى شخص. ولا وسيلة لذلك إلا الاتصال بالنقابات، بحيث نجعلهم يتكلمون فى مشاكل النقابات الحالية ومحاولة تطويرها. وعن هذا الطريق نستطيع أن نتعرف على الأفراد الصالحين، وأن نتقدم بأسمائهم».

جمال عبدالناصر :

«إننا نريد أن نجمع الناس الصالحين الموجودين فى النقابات، وهم الناس الذين لا نعرفهم فعلاً!».

الدكتور نورالدين طراف :

«إننى أجمع الجمعيات العمومية، وليس أعضاء مجالس النقابات فقط. فأنا أجمع المحامين كلهم، والأطباء كلهم، والمهندسين كلهم، فى سلسلة من الاجتماعات، حتى يظهر الأفراد الصالحون والذين ليسوا أعضاء فى مجالس النقابات، إذ أنه يوجد أناس صالحون نستطيع أن نتعرف عليهم عن طريق الاحتكاك ونضعهم تحت الاختبار لنحكم عليهم».

المشيرعبدالحكيم عامر :

«إننا نريد تكوين طليعة قيادية، وستكون هذه الطليعة هى قيادة الاتحاد الاشتراكى أو قيادة الحزب. وإذا لم ننجح فى تكوين هذه الطليعة، سيتوه القياديون فى وسط المجاميع الكبيرة!».

«والطريق الذى أفهمه لذلك، هو أن نبدأ بتنظيم جديد، أساسه الاتصال الشخصى والصداقة الفردية، إلى أن نجمع من هؤلاء الناس مجموعة قيادية مضمونة، حتى نصل إلى العدد الذى نريده. ويمكن أن نضع لذلك برنامجاً لمدة سنة».

«أما إذا جمعنا مجالس النقابات، فإننا لن نكتشف عن طريقها ما نريده، لأن الذى يطفو على السطح ويتكلم، غالباً ما يكون انتهازياً! أما الرجل الصالح فإنه سيتحرج من الكلام. ولذلك يجب أن نبحث عن الناس المنكمشين! ولذلك نسير فى تكوين خلايا أو أى شئ من هذا القبيل إلى أن نصل إلى ما نريده!».

جمال عبدالناصر :

«فى رأيى أن الدكتور نورالدين طراف لن يستطيع أن يستكشف العناصر المطلوبة فى جميع النقابات فى حالة العمل بهذا الشكل! لأن الواحد فى حاجة إلى أن يعمل من خلال الناس، فإذا ما تم اختيار عشرة أشخاص صالحين فكل واحد له محيطه، وعن طريق محيط هؤلاء الناس نعرف ماذا يجرى فى كل قطاع، وما هو تصرف كل واحد وطبيعته ونفسيته؟ لأنه لو اخترت أى واحد فسوف يجلس أمامك فى منتهى اللطف والذوق، وتعتقد أنه لطيف وعنده ذوق،

لكن فى محيطه قد يحكم عليه الناس المحتكون به أنه من أسفل الناس!».

«إذن العمليات تجرى على درجات ـ لكن نختار عشرة أشخاص أو خمسة عشر شخصاً أو عشرين شخصاً فى كل نقابة، ونجتمع بهم ونركز عليهم ـ عملية لا تجدى!».

(ثم موجهاً الكلام إلى الدكتور نورالدين طراف):

«وقد كنتم تفعلون ذلك فى الحزب الوطنى! ونحن ـ كضباط أحرار ـ كنا نقوم بهذا أيضاً. فلو اخترت عشرة أشخاص للعمل معك، وكل واحد من هؤلاء العشرة يختار عشرة، فسوف يكون معك مائة شخص، وكل واحد من هؤلاء المائة يختار عشرة، فسوف يكون معك ألف شخص ـ معنى هذا أنه يكون عندك تنظيم!».

«إن نقيب المحامين يُنتخب نقيباً للمحامين لو حصل على ٧٠٠ صوت! ولو أنك أردت أن تختار الألف شخص فسوف تمكث عشرة سنوات، حتى تختار هذا العدد ـ لأن محيطك لا يعطيك الفرصة فى اختيار هذا العدد!».

«إذن يجب أن نعمل من خلال الناس، وإذا عملنا من خلال أنفسنا فقط، فإن هذا يجعلنا نعوق التقدم الاشتراكى. وهذا لا يمنع أنه قد يكون ضمن المختارين شخص سلبى».

زكريا محيى الدين :

«لقد أجاب سيادة الرئيس على نقطة كنت أريد أن أثيرها، وهى أن الهدف واضح، ولكن بالنسبة للزملاء ما هى الطريقة السليمة

لتجنيد هذه العناصر الصالحة؟ من الطبيعى أن يتم هذا من خلال الناس الآخرين. ولكن الشخص منا، مهما اختار المجموعة التى تعمل معه من عشرة أشخاص أو من عشرين شخصاً، فسوف يختلف تفكير هؤلاء العشرة أو العشرين، وتحدث نواح عاطفية تؤثر فى المجال الذى يعيش فيه هؤلاء الناس، وفى كثير من الأحيان قد يكون الاختيار غير سليم. ولا سبيل أمامنا إلا هذا الطريق الذى ذكره سيادة الرئيس، ولكن فى تقديرى أننا لابد أن نخلق مجالات تمكننا من اختبار هذه العناصر فى المستقبل».

«وقد مررنا بهذه التجربة بالنسبة لعملية الشباب، حيث كنا نتصور بأن عملية الشباب سهلة جداً، يكفى فيها أن نصدر قانوناً، ثم نجمع الشباب بحيث يصبح الشباب تكراراً لعملية الاتحاد الاشتراكى! وكان هدفنا إيجاد عناصر قيادية سليمة، تستطيع فى المستقبل أن تجدد القيادات فى الاتحاد الاشتراكى».

«وبدأنا فى اختيار عناصر من الشباب الموجود فى المجالات المختلفة، وأشركنا معنا المحافظين وأمناء الاتحاد الاشتراكى فى اختيار عدد من هؤلاء الناس الذين ظهروا فى المجال الشعبى. وكنا نختار ضعف العدد، أو أكثر من ضعف العدد الذى كنا نتصور أننا محتاجون إليه. وفعلا قمنا باختيار أعداد كبيرة».

«ورأينا أن يكون مجال اختبار هؤلاء الناس فى المعسكرات، وإعطاء دراسات ـ ولو أنها دراسات أولية ـ لكن وجودنا مع هؤلاء الشباب، ولو أنها لمدة ثلاثة أسابيع لكل مجموعة، فإنها تمكننا من معرفة من السئ ومن الطيب ومن الصلب».

«ومع ذلك أستطيع أن أقول: إنه بعد مرور أربع سنوات من هذه التجربة، لا يمكننا أن نحكم اليوم! بالرغم من أننا اخترنا ٣٠٠ رائد من ٧٠٠ شخص!».

«ولكن سوف نرجع لعملية إعادة تصفية، فى معسكر آخر يكون مجال الدراسة فيه على أساس أضيق من مجال الدراسة الأولى، بحيث تتكون كل مجموعة من عشرة أفراد أو ١٥ شخصاً. وبعد أربعة أسابيع نخرج ونحن نعرف هؤلاء الناس. ويمكن بهذه الطريقة أن نختار بعض العناصر».

«وليس من الضرورى أن يطبق هذا فى مجال القطاعات الأخرى، لكن فى تقديرى يجب أن نفكر، ونعرف الوسيلة التى تمكننا من اختبار الناس الذين تم اختيارهم من خلال العشرة أشخاص أو العشرين شخصاً».

جمال عبدالناصر :

«إننى أتكلم فى نقطتين: النقطة الأولى، أنه فى كثير من الأحيان قد يكون الاختيار غير سليم، والرجل الجيد لا يعرف الناس السيئين، ولكنه يعرفهم بصفتهم هذه ـ إلا إذا كان هذا الشخص ساذجاً ولا يستطيع أن يحكم على الناس. والرجل الصالح مجموعته صالحة، والرجل الذى لا يتعاطى المخدرات لا يقبل أن يجلس مع من يتعاطى المخدرات، والذين يتعاطون المخدرات تجد مجموعتهم كلها ممن يتعاطون المخدرات».

«ولهذا، إذا تم اختيار العناصر الصالحة فى الأول اختياراً سليماً، فسوف نضمن عملية الاختيار بعد ذلك إنها عملية سليمة. فمثلاً كل

واحد منكم يستطيع أن يعرف مجموعته: الصالح منها وغير الصالح. ونحن كبشر، فالناس أيضاً بشر، وهم عبارة عن مجموعة من العوامل، فإذا كان الاختيار الأول سليماً، فغالباً ما يكون الاختيار الثانى سليماً».

«والتجربة التى تكلم عنها الأخ زكريا محيى الدين عن الشباب. فهو لم يختر الشباب، ولكن من قام باختيارهم؟ بعض الناس قالوا: بأن هؤلاء ممتازون، واختيروا، وحضروا لأخذ بدل سفر، وتنزهوا!».

«لقد تم اختيار هؤلاء الشباب عن طريق المدرسين، ووصلت إلىّ تقارير من بعض الطلبة، اتضح منها بأن الطلبة يعرفون بعضهم أحسن من المدرسين، لأن الطالب يعيش وسط الطلبة، وفى المعسكرات، ويستطيع أن يحكم على زملائه أحسن من المدرسين! ولو تم الاختيار بالناحية الإدارية، فسوف نصل إلى النتيجة التى وصلنا إليها!».

«سوف تقول: بأنك لا تعرف غير هذا - وهى الاختيار عن طريق الناحية الإدارية! تسير فى هذا مع جميع وسائل الاختيار الأخرى، ثم بعد هذا الاختيار سوف يظهر بعض الناس، لأن الناس تتغير».

«كيف نختار بعض الناس، ونضع لهم اختبارات، ثم نختار منهم؟».

«نتمنى بدلاً من عملية اختبار الناس، أن نوعّى الناس، ونقنعهم أكثر بالاشتراكية والتطبيق والتحول الاشتراكى، لأننى أعتبر بأن الناس الآن ليسوا فى حاجة إلى اختبار، ولكنهم فى حاجة إلى التوعية، ومعرفة الوضع، ونسير فى هذا!».

«ثم كيف نختار الشباب؟ توجد سرقات حصلت فى المعسكرات، ويوجد كلام كثير، وذلك لأن العملية تمت بالطريقة الإدارية! ولو بدأتم باختيار عدد قليل من مختلف أنحاء الجمهورية، ويقوم هذا العدد القليل بتجنيد نفسه لاختيار عدد آخر على مسئوليته، فسوف تجدون أنفسكم قد نجحتم فى العملية أكثر من طريقة الاختيار بواسطة الناحية الإدارية».

«كما أن طريقة اختيار الطلبة عن طريق بوليس الجامعة عملية خاطئة، وتفقد الثقة».

«وفى رأيى، نبتعد كلية عن الناحية الإدارية فى عملية الاختيار. فمثلاً لو اخترنا أى شخص فى أية محافظة ـ مثل محافظة الشرقية ـ ويثق فيه الأخ كمال الحناوى، ويطلب منه أن يجند عشرة أشخاص، فإنه سيجند هذا العدد أحسن مما لو طلبنا من المحافظ أن يختار هذا العدد، لأنه ـ فى هذه الحالة ـ سيوكل العملية إلى سكرتير عام المحافظة، وهذا بدوره سيختار الناس الذين يريد أن يخدمهم! ولذلك يجب أن نبتعد كلية عن الطريقة الإدارية فى عملية الاختيار».

«وفى رأيى أنه يجب ألا يتدخل المحافظون فى هذه العملية، لأن المحافظ سيختار العناصر التى «تمسح له جوخ»! وتعمل على خدمته، أما الأشخاص الآخرون الذين لهم رأى فى المحافظة، فسوف يحاربهم!».

«وفى كل محافظة نجد انقساماً بين الناس: «شلة وبطانة» المحافظ، والآخرين الذين لا يحبهم المحافظ! هل نحن مستعدون أن

نجعل الاتحاد الاشتراكى مجرداً من شخصيته وكرامته، ويكون عبارة عن «شللاً وبطانات»، أو شيئاً من هذا القبيل؟

زكريا محيى الدين :

«إن عملية الاختيار لم تتم عن طريق المحافظين فقط، ولكنها تمت عن طريق الاتحاد الاشتراكى أيضاً».

جمال عبدالناصر :

«الاتحاد غير الموجود!». (ضحك).

زكريا محيى الدين :

«إننا نثق فى أمين كل محافظة، ونعتبره نقطة بداية. فمثلا فى الإسكندرية شكّلنا لجنة من الاتحاد الاشتراكى وكان فيها عاطف غيث».

حسن إبراهيم :

«هذا الكلام حصل، وروجعت الأسماء على الورق، وهؤلاء الناس يعملون معنا، وحسب خبرتنا السابقة معهم نعتبرهم عناصر صالحة. وأعتقد أن المطلوب هو إيجاد علاقة مباشرة بيننا وبين الشخص الذى يختار فى أى قطاع، وهذا الشخص هو الذى يقوم باختيار أصدقائه والمحيطين به مباشرة، لأن له صلة مباشرة بهم فى حياته الخاصة. وأعتقد أن هذا هو الأسلوب الذى يجب أن نسير عليه».

زكريا محيى الدين :

«ما سبب عدم الاختيار حتى الآن؟».

حسن إبراهيم :

«نحن فوجئنا بأننا سنختار ٧٠ شخصاً! من أين ننتقى هذا العدد؟ كما أنه لا يمكن القول بأنهم غير صالحين، لأنه حسب المعلومات الموجودة على الورق هم عناصر صالحة».

المشير عبدالحكيم عامر :

«إن العناصر القيادية فى أية جامعة أو معهد أو مدرسة كانت لا تزيد عن اثنين أو ثلاثة أشخاص! وهم الذين يتولون قيادة الكلية أو المعهد أو المدرسة، فى كل شئ، وفى المظاهرات أو الإضرابات».

«إن هدفنا هو الوصول إلى هذه العناصر القيادية! ونحن عندنا الخامات ولكن ينقصها التوجيه، وليس من الضرورى أن تكون هذه العناصر من العناصر الاشتراكية التى تفهم الاشتراكية مائة فى المائة، إنما يجب أن تكون لديها مبادئ أخلاقية! ومادامت عندها هذه المبادئ يمكن أن نعطيها الوعى الاشتراكى والسياسى!».

«وهذا لا يتأتى إلا بالممارسة، والممارسة معناها أن نجلس معهم، ونرتبط بهم ارتباطاً مباشراً. ولو قلنا نعمل خلايا من ٣ أو ٥ طلبة، ويتصلوا بجميع الطلبة، ونحن نتصل بهؤلاء الخمسة ـ عملية لاتنفع!».

«يجب أن نجتمع مع هؤلاء الناس، ونتناقش معهم فى كل الأمور حتى تكوّن شخصيتهم. وتكوين الشخصية لا يتأتى إلا بالممارسة. ولكن كوننا نكون بعيدين عنهم، ونطلب منهم ممارسة

العمل ـ عملية لا تنفع أيضاً! يجب أن يشعروا بأننا مرتبطون بهم، حتى لو وجد شخص فيه مساوئ فبعد أن يعرفنا ويتفهم الأوضاع فسوف يكون معنا فى التنظيم».

«ولهذا يجب أن يكون هدفنا الانتقاء الجيد للأشخاص والارتباط المباشر بهم على جميع المستويات، ويجب ألا نترفع عن هذا الارتباط المباشر، فلا مانع أن يجلس أحدنا مع الطلبة ويتحدث معهم حديث الرجل للرجل، ولايعاملهم على أن عقليتهم صغيرة، ولابد أن نربى فيهم الشخصية، ولا يمكن أن نربى هذه الشخصية إلا إذا احترمنا عقلية الناس وجعلناهم يمارسون هذا المعنى بالمناقشة، ولا مانع أن «يشطوا» فى الكلام فيجب أن نوجههم».

«إذن الاختبار، ثم الاتصال المباشر هو الموضوع الأساسى!».

«أما بالنسبة للعمال، توجد أمانة للعمال، سوف نطلب من أفرادها أن يعملوا. إذا لم يجتمع المسئول عن العمال فى الأمانة مع جميع الناس المسئولين عن العمال مباشرة لن يكون هناك ارتباط إطلاقاً! ولابد أن يكون هناك ارتباط!».

«ونحن نريد طليعة قيادية. كيف تكون هذه الطليعة قيادية إذا لم نعطها الشخصية؟ وكيف نعطها الشخصية إذا لم نجلس معها لتمارس الكلام والاشتراكية والديمقراطية فى المناقشة؟ إن تطبيقنا للموضوع يجب أن تكون روحه صحيحة. إذا لم ندخل فى كلام ومناقشات مع الناس، وتعطيهم شخصيتهم وحريتهم، فسوف لا نصل إلى النتيجة التى نريدها. وعملية الارتباط والاجتماع بالناس لا تقلل من احترامنا، بل تزيد هذا الاحترام فى نظرهم».

أنور سلامة :

«لقد كنت أريد أن أتكلم عن النقطة التى أثارها سيادة المشير. إننا فى بورسعيد أول أمس، جمعنا الناس، وكانت لديهم بعض المطالب، فتمكنا من حلها والحمد لله. وبعد ذلك أردنا أن نجتمع معهم،وقلت لهم : إننا سنجتمع بهم دورياً، لكى تكون هناك خيوط موصلة ما بين القاعدة والقمة، وإنهم يستطيعون أن يقولوا لنا كل شئ بمنتهى الوضوح والصراحة. وأنا أريد أن أؤكد لسيادة الرئيس أن اجتماع شخص مسئول على مستوى وزير، أو عضو الأمانة العامة ممن يجتمعون بالسيد الرئيس ويستطيعون أن يوصلوا لسيادة الرئيس كل ما يقال فى القاعدة ـ أؤكد أن اجتماع شخص بهذا المستوى مع الناس الموجودين فى القاعدة له أثر عجيب جداً فى نفوس هؤلاء الناس».

«لقد قلنا لهم فى اجتماعنا بهم: إنهم يستطيعون بكل بساطة أن يذكروا لنا كل شئ، الإشاعات والمظالم التى يشعرون بها. وأكدنا لهم أن كل ما يقولونه سيصل إلى القمة، وأننا مستعدون أن نوصله إلى سيادة الرئيس فى أية لحظة. وقد كان لهذا الكلام أثر جميل فى نفوسهم. وأنا أرجو أن يستمر الاتصال بالناس على هذا المستوى».

«والحقيقة أنه، سواء فى اجتماعنا مع لجان الاتحاد الاشتراكى أو اللجان النقابية، يبدءون أولاً بعرض شكاواهم ومطالبهم! وقد بحثنا معهم هذه الشكاوى والمطالب، ثم تطرقنا إلى معنيين ركزّنا عليهما، وهما الديمقراطية وممارستها، والإنتاج وكيف نركز عليه، وأثره فى الاشتراكية والديمقراطية».

«إننا سنختار أناساً، ونعقد اجتماعات مع الناس الذين يختارون، سواء بواسطتنا أو بواسطة الذين يعملون معنا فى الأمانة الفرعية».

«فهل سيكون الاتصال بهؤلاء الناس صريحاً وواضحاً ومعروفاً للناس كافة؟ أم أننا سنختارهم بهدوء دون أن يكون معروفاً للناس أنهم يعملون معنا؟ هذه النقطة فى حاجة إلى توضيح، لأن كل حالة لها قيمة تختلف عن الأخرى، فإن ظهور الشخص بأنه مختار من الحزب ـ كما تقول يا سيادة الرئيس ـ سيعطى له وضعاً معيناً بحيث تختلف تصرفاته عما إذا كان غير معروف أنه مختار من الحزب أو الاتحاد ليمثله داخل المصنع».

«إننا، فى اختيارنا للأسماء، راعينا الفكرة القديمة، على أساس أننا سنختار فى الأقاليم، أو المراكز العمالية، مثل: كفر الدوار والمحلة والإسكندرية وبورسعيد والسويس. ولذلك فإن القائمة التى قدمناها خالية من أسماء كثير من العمال الذين نعتبرهم اشتراكيين، ونحن متأكدون تماماً من أنهم اشتراكيون، لكى نستعين بهم بعد ذلك فى هذه الأماكن التى سنختار لها فى الأقاليم والمراكز العمالية».

«كذلك فإن أوضاع الأمانات الجغرافية الموجودة، وطريقة العمل فيها، تحتاج إلى طرحها على بساط البحث. والحقيقة أنه يوجد بها كثير من العمال الممتازين لم نضمهم للقائمة، ليس نزولاً بمستواهم، وإنما إقراراً منا بالوضع القائم، واعتماداً على أنه ستأتى خطوات تالية يمكن الاستعانة بهم فيها سواء فى الإسكندرية أو السويس، فهل سنأتى بمثل هؤلاء العمال فى الأمانة العامة ويسلكون نفس الطريق؟ هذه النقطة أيضاً فى حاجة إلى توضيح».

جمال عبدالناصر:

«يمكن أن تعقدوا جلسة للأمانة العامة لتبحثوا هذه النقاط. ولكن الذى أتصوره أنه ـ بعد أن كونّا فى الأمانة العامة أمانة فرعية للعمال ـ هو أن نكوّن فى محافظة القاهرة أمانة للعمال، وفى محافظة الإسكندرية أيضاً أمانة للعمال، وكذلك فى بورسعيد وطنطا، وهكذا».

«وستكون علاقة الأمانة العامة بأمانة العمال عن طريقك أنت، وستكون علاقتك أنت بأمانات المحافظات، لأننا لا نستطيع الارتباط بالمحافظات. وطبيعى أن هذه الأمانات لا يمكن أن تكون سرية، بل يجب أن تكون الأمانات الموجودة هناك معروفة، حتى يثق الناس فيها ويتصلوا بها، وهى لا يمكن أن تعمل تحت الأرض».

«وبعد أن نسير فى هذه الخطوة الأولى سيكون هناك مجال أكبر. وأنا أرى أن عملنا الأساسى يجب أن يكون بحث ما تم فى الأسبوع الماضى من أجل التنظيم، وإذا كان لدى أحدكم مشاكل فليقلها فى أول الاجتماع، وكل من يقوم بزيارة مثلاً يقول: إنه ذهب إلى بورسعيد مثلاً ووجد مشاكل «كذا وكذا»، أو يقدم تقريراً يسلمه للأخ حسين الشافعى، وهو يقوم بتوزيعه علينا. وبهذا يكون كلامنا منصباً على التنظيم بصفة أساسية ـ التنظيم فقط، ولا شئ غيره!».

«اليوم إذا أراد الحزب الشيوعى أن يعمل، فكيف يعمل؟ هل يحضر نقابة المحامين ويعمل بها؟ كلا، وإنما يركز على الشخص «الملحلح» فى كل نقابة! وإن الإخوان المسلمين أيضاً كانوا يركزون على الشخص ذى الاتجاه الدينى الإسلامى ويبحثون عنه.

والشيوعيون يبحثون عن الناس غير الرأسماليين والذين يسيرون فى اتجاه معين ـ وهذا الأسلوب هو الذى يجب أن يكون أسلوبنا، شخص يجند شخصاً، والثانى يجند الثالث، والثالث يجند الرابع، وهذا هو الأسلوب الذى يسير عليه كل الناس، وهو أسلوب دولى فنحن لا نخترع أسلوباً جديداً!».

المشير عبدالحكيم عامر :

«هذا ليس معناه أن نستبعد أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى».

جمال عبدالناصر :

«نحن نعمل عملاً ذا شقين: الأول، أن نحيى الاتحاد الاشتراكى ولجانه. ولكن فى رأيى أننا مهما أحيينا فى هذا الاتحاد الذى يضم ٦ مليون شخص، والذى لا يمكن أن نعتبره الركيزة السياسية التى نعتمد عليها، فإنه لابد أن يكون العمل قائماً على أساس جهاز سياسى موجود فى داخل الاتحاد الاشتراكى ـ وهذا هو الشق الثانى لعملنا».

المشير عبدالحكيم عامر:

«هل يهاجم الأشخاص الذين نختارهم؟»(١).

أنور سلامة :

«نعم !»

المشير عبدالحكيم عامر:

«لابد أن نتقبل هذا الهجوم ولا نخاف!».

---

(١) قراءة ترجيحية من واقع السياق، لأن السطر غير واضح فى الأصل.

(٣)

عبدالناصر : سنطبق فى الأمانة العامة نظام الجيش!

شعراوى جمعة : الجامعة فيها كثير من العناصر المضادة التى تتجمع.

د. رشدى سعيد: العناصر الرجعية فى الجامعة متبنية قضية استقلال الجامعات وانتخاب العميد!

كمال الحناوى: كثير من البلاد سحبت بضائعها من بورسعيد إلى بيروت، و ضاع مورد كبير!

كمال الدين الحناوى: يوجد أربع عائلات تعيش فى حجرة واحدة، وسبعة آلاف متعطل فى بورسعيد!

د. رشدى سعيد: يوجد «جو» فى الجامعة، والناس غير مبسوطين!

شاهدنا فيما سبق إنعدام ثقة عبدالناصر فى الاتحاد الاشتراكى، وإيمانه بأنه يضم بين صفوفه قوى مضادة للثورة. كما رأينا إنعدام ثقته أيضاً فى المثقفين من المحامين والأطباء والمهندسين ممثلين فى نقاباتهم المهنية، واعتبار هيئة تدريس الجامعات مركزاً لتجمع القوى المضادة للثورة. ثم رأينا كيف كان المشير عبدالحكيم عامر يخالجه نفس اليأس من العثور على قيادات اشتراكية فى هذه النقابات المهنية، ويرى أن الأمل فى العثور على هذه القيادات ينعقد على «الاتصال الشخصى والصداقة الفردية» وليست الاتصالات الجماهيرية، التى كان يرى أنها تبرز فقط الانتهازيين وينكمش فيها الصالحون!

وفى هذا الجزء من المحاضر أثار أنور سلامة مسألة الحاجة لحماية أعضاء أمانات العمال، الذين يبلغون عن الانحرافات داخل المصانع، من التكتلات التى قد تقوم ضدهم. ودار الكلام عن أمانات العمال فى المحافظات التى رأى عبدالناصر أن تتفرع من الأمانة العامة، «والأخ أنور سلامة مسئول عن العمال فى كل أنحاء

الجمهورية»، على أن ينطبق عليها ما يحدث فى إدارة الجيش حيث يوجد فيها اللواء والفرقة والمنطقة، فيبلغ أمين العمال فى المحافظة أمين المحافظة بما يجرى، كما يبلغ أنور سلامة.

وقد أثار كمال الدين الحناوى فى هذا الاجتماع مشاكل مدن القناة، فتحدث عن انخفاض كمية البضائع التى كانت تشحن وتفرغ فى ميناء بورسعيد من مليون ومائتى ألف طن إلى أربعمائة ألف فقط، بعد سحب كثير من البلاد بضائعها إلى بيروت! كما تحدث عن أزمة الإسكان، وقال: إنه فى معسكر ضياء تعيش أربع عائلات فى حجرة واحدة! كما أعلن أنه يوجد سبعة آلاف متعطل مقيد فى مكاتب العمل. وقد رد عبدالناصر بأن بورسعيد ذات وضع شاذ، حيث يتكون سكانها من صعايدة ومن الوجه البحرى والشرقية، وقال: إنها أخذت من التصنيع أكثر مما أخذت الإسماعيلية. وقد كشف أنور سلامة عن ظاهرة غريبة هى أن المسئولين فى بورسعيد لا يهتمون بحل مشاكلها إلا قبيل شهر ديسمبر من كل عام ـ ميعاد زيارة عبدالناصر للمدينة!

وقد أثير موضوع إنشاء منطقة حرة فى بورسعيد «لإحيائها»، وقيل: إن البرازيل كانت تفكر فى إنشاء سوق مركزية فيها ولكنها انتقلت إلى بيروت، وكذلك كانت الصين تفكر فى إقامة مركز للحرير فى المنطقة الحرة.

وكان من أطرف ما أثاره كمال الدين الحناوى أن الاشتراكات فى الاتحاد الاشتراكى لم تتجاوز حصيلتها ٢ر٨ فى المائة فى الشرقية، و٥ر٩ فى المائة فى المنوفية، و٢ر١٤ فى المائة فى

كفرالشيخ، وأنه طبقاً للقانون سيخرج من الاتحاد الاشتراكى عدد كبير من الأعضاء، ولكن الأعضاء يرون أن خروج هذا العدد سوف يستغل ضدنا دولياً! ولهذا لا يسددون الاشتراكات.

وقد تفجرت قضية استقلال الجامعات من جديد، حين اقترح الدكتور رشدى سعيد عقد مؤتمر تنظيمى فى الجامعة يجمع العناصر الاشتراكية ويستبعد العناصر الرجعية، «وأنا أعرف جميع العناصر الرجعية التى تكلم عنها سيادة الرئيس»! وقال: إنه تفاهم مع أساتذة كليتى الطب والهندسة ـ وهما أصعب كليتين فى الجامعة حسب تعبيره ـ حول مسألتى استقلال الجامعات وانتخاب العميد.

وقد هاجم المهندس أحمد عبده الشرباصى الدكتور رشدى سعيد لهذا التصرف، وقال: إن المسألة أصبحت فوضى، وأن هذه المسائل لا يناقشها الاتحاد الاشتراكى، وإنما تناقش على مستوى مجالس الجامعات والوزير ومجلس الأمة. ورد الدكتور رشدى سعيد بأنه إنما كان يتحدث عن مبادئ عامة وليست مسائل تنفيذية، وأنه يوجد «جو» فى الجامعة، والناس غير مبسوطين.

وقد خشى عبدالناصر من أنه «إذا فتحنا فى موضوعات بدون تنظيم ملتزم فسوف نخرج عن «الرول»»، ولكن الدكتور رشدى سعيد طمأن عبدالناصر بأنه مسيطر على الموقف تماماً!

ثم فجّر الدكتور رشدى سعيد قضية استقلال الجامعات قائلاً: إنه لاحظ أن «العناصر الرجعية متبنية عملية استقلال الجامعات وانتخاب العميد»! وأنه «على الرغم من اتفاقنا فى الجلسة الماضية على عدم انتخاب العميد، وجدت عضواً من الأمانة العامة (يقصد

الدكتور أحمد محمد خليفة) يخرج عن البرنامج المتفق عليه، ويطالب فى مجلس الأمة بأن يكون اختيار العميد بالانتخاب، وقد كانت هذه الواقعة صعبة جداً بالنسبة لى»!

كذلك أثار شعراوى جمعة خبراً قرأه فى الأهرام عن مؤتمر للاتحاد الاشتراكى بكلية الزراعة «أصدر توصيات بفصل الجامعات عن وزارة التعليم العالى، على أن يشرف عليها وزير برياسة الجمهورية»! وقال: «إن هذا كلام خطير لأن المؤتمر خرج عن سلطاته، وأن الجامعة فيها كثير من العناصر المضادة التى تتجمع وتستغل هذا»!

ونلاحظ أن أعضاء الأمانة العامة كانوا يسيئون استخدام كلمة «الرجعية» و«الرجعيين»، فيطلقونها على من يطالبون بإطلاق الحريات المدنية واستقلال الجامعات وانتخاب العمداء، وهو ما يخالف مدلول الكلمة الأيديولوجى، حيث كان الجميع متمسكين بقوانين الإصلاح الزراعى وقوانين التأميم، ولم يكونوا يطالبون بالعودة إلى نظام الملكيات الكبيرة أو النظام الرأسمالى. فكأن المطالبة بالحريات تساوى الرجعية، وتدمغ أصحابها بالرجعية!

وتمضى محاضر الجلسة الخامسة المنعقدة يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤م على النحو الآتى:

أنور سلامة :

«عندما نختار واحدا يا سيادة المشير، ويُعرف أن فلاناً هذا عضو - «بتاع» - الاتحاد الاشتراكى فى هذا المصنع، ويبلغ الاتحاد

الاشتراكى بكل كبيرة وصغيرة بالنسبة للإنتاج أو الانحراف ـ والمفروض فيه أن يقوم بهذه العملية ـ لاشك أن وضع هذا الشخص فى المستقبل سوف يستقر، خصوصاً إذا اتخذ إجراء فيها بهذه الصورة الموجودة فى ذهننا، طبعاً سوف نبلغ بطريق عادى جداً».

«فإذا ما وجدت انحرافات فسوف تأتى إلينا، ويتخذ فيها إجراء، ويعرف بأن هذا الشخص هو الذى أبلغ عن هذه الإنحرافات ـ سواء كان هذا الشخص فى النقابة أو فى مجلس الإدارة ـ ولهذا سيوجد شبه تكتل ضده قد يتطلب الأمر وجود بعض الحماية لهؤلاء الناس، ويجوز عند اختيارنا لهذا الشخص أن يكون من النقابة أو من الاتحاد الاشتراكى، وقد يكون ليس من بين هؤلاء الناس جميعاً ولكنه يكون شخصاً حركياً».

جمال عبدالناصر :

«إذا كان هذا الشخص قادراً على التنظيم، وقيادياً وواعياً، فسوف يكون عصباً».

شعراوى جمعة :

«هل المقصود أن أمانة العمال ستكون منفصلة عن أمانة المحافظة ؟».

جمال عبدالناصر:

«سيكون الوضع كالأمانة الموجودة هنا، وتتفرع عنها أمانة للعمال».

شعراوى جمعة:

«هل يكون هذا الشخص من لجنة العشرين؟».

جمال عبدالناصر:

«هذا لا يمنع من أن نعين شخصاً سليماً إذا كان لا يوجد مثل هذا الشخص فى لجنة العشرين. ونحن نقول اليوم بأن الأخ أنور سلامة مسئول عن العمال، وهو موجود فى الأمانة العامة، سوف يختار عشرين شخصاً يجتمع بهم».

أنور سلامة :

«إن سيادة الرئيس شكل الأمانة العامة، واختار سيادته أنور سلامة عضواً فيها يكون مسئولاً عن العمال».

جمال عبدالناصر :

«مثلاً يوجد اليوم أمانة للعمال فى بورسعيد، يمكن أن نعمل أمانة فرعية للعمال. وإذا وجد فيها شخص كفء يستطيع أن يقوم بالعمل كان بها، وإذا لم يوجد هذا الشخص يمكن أن نعين شخصاً آخر».

زكريا محيى الدين:

«توجد لجان تنفيذية مؤقتة فى المحافظات، واللجنة التنفيذية مقسمة إلى لجان فرعية للقيام بالنشاطات المختلفة، مثل لجنة العمال، ولجنة الدعوة والفكر، ولا يوجد لدى هذه الأمانات غير الأمين نفسه الموجود فى المحافظة، وهو المفروض أن يكون تحت

اللجنة التنفيذية، وهذه الأمانة تكون موجودة ومتفرغة لهذا العمل، سواء أكان عضواً فى اللجنة التنفيذية أم لا».

جمال عبدالناصر:

«يجب أن يكون فى المحافظات ما تم هنا. وسنعمل فى كل محافظة أمانة للعمال، وأمانة للفلاحين، وأمانة للرأسمالية الوطنية، وأمانة للدعوة والفكر وهكذا وهكذا».

زكريا محيى الدين :

«ويكون الأعضاء ـ فى نفس الوقت ـ أعضاء فى اللجنة التنفيذية المؤقتة».

جمال عبدالناصر:

«ليسوا جميعاً! وما نعمله هنا سنعمله فى كل محافظة».

حسين الشافعى:

«كان الاتجاه هو أن نعمل أمانات للمحافظات مقابلة للأمانات الفرعية الموجودة، وقد تم هذا على أساس تدعيم الأمانات من داخل لجان المحافظات، ويكون المصدر الرئيسى لتدعيم هذه اللجان هى لجنة المحافظة، لأن عدد لجنة المحافظة لايزيد عن ١٥ عضواً».

«وكنا سنقوم بهذه العملية بالاتصال وتجميع كل النقاط، وفعلاً حصل توجيه للجان المحافظات بخصوص هذا الموضوع. ولكن سوف يتم تغيير هذا الكلام على أساس أن كل أمانة فرعية هى التى

تباشر هذا العمل فى اختيار الناس الذين يمثلون الأمانة الفرعية فى داخل المحافظة».

جمال عبدالناصر:

«نحن عندنا سيكون فى كل عملية ـ محلى، وعام ـ مثل إدارة الجيش، حيث يوجد فيها اللواء والفرقة والمنطقة ـ نفس العملية، فمثلاً إذا فصلت العمال فى المحافظة عن أمانة العمال فسوف نلف فى حلقة مفرغة، وبهذا إذا كان المسئول عن الأمانة عمله الأمانة فقط، ويصدر توجيهات وكلام، ولا شأن له بها، فسوف لا ننظم العمل. والأخ أنور سلامة مسئول عن العمال فى كل أنحاء الجمهورية، خصوصاً ونحن نعمل عملاً تنظيمياً».

«وكذلك أمانة الشباب مسئولة عن الشباب فى جميع أنحاء الجمهورية».

«وفى نفس الوقت، الشخص المسئول عن العمال، الموجود مثلاً فى محافظة القليوبية، يعطيك بيانات عن العمال الموجودين عنده، كما يعطى أمين المحافظة بيانات عن العمال، لأنه يجب أن يلم أمين المحافظة بكل نشاط المحافظة. وبهذا تسير العملية، من الناحية المحلية ومن الناحية العامة!».

كمال الدين الحناوى :

«لقد أثيرت نقاط فى اجتماعات بورسعيد والإسماعيلية، خاصة بتجار البحر».

جمال عبدالناصر :

«وهذا لا يمنع أنه بعد مدة نعيد تنظيم أنفسنا، أى نكون فى عملنا فى منتهى المرونة، بحيث لو سرنا فى التنظيم، ووجدنا ما يستدعى إعادة تنظيم أنفسنا فسوف نغير التنظيم. أى أننا لا نضع تنظيماً جامداً أو خالداً. ويمكن أن نزود أو نقلل فيه».

المشير عبدالحكيم عامر:

«لو سرنا فى التنظيم بهذه الصورة، وبهذا النظام، فسوف يكون هؤلاء الناس قيادة الاتحاد الاشتراكى».

جمال عبدالناصر:

«هذا أساس الاتحاد الاشتراكى».

المشير عبدالحكيم عامر:

«فى الواقع ستكون عملية إعادة تنظيم كاملة».

كمال الحناوى :

«إن الإجراءات التى تمت فى بورسعيد، خاصة بالميناء، تمت على أساس أنها نتيجة لعدم وجود معدات وآلات. وقد انخفضت كمية البضائع التى تشحنها وتفرغها إلى ٤٠٠ ألف طن، بعد أن كانت ٠٠٠ر٢٠٠ر١ طن، وقد ضاع مورد كبير نتيجة لهذا، وذلك بالإضافة إلى أن مؤسسة الصوامع تفرض رسوماً أرضية على الطن من البضائع يزيد عن السعر القديم، مما أدى إلى قيام كثير من البلاد بسحب بضائعها إلى بيروت لتفريغها وإعادة شحنها فيها. وقد سحبت

رومانيا وبلغاريا أيضاً بضائعهما إلى بيروت نتيجة لزيادة رسوم الأرضية».

«والمشكلة التى ظهرت فى بورسعيد بشكل حاد هى مشكلة الإسكان، وهى تثار فى كل الاجتماعات، لأنه يوجد معسكر اسمه معسكر «ضياء» تقيم فيه كل أربع عائلات فى حجرة واحدة! وهذا له نتيجة سيئة من الناحية الاجتماعية والأخلاقية. وتدل على ذلك إحصائيات وزارة الشئون الاجتماعية».

«كذلك فإنه كانت توجد تبرعات لبورسعيد بعد العدوان، وأخذت قرضاً لعملية الإسكان تقوم بدفعه على أقساط، وهم الآن يطالبون بأن تعفى بورسعيد من سداد المبالغ التى حصلت عليها كتبرعات، وخصوصاً المبالغ التى خصصت للتوسع فى مشروعات الإسكان فى المدينة. كما أنهم يطالبون بتسهيل عملية الاقتراض بالنسبة لجمعية الإسكان التعاونية الموجودة هناك».

«وهناك أيضاً مشكلة البطالة، إذ يوجد ٧ آلاف عامل متعطل مقيد فى مكاتب العمل!».

جمال عبدالناصر:

«هم من العمال غير المهرة قطعاً!».

كمال الحناوى:

«البطالة بين العمال غير الفنيين ونصف الفنيين. وقد اقترحوا إنشاء وحدة غزل بالإضافة إلى وحدة النسيج للقضاء على البطالة. وأنا أعرض هذا الاقتراح هنا من باب الأمانة فى العرض!».

جمال عبدالناصر:

«إن موضوع بورسعيد موضوع شاذ، فهى بلد قائمة على الهجرة، فيوجد فيها «صعايدة»، ومن أبناء الوجه البحرى، ومن الشرقية. والحقيقة أنها أخذت نصيباً من التصنيع أكثر مما أخذته الإسماعيلية».

أنور سلامة:

«توجد فى المطرية وما حولها فكرة عجيبة، فهم يعتقدون أنه فى شهر ديسمبر من كل عام، قبل زيارة سيادة الرئيس لبورسعيد، من الطبيعى أن تهتم كل الأجهزة بأن تكون هذه الزيارة هادئة، ولذلك فإن طلباتهم تجاب!».

«والحقيقة أن السبعة آلاف عاطل، من بينهم ثلاثة آلاف هاجروا إلى بورسعيد فى الشهر الماضى! وهم مؤمنون أنه فى ديسمبر ستفتح الأعمال لهم! وهذه هى الهجرة التى تسبق شهر ديسمبر دائماً!».

كمال الحناوى:

«لقد كان هناك قانون يخصص حصيلة الضريبة على الأرباح التجارية لتوزيعها على المحافظات الثلاث، وقد نفذ هذا القانون لمدة، ثم أصبحت حصيلة هذه الضريبة للحكم المحلى، وهى تبلغ حوالى مليون جنيه. وقد أثير فى الاجتماع طلب إعادة النظر فى تخصيص حصيلة هذه الضريبة لاستخدامها فى المشروعات المحلية كنوع من الإنعاش للمنطقة».

«أما بالنسبة للإسماعيلية، فقد طلبوا طلبات بسيطة، فنظراً إلى أنه جارى إنشاء مصنع لمواد الصباغة والمواد الوسيطة، فقد طلبوا نقل مـركـز التـأهيل إلى منطقـة المصنع، بدلاً من أن يكون فى القاهرة، حتى يمكن أن يستوعب عدداً من أبناء الإسماعيلية».

«وأثيـر فى الاجـتـمـاع أيضـاً مـوضـوع إنشـاء جـامـعـة القناة، وأوضحوا أنـه يمكن أن تبدأ بشعبة هندسة الميكانيكا، على أساس أنه يوجد لديهم أحسن معمل هيدروليكى فى العالم».

«أما بالنسبة لحالات البطالة بين العمال فى الإسماعيلية، فإنها أقل من بورسعيد، إذ يبلغ عدد المقيدين بمكاتب العمل ٤٦٠٠ فقط».

جمال عبدالناصر:

«أعتقد أن أغلب المقيدين فى مكاتب العمل يعملون فعلاً، ولكنهم يريدون أن يحسنوا عملهم!».

أنور سلامة:

«لقد كنا فى الأول لا نسمح بتسجيل هؤلاء، ثم وجدنا أن بعض الذين يعملون فعلاً فى وظيفة مساعد ميكانيكى مثلاً، ويريدون أن يحصلوا على ترقية إلى وظيفة ميكانيكي مبتدئ، قد لا يجدون فى الأماكن التى يعملون بها هذه الوظيفة، ولذلك فتحنا باب القيد لهم، ولكنا حددناه باستمارة خاصة غير استمارة العامل العاطل فعلاً».

«وهناك أيضاً الطلاب الذين ينجحون، ويدخلون ميدان العمل لأول مرة، بالإضافة إلى الذين يعملون ويبحثون عن عمل أفضل ـ أى أن ٤٠٪ من المسجلين هم العاطلون فعلاً، و٦٠٪ ـ يبحثون عن عمل آخر».

كمال الحناوى:

«هناك شكوى أخرى فى منطقة التمساح سببها أن كثيراً من العمال من خارج الإسماعيلية، يقيدون أنفسهم عند أقاربهم فى الإسماعيلية! وبذلك تمكن حوالى ٤٠٠ عامل من خارج الإسماعيلية من الحصول على عمل فى الإسماعيلية! أى أن القيد فى مكاتب العمل لا يمثل الواقع الحقيقى فى المنطقة».

«وقد ظهرت أيضاً مشكلة خاصة بالتعديل الإدارى بالنسبة للفلاحين بالذات. فإن التعديل الإدارى الذى حدث، لم يتبعه تعديل فى التبعية المالية، فأصبح الفلاحون يدفعون ما عليهم من أموال أميرية فى جهة لا يتبعونها إدارياً! وهذا يعطل عمليات التعاون الزراعى بالنسبة لهم. وقد قلت ذلك للدكتور نزيه ضيف».

«كذلك فإنه بالنسبة لبورسعيد، أثاروا موضوع المنطقة الحرة التى سيكون من شأنها إحياء بورسعيد بالكامل. وقد كانت البرازيل مثلاً تفكر فى إنشاء سوق مركزى فى بورسعيد، ولكنها انتقلت إلى بيروت! كذلك فإن الصين الشعبية تفكر فى إقامة مركز للحرير فى بورسعيد. وهم يرجون أن يتم تنفيذ مشروع المنطقة الحرة».

«وقد ظهر أيضاً خلال الاجتماعات، سواء فى الشرقية أو القليوبية أو بورسعيد أو الإسماعيلية ضرورة استكمال الخلوات فى اللجان. وبالنسبة لشغل المراكز بالتزكية، فإنهم يطالبون بعدم تطبيق مبدأ التزكية، حتى لا تتم عملية تقسيم المناصب فى الجمعيات التعاونية ولجان الاتحاد بين العائلات الموجودة فى القرى».

«وهم يطالبون بتطبيق القانون، إلا فيما يختص بالاشتراكات! والحقيقة أن نسب تحصيل الاشتراكات ضعيفة جداً، فالإحصائيات تبين أن نسبة التحصيل فى الشرقية ٢ر٨٪، وفى كفرالشيخ ٢ر١٤٪، وفى المنوفية ٥ر٩٪. فلو طبقنا القانون سيخرج من الاتحاد عدد كبير من الأعضاء».

«وهم يرون أن هذا قد يستغل ضدنا دولياً إذا انخفض عدد أعضاء الاتحاد الاشتراكى إلى ٥ر٢ مليون عضو مثلاً! وهم يطالبون بحل مشكلة الاشتراكات المتأخرة عليه. وهم يطالبون أيضاً بأن يخصص جزء من حصيلة الاشتراكات للشئون الإدارية للوحدات. كما يطالبون بضم عناصر من ذوى الخبرة إلى اللجان، لتدعيمها وتمكينها من العمل».

«وكذلك ظهرت من خلال الاجتماعات بعض أسماء يمكن ترشيحها لتلقى دراسات اشتراكية، وربطها بالتنظيم. فهل الأمانات الأخرى مستعدة أن تستقبل هؤلاء الناس وأن تدربهم؟ أم أننا سنوجد تنظيماً معيناً لربطهم؟».

«إننى أريد توجيهاً فى هذا».

أنور سلامة:

«بخصوص موضوع الاشتراكات، فقد سبق أن تقدمت باقتراح بشأن عملية تحصيل الاشتراكات، وقد رحب العمال بهذا الاقتراح ترحيباً كبيراً، وهذا الاقتراح يتلخص فى خصم قيمة الاشتراكات من أجور العاملين فى الوحدات الجماهيرية! لأن العامل الذى يصرف أجره لا يفكر فى سداد قيمة الاشتراك. واعترض على هذا الاقتراح

بحجة أن فيه إلزاماً، والمطلوب هو قيام العضو بنفسه بتسديد قيمة الاشتراك، على أن يأخذ طوابع الاتحاد حتى لا تحصل سرقات. وأعتقد بأن هذا ليس فيه إلزام، كما أن هذا النظام متبع بالنسبة لتسديد الاشتراكات في النقابات. ولتفادى السرقات يمكن أن يحرر الشيك برسم السيد حسين الشافعى حتى لا تحدث مغالطة، وترفق طوابع ببطاقة العضوية، وبذلك يمكن لجميع الأعضاء المقيدين داخل الوحدات الجماهيرية أن يسددوا الاشتراكات المستحقة عليهم أولاً بأول».

جمال عبدالناصر:

«نؤجل موضوع الاشتراكات حالياً. علينا أولاً أن نُحْيِى الاتحاد الاشتراكى، ونحن مسئولون عنه. وبالنسبة لما ذكره الأخ كمال الحناوى، يتولى السيد رئيس الوزراء بحث الموضوعات الخاصة بالتنفيذ. ويتولى السيد حسين الشافعى بحث الموضوعات التى تتعلق، بالاتحاد الاشتراكى العربى».

أنور سلامة :

«إن معظم المشاكل ببورسعيد ناتجة عن تحويل تفريغ التموين إلى الإسكندرية، لأنه من السهل إرسال القطارات إلى الإسكندرية محملة ثم تعود محملة أيضاً، أما بالنسبة لبورسعيد فإن القطار يرسل إليها خالياً ويعود محملاً بالقمح. وقد تكلمت مع الدكتور كمال رمزى استينو والدكتور مصطفى خليل بخصوص هذا الموضوع، فقيل بأن إمكانات النقل لا تتحمل إرسال قطار خال إلى بورسعيد ليعود محملاً

بالبضائع، ولذلك حولت العملية إلى الإسكندرية حتى يذهب القطار محملاً بالبضائع ويعود أيضاً محملاً بالبضائع».

كمال الدين الحناوى:

«المقصود أنه كانت تأتى بضائع إلى بورسعيد وتفرغ فيها، على أن تشحن منها بعد خمسة أيام أو أسبوع. وقد حولت هذه العملية إلى بيروت. وقد أدت عملية زيادة الرسوم إلى «تطفيش» الناس الذين كانوا يفرغون بضائعهم فى ميناء بورسعيد منذ زمن بعيد ويدفعون رسوماً قليلة. ومما أدى إلى «تطفيشهم» أيضاً معدات الشركة نفسها».

المشير عبدالحكيم عامر:

«أين ذهبت هذه المعدات؟».

كمال الدين الحناوى:

«لقد تبِّعت الشركة لهيئة قناة السويس ونشطت بعد ذلك».

شعراوى جمعة:

«إن بورسعيد أحسن من الإسكندرية بالنسبة لعدد الأوناش».

الدكتور رشدى سعيد:

«بعد كل ما ذكره سيادة الرئيس من أن عملنا الأساسى هو التنظيم السياسى، هذا ما أعرفه جيداً وأعرف أبعاده وأهميته العظمى. والمؤتمر الذى نقترح عقده فى الجامعة، ما هو إلا مجال لإبراز هذا الجهاز، بمعنى أننى أفكر ـ كما قال سيادة الرئيس ـ فى اختيار عشرة أشخاصٍ صالحين وأثق فيهم، يكونوا أعضاء فى اللجنة

التحضيرية لهذا المؤتمر. وهذا المؤتمر لن يضم عدداً كبيراً من الناس، بل أتصور أنه سيكون لجاناً حول دراسات معينة، وستتولى اللجنة التحضيرية تحديد البرنامج والأعضاء الذين سيختارون لبحث هذا البرنامج».

«إذن فإن هذا المؤتمر سوف يجمع جميع العناصر الاشتراكية، لأننى سوف أختار عشرة أشخاص، وهؤلاء بدورهم سيختار كل منهم عشرة أشخاص، وبذلك سيكون مؤتمراً تنظيمياً بالنسبة للناس الذين نريدهم معنا».

«والمؤتمر لم يكن فيه استعجال إلا للظرف الذى حدث بعد قرار مجلس الأمة، لأننا شعرنا، وكل زملائى شعروا، أن كل الناس تتكلم عن التطوير، فكان من الصعب ـ كاتحاد اشتراكى ـ أن نبتعد عن العملية».

«وإننى أعرف جميع العناصر الرجعية التى تكلم عنها سيادة الرئيس، ولكن أعتقد بأن هذه فرصة لتتعرف العناصر الاشتراكية على بعضها وتتماسك ببعضها. وعلى كل، فإن العملية لم تحدد نهائياً، وسوف تحكم بواسطة لجنة تحضيرية التى تقوم بتحديد الموضوعات واختيار أعضاء المؤتمر، فجميع الناس يتكلمون عن التطوير، ثم يكون الاتحاد الاشتراكى بعيداً عن العملية».

«لقد اجتمعت أمس ببعض الناس فى الجامعة، لبحث الموضوعات التى ستثار فى المؤتمر، وسوف ترسل إلينا هذه الموضوعات، وسنقوم بتشكيل لجنة تحضيرية تتولى بحث هذه

الموضوعات وتكليف عدد من الناس لحضور هذا المؤتمر. وسوف تتخذ توصيات عامة فى هذا المؤتمر، ثم نحددها نحن فيما بيننا. وبهذه العملية ستشعر العناصر الاشتراكية بتماسكها وترابطهم ببعضها فى هذه العملية، وبهذه الطريقة ننشط اللجان».

«وأنا فى الحقيقة لست متوقعاً خيراً كثيراً عن طريق اللجان الموجودة حالياً، لكن هذه فرصة لتنشيطهم، وإشراكهم فى الموضوعات، لنعرف العناصر النشطة والعناصر غير النشطة، وإعطاء بعض الأفكار العامة والتوصيات العامة. فإذا كنت قد أخطأت فى هذا فأنا مستعد لأن أستمع».

«إن كليتى الطب والهندسة هما أصعب كليتين فى الجامعة. وفى كلية الهندسة استطعت أن أحدد برنامج المؤتمر كما أتصوره، والناس على أتم استعداد للتفاهم، وسوف نتكلم عن مشاكل الناس والتنمية، ونقول لهم: هاتوا حلولاً لهذه المشاكل لأنكم أساتذة».

«وتفاهمت معهم أيضاً بالنسبة لعملية استقلال الجامعة، وانتخاب العميد، واستطعت أن أقنعهم بوجهة نظرنا. وأنا فى الحقيقة متفائل جداً من هذا المؤتمر».

المهندس أحمد عبده الشرباصى :

«هل هذا تنظيم سياسى؟ يوجد مجلس الجامعات، وهو مسئول عن الجامعات، ويوجد أيضاً وزير مسئول عنها، ويوجد أيضاً مجلس الأمة، ولا يجوز أن نتجاهل كل هذه المستويات ويبدأ قطاع معين فى بحث هذا الموضوع!».

«هل تطوير الجامعة يكون من الأستاذ المساعد والمدرس، ونتجاهل كل هذه المستويات الكبرى التى لها أن تقترح وتبحث بمقتضى القانون؟ إن المفهوم اليوم أن المسألة فوضى، وأن الحدود قد اختلطت على الناس، وهذا هو الذى يجب أن نبدأ بالنظر فيه».

«ومن ناحية المبدأ أرى عدم النظر فى بحث هذا الموضوع بمعرفة الاتحاد الاشتراكى فى الجامعة».

الدكتور رشدى سعيد:

«إننى لا أتكلم عن تطوير الجامعة، ولكن أتكلم على مبادئ عامة، لأنه يوجد جو فى الجامعة، والناس فيها غير «مبسوطين»! ويتكلم الناس عن التطوير، ونحن نتخلى عن المبادئ العامة. إننا لا نتكلم فى التنفيذ، ولكن نتكلم عن دور الجامعة فى المجتمع الاشتراكى وفى التخلف الفكرى».

جمال عبد الناصر:

«إذا كان يوجد تنظيم نضمنه ويسير فى الطريق السليم، فلا مانع من الدخول فى المسائل التنفيذية، لكن يجب أن يوجد صمام أمن وهو هذا التنظيم الملتزم. أما الآن فلا يوجد تنظيم ملتزم، فلو فتحنا فى موضوعات فسوف نخرج عن «الرول» لكن لو كنت أنت فى وسط الناس فسوف تفهمهم الوضع، خصوصاً وأنت أدرى بهم لأنك موجود فى وسطهم».

الدكتور رشدى سعيد :

«لقد وجدت الناس مستعدين للفهم، وقلت لهم إننا لا نستطيع الدخول فى مسائل تنفيذية، نحن نقوم بعمل تنظيم سياسى، ونفكر فى ربط الاشتراكية بالجامعة أو ربط الجامعة بالاشتراكية».

«وفى هذه الحدود سيكون عندنا عشرة أشخاص فى اللجنة التحضيرية، وكل واحد من هؤلاء العشرة سوف يختار عشرة أشخاص، وسوف يبحث المؤتمر موضوعات محددة، يمكن عرضها على حضراتكم قبل طرحها للمناقشة فى المؤتمر، وهى موضوعات عامة. وقد رفضت الدخول فى التفاصيل، واستطعت أن أوجه المؤتمرات التى عقدت قبل هذا المؤتمر التوجيه الصحيح، واستطعنا أن نسيطر على الموقف تماماً. وأنا شخصياً متفائل من نتيجة عقد هذا المؤتمر».

«ويوجد تقبل من الناس لموضوع التطور، وكلها تريد التطوير، وأن يتمشى مع التطوير الذى حصل للمجتمع. ولكن توجد بعض العناصر الرجعية ليس من صالحها تنظيم الجامعات والتوسع الجامعى».

«هذه هى المشاكل الموجودة، وأنا أعرف أبعاد الموضوع وأهميته، وأعتقد أنه لا يمكن هزيمة العناصر الرجعية المتكتلة إلا بتنظيم مضاد، وهذه فرصة لعمل التنظيم المضاد، وإنى أرى أن هناك أملاً فى هذا».

المشير عبدالحكيم عامر:

«يجب أن يكون التنظيم السياسى مركزى، بمعنى أن التنظيم السياسى الموجود فى الجامعة، أو أى تنظيم سياسى آخر، يكون له رأى معين بالنسبة للنواحى التنفيذية، على أن يرفع هذا الرأى إلى المستويات العليا لتبدى رأيها فيه، وأن يلتزم هذا التنظيم برأى المستويات العليا».

الدكتور رشدى سعيد:

«بالنسبة لموضوع الالتزام، فإنه لا يمكن عمل تنظيم سياسى بدون التزام. وفى الأسبوع الماضى كنا نتكلم عن موضوع انتخاب العميد، واتفقنا ـ كما فهمت ـ على ألا نجرى انتخاباً للعميد، ومع هذا وجدت عضواً من الأمانة العامة يخرج عن البرنامج المتفق عليه، ويطالب فى مجلس الأمة بأن يكون اختيار العميد بالانتخاب! وقد كانت هذه الواقعة صعبة جداً بالنسبة لى!».

«وأنا ألاحظ أن العناصر الرجعية متبنية عملية استقلال الجامعات وانتخاب العميد! وقد اتفقنا فى الجلسة الماضية فى هذا الموضوع على عدم إنتخاب العميد، وكنت متصوراً أن هناك قدراً من الالتزام، والتزمت بما اتفق عليه ـ بالرغم من أنه كان مختلفاً مع رأيى ـ ولاشك إذا وجد التنظيم الكفء فإننا نستطيع أن نركب موجة المؤتمر».

على صبرى:

«أنا شخصياً ليس عندى اعتراض على دخول الاتحاد الاشتراكى فى مناقشة النواحى الإدارية، إذا كنا نضمن هؤلاء الناس، ولكن الحساسية فى هذا الموضوع تأتى نتيجة عملية النشر والإعلان عنها. ولا داعى لعملية الإعلان عن قيام الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى ببحث مثل هذه الموضوعات، ويمكن أن تجتمع هذه اللجنة أو العشرة أعضاء المختارون ـ دون إعلان ـ لمناقشة موضوع معين من هذه الموضوعات، على أن تصلنا هذه التوصيات إذا وافق

عليها التنظيم السياسى، وستكون موضع اعتبارنا فى عملية التنفيذ. هذا هو الأسلوب الصحيح الذى يجب أن يتبع».

شعراوى جمعة:

«لقد نشر فى جريدة الأهرام عن مؤتمر الاتحاد الاشتراكى بكلية الزراعة أنه أصدر توصيات بفصل الجامعات عن وزارة التعليم العالى، على أن يشرف عليها وزير برياسة الجمهورية. وأعتقد أن هذا كلام خطير، لأن المؤتمر خرج عن سلطاته، و«غرز» فى موضوع ليس من واجب الاتحاد الاشتراكى على الإطلاق».

«إن الجامعة فيها شىء من الحساسية، وفيها كثير من العناصر المضادة التى تتجمع وتستغل هذا. وأرى أن الجامعة تتطلب منّا كثيراً من التأنى والدقّة، وبعد أن نختار العناصر القيادية نستطيع أن نعمل المؤتمر، لأن العناصر المضادة أقوى من العناصر الاشتراكية، ولو كانت العناصر الاشتراكية هى الأقوى لما تعرض المؤتمر للموضوع الذى نشر فى جريدة الأهرام!».

الدكتور رشدى سعيد:

«لقد حضرت مؤتمر الاتحاد الاشتراكى بكلية الزراعة، إذ وقف أمين سر وحدة هيئة التدريس، وقرأ التوصيات التى كانوا قد اتخذوها فى اجتماع عقد قبل ذلك، وكذلك فعل أمين سر وحدة الطلبة، وأمين سر وحدة العمال - وكانت كل هذه التوصيات معدة ولم أعرف عنها شيئاً!».

«وبعد أن انتهى المؤتمر، اجتمعت بأعضاء هيئة التدريس، وقلت لهم: إن هذا لا يمكن أن يحدث، وإن هذه العملية ليست من سلطة الاتحاد الاشتراكى! واقتنعوا، أو بدا عليهم الاقتناع! وما نشر فى الصحف فأعتقد أن أمين سر الوحدة هو الذى جمع هذه التوصيات بنفسه ووزعها على دور الصحف».

كمال الدين رفعت:

«يمكن أن تبحث العملية فى نطاق ضيق، ودون إعلان - كما ذكر السيد رئيس الوزراء. ويوجد فى الجامعة تيارات كثيرة من الناحية السياسية، ومن الناحية الدراسية نفسها، إذ لا توجد فلسفة مصرية فى التعليم، وإنما يوجد كثير من المدارس فى التعليم الجامعى: المدرسة الأمريكية، والمدرسة الإنجليزية، والمدرسة الفرنسية. كما استجدت مدارس أخرى كثيرة. وكل مدرسة لها نظام معين وفلسفة معينة، لأن الأساتذة منهم من درس فى أمريكا، ومنهم من درس فى إنجلترا أو فرنسا».

«وهذا هو أساس الصراع الموجود الآن داخل الجامعة، وهذا أساس المشكلة. ثم زادت المشكلة بوجود المعاهد العليا! وإن بحث هذا الموضوع فى القاعدة لا يحل المشكلة، وتوجد لجنة تقوم ببحث هذا الموضوع من أساسه».

«وفى تقديرى - لحل هذا الموضوع - هو إيجاد فلسفة مصرية فى التعليم، لأن عدم وجود هذه الفلسفة سبب «البلبلة» الموجودة حالياً فى الجامعة، والتى ستستمر فترة طويلة».

(٤)

عبدالناصر: الشيوعيون لخبطوا لنا العملية!
أحمد عبده الشرباصي: الحالة فوضى في الجامعة!
عبدالناصر يتهم أساتذة الجامعات بسرقة كتب زملائهم!
ثورة على الدكتور أحمد خليفة لدعوته إلى استقلال الجامعات.
عبدالناصر: هل يوجد شيء اسمه استقلال الجامعة في أي بلد في العالم؟
لايعجبني كامل زهيري، ويعجبني فتحي غانم!
. مواجهة دعاة استقلال الجامعة تكون بتنظيم أنفسنا!
. عبدالناصر يهاجم دعوة استقلال القضاء.
. من هو المسئول عن الجامعة المصرية؟
. غير ممكن أن يقول الأستاذ في محاضرته ما يريد!

رأينا في مقالنا السابق كيف تفجر موضوع استقلال الجامعات وانتخاب العميد في اجتماع الأمانة العامة، وكيف اتهم الدكتور رشدي سعيد الدكتورأحمد خليفة بالخروج على البرنامج المتفق عليه بمطالبته في مجلس الأمة بانتخاب العميد واستقلال الجامعة. كما أثار شعراوي جمعة مسألة التوصيات التي أصدرها مؤتمر الاتحاد الاشتراكي بكلية الزراعة بفصل الجامعات عن وزارة التعليم العالي، ونشر هذه التوصيات في جريدة الأهرام- الأمر الذي أثار اضطراب الأعضاء وتعليقاتهم، فاعتذر الدكتور رشدي سعيد بأنه لم يكن يعرف شيئاً عن هذه التوصيات، وطلب كمال الدين رفعت بحث العملية في نطاق ضيق ودون إعلان!

وفي هذا الجزء من محاضر الجلسة الخامسة استأنف الأعضاء مناقشة هذه القضية، فأرجع أنور سلامة صدور هذه التوصيات إلى مناقشة مجلس الأمة مسألة تطوير الجامعة، ومطالبة الدكتور أحمد خليفة باستقلال الجامعة وانتخاب العميد، وطلب توحيد الجهات التي تبحث مسألة تطوير الجامعة ،حتى لا تستغل عملية التطوير إلى

عملية بلبلة ويكون من الصعب حلها»! ورد عبدالناصر بأن مواجهة دعاة استقلال الجامعة إنما تكون بتنظيم أنفسنا «لأن أعداءنا منظمون بالطبيعة وبالوضع الطبقى»! وعاد رشدى سعيد يكرر أنه لم يكن يعرف ما جرى فى كلية الزراعة، ولكنا أنقذنا الموقف بعض الشيء!

وأخذ عبدالناصر فى مهاجمة دعوة استقلال الجامعة فى عنف، وهاجم معها ـ بالمرة ـ دعوة استقلال القضاء، فقال: ما هو استقلال القضاء الذى أُشير إليه فى مجلس الأمة؟ إن رئيس الجمهورية هو الذى يعين رؤساء المحاكم، وله حق التوقيع على الحركة القضائية لاعتمادها، وله أيضاً ألا يعتمدها! إن استقلال القضاء مقصود به ألا نتدخل فى حكم القاضى.

واستدار عبدالناصر إلى دعوة استقلال الجامعات فقال: «إذا قلت إن الجامعات مستقلة، فلا داعى لوجود وزير التعليم العالى، ولا يمكن أن يوجه مجلس الأمة سؤالاً إلى الحكومة لأن الجامعة مستقلة عن الحكومة! إذن من هو المسئول عن الجامعة المصرية؟ هل هو بن جوريون؟

وعندما رد الدكتور رشدى سعيد بأن استقلال الجامعة يعنى أن يقول الأستاذ فى محاضراته ما يريد، رد عبدالناصر بأن هذا غير ممكن، وأنا فعلاً قرأت فى وقت من الأوقات كتاباً لطعيمة الجرف، معنى ما جاء به أننا نحكم البلد حكماً بيروقراطياً استبدادياً ودكتاتورياً! وقد استدعاه كمال الدين حسين فى ذلك الوقت ولفت نظره!

واشترك المشير عامر فى المناقشة فقال إن الجامعة «فيها بلاوى»! وكل أستاذ مطلق التصرف «على كيفه»، وهذا غير موجود

حتى فى النظام الغربى، فمدير الجامعة هناك له حق طرد الأستاذ وفصله من الجامعة! وهل يمكن أن يظل هذا موجوداً فى النظام الاشتراكى؟ وفسر المشير موقف الأساتذة من الثورة تفسيراً غريباً، فقال إنهم انقلبوا على الثورة لأنهم لم يعينوا وزراء»!

وكان من أغرب التفسيرات، تلك التى قدمها المهندس أحمد عبده الشرباصى لانطلاق دعوة استقلال الجامعة، فقد ذكر أنها بسبب الحرية التى وفرها عبدالناصر!: «إن سيادة الرئيس يقول دائماً: إننا نريد أن يبدى كل واحد رأيه بحرية. ولكن هذه الصورة محزنة، وسيادة الرئيس لايرضى عنها! إن الحالة اليوم فوضى فى الجامعة»!

وقد صدق عبدالناصر أن ديموقراطيته هى التى أوصلت إلى تلك الحالة فى الجامعة! وتذكر ما جرى من الدكتور أحمد محمد خليفة فى مجلس الأمة من مطالبته باستقلال الجامعة وانتخاب العميد، فقال: هذا يجرنا إلى موضوع مجلس الأمة. فإذا وصلت الديموقراطية إلى أكثر من الحدود، فسوف تنقلب العملية! وقد ينفرّد شخص فى الكلام ويأخذ شعبية، وهذا محسوب علينا! ثم أشار إلى كلام الدكتور أحمد خليفة فى مجلس الأمة!.

وأراد المهندس سيد مرعى تهدئة عبدالناصر، فقال إنه استدعى الدكتور أحمد خليفة بعد انتهاء جلسة المجلس، «ونبهه إلى الكلام الذى حصل فى الصباح». ولكن عبدالناصر واصل ثورته قائلاً: «لقد سمعت ما قاله الدكتور خليفة بالكامل. فهل هذه هى الديموقراطية؟ وهل معنى الديموقراطية أن تكون ديموقراطية غير سليمة؟ هل يوجد شىء اسمه استقلال الجامعة فى أى بلد من بلاد العالم؟».

ثم أثيرت مسألة اقتراح بعض الأعضاء ضم شيوعيين إلى التنظيم، بمناسبة اقتراح شعراوى جمعة ضم كامل زهيرى للعمل فى التوعية. فقد سمى عبدالناصر ذلك «موضة»، وكان من رأيه أن الاستعانة بعدد من الشيوعيين يلخبط لنا العملية، فتجربتنا غير التجربة الشيوعية، والشيوعيون ليسوا هم الذين يقومون بعملية تفسير الميثاق أو الدعوة، لأن هناك اختلاف بيننا وبينهم، والميثاق مبسط جداً، ويجب ألا نحاول تعقيد الموضوع، وأن ندعو إناساً حسب تجربتنا، أما إذا أحضرنا شخصاً مخه مختوم بخاتم معين فلا فائدة»!.

ثم أبدى رأيه فى كامل زهيرى، فقال «لم يعجبنى، لأنه عائم»! وقال أنه قرأ له مقالاً فى روز اليوسف فوجده منقولاً حرفياً من كتاب! ولكنه أبدى إعجابه بفتحى غانم، وسأل عبدالسلام بدوى، الذى كان قد رشح إسماعيل صبرى عبدالله، عن سبب ترشيحه، فقال: سألت عنه خالد محيى الدين فقال إنه يصلح! فصحح له خالد محيى الدين معلوماته وقال إنه سأله عما إذا كان مرتبطاً بالتنظيم الشيوعى؟ «فقلت له: نعم، وإنما يجب أن تسأل عنه سيادة الرئيس»!

وتمضى المحاضر على النحو الآتى:

أنور سلامة:

«لقد ظهرت العملية[1] بعد بحث مجلس الأمة للموضوع[2]، وبدأ النشاط يظهر نتيجة الكلام الذى قيل عن تطوير الجامعة، وبدأت

---

(١) يقصد توصيات مؤتمر الاتحاد الاشتراكى بكلية الزراعة بفصل الجامعات عن وزارة التعليم العالى.

(٢) موضوع تطوير الجامعات.

الأمانة الفرعية فى بحث هذا الموضوع، كما توجد اللجنة التى أشار إليها السيد رئيس الوزراء فى مجلس الأمة، والمشكلة برياسة السيد كمال الدين رفعت، التى تبحث موضوع تنظيم الجامعات. وقد ظهر اهتمام بعض الناس من داخل الجامعة بهذا الموضوع، فى الوقت الذى توجد فيه صفوف داخل الجامعة تريد عكس ذلك».

«فإذا كان الأخ كمال الدين رفعت معنا ويعرف الصورة، فالموجود فى الخارج لا يعرف هذه الصورة، حيث يقال بأن اللجنة التى يرأسها السيد كمال الدين رفعت لجنة إدارية، أما اللجنة التى يرأسها الدكتور رشدى سعيد فهى لجنة فنية! وقد أدى هذا إلى وجود البلبلة الحالية، وظهرت من خلالها العناصر التى يهمها زيادة تعقيد المشكلة!» .

«ولهذا أرى أن نتفق على شىء معين بالنسبة لهذا الموضوع، وأن توجد هيئة واحدة تقوم بهذه المهمة حتى لا توجد صفوف أخرى تستغل هذه العملية، لأن الأساتذة فى حيرة، ولمن يكون اتجاههم ؟ وقد بدأت تظهر هذه المعانى. والذى أرجوه هو توحيد الجهات التى تبحث موضوع تطوير الجامعة توحيداً كاملاً، حتى لا تستغل عملية التطوير إلى عملية بلبلة، ويكون من الصعب حلها».

الدكتور رشدى سعيد:

«إن العمليتين مكملتان لبعضهما. ونحن نتكلم من ناحية التنظيم السياسى، ونعرض توصيات للأجهزة التنفيذية، وهذه الأجهزة لها الحق فى الأخذ بوجهة نظرنا أو لا تأخذ بها، وليس من سلطة الاتحاد

الاشتراكى الدخول فى المسائل التنفيذية، لكنى أعتقد بأن الاتحاد الاشتراكى له الحق فى مناقشة مشاكل البلد، وليس له الحق فى التدخل فى المسائل التنفيذية».

جمال عبدالناصر:

«فى تصورى أن وجود التنظيم هو أهم شىء، أما هذه المشاكل فيمكن أن نتركها لتحل بالطريقة التى كانت تحل بها قبل الآن. وإذا انتظمنا، فإننا نستطيع حل هذه المشاكل، فإن أعداءنا منظمون بالطبيعة وبالوضع الطبقى، ويعرفون بعضهم جيداً. وهذا لا يمنع أيضاً أن نقول إن الجامعة مثلاً فيها مشاكل «كذا وكذا»، ولكن بحيث لا يحدث شىء مثل العملية التى قال الأخ شعراوى إنها نشرت فى جريدة الأهرام».

الدكتور رشدى سعيد:

«لقد اجتمعت كل الوحدات، وأنا لا أعرف عن هذا الموضوع شيئاً. والحقيقة أننا أنقذنا الموقف بعض الشىء فى كلية الزراعة!».

جمال عبد الناصر:

«قد يجتمع الأطباء فى وزارة الصحة ويقولون إنهم مستقلون، وإن مستشفى القصر العينى - بما فيه من فساد - مستقل أيضاً! فكيف نكون مسئولين عن دولة كل واحد فيها مستقل؟».

«ثم ما هو استقلال القضاء الذى أشير إليه فى مجلس الأمة؟ إن رئيس الجمهورية هو الذى يعين رؤساء المحاكم، وله حق التوقيع على الحركة القضائية لاعتمادها، وله أيضاً ألا يعتمدها! كذلك فإن

وزير العدل يعرض عليه هذا الموضوع. فهل معنى هذا أن القضاء غير مستقل؟».

«إن استقلال القضاء مقصود به ألا نتدخل فى حكم القاضى، بأن نهدده بالفصل مثلاً إذا لم يحكم بشكل معين فى قضية معينة. وهذا هو استقلال القضاء، وهو أساس التعامل بين الناس».

«أما إذا قلنا إن الجامعات مستقلة، فلا داعى لوجود وزير للتعليم العالى، و لا يستطيع مجلس الأمة أن يناقش موضوع الجامعة، لأنه لا يوجد مسئول عن الجامعة فى السلطة التنفيذية، وبالتالى لا يمكن أن يوجه المجلس سؤالاً إلى الحكومة لأن الجامعة مستقلة عن الحكومة».

«إذن من المسئول عن الجامعة المصرية؟ هل هو بن جوريون؟».

(ضحك)

المشير عبدالحكيم عامر:

«إن الدولة الاشتراكية مسئولة عن كل شىء فى بلدها».

جمال عبدالناصر:

«إن الجامعة يمكن أن تكون مستقلة لو كانت تدار برأسمال خاص، ولكن الحقيقة أننا نحن الذين نمول الجامعة. ونحن لم نترك اليوم مصنعاً مستقلاً، بل نرسل ميزانية كل مصنع إلى مجلس الأمة ليراجعها».

«فكيف يمكن ـ فى هذه الدولة المسئولة عن كل شىء ـ أن نقول إن الجامعة مستقلة ولا شأن للدولة بها؟.. إننا نقول إن القضاء مستقل فى ناحية واحدة!».

الدكتور رشدى سعيد:

«وكذلك فإن استقلال الجامعة فى ناحية واحدة، هى أن يقول الأستاذ فى محاضراته ما يريد!».

جمال عبدالناصر:

«فى رأيى أن هذا غير ممكن! وأنا مثلاً قرأت ـ فى وقت من الأوقات ـ كتاباً لطعيمة الجرف، فوجدت أن معنى ما جاء به أننا نحكم البلد حكماً بيروقراطياً استبدادياً ودكتاتورياً، وهو يدرس ما كان يقال سنة ١٩٣٧ فى الجامعات! وقد استدعاه كمال الدين حسين فى ذلك الوقت، ولفت نظره لذلك!».

«لقد رأيت فى روسيا أن كل الكتب التى يتقرر تدريسها لابد أن تعتمد أولاً من وزارة التعليم العالى!»

«والحقيقة أن ما يقال عن قصور فى تطوير الجامعة عندنا، سببه أن كل أستاذ يقول ويعلم ما يحلو له، وكل أستاذ يطبع كتاب الأستاذ الذى قبله فى ملازم جديدة ويبيعه باسمه هو!».

المشير عبدالحكيم عامر:

«الحقيقة أن الجامعة فيها «بلاوى»! وهذا له تأثير سىء على مستقبل الشباب! وكل أستاذ مطلق التصرف، على كيفه: «ينجح» من يشاء و«يسقط» من يشاء! وهذا غير موجود حتى فى النظام الغربى!

فمدير الجامعة هناك له حق طرد الأستاذ وفصله من الجامعة! مع أنها تدار برأس مال أهلى. ولكن - هنا - إذا لم يذهب الأستاذ إلى الجامعة فى مواعيد محاضراته لا يستطيع أحد أن يكلمه، وينجح من يشاء و«يسقط» من يشاء دون أن يراجع عليه أحد. والعملية عملية «شلل»، ولكل واحد مجموعة! هل يمكن أن يظل هذا موجوداً فى النظام الاشتراكى؟ أبداً! ولا حتى فى النظام الرأسمالى! إننا لا نستطيع أن نغمض أعيننا عن العيوب، لأن العيوب موجودة فعلاً!»

الدكتور رشدى سعيد:

«كل هذا موجود فى الجامعة، ونحن نعرف أن الوحدات الأساسية فى الجامعة فيها رجعيون».

المشير عبدالحكيم عامر:

«إنهم في أول الثورة تكتلوا مع الثورة، ولكنهم اتجهوا ضد الثورة عندما لم يعينوا وزراء!».

المهندس أحمد عبده الشرباصى:

«الحقيقة أن هذه الصورة نتجت عن البلبلة والنشر والمؤتمرات والفوضى التى حدثت، لقد وصلت إلى وزير التعليم العالى شتائم من مرءوسيه! إن سيادة الرئيس يقول دائماً إننا نريد أن يبدى كل واحد رأيه بحرية، ولكن هذه الصورة محزنة، وسيادة الرئيس لا يرضى عنها. إن الناس الذين لا يعلمون، إذا قرءوا ما نشر فى الأهرام - وهى جريدة كبرى - قد يعتقدون أن هذا الكلام موحى به! إن الحالة فوضى فى الجامعة وفى كل الطبقات».

الدكتور رشدى سعيد:

«يمكن عملية الفراغ التى حصلت، كانت بعد صدور قرار مجلس الأمة فى هذا الموضوع!».

المهندس أحمد عبده الشرباصى:

«إن قرار مجلس الأمة حدد الخطوط، ويعتبر وزير التعليم العالى ومجلس الجامعة هما المسئولان عن هذه العملية».

جمال عبدالناصر:

«إننى لا أعتبر أن الأخ رشدى سعيد مسئولاً عن الجامعة، حيث لو جعلناه مسئولاً عنها فسوف نحمله مسئولية كبيرة!».

الدكتور رشدى سعيد:

«ليس هذا هو المقصود، ولكن أنا أعمل كجهاز سياسى فقط».

جمال عبدالناصر:

«كما أنه يجب الرد على ما نشرته الوحدات الأساسية فى الجامعات، ولا يجب أن يترك لهذه الوحدات العمل بهذا الشكل ـ «كلام بدون ربط»!».

على صبرى:

«ولكن المؤتمر منظم بواسطة الاتحاد الاشتراكى!».

زكريا محيى الدين:

«ولكنه مؤتمر خاص».

جمال عبدالناصر:

«لقد نُظم هذا المؤتمر بمعرفة لجنة الاتحاد الاشتراكى فى الجامعة، وقد خرجت عن الموضوع. وأنا أقول بأن العملية هى عملية تنظيم، وأى موضوع نتكلم فيه بدون التنظيم كلام ضائع فى الهواء».

الدكتور رشدى سعيد:

«ولكن هذا الكلام موجود فى الجامعة، وتوجد الوحدة الأساسية التى تجتمع ونعمل لها توجيه».

جمال عبدالناصر:

«أنا معك فى هذا، لكن يجب أن نعمل لها توعية سياسية».

الدكتور رشدى سعيد:

«نقوم فعلاً بعمل التوعية السياسية، وقد قمت بهذه العملية فى كلية الزراعة، واجتمعت بالعشرة أشخاص المختارين، ونشرح لهم الوضع، وأنا ملتزم أشد الالتزام بما يتقرر هنا - لكن هل للاتحاد الاشتراكى حق بحث أى موضوع أم لا؟ هذا ما أريد أن أعرفه!».

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

«بخصوص موضوع الجامعات الذى نتكلم فيه، فإنى أعتبره مثلاً من أمثلة ممارسة الديمقراطية. وما حدث فى الجامعة هو نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة، حيث يوجد تنظيم يضم الشعب ويسمح بالمناقشة، علماً بأن هذا التنظيم ليس عنده الوعى الكامل بالأمور حتى تكون المناقشة على مستوى سليم. ولمواجهة هذا الموقف، يجب

أن نواجهه بالممارسة والمناقشة، ومحاولة الإقناع، والعمل داخل الوحدات الجماهيرية».

«وأعتقد أن هذه الحالة لن تواجهنا فى الجامعة فقط، بل ستواجهنا فى كل عمل ديمقراطى الذى نمارسه فى خلال الفترة القادمة، لذلك يجب أن نكون مستعدين للتعرض لانحرافات كثيرة من التنظيمات الجماهيرية. والطريقة التى نجابه بها هذا هى السماح بالمناقشة، وبالدخول فى المناقشات التى تدور فى هذه المؤتمرات».

جمال عبدالناصر:

«ولكن بمن؟».

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

«يمكن أن يكون عن طريق العشرة أشخاص المختارين الذين يكونون التنظيم السياسى».

«ولكن لا ننزعج بالقرارات الخاطئة، وسوف نواجه بها إلى أن يوجد التنظيم السليم المتماسك».

جمال عبدالناصر:

«السبب الرئيسى فى هذا الموضوع أنه عملت مؤتمرات فردية مفتوحة، وأن كل واحد يقول ما يريد. وفى رأيى بأن هذه المؤتمرات تضم جميع العناصر التى معنا، والتى ضدنا. والعناصر التى معنا ليست منظمة، والعناصر التى ضدنا منظمة! ويجب أن ننظم العناصر التى معنا، ولا ننزعج منها، وواجبنا أن نعالج كل هذه الأمور».

«ومن خلال الاتحاد الاشتراكى، يجب أن نعالج المنحرفين، ولا يهمنا هذا الموضوع، لأنه يجب أن نصل إلى أن تضم مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى تحالف قوى الشعب العاملة، وليس تحالف قوى الشعب المضادة! وتتصادم مع القوى المضادة للشعب العامل، ولانرهب أى شىء فى هذا السبيل».

«وفى رأيى بأن مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى اليوم هى مؤتمرات تضم قوى الشعب العاملة كما تضم القوى المضادة للشعب العامل! والقوى المضادة مجموعة متكتلة، وتستطيع أن تؤثر على قوى الشعب العاملة بما عندها من وسائل وإمكانات وتكتل، وقد يرهبوا بعض الناس. وهذا كلام غير ديمقراطى، أن يقف شخص ويقول: أنا غير موافق على استقلال الجامعة».

«وسوف نتعرض فى كل هذه الموضوعات، ونجد أن التنظيم هو السبيل الوحيد لحل هذه المشاكل. وأنا لا أتصور اليوم أن نعمل أمانة لحل هذه المشاكل ونترك العمل السياسى! نحن نترك المشاكل لتحل نفسها إدارياً، وأى واحد يعرف بعض المشاكل عليه أن يحددها. إذا استطعنا أن نوجه سياسياً، وفى نفس الوقت نعمل أكبر وقت ممكن بالنسبة للتنظيم، بحيث يكون عندنا التنظيم الملتزم فى كل كلية، ويكون فى كل كلية عشرة أشخاص صالحين، يكون ذلك سليماً».

الدكتور رشدى سعيد:

«لو اخترنا العشرة أشخاص أليس من الواجب أن يمارسوا العمل؟».

جمال عبدالناصر:

«يمارسون التوعية السياسية والعمل السياسى».

وهذا يجرنا إلى موضوع مجلس الأمة! نحن نعطى مجلس الأمة عملاً ديموقراطياً، وفى نفس الوقت ليس لدينا مانع أن تكون هذه الديمقراطية فى حدود، فإذا وصلت الديموقراطية إلى أكثر من الحدود فسوف تنقلب العملية! ثم بعد ذلك يمكن أن يكون فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى أكبر عدد من أعضاء مجلس الأمة، كما أنه يمكن أن يكوّن أعضاء مجلس الأمة الموجودون معنا لجنة تبحث الأمور بحثاً موضوعياً، ولن نطلب من الأعضاء تأييد الحكومة فقط دون الوقوف موقف المعارضة، فهذا كلام خطأ.

«ثم قد ينفرد شخص فى الكلام ويأخذ شعبية، وهذا محسوب علينا، كما أن الآخر محسوب علينا، لكن يجب معرفة حدود الموضوعية التى يثار فيها الكلام من أولها إلى آخرها. ويجب أن نقوم بهذا بحيث، عندما نتعرض لمناقشة موضوع الإسكان فى مجلس الأمة ، لا نضيق عليهم. وكما قال الأخ رشدى سعيد عندما تكلم الدكتور خليفة فى مجلس الأمة عن استقلال الجامعة وانتخاب العميد، فى حين أننا تكلمنا فى هذا الموضوع».

المهندس سيد مرعى:

«عندما تكلم الدكتور خليفة فى مجلس الأمة عن موضوع الجامعة، طلبته بعد انتهاء جلسة المجلس، ونبهته إلى الكلام الذى حصل فى الصباح، وقد تنبه لهذا، وقدم اقتراحه عن هذا الموضوع».

جمال عبدالناصر:

«لقد سمعت ما قاله الدكتور خليفة بالكامل، هل هذه هى الدبمقراطية؟ وهل معنى الديموقراطية أن تكون ديموقراطية غير سليمة؟ هل يوجد شيء اسمه استقلال الجامعة فى أى بلد من بلاد العالم؟ فهل من يتكلم عن انتخاب العميد واستقلال الجامعة يقول هذا من خلال التنظيم والعمل؟ فلو تم تنظيم الجامعة ونضمن هذا التنظيم فلا يوجد ما يمنع أن يكون تعيين العميد بالانتخاب، لأنه ستأتى العناصر الاشتراكية».

«أما بالنسبة للتعيينات فى الجامعة، فيجب أن تعرض على مجلس الوزراء، ولا يترك الأمر للوزير المختص».

«وعلى كل فأنا لست سعيداً بعملية التعليم العالى! ولا نضمن عن طريق الانتخابات أن تسير الأمور. إن الأساس فى العملية هو التنظيم الملتزم ولا نكون جامدين. ويمكن أن يكون للحكومة موقف معين، وينتقد أعضاء المجلس موقف الحكومة، ولكن يجب أن يكون هذا فى حدود الديموقراطية السليمة. وكما قال الأخ أحمد عبده الشرباصى عن الذين يتكلمون فى هذا الموضوع، فهؤلاء محسوبون علينا!».

«ولهذا أرى أن نشكّل لجنة من أعضاء مجلس الأمة الأعضاء فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، ويمكن أن ينضم إلى هذه اللجنة عدد آخر من أعضاء مجلس الأمة، لبحث كل موضوع بحثاً موضوعياً. إن أعضاء حزب العمال فى البرلمان الإنجليزى يستمرون فى حضور جلسات المجلس منذ بدء الجلسات حتى نهايتها، وأى عضو منهم يخرج قبل انتهاء جلسة المجلس تسقط الحكومة!».

«وفى رأيى أن مجلس الأمة يترك لأعضائه حق الكلام والمناقشة كما يريدون، حتى نزيل العقد الموجودة فى النفوس، وحتى لا يقال بأنهم موجودون للموافقة! وبعد هذا يجب أن ننظم أنفسنا».

الدكتور رشدى سعيد:

«بخصوص موضوع التعليم العالى، يجب أن يحل هذا الموضوع. وفى الحقيقة يوجد فراغ فى العملية، وكلنا نشعر به، وأنا تدخلت لإنقاذ الموقف. وبعد بحث هذا الموضوع فى مجلس الأمة، وقبل بحث الاتحاد الاشتراكى له، «اهتز» مجلس الجامعة. وأنا فكرت فى هذه العملية حتى نساعد على حلها. وقبل أن نعمل هذا كان كل الناس يتكلمون، وبعد قرار مجلس الأمة عن هذا الموضوع أصبح للوحدات الأساسية جرأة فى مناقشة هذا الموضوع، وأنا مستعد لأن ألتزم بأى شىء يتم الاتفاق عليه، ولكن لا نهرب من مواجهة الوضع فى الجامعة».

أنور سلامة:

«يمكن الوضع هزالوزير المختص أكثر مما هز مجلس الجامعة!».

جمال عبدالناصر:

«فى رأيى أن عملية الاتصال عملية صحيحة، وكما تقول، إنه يوجد فراغ لم نستطع مجابهته مجابهة كاملة، وعلى السيد رئيس الوزراء، أن يتكلم فى هذا الموضوع».

على سيد شعير:

«لقد أضيف صلاح أبوالمجد إلى التنظيم».

جمال عبدالناصر:

«لقد أضيف بالنسبة لقطاع الزراعيين».

على سيد شعير:

«هذا القطاع يتبع الأخ أحمد عبده الشرباصى».

جمال عبدالناصر:

«إذن يكون تابعاً للأخ أحمد عبده الشرباصى».

على سيد شعير:

«بخصوص الأسماء التى يتم اختيارها فى التنظيم، سنعرضها باستمرار، والنقطة التى أثارها السيد المشير، والخاصة بالاتصال المستمر، وإيجاد عمل للناس الذين يتم اختيارهم حتى يتم اختبارهم ـ فهل سيكون عملهم الاتصال؟».

جمال عبدالناصر:

«سوف نختار واحداً فى القاهرة، وآخر فى الإسكندرية، ويكون لهم عمل مستمر، والاتصال بك وبالقاعدة، لأن عملية الاتصال يتوقف عليها نجاح العملية، والعمل السياسى لا أول له ولا آخر. لكن كيف نشغل هؤلاء الناس؟».

المشير عبدالحكيم عامر:

«علينا أن نوضح لهم سياسة الدولة ونجتمع بهم حتى يشعروا بوجودهم والاهتمام بهم».

شعراوى جمعة:

«إن كامل زهيرى يصلح للعمل فى التوعية، وقد سبق له أن عمل معى، وهو يعمل حتى لو كان مريضاً».

جمال عبدالناصر:

«لقد قرأت له مقالة منشورة فى روزاليوسف عن الأسرة، ووجدت أنها منقولة حرفياً من كتاب! والحقيقة أنه توجد «موضة» هى الاستعانة بعدد من الشيوعيين! والحقيقة أنهم «لخبطوا» لنا العملية! ونحن تجربتنا غير التجربة الشيوعية».

«وبالنسبة لكامل زهيرى، فقد اطلعت على مناقشات دارت فى ندوة فى كلية الاقتصاد، كان يشترك فيها كامل زهيرى، ولم يعجبنى، لأنه «عائم» ويبلبل الناس الموجودين! وكان المفروض أن يحضر خالد هذه الندوة».

«وقد حضر الندوة غانم، وقد أعجبنى، أما الزهيرى فلم يعجبنى، وأنا لا أعرفه».

«وأنا أريد أن أتكلم عن عملية الاستعانة بالشيوعيين، وأنا أعرف الكثيرين منهم. والحقيقة أن الشيوعيين ليسوا هم الذين يقومون بعملية التفسير أو الدعوة، لأن هناك اختلاف بيننا وبين الشيوعيين».

«وبالنسبة لعملية تفسير الميثاق، التى سبق أن تكلم عنها كمال رفعت، فمن رأيى أن الميثاق مبسط جداً، ويجب ألا نحاول تعقيد الموضوع، وأنا لا مانع لدى من أن يعرف الناس ما هى النظرية الماركسية وما هى الشيوعية وما هو نظامنا. وفى عملية المعهد

والدعوة لابد أن ندعو أناساً حسب تجربتنا التى لها مشاكلها، ولابد أن يكون لدينا تصور وابتكار فى هذا الموضوع، أما إذا أحضرنا شخصاً مخه مختوم بخاتم معين فلا فائدة! فمثلاً عبدالسلام بدوى رشح إسماعيل صبرى».

عبدالسلام بدوى:

«أنا سألت عنه فقالوا: إنه يصلح».

جمال عبدالناصر:

«سألت من؟»

عبدالسلام بدوى:

«سألت الأخ خالد محيى الدين».

خالد محيى الدين:

«لقد سألنى عما إذا كان مرتبطاً، فقلت له: نعم! وإنما يجب أن تسأل عنه سيادة الرئيس».

جمال عبدالناصر:

«هو مرتبط بالتنظيم الشيوعى!».

عبدالسلام بدوى:

«هناك شيوعيون لا نعرف اتجاهاتهم. وقد عرضنا بعض الأسماء لنعرف».

(كلمة غير مقروءة)

كمال الدين رفعت:

«توجد نقطة خاصة بأمانة الدعوة، وهذه لها ارتباط بالأمانات الفرعية الأخرى، مثل أمانة البحوث، ولهذا يجب تحديد ما تبحثه هذه الأمانة».

جمال عبدالناصر:

«فى رأيى يجب أن يكون بأمانة البحوث كل المراجع المطلوبة، كما يجب أن يكون لديها محضر اجتماع مؤتمر حزب العمال الإنجليزى الذى عقد فى الأسبوع الماضى، ويكون لديها جميع الوثائق. وعبدالسلام بدوى عنده كثير من الأبحاث، فمثلاً لو طلب منه عمل بحث فى موضوع معين، مثل موضوع النقابات، فسوف يقدم دراسات مقارنة عما هو فى الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا وغيرهما.. أى أن عمل أمانة البحوث غير عمل أمانة الدعوة».

المشير عبدالحكيم عامر:

«أى موضوع تبحثه أمانة البحوث ترسله إلى المعهد قبل النشر».

جمال عبدالناصر:

«إن البحوث لن تنشر، وإنما ستكون بحوثاً ودراسات مقارنة».

حسن إبراهيم:

«أى أنه لا يكون لأمانة البحوث رأى فى أى موضوع، ولكنها تقدم موضوعات للبحث».

جمال عبدالناصر:

«هذا بالنسبة للتطبيق، لكن يمكن أن نتقدم بأبحاث لكى نستنير بها».

كمال الدين رفعت:

«لقد قمنا بعمل تقسيم مبدئى للأمانة، وأريد أن أذكر أسس هذا التقسيم. ثم توجد ناحية أخرى، وهى القيام بالعمل اليومى. ثم توجد أقسام موضوعية، حيث يوجد:

قسم للتثقيف السياسى، يتولى عملية الندوات والمحاضرات، وتنظيمها مع بقية الأمانات حتى الأمانات النوعية كالعمال والفلاحين، أو من ناحية التنظيم أو الاتصال.

وقسم خاص بالمطبوعات والنشرات، وهى إما نشرات سياسية، أو نشرات فكرية تتضمن الموضوعات الفكرية المعينة لشرح فكرة معينة، أو هى نشرات تطبيقية تعالج مشاكل التطبيق، وكنت أقترح أن نأخذ القوانين التى تصدر بمذكراتها التفسيرية، ويتم توزيعها على الناس حتى يتفهموها.

وقسم للثقافة العامة التى تشمل الفن والأدب والمسرح والموسيقى، وتوجيهاتها فى هذه الناحية مثل كتابة القصة.

وقسم لأجهزة الإعلام، مثل الصحافة والتليفزيون والراديو بحيث يحدد ما يجب أن يقال.

وقسم للمؤسسات العلمية، وهو يختص بالمناهج التى تدرس فى المدارس والمعاهد وهل هذه المناهج تسير حسب اتجاهاتنا أم لا؟ وينبه إلى هذه العملية،

وقسم التدريب، ويكون على أساس المعهد الاشتراكى، وتفهيم الناس وما يجب أن يدرس داخل المعهد الاشتراكى.

ثم قسم خاص بالاتصال القومى العربى والاتصال مع أمانة الشئون العربية».

جمال عبدالناصر:

«فى رأيى أن تجتمعوا معاً لبحث هذه الموضوعات، ولا يمكن أن أوافق على هذا الكلام الآن، لأن هذا الموضوع يجب أن تفكروا فيه جميعاً. وإذا كنتم تريدون عمل تقسيمات بهذا الشكل يجب أن نعرفها أولاً».

حسين الشافعى:

«يمكن أن نناقش تقسيمات كل أمانة على حدة».

جمال عبدالناصر:

«ويمكن أخذ رأى أمانة البحوث فى هذا، حيث يوجد لديها بحوث عن هذه الأمور. وفى عملية التنظيم لا مانع من أن نستفيد بالتنظيمات التى نجحت فى البلاد الأخرى، وتبحث كل هذه الأمور فى الأمانة العامة، تأخذوا آراء بعضكم بحيث يكون هناك انسجام».

كمال الدين رفعت:

«هذه عملية تنظيم مرتبطة بالعمل نفسه!».

جمال عبدالناصر:

«لو أن كل واحد عمل بمفرده فسوف نخرج بمجموعة أفكار، ويكون هناك تناقض. ولهذا يجب أن تجتمعوا معاً، ويتم التآلف فيما بينكم، بحيث نكون جميعاً فى إطار واحد».

كمال الدين رفعت:

«إن المطلوب هو الموافقة على الناحية التنظيمية، وهذا يؤدى إلى تنظيم العمل».

جمال عبدالناصر:

«لا يمكن أن أقول رأياً فى هذا الموضوع الآن! ثم إن كل العمل الذى نعمله بالنسبة لاختيار الناس، هو عمل مؤقت ولم نصدر به قراراً، ويوضع جميع الناس تحت الاختبار».

كمال الدين الحناوى:

«بالنسبة لاختيار الأشخاص، فقد ووفق على ثلاثة أشخاص، والسيد/ لطفى عطية حتيتة يعمل فى قطاع الفلاحين والاتصال بوجه بحرى».

جمال عبدالناصر:

«توجد ملاحظة، وهى أنه لا توكل عملية الاتصال إلى أمين سر

اللجنة فى المحافظة، حيث لو أسندت هذه العملية إلى شخص مقيم فى السويس، مثل أحمد موسى، كيف يعمل فى عملية الاتصال وهو مقيم فى السويس؟».

كمال الدين الحناوى:

«يمكن أن يكون فى قطاع الفلاحين!»

المهندس أحمد عبده الشرباصى:

«بخصوص ما ذكره الأخ كمال الدين الحناوى، فنحن ليس لدينا مانع أن يستعين به سيادته لكن يكون عمله الأساسى معنا».

عبدالفتاح أبوالفضل:

«بخصوص عملية التنظيم السياسى، أو الحزب السياسى، هل يمكن أن نحتجز عدداً محدداً من الناس - وليكونوا ستة أشخاص - للجان المحافظات للجهاز السياسى بحيث يكونوا الأفراد المقابلين لأعضاء الأمانات الفرعية، وأن يتضافر أعضاء الأمانات فى البحث عن هؤلاء الأشخاص، بحيث يكون لأمانة الفلاحين مثلاً شخص فى أمانة المحافظة، ويكون هؤلاء الناس مرتبطين بالعمل الثورى، بحيث نبدأ بهؤلاء الناس فى عملية التنظيم السياسى أو عملية الحزب؟».

جمال عبدالناصر:

«لا مانع من ذلك».

عبدالفتاح أبو الفضل:

«أى أننا نبدأ بالستة أشخاص الذين يكونون مرتبطين بالعمل الثورى إن لم يكن جميع أعضاء لجنة المحافظة».

جمال عبدالناصر:

«لا مانع من ذلك، وسوف نعيد النظر فيهم بعد ذلك».

عبدالفتاح أبوالفضل:

«وكل واحد يعرف هذا الشخص الثورى فى أى قطاع يمكن أن يقدمه».

محمد فتحى الديب:

«يوجد استفسار عن موضوع عدم الإعلان عن دور الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، فإن عدم الإعلان قد يتبادر إلى الذهن بأن عملها سرى، ويترتب على ذلك حساسيات معينة! فهل يمكن الإعلان عن الاختصاصات بالنسبة لكل أمانة؟».

جمال عبدالناصر:

«إن الاختصاصات موجودة، والعمل السياسى موجود، والاعتراض على الأسماء التى تقدمت بها هى أنها تعمل فى جهاز المخابرات!».

محمد فتحى الديب:

«بالنسبة لاختيار السيد عزب سليمان، فقد اخترته لأنه يعرف العملية».

جمال عبدالناصر:

«ولكن قد تنعكس على عمله صفته القديمة! يمكن أن تختار بعض الناس من وفدنا فى مؤتمر المحامين العرب، ومن وفدنا فى مؤتمر المهندسين العرب».

محمد فتحى الديب:

«لقد اخترت واحداً من وفدنا فى مؤتمر المحامين العرب».

جمال عبدالناصر:

«كما يمكنك اختيار شخص من وفدنا فى مؤتمر العمال العرب».

محمد فتحى الديب:

«لقد اخترت السيد أسعد راجح».

كمال الدين رفعت:

«إن الوفد الإيطالى قد يطلب إصدار بلاغ مشترك بعد المباحثات، فهل تصدر مثل هذا البلاغ؟».

جمال عبدالناصر:

«عندما يحدث ذلك اتصلوا بى!».

«فى الجلسة القادمة سنناقش ما عملناه فى التنظيم فى خلال الأسبوعين، حيث أن الاجتماع القادم سيعقد بعد أسبوعين، أى فى يوم الثلاثاء بعد القادم (بإذن الله)».

(رُفِعت الجلسة فى تمام الساعة الثالثة مساء).

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة: دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .

٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدات (بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣) .

٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٧٥) .

٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ - الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ - صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ - الفكر الثوري في مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٨١) .

٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) :

الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

١٠ – الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .

١١ – الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .

١٢ – حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤).

١٣ – مذكرات السياسيين ، الزعماء فى مصر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .

١٤ – تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

١٥ – الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .

١٦ – مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .

١٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ – مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤).

١٩ – أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان :

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦).

٢٠ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ – مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء– ١٩٩٠) .

٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ – تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٦١).

٣٠ – تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٣) .

٣١ – أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ – قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ – الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٦ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٧ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٩ – جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ – مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤١ – أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٢ – هيكل والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ – مصر فى عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ – مصر فى عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٥ – رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٧ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية

الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧].

٤٨ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثانى» من تسوية مؤتمر ڤيينا إلى تسوية مؤتمر ڤرساى [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧].

٤٩ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧].

٥٠ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥١ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة٩٧

مع آخرين :

٥٢ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٥٣ - تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٥٤ - تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود.رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

٥٥ - تاريخ النهب الاستعمارى لمصر، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦)

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٧/٣١٩٧

I.S.B.N. 977-01-5116-5



المحاضر التى ننشرها كاملة فى هذه الدراسة مكتوب عليها «سرى للغاية»! وهى من أهم وأخطر الوثائق التى تصدر عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م لسبب بسيط هو أنها تعرى تماماً نظام الحكم الذى أرسته الثورة، لا بيد أعدائها وانما بيد أصحابها، إذ تتكون من محاضر اجتماعات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى التى رأسها جمال عبدالناصر بنفسه، وهى الجهاز المسئول عن ممارسة العمل السياسى على مختلف المستويات والقطاعات الشعبية. وتتضمن تحليلات سياسية كان من المتعذر على أصحابها التعبير عنها علانية أمام جماهير الشعب.

الغلاف للفنان: جمال قطب

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب